سوسيولوجيا أزمة التعددية السياسية
وأثرها في العدالة الاجتماعية في المجتمع العراقي
دراسة تحليلية

رسالة ماجستير تقدمت بها الطالبة شهلاء كاظم ناهي
لمتطلبات نيل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع باشراف
الاستاذ الدكتور صلاح كاظم جابر

الملخص:

يتحدد الهدف الاساس لهذه الدراسه بالتعرف على مستوى فاعليه التعدديه السياسيه الموزعه على (البيت الشيعي، البيت السني، والبيت الكردي) التي وقفت حائلا دون تحقيق الديمقراطيه الحقيقيه ولجأت الى ديمقراطيه السله الواحده التي همشت بقيه الفئات الاجتماعيه في وجود وديمومه الازمات المعقده التي يعيشها المجتمع العراقي. يتفرع من هذا الهدف مجموعه من الاهداف:- (بيان مواطن ازمه التعدديه السياسيه (التوفق من خلال التنازلات) ومدى تأثيرها على تحقيق العداله الاجتماعيه في المجتمع العراقي. والتعرف على دور الكتل والاحزاب السياسيه بتعميق ازمه التنافس السياسي التي تسد الطريق امام ظهور توجهات سياسيه جديده التي تعد بدورها من معوقات تحقيق الديمقراطيه. والتعرف على آليات التي من خلالها يمكن تغيير الواقع السياسي والاجتماعي المعاش بما يضمن تحقق العداله الاجتماعيه). وتكمن أهميه الدراسه بأنها محاوله علميه لتشخيص اهم العوامل التي اسهمت في تشكيل طبيعه أزمه الديمقراطيه والعداله الاجتماعيه والتعدديه السياسيه في العراق فضلا عن اهميتها في بيان مظاهرها في كونها انتجت فشل النموذج الديموقراطي التوافقي في العراق الذي تمثل في العجز عن تحقيق العداله الاجتماعيه. اما نوع الدراسه وصفيه تحليليه وتوصلت الباحثه لجمله من الاستنتاجات: ان الازمات بالمجتمع العراقي ما هي الا تعبير عن صراع ظاهر او مضمر للإرادات والقوى السياسيه. تمثلت اهم ملامح الازمه السياسيه في المجتمع العراقي بانعدام وجود القياده الوطنيه التي يتفق عليها اغلب العراقيين لان اغلب من تولى القياده على مدى السنوات السابقه لم يراعي مصلحه الشعب بقدر الاهتمام بمصالحه، ومصالح الفئه الحزبيه التي ينتمي اليها. ان أزمه التعدد في المجتمع العراقي ناتجه عن التوجهات الانفصاليه التي جعلت المجتمع يعاني من ضعف التجانس. أزمه التعدديه الاجتماعيه تكمن بأزمه اداره النظم السياسيه لهذه التعدديه فقد وقفت التعدديه الاجتماعيه حائلا دون تحقق الديمقراطيه. ازمه العداله الاجتماعيه في المجتمع العراقي ليست جديده بل تمتد جذورها الى اول مراحل تأسيس الدوله العراقيه الحديثه لعبت المحاصصه الطائفيه دورها الاهم في افراز نتائج وخيمه الامر الذي جعل من العداله حلم بعيد المنال. ان الحاجه إلى معالجه عدم المساواه تعد اهم هدف من اهداف تحقيق العداله. وان تحقيق الوحده والتماسك الداخلي مرهون لحد بعيد على القدره على الاحترام للتعدديه الفكريه والسياسيه الموجوده بالفضاء الاجتماعي والثقافي.

المقدمه

الازمات بصوره عامه (سياسيه واجتماعيه واقتصاديه) قديمه قدم التاريخ وجزء من نسيج الحياه الانسانيه وسمه من سمات الحياه المعاصره في اي مجتمع، الا ان خطوره هذه الازمات قد ازدادت. والمجتمع العراقي يعاني من ازمات متعدده ومتنوعه، فبعد عام ٢٠٠٣ بات يعيش كم هائل من التحديات والمشاكل على كافه الاصعده فكل تنظيم لا ينجو من تأثير الازمات خصوصا السياسيه منها اذ تعد من اهم المشكلات التي تتعدد أبعادها الاجتماعيه فهي اكثر حده واشد خطرا على الامن الاجتماعي للأفراد والجماعات والامن الوطني ايضا.

لا بد ان يتضمن كل حديث عن التغيير السياسي والاجتماعي. الاشاره لحاجه الشعوب للحقوق المدنيه والسياسيه والدستوريه والتعدديه (الحقيقيه) التي تحقق ديمقراطيه حقيقيه تهدف الى الغاء الاستغلال بأشكاله المختلفه وتحقيق العداله الاجتماعيه. اذ لا يمكن ان يكتمل البناء الديمقراطي ويتطور إلا بإصلاح الأوضاع السياسيه وما ينتج عنه من اصلاح الاوضاع الاقتصاديه والاجتماعيه والثقافيه. هذا الامر يقتضي ان تعمل التعدديه السياسيه وفق سياقها الطبيعي (التنافس من اجل الوصول الى اصوات الناخبين) عن طريق البرامج السياسيه والمنجزات التي يمكن ان تحققها الشعوب من التشريعات لا يتم ذلك الا بالابتعاد عن تشريعات السله الواحده التي يتم اخفائها عن المجتمع بسبب انعدام وجود المعارضه السياسيه للحكومه او للكتل السائده في البرلمان. لما لها من اثار سلبيه كبيره جدا في توطين ومأسسه الفساد باعتباره اهم معوقات تحقيق العداله الاجتماعيه. مما تجدر الإشاره إلى أن هذه التعدديه لا تتحقق على ارض الواقع لمجرد وجود احزاب مختلفه او جماعات متنوعه ما دامت القرارات تتخذ بالتوافق على تقاسم المصالح بين فئات الطبقه السياسيه دون ان يحصل المجتمع منها على شيء. فالبيئه الاجتماعيه بالمجتمع العراقي تعتمد على التجاذب والإصرار.

ومرد ذلك كله الى خطأ السياسات الحاكمه منذ تشكيل الدوله العراقيه الحديثه ١٩٢١ لإداره المكونات المختلفه في المجتمع، فلم تتجه هذه السياسات لإداره التعدديه باتجاه السلم المدني والاعتراف بالآخر المختلف ، الامر الذي ادى الى احتماء الافراد بالطائفه والشريحه التي ينتمي اليها بدل من الانتماء الوطني

.

لذا فالتعدديه السياسيه بالمجتمع العراقي قد واجهت جمله من التحديات واتسمت بالتنافر والصراعات التي اصبحت طابعا للعلاقه بين الاحزاب والمنظمات. الا ان اهمها وأكثرها خطوره هو انتاجيه الطبقه السياسيه المتنوعه للإيديولوجيات المترابطه المصالح التي يتمسك بها أصحابها كوسيله للوصول للسلطه. اذ تصطدم هذه التطلعات بتيارات سياسيه واقتصاديه واجتماعيه تتولد نتيجه الاستبعاد السياسي للغالبيه المجتمعيه لاعتماد النخب السياسيه على اذكاء الطائفيه والقوميه في الحصول على اصوات الناخبين والعوده الى سده الحكم بعد كل انتخابات وليس على البرامج السياسيه وهذا ما افقد المواطن العراقي بجدوى الديموقراطيه عكستها البيئه السياسيه العامه التي حرصت فيها النخب السياسيه الحاكمه والاحزاب المرتبطه بها على توظيفها وفقاً لرغبتها ومصالحها الضيقه. ففي ضوء الواقع التشريعي تصبح المطالبه بإعاده التشكيل للبنيه السياسيه من خلال الاحتجاجات المطالبه بتأمين حقوق المواطنين بالمشاركه السياسيه وضمان الاعتراف الفعال بالتعدديه السياسيه (الحقيقيه) من أجل التخلص من احتكار السلطه من قبل جماعه معينه تعمل على تقديم التنازلات او اللجوء الى الضغوط الخارجيه لتحقيق ديمقراطيه السله الواحده، لتصبح هذ المطالبه بإلحاح قاعده لازمه ثقافيه تشكك في جدوى الديمقراطيه لعدم احترام حقوق الانسان وقيام الحكم الرشيد عن طريق الأداء السياسي الفعال كطريق وحيد للخروج من المأزق الراهن .

تضمنت الدراسه الحاليه سبعه فصول قسمت الى مباحث، تناول الفصل الاول الاطار العام للدراسه تضمن المبحث الاول العناصر الاساسيه للدراسه والتي تمثلت بمشكله الدراسه وتساؤلاتها واهداف الدراسه واهميه الدراسه والمنهج المستخدم ونوع الدراسه فيما تناول اما المبحث الثالث النظام الحزبي في العراق ، اما الفصل الرابع فقد تناول التعدديه والديمقراطيه فقد تناول المبحث الاول العلاقه بين التعدديه الاجتماعيه والديمقراطيه والمبحث الثاني التعدديه الثقافيه والديمقراطيه اما المبحث الثالث التعدديه السياسيه والديمقراطيه ، وتناول الفصل الخامس ازمه التعدديه في العراق ، فقد تناول المبحث الاول ازمه التعدديه الثقافيه والهويات ، والمبحث الثاني ازمه التعدديه السياسيه اما المبحث الثالث ازمه الديمقراطيه ، اما الفصل السادس فقد تناول ازمه العداله الاجتماعيه تضمن المبحث الاول الفلسفه الاجتماعيه ومبادئ العداله في المجتمع العراقي والمبحث الثاني السياسه الاجتماعيه وازمه العداله اما المبحث الثالث سبل تحقيق العداله الاجتماعيه وبناء القدرات (برنامج الاسكوا) ، اما الفصل السابع فقد تناول ملامح الازمه في المجتمع العراقي ، تناول المبحث

الاول ملامح ازمه التعدديه الاجتماعيه والمبحث الثاني ملامح ازمه التعدديه السياسيه والمبحث الثالث ملامح ازمه العداله الاجتماعيه والمبحث الرابع الاستنتاجات والمقترحات ، واخيراً احتوت الدراسه على قائمه بالمصادر تضمنت الكتب العربيه والمترجمه والرسائل والاطاريح الجامعيه والدوريات والمجلات والقوانين والدساتير والانترنيت والمواقع الالكترونيه والمصادر الاجنبيه.

المبحث الاول: الاطار النظري للدراسه

اولاً: مشكله الدراسه

المجتمع في العراق الحديث مجتمع مأزوم. فكل ازمه فيه تأخذ في الغالب طابعها المزمن ذا بعد تاريخي راسخ. كما لم تكن أي من هذه الازمات نتاج مجتمعي فقط بل كان معظمها نتاج عوامل سياسيه. عوامل افتعلتها النظم السياسيه التي سيطرت على الحكم منذ تأسيس الدوله العراقيه الحديثه. ولا نغالي اذا ما قلنا ان بعض هذه النظم اعتمدت سياسيه الازمه في الكثير من الاحيان لبسط نفوذها المطلق مقابل ما يمكن ان تتوقعه من الغليان الشعبي الرافض لهذه السياسات. فأزمات المجتمع في العراق بصوره عامه لم تكن وليده الحاضر، بل انها تعود للامتدادات التاريخيه قبل أحداث ٢٠٠٣، تشكلت على اسس اجتماعيه وثقافيه استثمرتها النظم السياسيه الحاكمه كاهم مصدر لديمومه سيطرتها على السلطه وحيازتها للنفوذ خصوصا في المرحله الديمقراطيه. تمثلت بطبيعه الصراعات القيميه بين مختلف القوى المتناقضه، لتتطور الى أزمه ثقه بين المواطن والدوله فقد بسببها المواطن فرصه بناء هويه وطنيه جامعه بذات الدرجه التي افقدت المجتمع القدره على تحويل التعدد الوجودي الى تنوع اجتماعي وثقافي يكون اهم مصادر الثراء الاجتماعي. تمثلت هذه الرؤيا بتراكمات الماضي أي ما عايشه المجتمع العراقي من اضطهاد سياسي وقومي وطائفي وديني لشرائح كبيره من الشعب بظل الانظمه الحاكمه والمتسلطه على جميع الفئات المتعدده فيه ولاغيه لوجودها.

عملت هذه الازمات (ازمه العداله وازمه التعدد الاجتماعي والسياسي) على ترسيخ التوجه الاجتماعي المعتمد على انسحاب الشعور بالأمن والحمايه الا من خلال تكريس الانتماء للمكون بدلا من الانتماء الاجتماعي والوطني. الذي فقد بسبب فقدان التعارف والتواصل والاندماج اذ لعبت الحكومات التي حاولت شخصنه الدوله على اختلافها على اوتار الطائفيه والقوميه والمذهبيه والايديولوجيه. فألغت بذلك فاعليه اللاصق الاجتماعي للموزاييك العراقي (التكامل والاندماج من خلال التعايش والتسامح) معتمده على القبضه الحديديه للحفاظ على وجده مجتمع هش. فلم تتوجه الحكومات الى اعتماد استراتيجيات موضوعيه في إداره التعدديه والاعتراف بالآخر و التعايش السلمي، بل احتكار السلطه بالتالي قد اختفت مظاهر التعدديه السياسيه والثقافيه ، الامر الذي ادى الى احتماء الافراد بالطائفه والشريحه التي ينتمي اليها بدل من الانتماء الوطني .

ثانياً: أسئله الدراسه

تنطلق الدراسه من تساؤل رئيسي هو (هل لعبت ازمه التعدديه الاجتماعيه والسياسيه بالمجتمع العراقي دورها غياب تحقق ديمقراطيه توافقيه حقيقيه مما خلق ازمه العداله الاجتماعيه بمختلف المستوياه الاقتصاديه والاجتماعيه والثقافيه) ؟

تتفرع منه مجموعه من الاسئله وهي:-

١. هل تعاني التعدديه السياسيه من ازمه تقف حائلا يجابه تحقيق الديمقراطيه بصورتها التوافقيه الموضوعيه

٢. هل تعاني التعدديه الاجتماعيه الثقافيه من ازمه تقف حائلا دون تحقيق وحده اجتماعيه.

٣. هل تعاني العداله الاجتماعيه في المجتمع العراقي من ازمه تقف حائلا بينها وبين تحققها على المديين القريب والبعيد؟

٤. هل لعبت الكتل والاحزاب السياسيه دورها بتعميق ازمه التعدديه من خلال القضاء على التنافس السياسي الذي يعد من المعوقات لتحقيق الديمقراطيه الحقيقيه؟

٥. ما هي اهم الآليات السياسيه التي من خلالها يمكن تغيير الواقع الاجتماعي المعاش نحو تحقيق العداله الاجتماعيه؟

ثالثاً: أهميه الدراسه

تكمن أهميه الدراسه بأنها محاوله علميه لتشخيص اهم العوامل التي اسهمت في تشكيل طبيعه أزمه الديمقراطيه والعداله الاجتماعيه والتعدديه السياسيه في العراق فضل عن اهميتها في بيان مظاهرها في كونها انتجت فشل النموذج الديموقراطي التوافقي في العراق الذي تمثل في العجز عن تحقيق العداله الاجتماعيه. نتيجه لافتقار الكتل والاحزاب التي احتكرت السلطه السياسيه بالممارسه الديموقراطيه (صندوق الانتخاب) لبرامج العلميه السياسيه والاقتصاديه. واهميه التعرف على عوامل انتشار ظاهره التمييز الاجتماعي والديني والمذهبي والعرقي الذي يحرم فئات ديموغرافيه مختلفه بالمجتمع من المشاركه في العمليه السياسيه.

ان البحث عن العداله الاجتماعيه اكتسب اهميته من انه اصبح من الامنيات البعيده المنال نتيجه لظهور وتعمق الفوارق الاجتماعيه استفحال التمايز والمشكلات الاجتماعيه تحتل ظاهره الفساد المالي والاداري والحصول على المكاسب الخاصه فيه المرتبه الاولى على حساب المصلحه العامه. كما تكمن

اهميه هذه الدراسه في قله الدراسات التي تتناول ازمه التعدديه السياسيه وتأثيرها على عمليه تحقيق العداله الاجتماعيه التي لا يمكن ان يتم تحقيقها الا عن طريق ديمقراطيه حقيقيه.

رابعاً: اهداف الدراسه

تنطلق الدراسه من هدف رئيس هو : التعرف على مستوى فاعليه التعدديه السياسيه الموزعه على (بيت شيعي، بيت سني، والبيت الكردي) التي وقفت حائلا دون تحقيق الديمقراطيه الحقيقيه ولجأت الى ديمقراطيه السله الواحده التي همشت بقيه الفئات الاجتماعيه في وجود وديمومه الازمات المعقده التي يعيشها المجتمع العراقي.

يتفرع من هذا الهدف مجموعه من الاهداف وكما يأتي:-

١- بيان مواطن ازمه التعدديه السياسيه (التوفق من خلال التنازلات) ومدى تأثيرها على تحقيق العداله الاجتماعيه بالمجتمع في العراق.

٢- معرفه دور كتل والاحزاب سياسيه بتعميق ازمه التنافس السياسي التي تسد الطريق امام ظهور توجهات سياسيه جديده التي تعد بدورها من معوقات تحقيق الديمقراطيه.

٣- معرفه الآليات السياسيه التي عن طريقها يمكن تغيير الواقع السياسي والاجتماعي المعاش بما يضمن تحقق العداله الاجتماعيه.

ثامناً: منهج الدراسه

المنهج العلمي هو "وسيله يمكن عن طريقها التوصل للحقيقه او مجموعه الحقائق باي موقف [١].

اعتمده الباحثه بهذه الدراسه على منهج وصفي تحليلي بجمع الحقائق ومعلومات عن موضوع الدراسه.

سابعاً: نوع الدراسه

تعد دراستنا الحاليه دراسه وصفيه تحليله ، فالدراسه الوصفيه تهدف لدراسه واقع ظاهره ، كما يتم التعبير عنها بالتعبير الكمي او الكيفي. فان البحث الوصفي يهتم بدراسه الظواهر والاحداث، كما يهتم بالعلاقه بين الظواهر الجاريه[١].

المبحث الثاني: مفاهيم الدراسه

تمهيد:

مفردات الواقع ليست بارزه للجميع، بل انها تختلف اولاً باختلاف الراصدين لها ، وثانياً المتخصصين فيها و ثالثاً المتعايشين معها ولذا فأن المفاهيم تختلف من باحث الى اخر وان المفاهيم هي عباره عن الصوره الادراكيه والذهنيه للمشكله عن طريق الملاحظه بالمشاركه لأكثر من مؤشر من واقع ميدان البحث، وهي ايضاً ، وللتخفيف من الاشكاليه هذه برزت فكره التعاريف الاجرائيه من خلال الاعتماد على مؤشرات المجتمع المقصود بالدراسه[٢] .قد حظيت هذه المفاهيم باهتمام علماء الاجتماع والسياسه ومختلف التخصصات الأخرى، على الرغم من الاهتمام الكبير لهذه المفاهيم فأنه لم يتم الاتفاق بينهم على تعريف محدد لأي منها ، وعليه فيعد المفهوم في الواقع تحديد مختصر لمجموعه من الحقائق، وكما يمكن تحديد مفاهيم الدراسه في الآتي:

١- **السوسيولوجيا (sociological)**

٢- **الأزمه (crisis)**

٣- **سوسيولوجيا الازمه (sociological crisis)**

٤- **التعدديه (pluralism)**

٥- **التعدديه السياسيه (political pluralism)**

٦- **الأثر (Impact)**

٧- **العداله (justice)**

٨- **العداله الاجتماعيه(social justice)**

١-السوسيولوجيا (sociological)

السسيولوجيا هو احد مفاهيم علم الاجتماع وتشير ترجمته للمفهوم الانكليزي (Sociological) الذي لازالت ترجمته الى اللغه العربيه يكتنفها كثيراً من الغموض والاختلاف. الا انها تشير الى حضور الأنساق القيميه لمفردات العمليه الاجتماعيه في ذهن الفاعل الاجتماعي الفردي اثناء الموقف التفاعلي بوصفها احد مكوناته. بجميع جوانبه السياسيه والاقتصاديه والتربويه والاسريه والدينيه (باعتبارها مكونات البناء الاجتماعي في جميع المجتمعات) [١] .

اما دوركهايم فيرى ان السسيولوجيا تعني معالجه المسأله الاجتماعيه. فيعرفها في كتابه قواعد المنهج في علم الاجتماع بالاعتماد على موضوع الدراسه الخاص بها. المتمثل بالفعل الاجتماعي على انها اي طريقه للقيام بالفعل لتثبيته او لتغييره على ان يكون المجتمع قادر على ممارسه اكراه خارجي على الفرد [٢] .

وتعني السيسيولوجيا عند فيبر بدراسه افعال الافراد في علاقتها بالبنيه الاجتماعيه[٣] .

ونعني في دراستنا الحاليه بال**سيسيولوجيا** بأنها نسق الذي تقوم عليه العمليه الاجتماعيه بما تتضمنه من العوامل المؤلفه والمؤثره على سير التفاعل الاجتماعي في الحياه الاجتماعيه

٢-الأزمه (crisis)

الازمه لغتاً : ازم على يأزم ، ازماً وازوماً ، فهو آزم ، والمفعول مأزوم عليه ، ازم ضاق واشتد قحطه ، قل خيره ، أزمه (مفرد) شده وضيق ، مشكله[٤]. وهي تعني الشده والقحط وازم عن الشيء امسك عنه[٥] .

الازمه في اللغه الانكليزيه (crisis) تشير الى نقطه التحول. فهي تعني وقتاً يتسم بالخطوره والصعوبه والقلق على المستقبل ووجوب اتخاذ قراراً محدداً، وهي ايضاً نقطه التحول المفاجئ الذي يؤدي الى اوضاعاً غير مستقره بما يهدد البنيه الاساسيه والمصالح .

يشير مفهوم الازمه (crisis) فلسفيا الى حاله من الاختناق والعسر التي تنتجها جمله من الشروط. لتمثل حاله متقدمه من الاختلال المؤقت في النظام الذي تتولد عنه في سياق التحول والتطور ممكنات تعيد صياغه نظام للعلاقات ضمن زمانيه مفتوحه على التحول المتواصل[١].

تعرف الأزمه ايضا على أنها لحظات متأصله ومعقده في النظام الاجتماعي الحالي تخلق تصدعات يمكن استخدامها لإيجاد فرص سياسيه للعمل أو تحفز الحركه على الانفصال عن النظام السائد. يتضمن فهم الأزمه (crisis) مجموعه من الأفكار فالأزمات متعدده ومتداخله بتعدد مجالاتها بالقضايا الاقتصاديه والحيويه والمناخيه والبيئيه والسياسيه والاجتماعيه. ان الازمه واحده ومتزامنه تحدث في أوقات وإيقاعات متعدده. موجوده في نطاقات جغرافيه متعدده ايضا ولها خصائص معقده وفوضويه مثل المرونه والتقلب وعدم اليقين[٢]. عند مطالعه التعريفات التي قدمت لمفهوم الازمه في التخصصات المختلفه التي تم تناولها من عده جوانب نجد ان كل منها يركز على جانب معين.

الازمه في علم الاقتصاد تمثل أي اختلال في الوضع الاقتصادي بصوره عامه ونموه بصوره خاصه حدوث اختلالات في التوازن بين المدخلات والمخرجات التي تنعكس سلبياً على القطاع الاقتصادي والمجتمع.

الازمه في ميدان الاداره والتنظيم تشير الى نوع من التوتر والحيره لدى المسؤولين في داخل المؤسسه تؤثر بشكل مباشر على الجوانب الاداريه واداء العاملين وكيان المؤسسه ككل بتأثيرها في علاقه المؤسسه بالجمهور من خلال اهدافها فتؤثر بذلك على استمراريه المؤسسه وبقائها [٣].

لتكون الازمه في هذه الحاله هي كل حاله غير طبيعيه او غير مستقره تهدد الأهداف الاستراتيجيه للمنظمه أو سمعتها أو قابليتها للتطبيق [٤].

الازمه في علم النفس تعرف على انها مجموعه المواقف الضاغطه التي تضعف قوى الفرد المنظمه ودفاعاته لتصل بها الى ادنى قدرٍ ممكن. تنشأ وتتطور الازمه بسرعه تفوق سرعه القدره على المواجهه بالإمكانيات الذاتيه. لذا يحتاج الفرد فيها الى التدخل الفوري والسريع المنظم لتخفيف حده المؤثرات السلبيه الناتجه عنها. بإزاله المواقف الضاغطه ومساعدته للعوده الى الحياه الطبيعيه [١]. تمثل الازمه موقف يمر به الفرد يؤثر على قراراته وتؤدي به الى الانحراف عن الوضع الطبيعي له وغالباً ما تعجز امكاناته على مجابهتها.

اما الازمه في **الأنثروبولوجيا** فتشير الى تلك اللحظات المحدده في تطور الأنساق القيميه وطريقه ادائها لوظائفها تولد فيها التناقضات داخليا. سواء داخل النسق نفسه او في طبيعه العلاقه بينه وبين بيئته الاجتماعيه. عندما تصل الى نقطه يحدث عندها توتراً غير محتمل يؤثر على النسق نفسه. بالتالي فان الازمه الناتجه عن هذا الوضع تؤدي اما الى تدمير النسق او الى حدوث تغيرات بنائيه جذريه فيه [٢]. لذا فان الازمه انثروبولوجيا لا تصيب المجتمع ككل بل احد انساقه او بعضها تكمن خطورتها على بنيه النسق نفسه وليس المجتمع ككل.

الازمه في السياسه تعرف بانها كل موقف مفاجئ يهدد بتحول جذري في الوضع القائم اما بسبب المفاجأه او ضيق الوقت المتاح امام اتخاذ القرار الصائب او تهديد المصالح الحيويه [٣].

الازمه (crisis) في **علم الاجتماع** نوع من الخطر الذي يهدد النظام الاجتماعي "Social System" القائم وينتج عن هذا التهديد خللاً في العادات والقيم والاعراف يستلزم التغيير السريع لمواجهه هذا الخطر واعاده عمليه التوازن[٤]. وهي اخطر انواع الازمات لأنها تصيب النظام الاجتماعي ككل وتؤدي الى تغيير الاوضاع السائده والمتعارف عليها.

٣-سوسيولوجيا الازمه (sociological crisis)

اهتم علم الاجتماع بدراسه الازمات التي يتعرض لها البناء الاجتماعي ككل او احدى مؤسساته لتأثيراتها على العلاقات الاجتماعيه السائده وانعكاسها على الجماعات المختلفه. تتركز مساهماتها في تحديد نوعيه السلوك الاجتماعي في ردود الافعال الاجتماعيه ازاء هذه الظروف او المواقف وحاجتها الى الدراسه اثناء مواجهه الازمه التي تتمثل بعلم اجتماع الازمه اذ ان الازمات لا تأتي متزامنه بل ان تاثير الازمه الواحده يمتد بفعل التاثير المتبادل بين مؤسسات البناء الاجتماعي الى جوانب عده فتبدو وكأنها مجموعه من الازمات لذا تعرف سسيولوجيا الازمه بانها دراسه الجوانب الاجتماعيه للمشكلات الاساسيه التي يواجهها المجتمع نتيجه الازمه المزدوجه للتمثيل السياسي التي تؤدي حتما الى فقدان الثقه في الديمقراطيه [١]. من منظورات اجتماعيه عده (سياسيه واقتصاديه وتربويه ودينيه واسريه وثقافيه ايضا) باستخدام مناهج واساليب كل من علم الاجتماع البصري والحضري. فأنه يعالج الازمه المزدوجه للتمثيل على حد سواء الازمه السياسيه لفقدان الثقه في الديمقراطيه التمثيليه [٢]. يركز علم الاجتماع حديثاً على موضوع الارتباط بين المخاطره ، والأزمه. لتلافي ما يمكن ان يحدق بالمجتمعات من اخطار تمثل على سلبياتها مبدأ محرك للمجتمع قد يحدث قطيعه مع الطبيعه او التراث [٣].

٤- التعدديه (pluralism)

التعدديه في اللغه العربيه من عد يعد عداً وتعداداً وعده [٤]. وتعدد صار ذا عدد وكذا هم يتعدون على الفاً أي يزيدون [٥].

التعدديه في اللغه الانكليزيه (pluralism) جمع يعني أكثر من واحد. لذا فإن "التعدديه الثقافيه" تصف مجتمعاً به مجموعه متنوعه من الثقافات ؛ التعدديه الدينيه مجتمع به عدد من الأديان وما إلى ذلك[٦].

تعرف التعدديه فلسفياً بانها الأنساق السياسيه والاجتماعيه والثقافيه التي تتكون من اجزاء او جماعات مستقله ذاتياً بعضها عن البعض الآخر رغم وجود تساند او اعتماد متبادل فيما بينها، والتعدديه في الفلسفه نقيض الواحديه[١] .

تعرف التعدديه في الانثروبولوجيا بانها وجود مجموعه من الأنساق أو الأنساق الفرعيه داخل أي وحده سياسيه أو اقتصاديه اجتماعيه. لذا يمكننا القول بان هنالك تعدديه لغويه وتعدديه سلاليه، واخرى ثقافيه. تمثل بدورها الحاله الطبيعيه. فمن الخطأ القول أن تعد مثل هذه التعدديه داخل الحدود القوميه أو الإقليميه شيء شاذ أو استثنائي. لأن المصادر الاثنوجرافيه والتاريخيه تشير الى ان التعدديه هي القاعده وليست الاستثناء[٢].

قد يستعمل مفهوم التعدديه للإشاره الى التنوع الاجتماعي او تفسيره. حيث تقدم التعدديه وصفاً للتفاعل الاجتماعي الذي يُفهم على أنه تفاعل بين المواقف المتضاربه والمتنافسه التي لا يمكن اختزالها إلى بعضها البعض. أو ترتيبها في ترتيبا واحدا بشكل دائم، أو اختزالها في ترتيب مؤسسي. اما التعدديه الثقافيه فتعبر عن الاختلاف الاجتماعي الناشئ عن العادات أو المعتقدات أو المصالح [٣].

سياسيا تعتبر التعدديه مفهوماً ليبراليا ينظر إلى المجتمع على أنه متكون من روابط سياسيه وغير سياسيه متعدده ذات مصالح مشروعه ومتفرقه ، ويذهب أصحاب هذا المفهوم إلى أن التعدد والاختلاف يحول دون تمركز الحكم ويساعد على تحقيق المشاركه وتوزيع المنافع[٤]. اذ تشير التعدديه بمفهومها التقليدي الى الجهه الجهه المسؤوله عن وضع السياسات وصناعه القرارات (الحكومه). لكن الكثير من المجموعات غير الحكوميه تُستغل هذه الموارد في نفس الوقت من أجل التأثير بهذه السياسات وطبيعه القرارات ايضاً[٥]. مازال مازال التعريف الدقيق لمفهوم التعدديه يفهم في سياق الديمقراطيه الليبراليه على نطاق واسع. على اعتبار أنها

نظام يمكن أن يتعايش فيه الأشخاص من مختلف الأديان والأنظمه العقائديه بسلام مع تكافؤ الفرص إلى حد ما للمشاركه في الحياه السياسيه[١].

تعرف التعدديه في علم الاجتماع بانها مفهوم التعدديه بالتطور الاقتصادي والاجتماعي او بالمناخ الثقافي الذي يقوم بالفصل بين الدين والدوله (العلمانيه). بهدف إداره الصراع الاجتماعي. لتكون التعدديه كمصطلح تعبير عن أحد أشكال الممارسه الديموقراطيه. ان هذا التمييز بين المفهوم وبين المصطلح من شأنه أن يعطي ديناميكيه للحياه العامه حيث يفصل ما بين التنوع كأصل فطري وطبيعي في الحياه ولا بد منه. بين الآليه أو النظام التي يجب أن يدير هذا التنوع [٢].

مفهوم التعدديه هو احد المفاهيم المستقاه من الادبيات والنظريات الغربيه. اذ يعد الاقتصادي جون سيدنهام فيرنفال" هو اول من صاغ مفهوم التعدديه والمجتمع المتعدد في النصف الاول من القرن العشرين. عندما وضع نظريته عن التعدديه الثقافيه. ثم بعد ذلك تتابعت اعمال الباحثين الغربيين حول هذا المفهوم منها اعمال جون ركس عن المجتمع المتعدد في النظريه السسيولوجيه ، كما تعد ابحاث كرادفورد يونج من اهم ما تم تقديمه في هذا المجال حيث ميز بين خمسه مدارس فكريه لدراسه التعدديه وهي الناطقه بالتعدديه الثقافيه التي صاغ افكارها الاساسيه فيرنفال وسميث [٣].

يمكن توزيع التعريفات التي قدمت لمفهوم التعدديه بمجموعتين اساسيتين هما[٤] :

١- **تعريفات شكليه** حاولت رسم حدود بين المفهومات المختلفه للتعدديه وبيان معالم كلا منها بوجه عام. حاولت الربط بين مفهومات التعدد والاختلاف والتنوع من جهه والربط بين التعدديه ومجال القانون والدوله من جهه اخرى. كما حاولوا التفرقه بين الدور التحريري الذي يهدف لتبرير مطالب جماعه معينه في احترام معتقداتها امام مواجهه تعسف الجماعات الأخرى. التي تستخدم التبرير للتمييز والاستغلال ضد جماعه معينه دون الاخرى.

٢- **تعريفات موضوعيه** حاولت ان تنفذ لصميم المفهوم تنوعت بحسب موضوع التعدد وربطت بين مفهوم التعدديه وعمليه التفاعل بين كتلتين اجتماعيتين وسياسيتين او اكثر. بالمقابل فأن التعدد السياسي هو نتاج وانعكاس للتعدد الاجتماعي .

٥- التعدديه السياسيه (political plural)

يعني مصطلح التعدديه السياسيه بالدرجه الأولى المساهمه الفعليه للقوى السياسيه والمواطنين في العمليه السياسيه. التي تجري في نظام سياسي معين. تنطلق هذه المقاربه من الربط الجدلي بين اهميه المشاركه ومتطلبات العمليه السياسيه التي يتبناها هذا النظام او ذاك. لاسيما أثناء عمليه صناعه واتخاذ القرار السياسي خصوصا في حاله القرارات المصيريه. لأنها تمثل المحور والمخرج النهائي لأيه عمليه سياسيه. سواء تعلق موضوعها بقانون تنظيمي أو بإجراءات اقتصاديه أو سياسه. ان الحكومات في أي دوله في العالم تدرك ذلك فلديها الكثير من مسئولياتها الكبرى على مستواها الوطني. وعليها الكثير من الأعباء والالتزامات نحو المجتمع. تبعا لتوسعها في خطط وبرامج التنميه الشامله. بالمقابل يبقى على الجماهير وأجب أن تتحمل بعض من تلك الأعباء عن الحكومه. عن طريق تجنيد طاقاتها وخبراتها لمساندتها. لذا يشير مفهوم التعدديه السياسيه إلى مشروعيه تعدد القوى والآراء السياسيه وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركه في التأثير على القرارات السياسيه في مجتمعها. ان التعدديه السياسيه بهذا المعنى هي الإقرار والاعتراف بوجود التنوع في القيم والمؤسسات و الممارسات في الدوله والمجتمع [١].

تشير فكره التعدديه السياسيه ايضا إلى مجموعه متنوعه من مراكز القوه داخل نظام الحكم على النقيض من الدوله الموحده المركزه [٢].

ان التعدديه السياسيه تعني التنوع السياسي الذي يعرفه مجتمعاً من المجتمعات وهي نتيجه للتعدديه الحزبيه ، بحيث يكون من حق جميع الافراد تأسيس احزاباً سياسيه جديده والانخراط فيها. و ايضاً يقصد بها التعدد الايديولوجي وتعدد المشارب السياسيه والثقافات في داخل المجتمع. والتعدديه السياسيه بهذا تعني وجود اصواتاً واراء معارضه لتوجهات الحكام ، بحيث تكرس وجود اغلبيه تمارس السلطه والى جانبها اقليه

تمارس المعارضه، او ما يطلق عليها تعبير المعارضه السياسيه التي تتولى انقاذ السلطه، وتكشف عن الاخطاء التي وقعت فيها وطرح البدائل الممكنه ، وكل هذه الممارسات بطبيعه الحال هي التي تسهل تحقيق عمليه التناوب السياسي على السلطه [١].

فالتعدديه مفهوم متعدد الأوجه. فيعرف بوجود درجه من الحكم الذاتي للمقاطعات المحليه أو المجتمعات المحليه لإداره شؤونهم الخاصه. واحيانا يشير المفهوم إلى الشعور الخاص بدرجه واسعه من التسامح مع الآراء والمعتقدات السياسيه المختلفه لتعيش مع بعضها البعض [٢].

التعدديه السياسيه تكون على نوعين هما[٣] :

١- حقيقيه تقوم على وجود احزاباً سياسيه مختلفه في الايديولوجيات والبرامج يكون التنافس بينها بحريه تامه ذلك من خلال الانتخابات الحره والدوريه والنزيهه.

٢- شكليه تحمل مظهر التعدديه السياسيه كوجود الاحزاب السياسيه ولكنها في واقع الامر غير ذلك فأن النظام السياسي يكون من الناحيه الجوهريه اقرب الى نظام الحزب الواحد او المهيمن الذي ينطوي على مجموعه من التوجهات الفرعيه.

النظام في التعدديه السياسيه لا يتيح لأي حزب ان يقوى لدرجه الهيمنه فالتعدديه الحزبيه مصطلحاً يطلق على الذي يسمح بوجود عده احزاب سياسيه تمتاز بضعفها. كما يسمح بالاختلافات العقائديه فيما بينها. لتشكل فيما بعد حكومات ائتلافيه تتصف بعدم الاستقرار الوزاري. ان الجانب الايجابي في نظام التعدديه الحزبيه هو اتاحه قدراً واسعاً بصوره متساويه لكل القوى السياسيه للتعبير عن مواقفها واهدافها[٤].

يمكن التمييز بين التعدديه السياسيه والتعدديه الحزبيه بالنقاط الاتيه:

١- التعدديه السياسيه اوسع واشمل من الحزبيه لأنها تمثل قوى اجتماعيه وثقافيه وسياسيه واقتصاديه مختلفه .

٢- التعدديه الحزبيه هي جزء مكمل للتعدديه السياسيه. فلا يمكننا اعتبار كل تعدديه حزبيه هي تعدديه سياسيه، اذا كانت هناك عمليه سيطره كامله لحزب واحد وتهميش بقيه الأحزاب الاخرى [١].

فالتعدديه الحزبيه هي جزأء من كل ومكمل اساسي للتعدديه السياسيه. ان التعدديه الحزبيه فرعاً من التعدديه السياسيه. على هذا الاساس تكون التعدديه السياسيه شرطا من الشروط الاساسيه للديمقراطيه. التي تتمثل في حريه انشاء الاحزاب وتداول السلمي للسلطه وتطبيق منظومه الحقوق والحريات العامه. فاذاً الظاهره الحزبيه من اهم قواعد واركان اللعبه الديمقراطيه. كما انها من النتائج الديمقراطيه في الوقت ذاته. فلا ديمقراطيه بلا التعدديه حزبيه ، ولا تعدديه حزبيه بدون الديمقراطيه[٢].

فتعرف الباحثه التعدديه السياسيه اجرائيا بأنها اقرار الاطراف السياسيه الفاعله بأهميه التنوع واحترامه وضمان الحقوق والحريات السياسيه دون تمييز. لمنع الاقصاء والهيمنه الاحاديه وقبول الاقليات باندماجها وحمايتها من خلال التشريعات القانونيه والدستوريه.

٦- الأثر (Impact)

الأَثَرُ لغه محرَّكه هي بَقِيَّه الشيءِ، او اثاره وآثارٌ وأُثورٌ والخَبَرُ. وخرج في إِثْرِهِ وأثَره بعدَه. وائْتَثَرَه وتَأَثَّرَهُ تبع أثَرَه. وأثَّرَ فيه تأثيراً اذا ما تَرَكَ فيه أثراً [٣].

ان الأثر اما يكون نتيجه لفعل او حدث ما يبقى بعد انقضائه لفتره طويله. او انه العلامه التي يتركها حدوث شيء معين. فالأثر قد يكون ايجابا او سلبا. مقصود او غير مقصود. اما الاثر في دراستنا الحاليه هو يكون نتائج الاحداث السلبيه القصد.

الآثار الاجتماعيه "هي النتائج التي تتمخض عن الظاهره الاجتماعيه التي تقع في المجتمع والتي يشعر ويحس بها الانسان كالجريمه او الفقر او البطاله او المرض ..."[٤].

فالأثر يعد مشكله في حد ذاته او عائقاً . فهو عمل تتداخل فيه فروع العلوم الاجتماعيه جميعاً اذ يشارك فيه مختصو علم الاقتصاد، وعلم الاجرام وعلم النفس وعلم الاجتماع والسياسه والانثروبولوجيا. فالأثر هو السلوك الذي يرتبط ارتباطاً سببياً بطريقه او بأخرى بقانون محدد او قاعده قانونيه او عقيده او مؤسسه او سلوك[١].

٧-العداله (justice)

العدل لغه من العدل هو الضد من الجور [٢]. يقال عدل الحاكم بالعدل يعدل عدلا فهو عادل. والعدل والعداله والمعدله كله العدل، والعدل اربع عدل في الحكم وعدل في القول وعدل في الفديه وعدل في الاشراك[٣] .

العدل في الاصطلاح هو ما يطابق الحق ويبتعد عن التحيز ذلك بإعطاء كل ذي حق حقه وتسويه حساب الصواب والخطأ بحيث يدفع المخطئ تعويضاً عن خطيئته وما احدثه من ضرراً لغيره بما ارتكب فيعاقب على خطأه ويهتدي القضاه بهذا في احكامهم[٤].

يعد مفهوم العداله من المفاهيم الاساسيه في فلسفه الاخلاق والحقوق والسياسه. وهو من اوسع مفاهيمها التي طرحت في الدراسات الاجتماعيه والسياسيه بكثره. فالعداله من اقدم المفاهيم التي عرفتها البشريه منذ فجر التاريخ الى بدايه حضاراته. جعلته هدفاً لها وسعت لتحقيقه وارسائه. كما انها من اكثر موضوعاته قدسيه وشيوعاً في السلوك الاجتماعي. فالعداله وليده المجتمع وقواعده ظهرت قبل ان تظهر فكره القانون ومفهومه. من اقدم التعريفات المقدمه للعداله واكثرها فاعليه عبر العصور ما جاء على لسان ارسطو (العداله ان تعامل المتساويين سواسيه والمتمايزين خلافا). تلى نظره ارسطو في الاهميه التعريف الوارد في شرائع جوستيان (ان العداله هي العزم الثابت لإعطاء كل امرئ ما يخصه) بتعبير اكثر شيوعاً في التراث الاسلامي

(اعطاء كل ذي حق حقه)[١]. في حين يرى افلاطون ان العداله ليست هي القوى المجرده. كما انها ليست حق القوي، بل هي تعاون كل اجزاء المجتمع تعاوناً متوازناً فيه الخير للكل[٢].

ينظر الى العداله من خلال ثلاث تصورات مهمه هي :

اولاً- العداله من زاويه قانونيه التي تمثل ما اتفق عليه الناس قانونيا. كذلك الحال مع ما يجري عليه الاتفاق والعرف التي تعرف بالعداله الطبيعيه فهي اقرب الى الفعل الناجم عن الاحكام الخلقيه التي تدفع لرفض الرذيله والمساهمه في الاعمال التي تدفع الاعتداء والجريمه، لتساهم بإسعاد البشر ايضاً. فليس العدل العرفي بطبيعته عدلاً بالضروره. على خلاف القانون العادل لأننا نتفق على اعتبار ما ينتج عن التشريع عادلاً عندما يصاغ ببراعه وتعقل وعنايه. اما التناقضات التي تظهر بين القانون والعداله فتكون عندما يفتقر النظام السياسي الى خاصيته الاساسيه وهي بالتحديد العيش المشترك بين اشخاص متساوين احرار نسبياً [٣].

العداله القانونيه مؤسسيه رسميه تمثل ببساطه جانب من جوانب سياده القانون التي تدعم وتؤمن التوقعات المشروعه. ففشل القضاه في التطبيق العادل للقانون او في ممارسه السلطه او في الالتزام بالقواعد المناسبه أو تفسيراتها في الفصل في الدعاوى فهو ظلم. لأن المؤسسات لا بد ان تكون عادله بشكل معقول. فمن الأهميه بمكان أن تكون السلطات محايده لا تتأثر بالاعتبارات الشخصيه أو النقديه أو غيرها. في تعاملها مع حالات معينه[٤]. ترتبط العداله القانونيه بطبيعه القوانين الساريه في المجتمع. اي ان كل ما يتفق مع القوانين السائده في المجتمع يعتبر عدلاً. فالالتزام بالقانون يعتبر كافياً لتحقيق العداله الاجتماعيه.

ثانياً ـ العداله المنطقيه ترى انه لا يجب تعريف العداله بالقانون. بل يجب استخدام المنطق لتحديد اذا ما كان القانون عادلاً او لا. مدى انسجام النظام القائم مع الطبيعه التي يقدر الناس على فهمها باستخدام المنطق. يتوجب حينها اصلاح النظام[٥]. لذا فان العداله المنطقيه تقع على النقيض من العداله القانونيه. فهي تصور العداله تبعاً لما هو منطقي. بصيغه ان العداله يجب ان تكون مستقله عن البنى والهيكليات

القائمه. ليساعد هذا المفهوم على تحديد نوع مهم من انواع الظلم الاجتماعي حيث لا تعطي لمجموعه ما من المجتمع نفس الحريه للاستمتاع بحقوق تعطى لمجموعه اخرى[١]. فالخلاف هنا بين ما هو قانوني وما هو منطقي الذي يحدد مدى عداله القانون بالتالي يتم على اساسه تحديد العداله الاجتماعيه.

ثالثاً- العداله الانصاف ان مبدأ الانصاف يعد قضيه هامه في توزيع الخدمات الاجتماعيه بشكل خاص. لتكون العداله بهذا الصدد معالجه الحالات المتشابهه بشكل مماثل. عندما لا توجد اي اختلافات يمكن ان تظهر في المعالجه. فعندما لا توجد اختلافات فأن التمييز بين هذه الحالات يعتبر اجحافا[٢]. فالإنصاف يوفر طريقه لتحديد الحقوق والواجبات في المؤسسات الاساسيه للمجتمع. كما يحدد التوزيع المناسب لفوائد واعباء التعاون الاجتماعي الذي يعد من اهم العمليات الاجتماعيه[٣]. ترتكز العداله على مبدأ المساواه والانصاف والحقوق المشاركه للجميع. وان المساواه هنا تقوم على اساس الاختلاف.

اما العداله لسياسيه فأنها ترتبط بالمصالح السياسيه وليس بالقيم الاجتماعيه او المنطقيه. فالسياسي يحمل قيماً سياسيه وليست اجتماعيه في الغالب. لذا فانه لا يجد ضيراً في انتهاكه للعداله القانونيه والمنطقيه والانصاف بذات الوقت الذي يستخدمها قناعاً ليستتر خلفه فيقوم بخداع الجمهور الجاهل غالباً. الجمهور الذي لا يمكنه التمييز بين المفهوم السياسي والمفهوم الاجتماعي للعداله. ذلك لأنه ينصاع لإحساسه الفطري بعداله القيم العامه والمغروسه فيه عبر عمليه التنشئه الاجتماعيه. فيعتقد خطأ ان السياسي يؤمن بها. لذا يستسلم للعواطف دون تعقل. ليقع فريسه في مصيده السياسي الذي يشغله على ابشع الاستغلال. يعتقد جون راولز ان المفهوم السياسي للعداله لا يؤمن استقراراً للنظام الاجتماعي. من دون ان تتطابق مع القيم العامه للمجتمع[٤].

٨-العداله الاجتماعيه(social justice)

العداله الاجتماعيه لا تقتصر على الاطروحات التي قدمها علم الاجتماع بل تعدته الى الفلسفه وعلم السياسيه، وعلم النفس والسياسه الاجتماعيه والقانون. فالعداله تعد معياراً اخلاقياً محورياً في الحياه الاجتماعيه. تصور على انها تلعب دوراً رئيسياً في النظريه والفعل الاجتماعيين [١].

يرى افلاطون في جمهوريته ان **العداله الاجتماعيه** تعني ان يحتل كل فرد في المجتمع المكانه التي يستحقها ، وهي مكانه مرتبطه بقدرات الفرد الفطريه ولا لها علاقه بأي مؤثر خارجي[٢].اما العداله الاجتماعيه وفقاً لأفلاطون فهو لا يرى المساواه بين الجميع بل وفقاً لمكانه كل فرد فالإفراد المتساوون في المكانه يعاملون معامله متساويه وهكذا. اذ تعني العداله الاجتماعيه المطالبه بالتوفيق بين اولويات حقوق الانسان وحرياته في سياق منظور اجتماعي اوسع يعمل فيه الافراد الذين يتمتعون بالحقوق والحريات في اطار الواجبات والمسؤوليات المرتبطه بالعيش في المجتمع بصرف النضر عن الارتباطات الضمنيه. ويتم التعامل مع العداله الاجتماعيه على انها مرادف للعداله التوزيعيه والتي يتم تحديدها بإشارات غير مشروطه الى العداله[٣]. و تقوم العداله الاجتماعيه على اساس المساوه في الحقوق لجميع البشر ، وامكانيه الاستفاده من التقدم الاقتصادي والاجتماعي دون تمييز[٤].

من الجدير بالذكر ان مفهوم العداله من المفاهيم الهلاميه التي احتدم حولها النقاش لفترات زمنيه طويله. فقد كان من الصعب على المهتمين بقضيه العداله الاجتماعيه منذ فجر التاريخ الى اليوم وضع مفهوم محدد لها. اذ تأرجح هذا المفهوم بين الاتفاق والاسس العلميه التي يقوم عليها. لينتهي بالإنكار التام لهذا المفهوم والاقرار بعدم وجوده. اذ تنكر بعض الآراء فكره العداله تماما. مؤكده ان هذه الفكره لا تستحق التفكير على الاطلاق. فيرون ان العداله مرتبطه بالقانون الجنائي والعقاب وحل النزاعات امام المحاكم فقط [٥]. لتصبح العداله الاجتماعيه اقرب الى العداله القانونيه.

ان فهم العداله الاجتماعيه ليست غايه نهائيه بل هي عمليه حيويه حيث تتيح اطاراً عملياً يمكن تطبيقه في القضايا الحياتيه. **لذا توصف** العداله الاجتماعيه بأنها عمليه (ديناميكيه) مستمره لأزاله الظلم الاجتماعي. لكنها لا تصف انشاء مجتمع يخلو من الظلم الاجتماعي. فكل خطوه نخطوها نحو القضاء على الظلم الاجتماعي هي خطوه نحو تحقيق العداله الاجتماعيه[١]. فالعداله الاجتماعيه تعتبر من الصفات الاساسيه لأي نظام سياسي فهي نمط الاراده الابديه والثابته تقوم على إعطاء كل فرد ما يجب ان يحصل عليه. يتضمن توزيع الحقوق على الافراد المتساوين في الظروف دون تميز[٢].

العداله الاجتماعيه هي تعاون الافراد في مجتمع متحد يحصل كل عضو فيه على فرصه متساويه وفعليه لكي يتعلم و ينمو لأقصى ما تتيحه له قدراته الذاتيه [٣]. اذ يرى تايلر وسميث ان هناك علاقه قويه بين تصور وفهم العداله الاجتماعيه وبين شعور الناس وحكمهم على ما هو صواب وخطأ واخلاقي وغير اخلاقي. فعندما يشعر الناس ان القرارات عادله فيكونون سعداء للتعاون فيما بينهم للالتزام بها. فيدعمون المجموعه بقبولهم لقرارات السلطه. اما عندما يشعرون بالحيف والظلم فأن استجاباتهم تكون سلبيه في الغالب عن طريق التخريب او الثوره او الاحتجاج [٤].

اقترحت الاسكوا[•] تعريف للعداله الاجتماعيه على انها المساواه بين الجميع في الحقوق وفي الحصول على الموارد والفرص والعمل على ازاله الحواجز التي تحول دون تمكين الفئات المحرومه من تحقيق طاقاتها في المشاركه في صنع القرارات التي تؤثر على حياتها [٥]. لتشير العداله الاجتماعيه هنا الى المساواه بين الجميع دون مراعاه الفوارق بين الافراد حيث تنظر الى الجميع على انهم متساوين.

ومما لا بد من ذكره في هذا المجال ان هناك تصوران للعداله الاجتماعيه احدهما مبني على الاستحقاق والاخر على المساواه. اي ان المواقع الاجتماعيه والمزايا الماديه لكل شخص يجب ان تقابل قدر الامكان في

ضوء معايير الاستحقاق. كما يجب ان يشبع الافراد حاجاتهم بطريقه متساويه دون تمييز في الحقوق والواجبات. فكثير ما ينظر للعداله كمرادف للمساواه ولكن يجب الانتباه الى ان العداله الاجتماعيه لا تعني المساواه الكامله والمطلقه [1].

اما التعريف الاجرائي للعداله الاجتماعيه فترى الباحثه ان **العداله الاجتماعيه :** هي الانصاف في اعاده توزيع الثروات والفرص على افراد المجتمع بما يضمن وصولهم الى اعلى مستوى ممكن من الاستثمار لقدراتهم وقابلياتهم ويتضمن ذلك التمكين والرعايه الصحيه والتوظيف والاسكان وغير ذلك.

المبحث الاول: الدراسات السابقه

التمهيد:

ان البحث جهد انساني متصل يتطلب من الباحثين ان يقوموا بمسح جهود السابقين ويشيروا اليها، ليقوموا بالإضافه عليها وليمهدوا للباحثين اللاحقين مستقبلا. لان الباحث لا يمكنه البدء من نقطه الصفر ويتجاهل التراث والانجازات التي حققها قبله الباحثين مما يعني ذلك ضروره اشاره الباحث الى نتاج غيره. فتعد الدراسات والبحوث السابقه المتعلقه بموضوع الدراسه هي مصدراً مهماً من المصادر التي يعتمدها الباحث لتثري الاطار النظري للدراسه وتساعد الباحث في صياغه فرضياته وتساؤلاته واختيار المنهج العلمي وادواته تكون اطاراً مرجعياً يسترشد بها عند دراسه موضوعه وتساعد الدراسات السابقه على كشف جوانب القصور والاخطاء التي يتم الوقوع فيها في بعض الدراسات ومن ثم يحاول تجنبها والوقوع فيها ، كما تساعد الباحث على القاء الضوء على ما انتهى اليه الباحثون الاخرون لكي ينطلق مما تم الانتهاء اليه موضحاً اوجه التشابه والاختلاف فيما بينهم.

قامت الباحثه برصد التراث الذي يتعلق بموضوع الدراسه، وقد تم الاطلاع على عده دراسات في ما يخص موضوع الدراسه الراهن " **سوسيولوجيا ازمه التعدديه السياسيه واثرها في العداله الاجتماعيه** " ، حيث تم ترتيب الدراسات التي تناولتها ترتيبا زمنيا من الاقدم إلى الاحدث وتم ذلك من خلال الاطلاع على اطاريح الدكتوراه والماجستير ، كما تم الاطلاع على البحوث والدراسات المنشوره في الدوريات العلميه العراقيه والعربيه والأجنبيه، وبحوث المؤتمرات، وستعرض الباحثه في هذا الفصل الدراسات السابقه المرتبطه بالموضوع، وتنوعت هذه الدراسات بين: **أولاً : الدراسات العراقيه**

ثانياً : الدراسات العربيه

ثالثاً : الدراسات الأجنبيه

اولاً: الدراسات العراقيه

١-التعدديه السياسيه في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر (دراسه شعلان عبد القادر ابراهيم ٢٠٠٧)[١]

تناول الباحث في هذه الدراسه التعدديه السياسيه باعتبارها سيفاً ذا حدين، تترك تأثيراتها الايجابيه والسلبيه على نمط الحياه بصوره عامه. اي أن وجود التعدديه السياسيه لهُ انعكاسات ايجابيه وسلبيه والهدف الأساسي لهذه الدراسه هو الإجابه عن التساؤل. هل للتعدديه السياسيه متسعاً في المنظور الإسلامي ؟ وهل يجوز للأحزاب الإسلاميه والحركات المشاركه والدخول في العمليه السياسيه ؟ ألا يؤدي هذا إلى إعطاء تلك الأنظمه الشرعيه التي تفتقر لها ؟

تقوم الدراسه على فرضيه رئيسيه مفادها (أن الفكر الإسلامي المعاصر قد تعامل في بدايه القرن المنصرِم مع التعدديه السياسيه تعامل حذر بوصفها إحدى الركائز الأساسيه للديموقراطيه الليبراليه، ولكن ذلك التعامل قد نحى منحى إيجابياً مع تنامي الاتجاة التجددي بالفكر الإسلامي السياسيه ببروز فكرتي النظام الدولي الجديد و العولمه ، فكان القبول بالتعدديه السياسيه بوصفها آليه لتنظيم العمل السياسي داخل المجتمعات الإسلاميه بعد محاوله فصلها عن أسسها الفلسفيه والفكريه، هي محاوله للتوفيق بين متطلبات السياسه من جهه وبين المقاصد الإسلاميه من جهه أخرى).

اعتمد الباحث بهذه الدراسة على المنهج تحليل مضمون من خلال متابعه كتابات المفكرين الإسلاميين المعاصرين وتحليلها للوصول إلى مضامينها الدقيقه، كما ستعان ب(المنهج التاريخي التحليلي) بوصفه منهجاً أساسياً في الدراسه لأنه يوفر الأساس الصحيح لفهم الأحداث وأسبابها ضمن سياقها التاريخي، كما استفاد الباحث من المنهجيه الفقهيه الشرعيه في الوصول إلى التأصيل الشرعي للتعدديه السياسيه. توصل الباحث في هذه الدراسه الى عده نتائج كان اهمها:

١- التعدديه أمر متجذر في الحياه البشريه والمجتمع الإنساني، وهي واقع طبيعي في البشر وملازمه للمجتمع، وتتجسد التعدديه بصور وأشكال شتى فقد تكون تعدديه دينيه أو مذهبيه أو عرقيه أو لغويه أو ثقافيه أو سياسيه... الخ، ولعل أهم أشكالها في عالمنا المعاصر هي التعدديه السياسيه، إذ يراها البعض- بما تتيحه من فرص المشاركه السياسيه للجميع- الحل الوحيد لمشكله عنف المجتمع من خلال ما توفره من آليات لضبط التوازن الاجتماعي وإداره التنافس السياسي، بين مختلف تكوينات المجتمع، فطالما أتت السلطه عن طريق الانتخاب الحر، وطالما أن مختلف التيارات لها الحق في التعبير عن نفسها والمشاركه، فمن الطبيعي أن تتراجع أفكار التغير العنفي، وتسقط المبررات كافه أمام من ينتهجون هذا الأسلوب في التغيير.

٢- أن التعدديه السياسيه ليست خيارا، بل هي نتيجه للأوضاع السلبيه الفاسده التي تتمخض عن وجود الحكومات الفرديه وحكومه الحزب الواحد. هذا النوع من التعدد السياسي المنبثق من الشرايع والأسس الإسلاميه يكون مدعاه لترسيخ الوفاق الوطني وإزاله الركود السياسي، وتوفير أسباب الإشراف على الحاكم أو الحزب أو الفئه الحاكمه، وتوفر أسباب التقارب بين مصلحه النظام ومصلحه الشعب.

٣- أن ضروره التعدديه السياسيه تستلزم بذل الجهد لمعالجه وتقليل الإفرازات السلبيه الناجمه عن هذه الظاهره، ويتلخص أحد أهم تلك الجهود في توسيع المؤسسات والإشراف على النشاطات الحزبيه، بحيث يتسنى لها توفير الأجواء السليمه للمنافسه السياسيه على أساس الآراء الاجتهاديه الفقهيه والأصول الشرعيه والقانونيه للعمل السياسي، وحفظ حقوق المشاركين فيه.

٢-سيسيولوجيا الازمه: المجتمع العراقي انموذجاً: (دراسه مازن مرسول٢٠٠٨)[١].

ترى هذه الدراسه أن الأزمه التي يعاني منها المجتمع العراقي متمثله بأزمه وطن وأزمه شعب وأرض وقيم ومبادئ وتقاليد متمثله بالتفتت والتسطح وأزمه الهويه وتعدد الولاءات والانتماءات. وتحاول معرفه الظروف التي أدت إلى وصول المجتمع العراقي إلى وضعه الراهن، ولماذا أخذ المجتمع يتقلد نموذجاً يناقض حياه الاستقرار والثبات .

تنطلق الدراسه من تساؤلات عده هي. عن أي أزمه نتكلم ونحاول رصدها في المجتمع العراقي ؟ هل هي وليده الحاضر أم أنها تمتد إلى سلسله حياه المجتمع العراقي الماضيه ؟ وما أسباب هذه الأزمه التي تُرجمت إلى صوره المجتمع العراقي الآنيه ؟ ماذا فعلت هذه الأزمه بمجتمعٍ ذي أساسٍ راسخ وقيم وتقاليد أصيله ؟ ما الأساليب والاستراتيجيات الناجعه للتعامل معها ؟

تهدف الدراسه الى أماطه اللثام عن إشكاليه الأزمه في المجتمع العربي. وأثر ذلك في تبلور الأزمه في المجتمع العراقي. ومحاوله تقصي الأسباب التي جعلت من المجتمع العراقي مجتمعاً مأزوماً ، وتحديد أبرز النتائج السلبيه لهذه الأزمه على المجتمع العراقي ، ووضع آليه عمل جاده لتغيير الواقع الراهن على وفق تعاملات منطقيه بناءه . واعتمد الباحث في هذه الدراسه على المنهج التأريخي الوصفي.

توصل بهذه الدراسه الى :

١- أن صوره مجتمع عراقي حاليه تُشير إلى مجتمعٍ مريض أحالتهُ الأزمات إلى بقايا مجتمع يحاول النهوض بصوره تحتاج إلى جهود كبيره لذلك .

٢- لقد أرتبط تأزم المجتمع العراقي بتأزم المجتمع العربي (جزء من كل) ، من خلال تداخل القيم والظروف والمواقع مما حفّز ذلك على انهيار الوضع وتكالب الانتكاسات في المجتمع العراقي ، فقد أظهرت الدراسه أن هناك نقاط التقاء وتقاطع بين المجتمعين العربي والعراقي من ناحيه الإصابه بالأزمه ، فنقاط الالتقاء تمثلت بتهشم وتمزق الهويه في المجتمعين العربي والعراقي وقله الولاء والمواطنه وتعثر الشخصيتين العربيه والعراقيه، فضلاً عن ضعف السياسات الحاكمه وتسلطها وتخبطها، أما نقاط التقاطع فاختلفت من مجتمعٍ لآخر، كالاختلاف في نسبه أو قوه وشده الشيء الذي تم الالتقاء بهِ، مثلاً طبيعه القوى المتسلطه والمستعمره تختلف من مجتمعٍ لآخر، وكذا الأمر في طبيعه سياسه المجتمعين، وشخصيات الأفراد في كليهما واختلاف الظروف الأخرى .

٣- أن تكاتف هذهِ الأزمات قد خلق حياه غير مستقره آنياً تشهد نوعاً من عدم الولاء للوطن وتناحرات كثيره ودخول الشخصيه العراقيه في دوامه الأزمات وعدم ثبوت المواقف وتغير كبير في نمط حياتها ؛ الأمر الذي أنتج وولّد ما يسمى بعقده الصمت وأنشأ ثقافه الخوف في المجتمع العراقي، وكل ذلك بطبيعتهِ ولّد انغلاقاً وجموداً كان نتيجه للترسبات السابقه .

٣-العداله والعداله الاجتماعيه في فكر الاحزاب السياسيه العراقيه المعاصره :(دراسه حنين عبد الامير جلاب ٢٠١٥)[1].

تناولت الباحثه في هذه الدراسه مفاهيم العداله والعداله الاجتماعيه في فكر الاحزاب السياسيه العراقيه لان قضيه العداله ترتبط بكيان الانسان الذي كان وما زال يتعطش للعداله وتنطلق الدراسه من تساؤل رئيسي: (هل تسنى لمنظومه المبادئ والقيم وضمنها العداله ومشتقاتها بما في ذلك اطروحه العداله الاجتماعيه ان تتمتع بالحضور والغلبه والوزن الثقيل، افكاراً وانظمه وبرامج وانشطه وفعاليات ، لدى الاحزاب والقوى السياسيه والعراقيه ؟)

تنطلق الباحثه في هذه الدراسه من فرضيه مفادها (ان الاحزاب السياسيه في العراق المعاصر بعد عام ٢٠٠٣ ، افكار وتجارب، اليات واهداف، انظمه داخليه وبرامج سياسيه انشغلت بالوصول الى السلطه

والمشاركه فيها دون الالتفاف الجدي الى اطروحه العداله والعداله الاجتماعيه، وان كان اغلبها قد اهتم بالإشاره الى هذه الاطروحه ومقترباتها ومشتقاتها، فان هذا الاهتمام يأتي سريعا عابراً احياناً وخجولاً فقيرا للجديه في اكثر الاحيان). تم الاعتماد على مدخل تاريخي الوصفي والمنهج حليلي تنظيمي ، وايضا المقارن . توصلت في هذه الدراسه الى نتائج عده اهمها :

١- ان العداله والعداله الاجتماعيه تمثلان عناصر اساسيه في عمليه اصلاح النسيج الاجتماعي في البلدان التي تعيش اوضاع النزاعات وحالات ما بعد النزاعات ومنها العراق.

٢- ان الاحزاب السياسيه ما زالت تفتقر الى التمأسس والتأطير القانوني، وعليه فأن قضيه العداله واطروحه العداله الاجتماعيه لم تصبح بعد موضوع اهتمام جدي، لذا فهي بحاجه ماسه الى تعميقها وتأصيلها وممارستها بوصفها منظومه سياسيه في نظام حكم عادل، وان الاحزاب السياسيه في العراق المعاصر لم تتعامل بخطاب واحد للتفكير وفهم العداله والعداله الاجتماعيه ، بل اعتمدت على افكار ومقاربات مختلفه والتي تمثلت بالإشاره الى العداله والعداله الاجتماعيه من منظور ديني واخلاقي عند الاحزاب الاسلاميه وقومي عند الاحزاب القوميه ومن منظور يقدم اولويه العداله والعداله الاجتماعيه على الديمقراطيه كما عند الاحزاب الاشتراكيه ، ومن منظور يقدم اولويه الديمقراطيه على العداله والعداله الاجتماعيه كما عند الاحزاب الليبراليه .

٣- ان الاحزاب السياسيه في العراق هي مؤسسات فالعراق يعاني قصورا مؤسسياً يعرقل ويؤثر في مسار البناء المؤسسي للعداله والعداله الاجتماعيه، وان منظومه العداله تضمن بإقامه مؤسسات عادله، فان العراق بحاجه الى مؤسسات حزبيه عادله وهذا الامر لا يستقيم ولا يكون موضع تحقق الا بوجود احزاب سياسيه مأسسه في اطار قانوني وليس في اطار جماعات سياسيه منفلته من القانون بسبب غياب قانون ينظمها، وحتى لو كانت هذه الاحزاب عادله فان عدالتها لا تسهم في انزال الظلم واعلاء العدل لأنها لم تنظم بعد في اطار المرجعيه القانونيه الدستوريه للدوله الوطنيه.

٤-العـداله الاجتماعيـه ودولـه الرفـاهيـه فـي العـراق بعـد عام ٢٠٠٣: (دراسه سعد عبد الحسين نعمه ٢٠١٧)[١].

تناول الباحث في هذه الدراسه مفهوم العداله الاجتماعيه لكونه يهدف الى إشباع حاجات الإنسان الأساسيه واقتسام الموارد الماديه على أساس المساواه وتستهدف إتاحه الفرصه للجميع للوصول إلى الخدمات الأساسيه للأفراد والجماعات، ويرى ان للعداله الاجتماعيه العديد من الصور تتمظهر في زوايا مختلفه، ففي الجانب السياسي تبرز العداله الاجتماعيه بوجود نظام سياسي عادل، وفي البعد الاقتصادي تبرز العداله الاجتماعيه وتتمظهر في التوزيع العادل للثروات، ووجود نظام اقتصادي يرتكز على العدل في العمل والحقوق، وتوافر المستلزمات المعيشيه للجميع من دون تمييز، وفي الجانب القانوني تتجلى العداله الاجتماعيه في وجود قوانين تنظم الحقوق والواجبات للأفراد والمجتمع، ووجود واحترام حقيقي لإنسانيه الإنسان وكرامته، وتمتعه بممارسه كافه حقوقه.

تنطلق الدراسه من التساؤلات الآتيه. (ماهي العداله الاجتماعيه؟ هل من خلال تطبيقها يمكن الوصول الى دوله الرفاهيه؟ وهل تحققت العداله الاجتماعيه والرفاهيه في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ؟ واذا لم تتحقق، فما هي المعوقات التي حالت دون ذلك؟). تتمثل فرضيه الدراسه في : (ان الدوله العراقيه بعد عام ٢٠٠٣، لم تنجح في تحقيق العداله الاجتماعيه والرفاهيه للشعب العراقي، حيث وقفت بوجه هذه الغايه، معوقات وكوابح كثيره : داخليه وخارجيه).

اعتمد الباحث التحليل النظمي(•)، الذي يقوم على اساس وجود مدخلات معينه (معوقات داخليه وخارجيه)، تفاعلت داخل النظام (النظام السياسي العراقي) وادت الى نتائج معينه (عدم تمكن الدوله في ان تتحول الى دوله رفاهيه او ان ترسي دعائم العداله الاجتماعيه)، ومالم تتغير المدخلات، فلن تتغير المخرجات. توصلت الدراسه الى عده نتائج كان اهمها :

١- إن مفهوم العداله الاجتماعيه، مفهوم عام يشمل كل مجالات الحياه، وذلك لأن موضوعه هو المجتمع، وهو بذلك يشمل العداله السياسيه والاقتصاديه، فمتى ما وصلت المجتمعات الى الحريه والمشاركه السياسيه الفاعله الديمقراطيه، استطاعت ان تحقق الاستقرار السياسي والمجتمعي بما ينصب على تقدم المجتمع ونموه وتطوره.

٢- هناك العديد من المعوقات تقف في وجه تحقيق العداله الاجتماعيه والوصول الى دوله الرفاهيه، هي ضعف تطبيق اليات العداله الانتقاليه او انحرافها عن مساراتها، وسوء الوضع الامني، والفساد المستشري، وضعف الاقتصاد وغيرها، الا ان مستلزمات الوصول الى العداله و الرفاهيه متوفره، كالتحول الديمقراطي، والمشاركه الفعاله، ونمو الثقافه السياسيه للنخب الحاكمه والجمهور المحكوم، والمطالبات العديده والمتعدده بالإصلاحات وغيرها.

٣- في ضل بقاء المعوقات او زياده وتيرتها او حدتها، لن يكون هناك عداله اجتماعيه ولا يمكن توصيف الدوله بدوله رفاهيه، لان اموالها ومواردها ستبدد وهويتها ستتشظى، مما يخلق عدم استقرار مجتمعي وسياسي يعصف بكيان الدوله. اما في حاله فاعليه اليات العداله الانتقاليه، والقضاء على الفساد المستشري في مؤسسات الدوله نتيجه المحاصصات، وتطهير ارض البلاد من الارهاب وتحقيق الاستقرار، سيؤدي الامر الى الاهتمام بالمجتمع ورفاهيته مما تكسب السلطه السياسيه رضي الشعب وتحقق كامل شرعيتها عبر الانتخاب والانجاز، مما يقوي كيان الدوله، وعدم تمكن الدوله في ان تتحول الى دوله رفاهيه او ان ترسي دعائم العداله الاجتماعيه، ومالم تتغير المدخلات، فلن تتغير المخرجات.

ثانياً: الدراسات العربيه

١- معوقات الممارسه السياسيه في ظل التعدديه في الجزائر: (دراسه عروس ميلود ٢٠١٠)[١]

تناول الباحث في هذه الدراسه موضوع الممارسه السياسيه باعتبارها احدى الركائز المهمه في عمليه تحليل الانتقال من مرحله التحول الديمقراطي الى مرحله الديموقراطيه المتجذره في ظل التعدديه، والتي تكرس كلياً لمعالجه معوقات الممارسه السياسيه في الجزائر، من خلال مرحله يمكن وصفها بالمرحله المتأزمه او الانتقاليه .

انطلقت الدراسه من تساؤل مركزي مفاده الاستفهام عن: (ماهيه معوقات الممارسه السياسيه بعد الانفتاح السياسي في الجزائر، خاصه في ظل اتسام هذه الممارسه بالفشل، وتسعى هذه الدراسه الى توضيح معوقات الممارسه السياسيه، وتبيان اهم المشاكل والسلبيات التي ادت الى صعوبه ان لم يكن فشل الديمقراطيه في الجزائر وهذه المعوقات المتمثله في (السلطه السياسيه بنوعيها المدنيه والعسكريه، والاحزاب السياسيه

ومنظمات المجتمع المدني، وسائل الاعلام العموميه والخاصه والبنيه القانونيه والاجتماعيه والاقتصاديه، اضافه الى عامل العنف)

اعتمدت الباحثه في الدراسه على نوعين من المناهج، المنهج التاريخي الاستقصائي التحليلي ومنهج دراسه الحاله، كما اعتمدت على مقتربين للتحليل وهما المقترب القانوني (ركز على دراسه الإحداث والمواقف والابنيه على الجوانب القانونيه، أي مدى الالتزام بالمعايير والضوابط المتعارف عليها) والمقترب المؤسسي (الذي يولي اهميه لدراسه الظواهر السياسيه ويربطها ببقيه الاوضاع الاقتصاديه والثقافيه والاجتماعيه). قد توصلت الباحثه في هذه الدراسه الى عده نتائج اهمها :

١- ان المعوقات والمشاكل السياسيه نابعه من التداخل والتضارب واحياناً التناقض الموجود في وجهات نظر وافكار الطبقات السياسيه والاجتماعيه بمختلف فئاتها واشكالها .

٢- ان السلطه السياسيه بمختلف مؤسساتها المدنيه والعسكريه عملت منذ بدايه التجربه الديمقراطيه على محاوله الاستئثار بالسلطه وعدم فسح المجال امام القوى الصاعده للمشاركه فيها وهو الذي ادى الى ازمه على مستوى الهرم بين طرف مؤيد واخر معارض، الاول بحجه ايجاد انسجام بين اطراف المجتمع بكل فئاته ، والثاني بحجه المحافظه على الجمهوريه واركانها، وهو الذي فتح المجال امام تعدد رؤوس القياده، فالصراع الذي احتدم ولا زال على السلطه، هو المعوق الرئيسي الذي يعترض طريقه الممارسه السياسيه .

٣- ان العلاقه التي تربط بين السلطه بمختلف المؤسسات الاخرى كالأحزاب ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام لا زالت تبحث عن هويه، تعمل هذه المؤسسات على اثبات استقلاليتها ومعارضه كل ما هو اتي من فوق حتى لو كان يصب في الصالح العام أي انها تحاول احتكار العمل السياسي بالنسبه للسلطه ومحاوله المشاركه بالنسبه للمؤسسات الاخرى حتى لو كان على حساب مصالح الفئات الشعبيه العريضه. لذا فالأحزاب السياسيه في الكثير من الاحيان تنتهز الفرصه لتحقيق مصالح ضيقه من امتيازات ماديه ومناصب على حساب المشاركه السياسيه الفاعله.

٢- الحركه الاسلاميه ومسأله التعدديه السياسيه في الجزائر: (دراسه محمد زيتوني ٢٠١١)[١]

حاول الباحث في هذه الدراسه الوصول الى معنى التعدديه التي تشدد على اهميه المشاركه السياسيه والمنظمات الوسطيه من احزاب سياسيه وجماعات مصالح التي تنشدها الاحزاب الاسلاميه، وتركز على العمليه اكثر من البناء ولا تهتم بكيفيه عمل الاجهزه الحكوميه قدر اهتمامها بكيفيه انتشار القوه بين الجماعات المتنوعه والخاصه، ورصد الحركه الاسلاميه في الحياه التعدديه الجزائريه على المستويات القوميه والمحليه. ورصد قوه المجتمع المدني في تكريس تعدديه تشاركيه، وتقييم التنافسيه السياسيه في المواعيد الانتخابيه .

تنطلق الدراسه من التساؤل الاتي: هل استطاعت حركه مجتمع السلم بوصفها فصيلاً اسلامياً من خلال استراتيجيه المشاركه السياسيه التي تنتهجها من اثراء العمل التعددي السياسي في الجزائر؟. وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسه على منهج دراسه الحاله. الفرضيه الاولى للدراسه (كلما زاد وعي الاحزاب السياسيه بضرورات العمل التعددي المركزي، وفهمت هذه الاحزاب آليات الفعل الديمقراطي وترسيخه زادت التعدديه السياسيه نضجاً واستوعبت الجميع فيها). اما الفرضيه الثانيه: (هناك علاقه ايجابيه بين المساهمه الفاعله للأحزاب في مؤسسات الحكم المحلي والدور الايجابي للمجتمع المدني، وبين التعدديه القاعديه بها يستطيع صانع القرار تسيير الحكم على المستوى المحلي). توصل الباحث في هذه الدراسه الى مجموعه من النتائج اهمها:

١- ان عناصر التعدديه تبين مدى ارتباط هذا المفهوم بالديمقراطيه الليبراليه وتعدد مراكز السلطه والمشاركه السياسيه التعدديه، وفاعليه التنظيمات الوسطيه من احزاب وجماعات مصالح ومنظمات المجتمع المدني.

٢- ان نظم الحكم التعدديه ليست بالضروره ديمقراطيه لكنه يضل غير ديمقراطي لأنه لا يسمح سوى لأقليه من المواطنين بالمشاركه السياسيه او لان الجماعات المهيمنه تستخدم قوه الدوله لتهميش الجماعات الاخرى واستبعادها من المنافسه .

٣- تحاول هذه الحركه ان تبني نموذج حزب العداله والتنميه ولا تختلف ممارسات حركه السلم عن الاحزاب السياسيه الاخرى في العمل السياسي المتعارف عليه الا من باب الاخلقه السياسيه في المضمون الخطابي للحركه.

٣-ازمه المشاركه السياسيه وتأثيرها على عمليه التحول الديمقراطي في فلسطين: (دراسه باسل احمد ذياب ٢٠١٤)[١]

تناول الباحث في هذه الدراسه ازمه المشاركه السياسيه ومعرفه دور الاحزاب السياسيه والقوى والفصائل الفلسطينيه في تعميق ازمه المشاركه السياسيه التي تعد من معوقات تحقيق الديمقراطيه. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للإجابه على اسئله الدراسه وبحث فرضيتها. استخدم الباحث منهج دراسه الحاله. وتوصل الى عده نتائج اهمها:

١- ان الحاله الفلسطينيه تبدو في حاله فراغ وتخبط سياسي لغياب خطاب سياسي جمعي هي في اشد الحاجه اليه، مما ادى الى حدوث ازمه مشاركه سياسيه في النظام الفلسطيني الجديد.

٢- تعاني الاحزاب وفقدان العمل السياسي لقيمته، بسبب حاله الاحباط التي يعاني منها الشعب، وتسبب في فقدان الثقه بين الحاكم والمحكوم وعزوف الناس عن المشاركه في الحياه السياسيه.

٣- انعدام الثقه في المعايير المؤسسيه والمؤسسات يؤدي الى عزوف الافراد عن النظام، وهذا يؤدي الى شخصنه العمل والقيادات، مما ادى الى ابتعادها عن مؤشرات الاداء الديمقراطي، فاستمرارها تؤدي الى حاله من التشرذم، وكذلك فأنها تعاني من تقهقر دور المؤسسات في صناعه القرار وغياب الاحتكام الى ضوابط تنظيميه وعدم الاهتداء بالحوار السلمي وروح التسامح، مما شكل ازمه تجاه التعدديه السياسيه في فلسطين، ادت الى عزوف القوى المشبعه بروح الديمقراطيه عن النظام وابتعاد الجمهور عن المشاركه فيها مما اعاق عمليه التحول الديمقراطي بالإضافه الى جمود عمليه تداول السلطه.

٤-الاليات السياسيه لإداره الازمه بين الطرح النظري والممارسه العلميه (دراسه خديجه غبار ٢٠١٥)[٢]

سعت الباحثه في هذه الدراسه لتحليل وتشخيص ظاهره الازمه وكيفيه التعامل معها، والكشف عن الاجراءات والاليات السياسيه التي انتهجها النظام السياسي الجزائري لمواجهه الازمه. حيث جاءت هذه الدراسه للتعرف على الاليات السياسيه لإداره الازمه واثرها على مواجهتها. انطلقت الدراسه من تساؤل رئيسي يتمثل في مدى فاعليه الاليات السياسيه لإداره الازمه بالجزائر؟ والفرضيه الرئيسيه للدراسه (كلما كانت

الآليات السياسيه اكثر شفافيه وفعاليه وموضوعيه، كلما كانت فاعليه الازمه اكثر تأثيراً وتطبيقاً على الواقع والسماح بتحقيق اهداف داخل النظام السياسي).

استخدمت الباحثه منهج وصفي تحليلي بصفه اساسيه والتاريخي بصفه ثانويه بالإضافه الى المناهج الاخرى (المنهج الاحصائي، ومنهج دراسه الحاله)، واقتراب صنع القرار هو اكتشاف نموذج نضري لتحليل عمليه اداره الازمه من خلال الاعتماد على الاطار المنهجي.

وتوصلت الدراسه الى نتائج عده منها :

١- ان الجزائر عملت على تحقيق التنميه السياسيه من خلال السياسات وادراكها السياسيه ومن بينها عدم قيام مجتمع مدني وعدم توقف العقلانيه والرشاده في الاداره ووجود التسلطيه في الممارسات السياسيه.

٢- شهد النظام السياسي الجزائري حاله اثر على التنميه السياسيه نتيجه الفراغ المؤسساتي، ورغم استعمال النظام السياسي اليات عده لاستعاده الاستقرار السياسي الا انها لم تنجح في حل الازمه نتيجه تباين رؤى الاحزاب السياسيه والسلطه من الازمه .

٣- غياب الشرعيه لدى المؤسسات السياسيه الانتقاليه وضعف المشاركه السياسيه من طرف الاحزاب السياسيه للمواطنين مما اثر على التنميه الاقتصاديه، وتمثلت انعكاسات الازمه السياسيه في ضهور مؤسسات سياسيه مؤقته فاقده للشرعيه وسط مقاطعه حزبيه لها .

ثالثاً: الدراسات الاجنبيه

١- الديموقراطيه الروسيه: التعدديه السياسيه ودور نظام تعدد الأحزاب في روسيا ١٩٩١-٢٠٠٧ (دراسه جيوتي كانت ٢٠١١)[١]

تناول الباحث في هذه الدراسه التعدديه السياسيه في النظام السياسي الروسي، وتم إجراء تحليل لطبيعه الديمقراطيه من منظور الأحزاب السياسيه فيها، وتحاول هذه الدراسه الإجابه على السؤال حول متى يكون للتعدديه السياسيه دور حقيقي في النظام السياسي الروسي؟. اعتمد المنهج التاريخي والمقارن والتحليلي. توصلالى:

١- لا تزال روسيا في طور التحول الديمقراطي، فإنها لا تفي حتى بنصف معايير أن تصبح دوله ديمقراطيه، إنها ليست ديمقراطيه كامله على الإطلاق، ولا يزال النظام السياسي الروسي يتمتع بداخله بقايا آثار الثقافه السياسيه القيصريه والشيوعيه المتجانسه التي لا يشعر أحد بإزعاجها طالما تم تلبيه احتياجاتهم.

٢- لا تزال العديد من الأحزاب تفتقر إلى الخبره، والخبره التي يمكن اعتبارها أحزاباً سياسيه بالمعنى الحقيقي، وضعيفه وغير موحده وليس لديهم أي هيكل مؤسسي متسق، لان التعدديه السياسيه مرت بمرحله معقده للغايه من التطور حيث كانت تتحول من نظام سياسي يهيمن عليه حزب واحد (شيوعي) إلى نظام سياسي ديمقراطي ناشئ متعدد الأحزاب، وإن الأحزاب السياسيه في روسيا كمؤسسه لم تتمكن من لعب أي دور رئيسي، وان أعضاء الأحزاب السياسيه المختلفه ليس لديهم أي نوع من الانتماء إلى الأحزاب المعنيه.

٣- ان النظام الرئاسي الروسي وخلال فترات الحكم المختلفه يتميز بشكل كبير بانعدام الشفافيه في عمليه صنع القرار، و كانت القرارات التي تتخذ غير شفافه لا تخضع لسيطره أي مؤسسه ديمقراطيه شرعيه.

٢-دور الاثنيه في الانتقال من حكم الحزب الواحد الى التعدديه السياسيه في كينيا (دراسه شيلاهو ويستن كواتيمبا ٢٠١٢)[١]

حاول الباحث في هذه الدراسه شرح بروز القوميه في تشكيل الأحزاب السياسيه، وإنها تركز بشكل خاص على كيفيه نشر العرق في إداره السياسه وحتى عدم تنظيمها في عصر التعدديه الحزبيه في كينيا. تناول الباحث سؤالين مهمين: لماذا وكيف كان العرق بارزاً في انتقال كينيا من حكم الحزب الواحد إلى التعدديه السياسيه؟ ما هي العلاقه بين الصراع العرقي والتحرير السياسي في كينيا؟.

تهدف الدراسه شرح بروز العرق في انتقال كينيا من حزب واحد الى ديمقراطيه متعدده الاحزاب من خلال منظور سياسات الاحزاب الانتخابيه. اعتمد الباحث فيها على عنصرين مترابطين هما النهج النظري للبحث والطرق المستخدمه للإجابه على الاسئله المطروحه كما اعتمد على عينه من الخطب الرئاسيه ،الدستور، المقابلات. عن التنوع العرقي والمهنه والموقع الجغرافي.

ساهمت الدراسه في فهم محاوله كينيا الانتقال من الاستبداد إلى أشكال أكثر ديمقراطيه للسياسه وتأثيرها على سياسه التعدديه الحزبيه، وتناولت أهميه مفهوم التحول الديمقراطي، وهي دوله خرجت من حكم الحزب الواحد الذي يتميز بالاستبداد وسياسه العميل. توصل الباحث في هذه الدراسه الى عده نتائج كان اهمها:

١- انها اوضحت ان السياسه العرقيه في كينيا هي ظاهره وفرت ميزه سياسيه واقتصاديه للخصوصيه، وبروز العرق في تحول كينيا من الحزب الواحد الى التعدديه الحزبيه. وأن الإثنيه ظلت عاملاً في السياسه الكينيه حتى بعد التحول من دوله الحزب الواحد الاستبداديه.

٢- واظهرت ان نظام الاحزاب في كينيا ضعيف وتحركه الشخصيه وترتكز على السياسه القبليه، وهناك علاقه بين الافتقار الى الديمقراطيه الداخليه داخل الاحزاب السياسيه والنظام الانتخابي.

٣- ان احد الجوانب القويه لتشكيل الاحزاب السياسيه هي انها كانت تحالفات قصيره المدى ولم تكن اهدافها تعزيز اجنده سياسيه متماسكه، بل تم تشكيلها كوسيله فقط لخوض الانتخابات.

٣-السياسات الاجتماعيه للازمه والعداله الاجتماعيه:(دراسه ديميتريس فينيريس٢٠١٣)[١]

يستكشف الباحث في هذه الدراسه المساهمه المحتمله للعداله الاجتماعيه والسياسه الاجتماعيه من اجل التعافي العادل من الازمه في اليونان، ويناقش الابعاد النظريه للعداله الاجتماعيه مع التركيز على ارتباطها بالسياسه الاجتماعيه، ويحدد المظالم الصارخه في ساحه السياسه الاجتماعيه اليونانيه. يدافع هذا البحث عن سياسه اجتماعيه للازمه قائمه على المساواه تعمل على اصلاح الثقافه والانماط والسلوك الفردي السائد مستوحاه من العداله الاجتماعيه وتقترح الهروب التوزيعي من المأزق اليوناني.

تهدف الدراسه للتطرق إلى بعض الاختلالات الصارخه بين السياسه الاجتماعيه والعداله الاجتماعيه من الناحيه النظريه وربط تلك الاختلالات مع حاله اليونان ليسلط الضوء على العواقب الاجتماعيه لصدمه تقليص السياسه الاجتماعيه التي تم فرضها خلال الفتره ٢٠١٠- ٢٠١٢، ويطمح إلى تقديم بعض الأفكار حول التحديات الرئيسيه في بناء "نموذج السياسه الاجتماعيه للأزمه" - استخدم في هذه الدراسه المنهج الوصفي التحليلي. وتوصل الى:

١- الأزمه لا تُترجم بالضروره إلى انخفاض دخل الأسره أو زياده عدم المساواه والفقر، بل تربط التكاليف الاجتماعيه بطبيعتها بمظالم الرفاهيه التقليديه بما في ذلك عدم المساواه في الوصول وتوفير الفرص، وعدم المساواه غير المبرره هو المساهم الرئيسي في الاختلالات التي أدت إلى الأزمه الماليه والسياسيه.

٢- ان العداله الاجتماعيه لا توجه اصلاح السياسه الاجتماعيه في اوقات الازمات، وان العجز السياسي والاقتصادي المتأصل يعزز التأثير غير المتكافئ على المجتمع اليوناني. وان السياسه الاجتماعيه تجسد الروح الجماعيه للالتزام بالعداله، وانها تسعى الى تعديل الرفاهيه على اساس العدل والحاجه، وفي اليونان تعد الفرديه والمحسوبيه والامتيازات عناصر اساسيه في فهم التأثير السلبي للسياسه الاجتماعيه على العداله الاجتماعيه.

٣- فشلت السياسه الاجتماعيه في معالجه عدم المساواه لأنها لم تهدف ابداً الى تحقيق العداله او تحدي النتائج التي يحققها السوق، وان العداله الاجتماعيه هي التي تقدم المساواه، تحتضن الحريه وتعزز الرفاهيه، وان تعزيز العداله هو اكثر من زياده الدخل وخلق الوظائف، لأنه يتعلق بالحقوق والكرامه والصوت للجميع وكذلك التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. والذي يعتمد على سياسه اجتماعيه تبنى على اقتصاد الرعايه الاجتماعيه وعاده تخصيص اضافي للموارد غير الاقتصاديه، وان ازمه اليوم تتطلب اليات اعاده التوزيع.

٤-العداله الاجتماعيه وتربيه المواطنه: توازن انعكاسي بين النظريات المثاليه والسياق البرازيلي:(دراسه غابرييل غولدماير ٢٠١٨)[١]

سعى الباحث في هذه الدراسه التي تنشد إعاده تفسير توازن الانعكاسي كنهج لتحسين العداله في البرازيل، وان النقاش حول العداله مبني على فكره العقد الاجتماعي الافتراضي، وبالتالي فان الدراسه تدافع عن الموقف القائل بأن فكره العداله الممكنه في الدول الديمقراطيه مرتبطه ارتباطًا وثيقًا بفكره مجديه عن مناهج المواطنه. اذ تتفق هذه الدراسه مع التصور الحالي لصانعي السياسات في الدول الغربيه بأن الحقوق الفرديه والمسؤوليات المجتمعيه غير متوازنه، وأن التربيه المدنيه يمكن أن تكون أداه جيده لإعاده إنشاء هذا التوازن، وتأخذ هذه الدراسه كنقطه انطلاق لها الأزمه المؤسسيه البرازيليه الواضحه. تنطلق الدراسه من تساؤل رئيسي: كيف يمكن للحوار بين أفكار العداله "الممكنه" ومنهج المواطنه أن يساهم في بناء مجتمع أكثر عدلاً في البرازيل.

تهدف هذه الدراسه إلى تقديم اتصال متماسك بين الأفكار الأكاديميه والأفكار العاديه لمناهج العداله والمواطنه. وان الدراسه مبنيه على المساواه بين أدبيات الليبراليه والتربيه المدنيه، وملاحظات حول كيفيه

تدريس المواطنه بالفعل في المدارس البرازيليه. نظرًا لأن الفصول الدراسه مختلفه وتتناول مجالات معرفه متميزه، يتطلب كل منها طريقته الخاصه فكانت مناهج الدراسه بعضها معياري ونظري؛ والبعض الآخر وصفي ويستند إلى تحليلات تجريبيه حول آراء الناس وممارساتهم في مجال العداله وهذه التحليلات التجريبيه تكون في بعض الأحيان كميه، وأحياناً أخرى نوعيه، ويتم الحصول عليها من خلال البيانات الأوليه، والثانويه. توصلت الدراسه الى مجموعه من الاستنتاجات كان اهمها:

١- انه لم يتم تطوير القوانين البرازيليه المتعلقه بالأبعاد الاقتصاديه والثقافيه وأبعاد صنع القرار بشكل كافٍ عند مقارنتها بنظريه مثاليه للعداله، وان الأقليات الثقافيه ليست محميه بما فيه الكفايه، والإجراءات الديمقراطيه لا تروق لمشاركه أوسع وأكثر تأهيلاً للناس.

٢- أن تكافؤ الفرص تختلف في كسب الناس فقط بناءً على اختياراتهم وجهودهم، بدلاً من حظهم الطبيعي والاجتماعي، وينتج عن هذا التوازن إحساس بتكافؤ الفرص، وفي نفس الوقت، يحفز التطور العلمي والاقتصادي، وكلاهما خاصيتان تعزز الاستقرار.

٣- أن دمج المناقشات المختلفه حول العداله يمكن أن يخلق صعوبات للناس في تحديد مواقفهم فيما يتعلق بكل واحد منهم.

رابعاً: مناقشه الدراسات السابقه

تحتل الدراسات السابقه اهميه بالغه في عمليه توثيق اطلاع الباحثه على التراكم المعرفي في ميدان دراستها قد افادت الباحثه من الدراسات السابقه بتشكيل تصور عام عن موضوعها، وما اعتمدته من المناهج اعتبرتها نقطه الانطلاق للبدء في الدراسه الحاليه لتصل الباحثه في ضوء ذلك الى انه لا توجد دراسه واحده ركزت على ازمه التعدديه السياسيه واثرها في العداله الاجتماعيه في المجتمع العراقي فكل دراسه قامت بتناول متغير واحد فقد اختلفت الاهداف التي سعت لها كل دراسه من الدراسات السابقه عن موضوع الدراسه الحالي ، فتستنتج الباحثه ان جميع الدراسات السابقه التي تم تناولها لم تتفق بصوره كليه مع موضوع الدراسه فكان هناك اوجه شبه واختلاف.

١. الدراسات العراقيه

تتشابه الدراسه الحاليه مع جميع الدراسات العراقيه التي تم تناولها بنوع الدراسه بأنها دراسات تحليليه، فقد اختلفت الدراسه الراهنه مع كل من دراسه (شعلان عبد القادر وحنين عبد الامير وسعد عبد العزيز) بالمنهج المستخدم فقد استخدم الباحث شعلان عبد القادر منهج تحليل المضمون والمنهج التاريخي التحليلي اما الباحثه حنين عبد الامير قد استخدمت المنهج التاريخي الوصفي والمنهج التحليلي التنظيمي واستخدم الباحث سعد عبد العزيز منهج التحليل النظمي .

اما بالنسبه لدراسه (مازن مرسول) فقد تمثلت اوجه الشبه بينها وبين دراستنا بنوع المنهج فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي ،الا ان الباحث في هذه الدراسه قد تناول الازمه بصوره عامه في المجتمع العراقي دون تحديد ازمه معينه وتسليط الضوء عليها كما هو الحال في دراستنا الراهنه التي تناولت (ازمه التعدديه السياسيه) .

٢. الدراسات العربيه

اما بالنسبه للدراسات العربيه فقد اختلفت دراسه كل من عروس ميلود ومحمد زيتوني بنوع المنهج حيث استخدمت الباحثه عروس ميلود منهج دراسه الحاله والمنهج التاريخي الاستقصائي التحليلي اما الباحث محمد زيتوني فقد استخدم منهج دراسه الحاله. اما دراستنا الحاليه فقد اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي.

اما بالنسبه لدراسه باسل احمد فقد تمثلت اوجه الاختلاف مع دراستنا الراهنه بنوع المنهج فقد استخدم الباحث منهج دراسه الحاله وقد توصلت الدراسه الى ان الازمه بتجاه التعدديه السياسيه قد تشكلت بسبب شخصنه العمل والقيادات وابتعادها عن مؤشرات الاداء الديمقراطي وهنا نتفق مع هذه الدراسه بأن السلطه قد اسست لنظام حكم قائم على الاشخاص ادى لغلبه المصالح الحزبيه والفئويه الضيقه مما انتج صوره مشوهه للديمقراطيه وانتجت ازمات متتاليه.

اما بالنسبه لدراسه خديجه غبار فقد تناولت الباحثه الاليات السياسيه التي يتم عن طريقها اداره الازمات أي تشخيص الازمه وطريقه التعامل معها دون تحديد ازمه معينه فقد تمثلت اوجه الشبه مع دراستنا الراهنه بنوع المنهج فقد استخدمت الباحثه المنهج الوصفي التحليلي كذلك ما توصلت اليه هذه الدراسه فهي ترى نتيجه تباين رؤى الاحزاب والسلطه من الازمه فأنها لم تنجح بحل الازمات وهنا نتفق مع ما توصلت له الدراسه بان السلطه والنظام السياسي هو المسؤول عن الازمات المتتاليه التي يتعرض لها المجتمع العراقي

يضاف اليها الاحزاب التي سيطرت على العمليه السياسيه وتفردت بالسلطه. لكنها اختلفت مع دراستنا في ان الجزائر عملت على تحقيق التنميه السياسيه من خلال السياسات وادراكها للمشاكل التي تواجه عمليه التنميه اما بالنسبه لدراستنا الراهنه فقد عجزت النظم السياسيه عن تحقيق التنميه السياسيه بالدرجه الاساس الامر الذي انعكس على تعقد الازمات وجعلها مستديمه.

٣. الدراسات الاجنبيه

اما بالنسبه للدراسات الاجنبيه فقد تشابهت دراسه جيوتي كانت بالمنهج التحليلي واختلف بالمنهج التاريخي والمقارن كذلك فما توصلت اليه الدراسه بأن الاحزاب الروسيه تفتقر الى الخبره وضعيفه وغير موحده وليس لديهم هيكل مؤسسي متسق بالإضافه الى ان النظام الروسي يتسم بانعدام الشفافيه والمسائله ، هنا نتفق ما توصلت اليه الدراسه بأن النظام السياسي العراقي يتسم بالضعف والهشاشه لأنه منبثق من المحاصصه القوميه والدينيه والطائفيه من خلال التوافق والتراضي في سله مغلقه فقد افتقرت الى الشفافيه التي تعد من اهم مقومات صيانه الديمقراطيه. اما دراسه شيلاهو ويستن كواتيمبا ودراسه غابريل غولمابر فقد تمثلت اوجه الشبه بينها وبين دراستنا بنوع الدراسه بأنها دراسات وصفيه تحليليه.

اما دراسه ديميتريس فينيريس فقد تناولت السياسه الاجتماعيه للازمه والعداله الاجتماعيه فقد تمثلت اوجه الشبه مع دراستنا الحاليه بنوع المنهج وتوصلت الدراسه الى ان السياسه الاجتماعيه قد فشلت في معالجه عدم المساواه لأنها لا تهدف الى تحقيق العداله، وهنا نتفق مع هذه الدراسه بأن السياسه الاجتماعيه التي اتبعتها النظم الحاكمه في العراق اتسمت بعدم التناسق وعدم وضوح الرؤيا فهي لا تعالج مشاكل انعدام المساواه بل تقوم بتغطيتها لتدعم متطلبات بقاء نفوذ النخب السياسيه.

المبحث الثاني: الاطار النظري للدراسه

تمهيد:

الإطار النظري يمثل كيفيه التعامل مع الظاهره موضوع الدراسه عن طريق استخدام رؤى معينه، وبهذا الإطار المرجعي سنقوم بتوضيح بعضاً من وجهات النظر المختلفه. التي يمكن من خلالها تفسير ازمه التعديه السياسيه واثرها في العداله الاجتماعيه ،فان وجهات النظر التي تم تناولها لا يمكن عدها اطراً نظريه قاطعه في تفسير الموضوع، لان الواقع الذي مرت به النظريه في علم الاجتماع. انعكس على التنظيرات التي تعاملت مع التعدديه والتنوع، حيث تفتقر معظم هذه التنظيرات الى الاطار التفسيري الشامل للتعدديه بكل مكوناتها واشكالها. فلم تصل بعد الى مستوى النظريه المستقله. انما وجهات نظر تحاول من خلالها تفسير التعدديه والتنوع بصوره عامه. تمثل مقاربات نظريه تناولتها الباحثه كما يلي:

اولاً: نظريه الديمقراطيه التوافقيه The theory of consensual democracy

مارست المجتمعات الانسانيه الديمقراطيه بمختلف اشكالها وصورها. تبعاً لطبيعه تلك المجتمعات والمراحل التاريخيه التي مرت بها. اذ تعتبر الديمقراطيه من المفاهيم الرائجه مثل التنميه البشريه والعولمه وغيرها. التي يتكون منها نسيج الحياه المعاصره. لقد لقيت الديمقراطيه التوافقيه اهتماماً كبيراً من قبل علماء السياسه والاجتماع بعد نجاحها في العديد من الدول الاوربيه.

ظهر مفهوم الديمقراطيه التوافقيه (consensual Democracy) في خمسينات وستينات القرن الفائت للإجابه على سؤال محوري هو: كيف يمكن ان نجعل النظام السياسي ديمقراطياً ومستقراً في المجتمعات التي تتسم بتصاعد الصراعات على الاسس العرقيه والثقافيه والدينيه والجهويه؟. كذلك فانه مفهوم جديداً يطرح كبديل للديمقراطيه التنافسيه. ان الديمقراطيه التوافقيه (او ما يمكن ان نسميها بصوره ادق ديمقراطيه المحاصصه التوافقيه) تهدف الى احتواء النزاع السياسي بين مجموعات متعدده ومنقسمه داخل الوطن. عبر بين مختلف النخب والزعامات التي تمثل تلك المجاميع بقصد المحافظه على الديمقراطيه. فالانقسامات السياسيه الحاده تمثل اكبر العقبات امام تحقيق الديمقراطيه واستقرارها، لأن من الطبيعي بدون احتواء واستيعاب الاقليات، ليس هناك اي امل في وجود النظام الديمقراطي المستقر في المجتمعات المنقسمه و التعدديه ، وبهذا فالديمقراطيه التوافقيه هي آليه سلميه للمشاركه في السلطه بمجتمع متعدد يواجه مخاطر الانقسامات بسبب تطرف مكوناته الاجتماعيه وعدم وجود الثقه فيما بينها، لذا فأن قاده هذه المكونات يلجؤون الى التوافق كسبيل لتقاسم السلطه بشكل آمن واتخاذ القرارات على اساس الحل الوسط ووفقاً لمنطق التسويه السياسيه[1] .

تعرف الديمقراطيه التوافقيه بأنها الموافقه على مشاركه القوه وتقسيمها داخل الحكومه بين مختلف القطاعات في المجتمع وقد تشترك بعنصر المواطنه ولكن تختلف من حيث التقسيم اللغوي او الاثني او الديني، فأن التوافقيه ضمن هذا الاطار «هو ان يتم المشاركه في عمليه صناعه القرارات من اجل الحصول على المنفعه المشتركه من النظام، وان هذا يتطلب التوضيح الكامل لحقوق الجماعات»[١].

ان النظر لجوهر الديمقراطيه التوافقيه نلاحظ انها تقر بتعدد مراكز القوى القوميه والطائفيه والمذهبيه داخل المجتمع الواحد، وسعيها لتحقيق الطمأنينه لمصالح هذه القوى على حقوقها والحرص على مصالحها فهي قد تندفع الى تشريع الاثنيه و الطائفيه «المحاصصه الطائفيه والاثنيه» كنظام للتمثيل السياسي من اجل منع الهيمنه لأي طرف على الاطراف الاخرى، وبالتالي تعفي الدوله عن مسؤولياتها وذلك بوضع قاده الاحزاب السياسيه [٢].

جاءت النظريه التوافقيه مثل النظريات الاخرى عن القوميه بعد التجارب وليس قبلها. تكمن المشكله في بقيه الشعوب الاخرى في انها تقف بلا تجربه حول معيار نظري اسمه النظريه التوافقيه. اكتسبت هذه النظريه شكلها على يد المفكرين البارزين منهم استاذ علم الاجتماع السياسي آرنت ليبهارت وغيرهارد لمبروخ[٣].

يذهب بعض المفكرين الى اعتبار ان التعدديه الاجتماعيه ليس المبرر الاساسي لتطبيق الديمقراطيه التوافقيه. لأنها موجوده في بعض الدول التي تطبق ديمقراطيه الاغلبيه. بل ان السبب الرئيسي بعمليه تطبيق الديمقراطيه التوافقيه يكمن في انعدام القدره على الانسجام بين هذه التعدديات الاجتماعيه بسبب الحواجز الطائفيه او العرقيه التي يصعب تخطيها في بعض المجتمعات. مما يستدعي ضروره تقبلها وطرحها على المستويات السياسيه. لذا تكون الديمقراطيه التوافقيه هي الحل الامثل او البديل المناسب لتجنب لتفادي عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وتفاقم الاوضاع او نشوب الصراعات. من اجل نجاح هذا النموذج لا بد من ان يتم توفير الظروف السياسيه و الاجتماعيه. لتكون العامل المساعد ليس لاستقرار المجتمع التعددي فحسب بل ايضاً لصيانه الديمقراطيه وتعزيزها [٤].

ان ما ينطبق على الجماعات ينطبق على الاحزاب ايضاً اذ ان الديمقراطيون التوافقيون يعتبرون ان افضل عدد للأحزاب هو ثلاثه او اربعه. اما النظام الذي يقوم على وجود حزبين فانه في ظل غياب النظام النسبي. الذي يعمل على تقنين المشاركه واقرارها على كل صعيد يفضي الى نوعاً من الديكتاتوريه الفئويه

هذا ما يحصل اذا تكاثرت الاحزاب وتفاقمت اعدادها (حاله العراق). عند ذلك تصعب عمليه التوصل الى التفاهم او الى قاسم مشترك بين هذه الاحزاب. كما ينفتح الباب امام احد هذه الاحزاب لاستحواذه على الحكم والتفرد به[١].

يعتبر (ارنت ليبهارت Arend Lijphart) ابرز رواد هذه النظريه حيث بدأ بالتنظير لمفهوم الديمقراطيه التوافقيه منذ عام ١٩٦٨ وكانت له اسهامات كبيره في التنظير لهذا المفهوم. يتضح ذلك من خلال المقالات والدراسات التي قدمها عن الديمقراطيه التوافقيه في مجتمع متعدد. يرى (ليبهارت) ضروره أن تكوين الحكومات الائتلافيه في الدول التعدديه ذلك بعد ان وجد ان الحكومه الائتلافيه هي الحل الذي كان متبع حتى في الدول الغير تعدديه في حاله الازمات. كما رأى ضروره ان يتم منح الأقليات حق النقض لأي قانون يتعارض مع مصالحها عن طريق ما عرف بفيتو الأقليات او (الفيتو المتبادل). ان ضروره اتباع في الحيلوله دون اقصاء تلك الجماعات الصغيره الحجم، كذلك منحها قدراً من الاستقلال القطاعي او الذاتي. الذي يماثل الحل الفيدرالي الذي اتبعته بعض الحالات القريبه للتعدديه. مع الضمان لاستقلال جغرافي وشخصي. كذلك يرى ليبهارت ضروره ان يتم النص على البعض من هذه الاليات في الدستور ، مع امكانيه أن تكون عرف سياسي اذا كان قابل للاحترام والتطبيق. والا فأنه لا فائده من النص عليها بدون الالتزام بها وتطبيقها وكذلك الايمان بها سلفاً. وبخلاف ذلك لا يمكن القاء اللوم عليها بمختلف الدعاوي، والتي قد يصدق البعض منها، الا انها حلاً ممكناً وقابل للتطبيق، وهو المانع من المطالبه بالانفصال[٢].

وضع ليبهارت تعريفه للديمقراطيه التوافقيه بالاستناد الى اربع خصائص هي:

اولاً: مبدأ الائتلاف الواسع (Grand Coalition Concept)

ان اهميه الائتلاف الواسع تتضح من خلال فيما يأتي[٣]

١- يتفق الائتلاف الواسع مع مبدأ الحجم. لهذا المبدأ فائده عظمى لأنه ينص على الشروط التي في ظلها يمكن ان تشكيل اصغر الائتلافات رابحه. لأنه كلما ازداد عدد المشاركين في الائتلافات كلما يقل نصيب الفرد منه. حيث يمكن توضيح وظيفتي الائتلاف الواسع هما حكم الاكثريه والحكم بالإجماع.

٢- يمكن الائتلاف المجموعات الصغيره الحجم المنضويه داخله من اسماع صوتها او اعتراضها.

٣- يحقق الائتلاف الوحده والاستقرار في الدول التي تمر بحقب انتقاليه حرجه او ازمات بتهدئته الانفعال الحزبي وتقويه عامل الاجماع بينها. حتى في البلدان التي تكون غير تعدديه ولا توافقيه فأن الائتلاف الواسع قد يتم تشكيله كوسيله فاعله ومؤقته لمعالجه الازمه الداخليه والخارجيه .

ان الائتلاف يتشكل اما عن طريق التحالفات الحكوميه الكبيره كما هو الحال في النظم البرلمانيه او من خلال مجلس او لجنه تمنحه صلاحيات واسعه. لان هذا النوع من الائتلاف يشيع في الظروف الاستثنائيه في الدول الديمقراطيه التمثيليه. فهذه الدول عاده ما تلجأ الى اشراك الاحزاب الاخرى، والدول التي تتبنى الديمقراطيه التوافقيه. فتكوين الائتلاف يعد العنصر الاساسي في عملها لأنه يمثل الضمان المهم للأقليه في مشاركتها في حكم البلد واداره مؤسسات الدوله [١] .

ثانياً: الفيتو المتبادل (Mutual Veto)

اهم طرق للحكم التوافقي (الائتلاف الواسع) تكتمل بالأدوات الثلاث الثانويه : (الفيتو المتبادل، النسبيه ، والاستقلال الاقطاعي). فهذه الطرق تتصل ببعضها البعض لتمثل انحرافات عن حكم الاكثريه الخالصه. ان الفيتو المتبادل الذي تم تناوله يتمثل بحكم الاقليه السلبي. كما ان عمليه المشاركه في الائتلاف الواسع تتيح الضمان السياسي الهام لقطاعات الاقليه، لكنها ليست حمايه كامله او خاليه من العيوب. بحيث ينبغي ان تتخذ القرارات في الائتلاف الواسع. القرارات عندما تتخذ يجب ان تكون عبر اكثريه الاصوات. فأن تمثيل الاقليات في الائتلافات يمنحها الفرصه لتقديم اقتراحاتها بأكبر ما يمكن من القوه لشركائها في الائتلافات لكنها قد تهزم امام اصوات الاكثريه الساحقه. ان الهزيمه تصبح غير مقبوله وتعرض التعاون للخطر بين النخب القطاعيه. لذلك لا بد من اضافه فيتو الاقليات لمبدأ الائتلاف الواسع[٢]. ويمكن ان يكون الفيتو اما عرفياً تفاهمياً غير مكتوب او مستند الى قواعد متفق عليها ينص عليها الدستور.

ان الخطر الذي يشكله فيتو الاقليات بشكل كبير هو انه سيؤدي الى استبداد الاقليات. الذي يوتر التعاون في الائتلاف تماماً كتغلب الاكثريه بأصواتها على الاقليات. الا ان منافعه تتمثل في ان الفيتو متاح كسلاح ممكن لجميع الاقليات ليمنحها شعوراً بالأمان والأهميه المناطه بها[٣] .

عندما يجري تقنين ودستره الفيتو يحرص المشرعين على استخدام الادوات القانونيه والدستوريه التي تؤكد على التأييد الواسع ومسانده مختلف الفئات المتنوعه. هذه الادوات تتمثل اولاً بأنها تحدد نسبه

الاكثريات المطلوبه في الهيئه الدستوريه المعنيه، ثانياً اجراء استفتاءات عامه على مشروع القرار وخاصه في تعديلات الدستور، ثالثاً اداه دستوريه تتبعها مختلف الدول التي تتبع نظام الاكثريه[١] .

ثالثاً: مبدأ التمثيل النسبي

ان النسبيه تقوم بوظيفتين هامتين هما[٢]:

الوظيفه الاولى هي طريقه في توزيع التعيينات في الموارد الماليه القليله والادارات العامه على شكل المساعدات الحكوميه في مختلف القطاعات.

اما الوظيفه الثانيه يمكن ان يقابلها المبدأ الرابح الذي يأخذ كل شيء في حكم الاغلبيه الغير مقيده فقاعده التوزيع النسبي تجعل الائتلافات الصغيره الرابحه اقل ربحيه واقل امكانيه.

يرى ليبهارت عندما لا يكون هناك اجماع تلقائي على رأي موحد سيكون هناك رابحون وخاسرون. في هذه الحاله لن يكن بالإمكان تفادي حكم الاغلبيه او فيتو الاقليه. فرأى انه هناك طريقتان من شأنهما التخفيف منه يمكن اعتبارهما حلين جزئيين. الأول هو ربط قضايا عده معاً عبر التنازلات المتبادله والمصطلحات المستعمله. هذه الطريقه هي مقايضه الاصوات (رزمه حلول). اما الثانيه فهي تفويض القرارات الصعبه والمصيريه الى كبار الزعماء في القطاعات وهي مبدأ حيوي في هذه العمليه. وهناك تنويعان لمبدأ النسبيه يستتبعان انحرافات كبيره الشأن عن حكم الاغلبيه. تعتمد على المبالغه في تمثيل القطاعات الصغيره والتكافؤ بالتمثيل. الذي يمكن من اعتبار التكافؤ بمثابه التوسع الاقصى للمبالغه بالتمثيل. فالأقليه او الاقليات تحصل على التمثيل المبالغ فيه الى درجه التساوي مع الاغلبيه او الجماعه الكبرى[٣] .

رابعاً: الاستقلال النسبي او الاقطاعي

ان تفويض صناعه الحكم وتنفيذه الى القطاعات مقرون بتوزيع الأموال الحكوميه بصوره نسبيه على كل القطاعات. الامر الذي يشكل الحافز القوي لمختلف المنظمات القطاعيه. هناك شكلاً خاص من اشكال الاستقلال القطاعي هو الفيدراليه. التي يمكن تطبيقها في المجتمعات الغير متعدده نظريا. يمكن اعتبار النظريه الفيدراليه نمط خاص ومحدود من النظريه التوافقيه. لان هنالك بعض اوجه التشابه بين الفيدراليه والنظريه التوافقيه. لا يقتصر الشبه على منح الاستقلال الذاتي للمكونات. وهي اهم سماتها. بل تتعداه للمبالغه في تمثيل الاقسام الصغيره في المجلس الفيدرالي. أن الاستقلال القطاعي يمكن ان يعد تعميم لفكره الفيدراليه. فالنظريه الفيدراليه اذا كانت تقوم بالأساس على عمليه نقل السلطات الى جماعات متنوعه. ليس

من الضروري ان تتمركز في منطقه جغرافيه معينه او ما يمكن ان يطلق عليها بالفيدراليه الغير اقليميه. التي يكتسب الفرد فيها حقوقه بناءً على انتماءه للجماعه الثقافيه لا لإقليم بعينه[١].

هيمنت النظريه التوافقيه على المناقشات العلميه حول انسب الدساتير لبناء السلام والتحولات الديمقراطيه في مجتمعات شديده الانقسام. اذ تشير النظريه التوافقيه الى ان مؤسسات تقاسم السلطه لها العديد من النتائج المهمه. مثل تسهيل التكيف والتعاون بين القاده مما يجعلها اكثر ملائمه للدول التي تكافح من اجل تحقيق ديمقراطيه مستقره وحكم جيد في المجتمعات المنقسمه[٢] لذا طرحت النظريه التوافقيه كنموذج من اجل التعامل مع المجتمع الذي يتسم بأنه شديد الانقسام يكون سلمه الداخلي ووحدته عرضه للتهديدات بسبب هذا الانقسام. إلا أنه يعاني من خلل نظري يتعلق بغياب المقياس الواضح من اجل تعريف (الانقسام) وتميزه عن (التنوع). تناولت النظريه التوافقيه الانقسام بوصفه نتيجه لوجود الجماعات الأثنيه أو الدينيه المختلفه داخل حدود الدوله الغير متجانسه ثقافيا. تغلف عوامل أخرى لتنتج الصراع. اذ لا يرجع هذا لوجود الجماعات الثقافيه المختلفه فحسب. بل للتدخل الخارجي، والاوضاع الاجتماعيه، وطبيعه الاقتصاد السياسي ومستوى العنف السائد. لتكون التوافقيه قابله للحياه والنجاح عندما تكون حدود الجماعات شديده الوضوح. ان السلوك السياسي يصبح محكوم بالولاء للجماعات الفرعيه أكثر من الولاء لـ(لدوله – الأمه). بما يسمح بفض الاشتباكات بين تلك الجماعات وتنظيم علاقاتها في الأطر المؤسساتيه المحدوده. فضلا عن إداره شؤونها الذاتيه باستقلال كبير عن بعضها البعض[٣].

أن هذه الشروط يبدو انها لم تكن تنطبق على المجتمع العراقي بعد الاحتلال الأميركي. فان البلد لم يكن يعش الصراع الاثني أو الديني عندما دخلت إليه قوات المحتله. رغم وجود الحس المتزايد بالولاء للجماعات الفرعيه. خاصه في حال الجماعات التي تعرضت للاضطهاد في زمن النظام السابق كالأكراد والشيعه. الا إن هذه الولاءات كانت في تداخل وتنازع مع ولاءها للمجتمع السياسي العراقي. ليأخذ الصراع شكل المنافسه بين السرديات المختلفه حول الهويه العراقيه والوطنيه العراقيه. كانت هناك مقاومه من قبل العرب السنه في العراق من اجل المبالغه بمأسسه الهويات الفرعيه وتسيسها. هذا ما دفع صانعي الدستور إلى اختيارهم المنهج المركب الذي يجمع بعضاً من العناصر التوافقيه إلى جانب البعض الاخر من العناصر

الادماجيه. مع ترك عمليه التحديد للمسار المستقبلي للنخب السياسيه؛ ذلك عبر مجموعه القوانين والصيغ الذي كان من المفترض من خلالها استكمال عمليه البناء المؤسساتي للنظام السياسي[١] .

ان نظام الديمقراطيه التوافقيه في المجتمع العراقي يعاني الكثير من المشاكل بحكم طبيعته وخصائصه ان اهم هذه المشاكل هي[٢]

١- مشكله تعذر استمرار اختراع التسويه على اصعده تقاسم السلطه السياسه العمليه بدون السقوط في علاقه الغالب والمغلوب .

٢- ينتج تفاقم التعصب الذي يصاحب عقده الخوف عند البعض وعقده الاستعلاء عند بعضهم الاخر مشكله تعذر استمرار الديمقراطيه التوافقيه بعمليه تصحيح الاختلال على صعيد تقاسم العمليه السياسه والسلطه دون ايهام للوحده الوطنيه بشكل دائم.

٣- مشكله تعذر استمرار الديمقراطيه التوافقيه بدون فقدانها لخصائصها الديموقراطيه والليبراليه.

ان مشكله تطبيق الديمقراطيه التوافقيه في المجتمع العراقي تكمن في انها ابتعدت او انحرفت عن فلسفتها، فبدلاً من ان تكون عامل في تحقيق التوافق والانسجام في اداره الدوله على اسس التوافق بين قوى سياسيه ممثله للمكونات الاجتماعيه المتعدده. اصبحت الاداه المعوقه ليس لإداره الدوله فحسب بل في بناء دول المؤسسات. بالإضافه الى تعطيل الاستحقاقات التي ينتظرها المواطنون من الحكومه التي منحوها الشرعيه. فأثبتت التجربه في السنوات الفائته ان التوافقيه اصبحت الصفه المثاليه للشلل السياسي[٣] .

فالديمقراطيه التوافقيه العراقيه باتت تركس الطائفيه فاصبح البلد مكون من كتل طائفيه تعمل على تغيب مفهوم الامه من اجل مصالحها بإعاده إنتاج الانغلاق الاثني والطائفي ووضع الفرد في خانه مرغماً ان يكون فيها اسير لانتماءاته الفرعيه. من هنا وجب فهم الديمقراطيه التوافقيه. بانها الهدف من التعامل على اساس المشاركه بين مختلف المكونات لتأسيس البيئه السياسيه الفاعله. وليس الإفراط في استخدام حق نقض الشركاء فيما بينهم وفقاً للعقليه المتخاصمه بين المكونات السياسيه التي تنبثق عن التعدديه الاجتماعيه. رغم ذلك يبقى النظام الديمقراطي بنموذجه التوافقي [٤].

تعرضت نظريه الديمقراطيه التوافقيه الى مجموعه انتقادات اهمها ما يلي:

١- ان الائتلاف الواسع اتفاق الاحتكاري بين الاحزاب يلغي المنافسه كعمليه اساسيه كما في التطور الاقتصادي. لان الاحزاب ستحول فوائد وتشارك وتقاسم السلطه لصالحها لا لصالح الفئات التي تمثلها. حيث اطلق البعض على الديمقراطيه التوافقيه بعض الصفات السلبيه منها المؤامره النخبويه او الاليغاريشيه التوافقيه.

٢- ان الديمقراطيه التوافقيه تشجع الفئويه وتعمل على تجذيرها خاصه عندما تكون طاقات وامكانيات البلاد محدوده رغم ان الديمقراطيون التوافقيون لا يقصدون تشجيع هذه النزاعات بل احتوائها وتدجينها. غير ان هذه النتائج ليست مضمونه في الكثير من الاحيان بل قد تكون معكوسه.[١]

٣- يسجل ناقدي الديمقراطيه التوافقيه حفاظها على حريه الاقليات والجماعات. فيما يبدي الناقدين الليبراليين تخوفهم ان تؤدي الديموقراطيه التوافقيه الى الانتقاص من حريه الافراد وخاصه في المجتمعات التي تطغي عليها الثقافات الذكوريه او موازين القوى التي تحابي جماعات معينه.

٤- ان الاستجابه لدواعي التوافق وطمأنه بعض الفئات الاجتماعيه والاثنيه تزيد من اخطار الصراعات الفئويه في الديمقراطيه التوافقيه.

٥- عند تراكم المشكلات واستمرار اهمالها تتحول الى عامل لاذكاء الصراع الاجتماعي الذي يتحول بدوره الى عامل اكثر تأثيراً على الاستقرار ووحده البلاد من العوامل الاثنيه والدينيه واللغويه[٢].

٦- يعارض حق النقض (فيتو الاقليات) مبدأ الاغلبيه في الديموقراطيه بعمليه اتخاذ القرارات وخاصه اذا كانت القرارات هذه جوهريه واستراتيجيه للدوله فالقرارات لا يمكنها ان تمر من دون موافقه قاده هذه الفئات، هذا ما يجعل مشكله الائتلاف قائمه لان كل طرف منها يريد ان يحقق القبول لدى بقيه.

ان تطبيق خصائص الديمقراطيه التوافقيه التي جاء بها ارينت ليبهارت على المجتمع العراقي باعتباره مجتمع تعددي وفق دستور عام ٢٠٠٥ الذي يدعو الى لمساواه بين مختلف الاعراق او القوميات او المذاهب والمعتقدات ومراعاه التوازن فيما بين مكونات المجتمع. كما نص الدستور على اداره كل مكون من هذه المكونات لشؤونه الخاصه فيما يتعلق بأحواله الشخصيه وكذلك اداره الاوقاف والشؤون الدينيه .

ان قراءه الدستور وتحليل محتواه نجد اننا اما نظام حكم سياسي برلماني يقوم على مبدأ الاغلبيه. هذا يعني ان اهم عناصر الديمقراطيه التوافقيه واولها الحكم من خلال ائتلاف واسع لا تتحقق فيه الاغلبيه لان

التجمعات والاحزاب السياسيه في المجتمع العراقي تقوم على الاسس الاثنيه والمذهبيه. حيث يبقى التشابك قائماً بين الاكثريه الديموغرافيه والاكثريه السياسيه. اما فيما يخص الفيتو المتبادل فأن الدستور لم ينص عليه ولم يذكره واغفله تماما. كما اغفل الاشاره الى قانون التمثيل النسبي في التعيينات. ان عدم وجود احصائيه دقيقه لحجم كل مكون من هذه المكونات يمنعها من الوصول الى التمثيل النسبي الحقيقي. اما فيما ما يخص الخاصيه الرابعه التي تشير الى درجه من الاستقلاليه لكل مكون من هذه المكونات في اداره الشؤون الداخليه الخاصه به فإنها متحققه فقط وحصراً في اقليم كردستان .

تطبيق الديمقراطيه التوافقيه في المجتمع العراقي لا يعد معياراً لنجاحها او فشلها لأسباب عده منها غياب قانون الاحزاب السياسيه. غياب التعدديه الحزبيه الحقيقيه كما في المجتمعات المتقدمه. التي تشير الى تعدديه في الفكر السياسي وليس له علاقه بالقبليه والعشائريه او الاعراق والطائفيه او الدين او المذهب. كما هو الحال في المجتمع العراقي. ومن اهم سلبياتها في المجتمع العراقي هي تحولها الى ديمقراطيه السله الواحده لتصبح هذه الديموقراطيه ممثله للمصالح الحزبيه الفئويه لأحزاب الاغلبيه وما ينتج عنه من الفساد المالي والاداري في البلد واهمال مصالح الشعب.

ان النموذج العراقي ليس توافقي بالشكل تام لان بعض من عناصر حكم الاغلبيه موجوده فيه وان عمليات التطبيق في الكثير من الحالات قد افترق عن الاسس الديمقراطيه التوافقيه اذ ان الأمر هذا له علاقه بجميع الاشكاليات النظريه للنظام وطبيعه الصراع السياسي. ان اعتماد الديموقراطيه التوافقيه في المجتمع العراقي انتج المحاصصه السياسيه التي انتجت بدورها غياب المعارضه البرلمانيه الامر الذي ادى الى عرقله العمل البرلماني وضعف الرقابه البرلمانيه التي خضعت ايضاً للتوافق السياسي. كما ان تطبيقها ادى الى تأجيج التوترات الاثنيه والمذهبيه وعزز من الانقسامات الاجتماعيه.

ثانياً: نظريه التعدديه المجتمعيه Societal pluralistic theory

التعدديه تعني الحقيقه التي ترتبط بتكوين المجتمع نفسه (مجتمع تعددي او متنوع plural society consensual society) ان التباينات في مثل هذه المجتمعات لا تنحصر بالرأي العام فقط بل تتعداه الى تباينات لغويه او ثقافيه او طائفيه او عرقيه. لها حدود ثقافيه معينه تتميز بالثبات النسبي. مجتمعات بدون وضع ضوابط معينه. قد يؤدي الى نوعاً من عدم المساواه او الخلل او القصور في المشاركه السياسيه. كما ان الخطر يكمن في ادراك هذه التباينات داخل المجتمع المتعدد. ليجري تسيسها كعنصر مولد للنزاع بينها عندما تشعر احدى هذه الجماعات بالحرمان النسبي اي شعورهم بحرمانهم من الحقوق مقارنه مع الاشخاص الأخرين في المجتمع[1].

تطرح هذه النظريه فكره (قطع الموزاييك) ذات الاحجام الصغيره والالوان المختلفه، كتسفير منطقي لتكوين المجتمعات التعدديه. ترجع جذور النظريه التعدديه الى كل من كتابات فيرنيفال Furnival عن جنوب شرق اسيا وكارلتون كون Carlton Coon عن الشرق الاوسط (صاحب فكره القافله المتحركه ذات الالوان المختلفه او موزاييكا متعدده الالوان)[١]. ان المجتمع التعددي انه المجتمع الذي تنتظم فيه الاحزاب السياسيه والوسائل الإعلاميه والمدارس، وجماعات المصالح، والجمعيات التطوعيه على اسس الانقسامات المميزه له، وتتصف المجتمعات التعدديه بأربع مميزات[٢]:

١- تباينات تتمتع بدرجات متفاوته من الثبات لا تتبدل كتبدل الرأي العام.

٢- تصنيف اجتماعي لبعض المجاميع بسبب الاختلافات الدينيه او اللغويه او العرقيه.

٣- تنظيم هذه المجموعات ضمن المؤسسات التحتيه التربويه والاجتماعيه والاعلاميه والدينيه وغيرها بما يوفر اسس عده لقياس درجات التعدد في المجتمع.

٤- تتميز المجتمعات المتنوعه بالانغلاق. يولد الافراد ويدرسوا ويعاشروا ويعملوا ويلهو ويشيخوا ويدفنوا في بيئته دون غيرها. اما في المجتمعات المنفتحه فأنها تتمتع بدرجات عاليه من التداخل المصلحي وبدرجات عاليه من العضويات المتداخله.

تنطوي التعدديه الناجحه (التنوع) على مشاركه متساويه للأشخاص من جميع المجموعات الثقافيه واللغويه والدينيه، وتقليل اللجوء إلى العنف كآليه لحل النزاعات. لتحقيق هذه الخصائص والمزايا للتعدديه يجب تطوير وضمان الحفاظ على "أجهزه" المؤسسات القانونيه والسياسيه (الملتزمه بنشر أخلاقيات التعدديه اضافه الى المنظمات الفاعله في هذا المجال. ويمكن أن تحدث الممارسات التي تولد مثل هذه النتائج في مجموعه متنوعه من المجالات المختلفه[٣].

المجتمع العراقي لم يستطع ان يجد حل للازمه المسماه بالتعدديه المجتمعيه وبذلك حدثت ازمه نستطيع ان نسميها ازمه ايكولوجيه اي ازمه تتعلق بالبناء الاجتماعي وعدم الانسجام بين الجماعات الاجتماعيه المكونه للجسد الاجتماعي العراقي الحالي ادى الى حدوث حاله من الصراع القوي الذي اخد ابعاداً متعدده بدء من الصراع العشائري او القبلي الى الصراع المناطقي او الجغرافي بل وحتى الصراع الطبقي او الفئوي وغير ذلك[٤].

اولاً: نموذجا المجتمع التعددي

ان المجتمعات التعدديه تختلف فيما بينها اختلافاً كبيراً ويمكن تمييز نموذجين اساسيين من المجتمعات التعدديه هما نموذجا الصراع والتوازن. اذ ان كلاً منهما لا يعدو الا ان يكون تعبيراً عن النمط المثالي على غرار الانماط المثاليه التي قدمها (ماكس فيبر) فهي نماذج وانماط مجرده وليست وصف تجريبي للعلاقه بين مختلف الجماعات، بالضروره مع المجتمعات الواقعيه التي تقترب منها الى حد ما [١].

جدول رقم(١)

مقارنه بين نموذجي الصراع والتوازن للمجتمعات التعدديه[٢]

وجه المقارنه	نموذج الصراع	نموذج التوازن
اساس المجتمع	هيكل هش من جماعات غير مستقره يضم مزيجا من الجماعات التي تعيش داخل الوحده السياسيه التي تتمسك بثقافتها ولغتها وافكارها ودينها والاساليب الخاصه بها.	هيكل قوي من جماعات مستقره ومستقله ووسيطه بين الفرد والدوله.
السمه الرئيسيه	التعدد الثقافي والتباين اللغوي او العرقي او الطائفي او ما شاكل ذلك لها حدوداً مرسومه تتميز بالثبات.	تجانس ثقافي وتباينات متحركه ترتبط بالرأي العام والعمليات الانتخابيه.
نمط العلاقات الاجتماعيه	نظام جامد تجريدي للعلاقه بين الجماعات يقوم على المنافسه المحضه دون ضوابط لا تؤمن بالمشاركه او بالمساواه اي انها تنظيمات غير ديمقراطيه.	علاقات تعاون وتوازن وانسجام مستقر بين مختلف الجماعات نتيجه للمشاركه في السلطه وفي عمليه صياغه القرارات اي تنظيمات ديمقراطيه للعلاقات الاجتماعيه.
طبيعه السلطه	متمركزه في يد جماعه او فئه محدوده.	منتشره وموزعه بين الجماعات المختلفه والقوى السياسيه والاجتماعيه.
وضع الدوله	تعلو فوق المجتمع. وتفرض البعض من الاجراءات لتنظيم العلاقات. بين الجماعات المتمايزه المكونه حتى لا تصبح علاقات عدائيه	الروابط والعلاقات، بين مكونات المجتمع في الاساس والدوله ككيان سياسي لا تعبر سوى عن هذه العلاقات التكامليه.

	بحته .	
اساس التكامل	ليس طواعيه بل انه مفروض نظراً لغياب القيم المشتركه وايضاً الاحساس بالانتماء المجتمعي سواء بين المواطنين او النخب.	الالتزام بالعمل التدريجي والتزامهم بالقيم المشتركه واحساسهم بالانتماء المجتمعي بين النخب واحترام الحكم القانوني.
اليه الحفاظ على النظام	القسر والاكراه وضبط الصراعات بواسطه الجماعه السائده.	تكامل وتماسك اجتماعي ينبع من الرضا والاتفاق.
اسلوب التغير في نمط العلاقات الاجتماعيه السائده	التغيرات في الهياكل الاجتماعيه تفترض التغيرات السياسيه والتي تتم دوماً باستخدام العنف.	التغيير يتم باستخدام وسائل سلميه قانونيه مثل الانتخابات.

يعرض الجدول السابق المقارنه بين نموذجي الصراع والتوازن ومن الواضح ان كلاً من النموذجين على طرفي نقيض، ، ان عمليه التحول من المجتمعات ذات التعدد الثقافي والتمايزات الاجتماعيه الى مجتمعات تتسم بالتجانس الثقافي والتوافق والرضا فانه ليس امراً سهلاً او ميسوراً في جميع الاوضاع غير ان العمليه هذه في نفس الوقت ان لم تكن سهله وميسوره فأنها ليست مستحيله ايضاً في كل الاوضاع والاحوال. لما كانت المجتمعات التعدديه المتسمه بقدر كبير من التمايز العرقي، اللغوي ، الديني، والمذهبي ..الخ، والمتميزه نتيجه لذلك باحتدام الصراع بين الجماعات الرئيسه التي تكون المجتمع تفرض ضروره تحوله من النموذج التعددي الصراعي الى النموذج التعددي المتوازن بما تمثله من التكامل القومي والقدره على تحقيق متطلبات التنميه[1].

ثانياً: أشكال التعدديه المجتمعيه

١ – التعدديه الأثنيه Ethnic pluralism

استخدم عالم الاجتماع البريطاني سميث الكلمه الفرنسيه (اثنيه Ethnic) ليصف بها جماعات تشترك في اساطير معينه عن اصلها ومنحدرها ترتبط برقعه ارض محدده. تمتاز هذه الجماعه ببعض العناصر الثقافيه المشتركه، والاحساس بالتضامن بين معظم افرادها. ان الوعي بالانتماء المشترك يميز الاثنيه (Ethnic) عن القوم. فالقوم جماعه ذات ثقافه واساطير مشتركه عن الاصل ، لكنهم يفتقروا الى التضامن

كما يفتقروا الى النزوع المقصود للمحافظه على حدودها المميزه[١]. يُفهم مصطلح المجموعه الاثنيه بشكل عام في الأدبيات الأنثروبولوجيه لتحديد مجموعه سكانيه ذات سمات محدده حيث تشترك بالقيم الثقافيه الأساسيه المحققه لوحدتها. كما تمتاز بكونها ذاتيه الاستدامه من الناحيه البيولوجيه الى حد كبير. بالإضافه الى كونها تشكل مجالاً اجتماعيا للتواصل والتفاعل. واخيراً تشكل فئه يمكن تمييزها عن الفئات الأخرى بعضويه تحدد نفسها ويحددها الآخرون على أنها طلب[٢].

إن السمه المميزه للمجتمع التعددي عن نظيره الغير تعددي هي ممارسه السياسه بشكل شبه حصري على أسس اثنيه (عرقيه). بما يوكد توقعات الصراع الاثني في المجتمعات التعدديه عند فورنيفال منذ عام ١٩٦٦ بميزتين هما انها تمثل مجتمعات منفصله نحو السلوك المتعارض اما الميزه الثانيه فهي تسيطر فيها القوه بدلاً من الإجماع في الحفاظ على النظام. فضلا عن انعدام الإجماع السياسي المعياري بين طبقات الاثنيه المعنيه مع وجود بعض القيم الثقافيه المشتركه[٣].

يعبر هذا الاتجاه عن واقع مشكلات المجتمعات التقليديه غالباً. فالدراسات المعاصره كشفت النقاب عن المفهوم الحقيقي للتناقض الذي يقوم على ثنائيه الحداثه والتقليديه. أو ما يسمى بالثقافه المدنيه النموذجيه التي لا تعني الانفصال التام بين القديم والحديث. كما انها تعتبر فرضيه نظريه أكثر من ان تكون واقع سياسي واجتماعي محدد. فالحداثه لا تعني تغيب الأثنيه. ان الفكره الرئيسيه التي تدور حولها التعدديه الأثنيه هي الانقسام الذي يحدث داخل دوله تؤطره البنيه الاجتماعيه والسياسيه الواحده. ان أسباب الانقسامات تعود إلى الطبيعه العرقيه أو الثقافيه او الدينيه للجماعات تنعكس على البنيه السياسيه التي تتجسد بالدوله والنظام السياسي فيها[٤].

٢- التعدديه الثقافيه(Multiculturalism)

ان التعدديه الثقافيه ظهرت لأول مره كموقف نظري من خلال انشطه حركه الوعي الاسود في ستينات القرن العشرين في الولايات المتحده الامريكيه. رغم ان نظريات التعدديه الثقافيه مستمده من الليبراليه الا انها تحاول تجاوزها. تمتد جذور التعدديه الثقافيه الليبراليه الى الالتزام بمبدأ الحريه والتسامح والممارسات الثقافيه وطريقه الحياه بغض النظر عن عدم موافقه الآخرين عليها. اذ ان بعض منظري التعدديه الثقافيه يرفضون الليبراليه ويدعون ان قدرتها محدوده على اقرار التنوع الثقافي. حيث تعكس التعدديه الثقافيه بشكل اساسي

الموافقه الايجابيه عن التنوع داخل الجماعه الذي ينشأ عاده من الاختلافات العرقيه والاثنيه واللغويه، فهي موقف سياسي متميز اكثر منها عقيده سياسيه[١].

ان اهم يميز الليبراليه انها نظريه تؤمن بأن الناس جميعهم سواسيه لذا فهي تعارض بالضروره الادعاء الذي يقول ان الشعوب ناحيه المبدأ تجاهلها في سبيل تحقيق الاهداف الليبراليه. غير ان كيمليكا يوافق على الافتراضات القوميه الخياليه. فهو يرى[٢]:

١- وجوب تمتع الاقليات القوميه بالحكم الذاتي.

٢- الاقليات القوميه التي تتمتع بالحكم الذاتي لا يجب تقييدها بإجراءات تفرضها الدوله الليبراليه لمنع الانتهاكات ضد الحريه والمساواه.

تمثل التعدديه الثقافيه كصيغه أو جمله من الصيغ الممكنه التي يفترض أن تسمح بالإجابه عن السؤال هل بإمكاننا ان نعيش معاً على اننا مختلفون لكن متساوون؟. التعدديه الثقافيه تنبع من الفروق الثقافيه التي يجب الاعتراف بها على انها أمراً صائباً أو جميلاً وفي أدنى الحالات مستحباً. تعتمد التعدديه الثقافيه في الحاله القصوى على صوره المجتمع هي صوره لعدد من الفئات الثقافيه المتمايزه، والتي يفترض أنها تقبل العيش مع بعضها ديمقراطياً بالربط بين تأكيد خصوصياتها واحترام القيم العالميه (values universal) القانون والعقل تكمن روح التعدديه الثقافيه (esprit multiculturalist) تحديداً في الديموقراطيه التي تقوم على مبدأين يصعب المواءمه بينهما هما الاعتراف بالخصوصيات الثقافيه واحترام القيم العالميه[٣].

التعدديه الثقافيه ظهرت كنظريه للتعامل مع الجماعات الثقافيه الغير متجانسه تبنتها الدول والتيارات السياسيه للتعامل مع التنوع الثقافي. كمنظومه اكاديميه يتم استعمالها من قبل علماء الاجتماع والسياسه في تحليل علاقات الغالبيه المسيطره والدوله القوميه مع الاقليات والجماعات المهمشه[٤].تشير التعدديه الثقافيه عاده إلى السياسات التي تضعها الدوله المركزيه لتنظيم وإداره التعدديه العرقيه الجديده التي أحدثها وجود السكان المهاجرين، أي الاستجابه السياسيه للتنوع الناشئ لدى مجتمعات تزداد تعدديه ثقافيه (تعدديه عرقيه) باطراد[٥] .

تنظر نظريات التعدديه الثقافيه الى ان العداله تتطلب وجود ترتيبات خاصه للوفاء بما تتطلبه المعتقدات الدينيه والممارسات الثقافيه. وحجتهم هي عدم وجود معامله خاصه يعد في بعض الاحيان نوعاً

من المعامله غير المتساويه. حيث يرى هؤلاء ان القانون الواحد قد يكون له تأثير مختلف في مختلف الاشخاص بسبب معتقداتهم الدينيه او ممارساتهم الثقافيه. ليكون ادعاء الليبراليين بأن المساواه في المعامله ناتج عند وجود منظومه من القوانين المتماثله ادعاء غير صحيح[١]. ويعد الكندي ويل كيمليكا من اهم المنظرين الذين اسهموا في النقاش والتنظير حول التعدديه الثقافيه بوصفها واحده من المقاربات النظريه التي تعالج المشكلات السياسيه والاجتماعيه التي تنجم عن التنوع الثقافي. اذ يعتقد كيملكا ان الممارسات الحاليه للحقوق الجماعيه قد نشأت في فراغ نظري دونما فهم واضح لأهدافها البعيده المدى او مبادئها الاساسيه حيث تم اعتماد حقوق الاقليه عملياً من زاويه كونها تسويات خاصه او مؤقته (Ad-hoc Compromises) لمشاكل معينه غالباً ما يكون ذلك لدواعي الاستقرار لا العداله. دون ايلاء اهتمام باتساقها او عدم اتساقها مع اسس الليبراليه. ليصبح انتهاج تلك الحقوق من قبيل لسياسات التقديريه (Discretionary Policies[) بدلاً من النظر اليها على انها التزامات وحقوق اساسيه. بحسب قوله ليعمل على ردم الفجوه بين النظريه والممارسه في الدوله الليبراليه. بتطوير نظريه تساعد على فهم وتقييم ممارسات بناء الدوله وحقوق الاقليه في عالم الواقع[٢]. اذ يرى كيمليكا ان هناك بعض المبادئ العامه المشتركه للكفاح من أجل دوله متعدده الثقافات هي[٣]:

أولاً: الدوله متعدده الثقافات ليست ملكاً لجماعه قوميه مفرده بدلاً من ذلك لابد للدوله أن تتضمن جميع المواطنين على حد سواء .

ثانياً: تنبذ الدوله متعدده الثقافات ايه سياسه لبناء الدوله القوميه لا تضم أو تستبعد أعضاء جماعه من الأقليات أو الجماعات غير المسيطره. يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مؤسسات الدوله يعاملون كمواطنين متساوين في الحياه السياسيه. دون أن يضطروا إلى إخفاء أو إنكار هويتهم الثقافيه العرقيه. الدوله تقبل التزاما بالاعتراف والتكيف مع تاريخ ولغه وثقافه الجماعات غير المسيطره على نحو ما تفعل مع الجماعه المسيطره .

ثالثاً: ضروره ان يتم الاعتراف من قبل الدوله متعدده الثقافت بالضلم الذي وقع على اي جماعه من الأقليه غير المسيطره بسبب سياسه الاستيعاب والاستبعاد عند الانظمه السابقه. لتظهر استعدادها لتقديم نوع من العلاج أو التعويض وتصحيح الأوضاع. هذه الأفكار الثلاث المترابطه تنبذ فكره الدوله التابعه لجماعه مسيطره ليحل محلها سياسات بناء الدوله القوميه الإقصائيه أو الاستيعابيه سياسه الاعتراف والتكيف

والإقرار بالظلم التاريخي. وتقديم تعويضات عن هذا الظلم – هي أفكار شائعه بالنسبه إلى جميع الكفاحات العالميه الحقيقيه (التعدديه الثقافيه).

المجتمع المتعدد الثقافات هو مجتمع يتميز بتنوع ثقافي، ينجم عن وجود، مجموعتين أو أكثر تولد معتقداتهم وممارساتهم إحساساً مميزا بالهويه الجماعيه، وذلك يكون عاده نتيجه للهجره يرى مناصرو التعدديه الثقافيه ان التنوع الثقافي يعزز قوه المجتمع وصحته بحيث تعكس كل ثقافه مجموعه معينه من القدرات البشريه والخواص. أما منتقدي التعدديه الثقافيه فيقفون على النقيض من ذلك حيث يصورون أن التصدع سمه أساسيه في تكوين المجتمعات متعدده الثقافات لأنها معرضه لأن تمزقها الصراعات، مؤكدين أن المجتمعات الناجحه، يجب أن تعتمد على قيم يتقاسمها الجميع وثقافه مشتركه[١].

ومما تقدم يمكن القول ان التعدديه الثقافيه هي نظريه ثقافيه سياسه تتعامل بشكل مباشر مع التنوع الثقافي الذي يستند الى فكره اقتسام السلطات بين مختلف المجاميع الثقافيه باي مجتمع على اساس المساواه والعداله والاعتراف الرسمي بكون تلك الجماعات متمايزه ثقافي. يطبق ذلك عملياً من خلال سياسات تميل الى مساعده تلك الجماعات لتعزيز تمايزها الثقافي.

انطوت نظريه التعدديه الثقافيه على مجموعه من السلبيات بالنسبه لمنتقديها هي:

تباين الافكار والسياسات تحت مظله التعدديه الثقافيه يعد دلاله على عدم جدواها في معظم المشكلات التي يواجها افراد الاقليات في المجتمعات الغربيه المعاصره خصوصا، الامر الذي يبطل فاعليه العلاجات التي تقترحها المتمثله بميلها الدائم الى افتراض ان الخصائص الثقافيه المميزه هي السمه المحدده لجميع الجماعات[٢].

التعدديه الثقافيه تحمل في ثناياها بذور الصراع والشقاق الذي يؤدي ذلك إلى الصراعات السياسيه المسلحه بين الجماعات الثقافيه الكبيره خاصه عند نشوء الظروف المتداخله التي تؤدي الى اضعاف السلطه السياسيه وفشل الدوله رغم الإيجابيات التي تضمنتها سياسات وبرامج التعدديه الثقافيه عن طريق الاعتراف بحقوق ومكانه الأقليات الكبيره الحجم ومشاركاتها في السلطه والثروه في المجتمع. هذا ما حصل في المجتمع العراقي بتحدي السلطه الوطنيه من قبل التنظيمات المتطرفه المختلفه مثل داعش والمليشيات[٣].

التعدديه الثقافيه عند منتقديها تنطوي ابعاد سياسيه غير محموده، نظرا لما تخلفه من الاشكاليات القاتمه بدءً من مفهومها نفسه. اذ يرى المفكر الغربي (بريان باري) الذي قدم النموذج النقدي من وجهه النظر الليبراليه المساواتيه بكتابه (الثقافه والمساواه نقد مساواتي للتعدديه الثقافيه) اذ يرى أنه غير الممكن محاربه

التميّز واللا مساواه بأنواع أخرى من التميّز المضاد لان الحل يكمن في المساواه الليبراليه التي تضمن بدورها تكافؤ الفرص تحت سياده القانون فيما تؤدي التعدديه الثقافيه إلى عدم مساواه لأنها تقود إلى تضييق الحريات من اجل المساواه بين الشرائح المجتمعيه. فضلا عن اسهامها في مأسسه التباينات الثقافيه عن طريق تحويلها من الخاص إلى العام. بمنح الأقليات مزيداً من الحق والحريةفي ممارسه مختلف أنماطها الثقافيه فيتخذ المجتمع شكل طائفي عندما يقوم على أساس المحاصصه بتوزيع الموارد الاقتصاديه والسلطه السياسيه بناء على الانتماءات الثقافيه المختلفه لأفراد المجتمع[١] .

ان إيجاد حلول عقلانيه لمشكله الأقليات عن طريق قبول التنوع الخلاق في المجتمعات العربيه يستوجب توسيع دوائر المشاركه في الحياه العامه، وتحقيق التحول الديمقراطي بعيداً عن الحلول الفيدراليه التي تروج لها بعض الدول الغربيه التي تساهم في تفتيت وحده المجتمع تحت مسمى احترام التعدديه وحقوق الانسان[٢].

يسري التنوع في المجتمعات المتقدمه لأنها استطاعت ان تربط العلاقات بين الجماعات المختلفه اي انها جعلت الموزاييك متلاصق (متلاحم) لا يفكك المجتمع وصقلته بهويه وطنيه موحده تأخذ مشتركات الهويات الفرعيه، فالتعدد بالمجتمع العراقي بحاجه الى تنوع اي مجموعه علاقات ايجابيه فرغم ان التعدد واقع حال الا انه بحاجه الى تفعيل لكي يرتبط بعضهم بالبعض الاخر لخلق الهويه الوطنيه الجامعه. الا ان هذه الجماعات في المجتمع العراقي منفصله بعضها عن البعض الآخر فلكل جماعه حدود لا تسمح للجماعات الاخرى تجاوزها فأن العراق لم يعرف طول الفترات التاريخيه الماضيه اطر سياسيه وقانونيه تعكس التنوع القائم بصوره نزيهه ودقيقه، فالتعدديه الثقافيه لا توصف المجتمع المتنوع ثقافياً فحسب، بل تشير لنوع السياسه التي تهدف لحمايه هذا التنوع الثقافي.

الفصل الثالث: انماط التعدديه السياسيه

تمهيد:

حاولت النظم الشموليه (نظم الحزب الواحد) على اختلاف تنوعها الايديولوجي وضع التعدديه الدينيه والعرقيه والجهويه والطائفيه (التعدديه المجتمعيه) تحت مظلتها الايديولوجيه الكبرى بمحاوله توظيفها للمصالح الدينيه او المذهبيه او القوميه في الاطار الايديولوجي الواحد. ان الضروره الاجتماعيه انتجت. ان التعدديه السياسيه تبنى على التعدديه المجتمعيه بسبب طبيعه التنوع والاختلاف بين مكونات المجتمعات المعاصره. فالتعدديه المجتمعيه هي الحاله الطبيعيه بجميع المجتمعات لا يمكن تجاوزها مطلقاً. اذ تعد التعدديه السياسيه من أهم صفات مجتمعات الديموقراطيه المتحضره.

تعتبر تعدديه الأحزاب السياسيه اكثر صور التعدديه السياسيه أهميه على مختلف المستويات الاجتماعيه والاقتصاديه والثقافيه. لأنها تعد من أهم الأركان النظام السياسي الديموقراطي من حيث كونها السبيل الامثل الذي يمهد لممارسه الديمقراطيه. فالأحزاب السياسيه بما تضطلع به عند القيام بوظائفها تعزز من عمليه التحول الديمقراطي لتسهم بشكل مباشر في نجاحها. اذ تعتبر خصوصيه تجربه الحكم التعددي الذي جاء به الاحتلال عام ٢٠٠٣ في المجتمع العراقي من التجارب الفريده والمتميزه بالمنطقه. التي تم الترويج لها بانها البذره الاولى للتغير الديموقراطي في الشرق الاوسط. لتضعنا امام نظريه تصدير الديمقراطيه. هذه الممارسه زرعت الخوف بكل الانظمه المجاوره. ذلك لأنها تحمل بطياتها فعل التهديد للنظام القائم على الاسس الدينيه او القبليه او الايديولوجيه لأنها تفترض وجوب اعاده بناء تلك الانظمه وفقاً للأسس الجديده التي لا تعطي ايه فرصه للهيمنه المنفرده من هذا المنطلق فقد قسمنا هذه الفصل لثلاث مباحث

المبحث الاول: التعدديه السياسيه

اولاً_ التعديه السياسيه: التأصيل الفكري

ان نظام التعدديه السياسيه يعد احد اوجه الانظمه الديمقراطيه التي عمل الانسان على صنعها في مراحل تطوره الحضاري، تهدف الى خدمته وتقنين صراعاته، والحد من تعسف السلطات السياسيه. كما يمثل مرحله متطوره من اجل الاعتراف بالقيمه الانسانيه والحقوق السياسيه للفرد. فهذا النظام قد اتخذ اشكالاً عده وفقاً لوعي الافراد وللظروف الاجتماعيه المحيطه بهم. فترتكز التعدديه على الفرد بوصفه قيمه انسانيه من جانب ومواطن يشارك الاخرين في بقعه جغرافيه محدده وقيم اجتماعيه وظروف اقتصاديه متشابهه من الجانب الآخر. لتشكيل نظام سياسي يكون اساسه الفرد فهو الوسيله والهدف من تحقيق الديمقراطيه[1].

لقد ولدت انقسامات التوزيع الديموغرافي التعددي غير المتساوي توزيعا ثانويا لتأثير النفوذ السياسي، والقوه الاقتصاديه والمكانه الاجتماعيه. فالتقسيم السياسي وفقاً للانقسامات الاجتماعيه يعد بمثابه الاعتراف بالروابط الاجتماعيه التي تنشأ على اساسها الجماعات سواء كانت اقتصاديه او دينيه عرقيه او جنسيه او ثقافيه. غير ان هذه الانقسامات يمكن تفسيرها بعده طرق مختلفه. فبالنسبه للبعض أنها تقسيمات اساسيه ودائمه، في حين يرى البعض الآخر بأنها انقسامات مؤقته قابله للإزاله. بنفس الطريقه يمكن التفكير بهذه الانقسامات على انها مرغوبه وصحيحه، او على انها دليلاً على الظلم الاجتماعي والاضطهاد[١].

جاءت التعدديه السياسيه من التعدديه الاجتماعيه بسبب تقاطع مصالح الجماعات المكونه لهذه التعدديه ورغبتها في المحافظه عليها وتنميتها. لقد شغلت التعدديه الاجتماعيه والسياسيه العقل السياسي الغربي.

توماس هوبز (العقد الاجتماعي) انطلق من اعتقاد ان الانسان شريراً بطبيعته. فالناس بطبيعتهم مشتتون يسعون لإشباع رغباتهم. لذا فالحاله الطبيعيه هي حاله تهديد رعب دائم وهي حاله لا تحتمل. ليأتي التناقض بين الرغبه بالقوه والحياه بسلام بفكره تنظيم المجتمع المحلي ابتداء عن طريق بناء سلطه عليا قويه قادره على فرض النظام. لإزاله العنف الطبيعي واحلال السلم الاجتماعي محله[٢]. فيرى هوبز ان حرب الكل على الكل، امر سابق على المجتمع والدوله المكلفين بحمايه الكل ومصالحهم لتمنح كل انسان فرصه ان يساهم بتحقيق الامن والعيش لنفسه والاخرين ومنع استمرار المواجهات المميته ضد بعضهم البعض الاخر. لذا يصبح من الضروري البحث عن توافق او عقد او اتفاقيه (تتضمن التنازل عن مجموعه من الحريات والالتزام بمجموعه من الواجبات مقابل الحصول على مجموعه من الحقوق هي الحريه والحمايه الذاتيه للنفس والمصالح) فيلجأ الى التعاقد مع الاخرين لإنشاء كيان تجريدي سمي لاحقا المجتمع (الدوله) من اجل حفظ هذه الحريه والحياه والمصالح[٣].

يعتبر **(جون لوك)** اول من اكد على وجوب قيام الدوله على القبول العام (الطوعي). الذي يتيح فرصه العمل على تحقيق الرفاهيه لأفراد المجتمع ورعايه مصالحهم والسماح بالتعدد الاثني والاجتماعي والسياسي فاذا اهملت شيء من ذلك يتوجب الثوره عليها وتغييرها[٤].

اما **(جان جاك روسو)** فيرى ان الوحده الاساسيه للدوله ككيان تجريدي هي المواطنه. اذ اعتبر ان الكثره الطبيعيه هي كثره افراد وليس جماعات ليرد الكثره العدديه الى الوحده المعنويه (المواطنه) في اطار هذا

الكيان. من هنا نجد ان اول ارهاصات المجتمع ارتبطت بالنظريات التعاقديه الحديثه (فلسفات العقد الاجتماعي) التي قال بها كلا من (هوبز ولوك وروسو وسميث) اذ يرى هذا الاخير ان المجتمع المدني هو (مجموعه العلاقات الاجتماعيه والمبادلات الاقتصاديه بين الناس معتبراً اياه موضوع يتضمن الكثره والتعدد والتمايز بل وحتى التناقض واحيانا التنازع ايضا)[١].

كان شارل مونتسكيو شديد الرغبه في فهم الواقع السائد. الذي يرى انه يتسم بعدم التجانس نظراً لوجود العديد من الافكار والتقاليد والقوانين والعادات في الجماعات الاجتماعيه المؤلفه للمجتمع العام. الدينيه منها والقبليه والمصلحيه التي اسست لهويات متعدده. لتخلق مؤسسات تفتقر الى التجانس. فوجد ان المطلوب هو احلال تنسيق واضح ومتجانس محل التعدد الغير متجانس (الدوله ككيان مؤسسي (قانوني)). فاكد على ضروره استخلاص النماذج المكونه من عدد صغير ومحدد من المبادئ (المشتركات الانسانيه). التي استخلصت من دراسه التعدد غير المتجانس لكي تخضع كل حاله خاصه للمبادئ ذاتها فيما بعد [٢]. لذا اقترن اسم مونتسكيو بمبدأ الفصل بين السلطات الثلاثه سعياً للحد من طغيان الدوله وقدرتها على نقض العقد من جانب واحد واخضاع المتعاقدين بالقوه لسلطاتها التي شرعت لها ممارسه القهر الاجتماعي لهم[٣].

تعود جذور الاهتمام بالتعدديه لما جاءت به **المدرسه النفعيه (البرغماتيه)** واراء كلاً من (جيرمي بنثام ووليم جيمس). فضلا عن الاسهامات الفكريه لمفكري مدرسه العقد الاجتماعي والمدرسه السندكاليه[*] اضافه الى مساهمات الانسانيون المسيحيون بهذا الجانب خصوصا حركات الاحتجاج او الاصلاح البروتستانتي على رأسهم القس جان كالفن[٤].

عند الحديث عن التعدديه السياسيه وجذورها في الغرب نجد ان الدراسات التي تناولت هذا المفهوم كدراسات (دافيد أبتر David Apter) عام ١٩٧٨ وبيرش (Brich) عام ١٩٩٣ التي اعتبرت التعدديه السياسيه هي نظريه أمريكيه تتعلق بتأثير ودور جماعات المصالح بالعمليه السياسيه على المستويات القوميه ما يسمى بنظريه التعدديه للديمقراطيه فيها. ساهم في إرساء مبادئها الأولى مؤسسو الجمهوريه لا سيما (ماديسون Madison) و (هاملتونHamilton) في كتابهما عن التحول من الكونفدراليه إلى الفيدراليه. انتقلت منها إلى دول اوربا الغربيه. فهما ينظران الى سيطره المصالح المشتركه تشكل واجباً رئيسياً للتشريع الحديث والفصل بين السلطات وتقسيم السياده افقياً من خلال الفيدراليه. الامر الذي يضمن لدى ماديسون

قيام الجماعات والمناطق المختلفه بإداره المصالح داخل الدوله بحيث يؤدي تنوع الجماعات السياسيه الى تعدد مراحل صناعه القرار الذي يضعف امكانيه الطغيان لفئه معينه في الحكم[١].

لاحظ كل من هيل وهامند (Hill and Hamand) ان **الكتابات الامريكيه** حول مفهوم التعدديه السياسيه ركزت على أن التعدديه السياسيه كنظريه أمريكيه عالجت موضوع الروابط الاجتماعيه الموحده للتعدديه المجتمعيه التي تشكلت من جماعات مهاجره من كل قارات الارض كان بعضها يمثل تركه الاستعمار الانكليزي والسكان الاصليين بالإضافه الى جماعات العبيد[٢].

تعددت النظريات الفلسفيه العلميه الحديثه التي ابتعدت عن الاطر والاحكام النظريه المُسبقه فكانت بعضها ترى ان العالم يتطور تاريخياً نحو الدوله الليبراليه العالميه. كما هو الحال لدى **الفيلسوف الالماني هيجل**. او انه يتطور حتماً نحو (المجتمع اللا طبقي) كما هو الحال لدى كارل ماركس. فالتعدديه بكل الاحوال تبقى قائمه وتطل بروحها في المراحل التاريخيه المختلفه. [٣].

التعدديه السياسيه ظهرت وتطورت في كتابات **المنظرين البريطانيين** في أوائل القرن العشرين، مثل جون جي دي وفيجيس كول وهارولد لاسكي، كانت الفكره الرئيسيه التي قدمها هؤلاء المفكرون هي نقد الدوله الفوضويه[٤].تبلورت اهميه نظريه التعدديه السياسيه في العديد من الكتابات السياسيه منها كتابات "ارينت ليبهارت" عن الديمقراطيه التوافقيه في المجتمعات التعدديه. الذي اشار فيه الى ان الديمقراطيه التوافقيه تدل على التعدديه القطاعيه اذا ما توسعت لتشمل كافه الانقسامات القطاعيه في مجتمع متعدد[٥].

تمثل التعدديه احدى أساسيات **الفكر السياسي المعاصر**. التي نادت بها التيارات السياسيه بمختلف المجتمعات. لأنها تعد الانعكاس الطبيعي لاختلاف المصالح والإيديولوجيات والافكار والانتماءات العرقيه والمذهبيه والتعبيرات الدينيه المتباينه فضلا عن التوجهات الاجتماعيه المتضاربه لدى الجماعات المختلفه في المجتمع الواحد. لتكون التعدديه ظاهره ملازمه للمجتمعات منذ أن عرفت هذه المجتمعات البشريه ظواهر التبادل السلعي والملكيه الخاصه وصولا الى الدوله. من اجل التعبير عن التمايز في الرؤى والمواقف السياسيه والاجتماعيه الملازمه لها. فالتعدديه قضيه الجماعات الاجتماعيه وحقها في الإعلان عن نفسها

والتعبير عن مطالبها المختلفه[١]. **هنالك خمسه ملامح رئيسيه للأصول الفكريه للتعدديه السياسيه هي[٢]:**

١. أن التعدديه السياسيه قد بدأت بصوره هجوم على سلطه الدوله الأحاديه. سوآء تم التعبير عنها بصوره فلسفيه من خلال مبدأ السياده أو بصوره عمليه في شكل الدوله الديمقراطيه.

٢. ان الاستقلال التنظيمي للجماعات يزداد تعقيداً بتعقد المجتمعات وتطورها وتقدم مستوى التحديث والتنميه فيها.

٣. توقع حدوث الصراعات الحاده بين الجماعات المتعدده في أي مجتمع معقد.

٤. ان المراجعه المؤسسيه والتوازن الاجتماعي آليات لمنع احاديه الدوله. تبلورت على يد (بنتلى وترومان ودال) وإن كان أنصار التعدديه قد انقسموا على حول ماهيه التعدديه المؤسسيه أو الاجتماعيه هل بالأساس هي (حمائيه Protective أم تطوريه developmental).

٥. يعي أنصار التعدديه مخاطر الدوافع الذاتيه الفرديه السياسيه في المجتمع الذي تغيب فيه الروابط الاجتماعيه التقليديه (مجتمع حضري متقدم) اذ يتميز التعدديون عن غيرهم من أنصار الفرديه بالفكر اليميني غالبا.

ثانياً- التعدديه السياسيه: الركائز والاليات

ان قيام التعدديه السياسيه وفاعليتها حتى تكون نموذجاً في طريق تحقيق الغايات والأهداف التي من اجلها أنشأت. لتصبح تعدديه حقيقيه تنشد المصالح العامه يشترط فيها أن تلتزم بثوابت لا تتعداها. وركائز تستند عليها **تتمثل ركائز التعدديه السياسيه فيما يلي[٣]:**

١. مشاركه المواطنين بصناعه القرارات بصوره غير مباشر لان هذه القرارات تصنع من قبل قيادات تمثله ومنتخبه منه .

٢. وجود المنافسه بين قيادات الجماعات التي تساهم في حمايه مصالح الافراد .

٣. يستطيع الافراد التأثير بالسياسه العامه من خلال فرض خياراتهم على النخبه الحاكمه في الانتخابات او الاحتجاجات.

٤. مساهمه الافراد بصوره غير مباشر في عمليه التأثير على صناعه القرارات بواسطه تغيير انتمائهم لجماعات المصالح المنظمه.

٥. ان المجموعات القياديه غير مغلقه فباستطاعه الفئات الجديده الحصول على المواقع القياديه في النظام السياسي .

٦. القوه موزعه بالنظام السياسي بصوره واسعه ولا يمكن لأي جماعه ان تنفرد بالنفوذ السياسي.

٧. عدم وجود فئه واحده لها النفوذ الفعال في جميع المجالات.

اما آليات التعدديه السياسيه فتتمثل بما يلي:

١ـ التعدد التنظيمي المفتوح

أن أفضل السبل للتعبير عن التعدديه في أي مجتمع هو ان يتم الاعتراف بوجودها فعلا اولاً. وفتح السبيل امامها للمشاركه الفعليه في العمل السياسي المشروع ثانياً. اذ ان هذا الاعتراف يقتضي قبول التعدديه التقليديه والحديثه. كما ان الاعتراف بوجود القوه التي تمثلها. يجب أن يتجسد في القوى التي تعبر عن التعدد عن طريق تشكيل الحركات والأحزاب السياسيه وقوى الضغط وجماعات المصالح والتعبير عن آرائها والدفاع عن مصالحها المشروعه بالشكل العلني والسلمي المشروع الذي يكفله الدستور[١].

تمتلك التجمعات في ظل التعدديه السياسيه الحريه الكامله في الممارسه السياسيه. الامر الذي يمنحها القدره ويتيح لها التعبير عن رغباتها وتحقيق مصالحها المشروعه. فيكون لها كل الحق بالدفاع عن طموحاتها ومصالحها اما عن طريق الاحتجاجات (كما حدث بالحركه الاحتجاجيه في تشرين ٢٠١٩) او غير ذلك. ان التعدديه في النظم الديمقراطيه المفتوحه تقوم على اساس الحريه في تشكيل الاحزاب السياسيه والنقابات والجمعيات. التي تعكس بدورها الصوره المتعدده لمصالح المجتمعيه[٢].

٢ـ الديمقراطيه

تعتبر الديمقراطيه اليه اساسيه من اليات التعدديه السياسيه. تتشكل ماهيتها من خلال التقرير بحق الاكثريه السياسيه مقابل احترام وضمان حقوق الاقليات في اقتراح الآراء السياسيه والمساواه امام القانون وسيادته على الجميع الحاكمين والمحكومين على حد سواء. فالتعدديه هي شرط اساسي من شروط

الديمقراطيه كما ان غياب الديمقراطيه يعمل على تحول التعدديه السياسيه الى مجرد ديكور لجماعات غير متلاحمه. كما يحدث في التعدديه الحزبيه في المجتمع العراقي.

فالديمقراطيه هي اكثر الاليات ارتباطاً بالتعدديه. فهي تطوير للواقع وقبول بالتدرجيه والامتثال لقواعد ومبادئ التعدديه والتداوليه. التي تشكل اساس عمليه التغيير السلمي المدني وليس الانقلابي العنفي. فهي منهج يساهم في توفير مستلزمات التعايش والسلام الاجتماعي (التنوع) والتطور والتراكم لاختيار اسلوب الحكم الذي يرتضيه الناس استناداً الى خصوصياتهم التاريخيه والواقعيه ويحظى بموافقتهم ويستبدلونه كلما شعروا بالحاجه الى ذلك[١].

ان الديمقراطيه مبدئيا تعني التعدديه السياسيه. فهي من اهم المسلمات التي لم تعد تقبل الجدل. ان امور المجتمع الحديث مهما تعقد تركيبه وتشابك. فأنه ليس من المنطقي فرض التصور الموحد او الصواب المطلق من قبل احد الاطراف او التيارات فيه. ان سيطره رأي واحداً او تصور اوحد اصبح ينطوي على خطوره التجمد والقضاء على الابداع. في حين أن تعدد الوجهات والتصورات يوفر مناخاً صحياً لتفاعلاتها هما اكبر ضمان للتجدد والصواب[٢]. التعدديه تعني امكانيه تداول السلطه بصوره شرعيه سلميه بحيث يصبح لا معنى لهذه للتعدديه بدون تسيير شؤون المجتمع. لذا حظي هذا الاتجاه الذي يحوز على الاغلبيه بالسلطه لتنفيذ برامجه التي اكتسبت التأييد والموافقه العامه عليها. فأهم مميزات الديمقراطيه هي توفير آليات التداول السلمي للسلطه بدون انقلابات او تصفيات[٣] .

تنطوي الممارسه الديمقراطيه ضمناً على التعدد والتنوع فهي نظام شامل يستند الى حل التناقضات والصراعات بين المصالح المتعارضه. بتحقيق التوافقات والتصالح بين كلاً من هذه القوى الاجتماعيه بما يحقق المصالح العامه التي لابد من ايجاد تأسيس لها في ثقافه المجتمع ككل.[٤]. فان الديمقراطيه تقوم على اعتقادين : "انه ليس كل الواقع برسم الرفض. انه ليس كل بديل عن الواقع ممكن"[٥].

٣ – المشاركه السياسيه

تعتبر المشاركه السياسيه احدى اليات التعدديه السياسيه. اذ تحتل جانباً مهماً وكبيراً فيها، فهي تعني امكانيه الشعب بجميع فئاته (افراد وجماعات) من المساهمه الفعليه ضمن نظام ديمقراطي ينبض بالحياه الديمقراطيه. فالمشاركه السياسيه تعكس مدى حقيقه الممارسه الديمقراطيه وتعمل على تدعيمها وتعزيزها.

تجاه ما يحيط بها من تحديات وظروف. ان المشاركه المنظمه والواعيه التي تقتضيها الديمقراطيه تتميز بالإيجابيه. ان المشاركه السياسيه عند "**صموئيل هنتنجتون**" تعتبر جوهر العمليه السياسيه والصفه المميزه للبلدان المتقدمه فهي (مجموعه النشاطات التي يقوم بها المواطنون العاديون للتأثير في عمليه صناعه القرارات الحكوميه). سواء كان هذا النشاط فردي ام جماعي منظم ام عفوي، سلمي ام عنيف شرعي ام غير شرعي فعالاً ام غير فعال[١]. تكمن اهميه المشاركه في ان القرارات السياسيه او السياسه العامه التي تتبناها الدوله تكون محصله الافكار والمناقشات لجمهره المواطنين الذين سوف يتأثرون بهذه القرارات او السياسات. هذا يبنى على مبدأ مهم وهو الحق لكل إنسان في المشاركه وإبداء الرأي بالقرارات والسياسات التي ستؤثر عليه وعلى حياته ومصالحه[٢]. لذا فأنها شكل من ممارسه السياسيه التي تتعلق ببنيه النظام السياسي وآلياته المختلفه. يكمن موقعها داخل النظام السياسي بشكل مدخلات (التأييد او المعارضه) تستهدف تغيير مخرجات [٣] .

تعد تجربه المشاركه السياسيه التي تمثل احدى اضلاع المثلث الديمقراطي من خلال الفاعليه والتصويت في الدورات الانتخابيه مقياساً مدى الوعي الديمقراطي للمواطن. بمشاركه كل بنى المجتمع بالعمل السياسي التعددي[٤]. لذلك تعتبر أساساً للديمقراطيه فهي تؤدي الى توسع الاقتراع الشامل وامتداده بالدرجات المختلفه. ان التواجد الحزبي أو التنظيمي الذي يساهم بتشجيع المشاركه على تطبيق الشرعيه السياسيه هو ما يجعل الإنسان كائن سياسي[٥] .

أن المشاركه السياسيه في النظم الديمقراطيه تتخذ أشكالًا عده. بدءاً من التصويت للممثلين على فترات منتظمه إلى التصويت على السياسات في الاستفتاءات، وصولا الى تشكيل المجموعات السياسيه والانخراط في الاحتجاجات القانونيه أو غير القانونيه[٦]. ويقوم تبني السياسات التي تتضمن المشاركه السياسيه للمجاميع الثقافيه المختلفه. بسبب ديمقراطيه الاغلبيه السائده. التي لا تعمل على توفير الضمانات اللازمه للمشاركه لمختلف الاقليات والمجاميع الثقافيه، بل في الكثير من الاحيان انها تفضي الى الاقصاء والتهميش [٧] .

ان المشاركه السياسيه تعني وتفترض التعدديه كشرط اساسي لا محيد عنه لتشكل اطاراً طبيعياً لتكوين السوق السياسيه ولتداول السلطه بحريه نسبيه بين الاطراف المختلفه للنخبه الاجتماعيه بأنواعها. فلا تعني المشاركه السياسيه بالضروره حتميه التغيير للنظام السياسي او القيم السائده بالدوله. انما تعني اعاده توزيع السلطات على مواقع النفوذ المعنوي والسيطره الفعليه في المجتمع[١].

المشاركه باعتبارها نشاط سياسي جماهيري، ضروريه لاستقرار المجتمع فهي اهم مطلب للعداله وواجب مدني جوهري يكون اما سياسياً او خاصا. فالدوله الديمقراطيه تتطلب درجه عاليه نسبياً من المشاركه السياسيه[٢] هناك ارتباط وثيق بين المشاركه السياسيه والتعدديه السياسيه فالمشاركه تستوجب وجود التعدديه واحترمها وتطبيقها. الذي يحتاج الى عمليه توفير مصادر المشاركه السياسيه في اتخاذ القرارات وحق الجماعات في التعبير عن وجودها.

٤– التداول السلمي للسلطه

يقتضي تداول السلطه تعدديه سياسيه مؤسسه على قيم الحوار والتنافس والاعتراف المتبادل. اي ان السلطه السياسيه لم تعد حكراً لجماعه او حزب معين على حساب الاخرين. انما ينبغي ان يتم تداولها بين الاطراف السياسيه المنظمه والمتمثله بالأحزاب والحركات السياسيه وفق ما تحدده توجهات الناخبين. ان انتقال وتداول السلطه يعني تغيير المؤسسه من رأس الهرم الى اسفله. كما ان الانتقال يكون عن طريق التداول السلمي ضمن ما ينص عليه رأي الناخبين في النظم الديمقراطيه. فانتقال السلطه بشكل دستوري بموجب رغبات الجمهور يعني تمتع الدوله بالاستقرار السياسي[٣]. وتعني الديمقراطيه تداول السلطه سلمياً في في احد مقارباتها لتكون التعدديه السياسيه لا معنى لها دون هذا المبدأ. فهي تحتاج الى الاليات التي تسير شؤون المجتمع حيث تمنع هيمنه احد الأحزاب او الطبقات.

من اولويات الممارسه الديمقراطيه هو التداول السلمي على السلطه عن طريق القواعد الدستوريه الضامنه لإمكانيه هذا التداول بين القوى السياسيه المختلفه. الامر الذي يمنح الاتجاهات المعارضه فرصه جديده للتعبير عن آرائها. بأن يتيح لها تبادل مواقع الحكم والمعارضه من خلال التنظيم المؤسسي لعمليه التعاقب على السلطه في اطار النظام الديمقراطي وبعيداً عن اسلوب التعاقب الانقلابي على السلطه ،

واحتكارها من جانب القوى السياسيه الفاعله على ساحه العمل السياسي، فان مبدا تداول على السلطه السلمي بين الاتجاهات السياسيه المنظمه كمبدأ مركزي من مبادئ الدستوريه الديمقراطيه[١] .

٥- احترام الحقوق والحريات

يعتبر احترام الحقوق والحريات من الشروط الاساسيه للتعدديه السياسيه. اذ لا يمكن تصور قيام التعدديه السياسيه دون السماح للقوى الاجتماعيه المتمايزه بتشكيل الاحزاب والجمعيات والتعبير عن آرائهم والدفاع عنها. التي تتضمن المواضيع التي تتمايز عن توجهات السلطه ترتبط مع موضوع الحقوق والحريات، فان الحريه تعني الاستقلال وتغييب القسر والاكراه المادي والمعنوي. فالحريات الفرديه لا تنفصل عن الحريات السياسيه. لان الأولى لا يمكنها ان تقوم لها قائمه بغياب الثانيه. الحريه السياسيه تستوجب مشاركه كل فرد على قدر من المساواه في تكوين الاداره العامه[٢]. ينطوي المضمون الديناميكي الذي يفسر ويعرف **حقوق الانسان** بانها مجموعه من الحقوق تحدد حريه الانسان والانفتاح الكلي لشخصيته. بالتطلع الى مثل ما يغتني باستمرار دون ان ينضب. اما **الحريات العامه** فهي شكل من اشكال حقوق الانسان التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحريته. فالحريات العامه تتأثر عند البعض بالبعد الذي تكتسبه المساواه. لذا ذهبت الاغلبيه اعتبار الحريات العامه هي شكل من اشكال حقوق الانسان اكتست وجوداً قانونياً داخل الدوله التي يجب ان تعمل على تنظيمها وحمايتها[٣].

تعد عمليه حقوق الانسان وعدم انتهاكها. تلك الحقوق التي تمت بلورتها بالإعلان العالمي لحقوق الانسان الذي صدر في كانون الاول لسنه ١٩٤٨ عن الامم المتحده وما تلاه من العهديين الدوليين الصادرين في سنه ١٩٦٦ للحقوق المدنيه والسياسيه والاجتماعيه وما اعقبهما من اتفاقيات دوليه ضد كل ضرب من ضروب التمييز، المقياس الرئيسي الذي تقاس به اليه تقدم وتأخر وتحضر وتخلف الدول والجماعات[٤].

اشترط الدستور العراقي ان يكون القانون هو اداه التنظيم في الحريات العامه. بالتالي فتحديد حريه من الحريات الدستوريه او تنظيم حق من حقوق الافراد لا يجوز ان يتم الا عن طريق مرسوم بقانون، فالمرسوم بقانون يكون ربما مشوباً بعيب في الاختصاص. يشير الى انحرف في استعمال السلطه التشريعيه ، لذلك فان القاعده هي ان يكون تنظيم الحريات العامه والحقوق عن طريق قوانين يقرها البرلمان[٥]. اذ لا وجود لرأي عام فاعل اذ لم يتمتع الانسان بحقوقه وحرياته الاساسيه. لذا ينبغي على المواطن ان يتمتع بالحقوق

والامكانيات التي تخص قابلياته[١]. تكون حقوق الانسان وحرياته محترمه في الممارسه الديموقراطيه اذ ان ممارسه حقوق الانسان هي احدى اهم ضمانات للديمقراطيه[٢]. برزت مؤخراً بصوره اكثر الحاحاً مسأله العلاقه بين الديمقراطيه والحريات وحقوق الانسان. لانها مسأله مصيريه ومحوريه لقيام انظمه الشفافيه الخاضعه للمسائله[٣] .

٦– النظام السياسي التمثيلي

يستلزم بناء الحياه السياسيه على النظام التمثيلي يؤمن المشاركه السياسيه باعتبارها شرطا من شروط التعدديه السياسيه ووجودها عبر الاليات الديمقراطيه التي تتم عن طريق انتخابات نزيهه دوريه تحقق مبدأ التداول السلمي للسلطه. فالتعدديه السياسيه في احدى اشكالها هي حكومه الناس اي حكومه تمثيليه تشاركيه اذ لا توجد حكومه اكثريه ديموغرافيه في المجتمعات التعدديه. اذ يرتبط وجود الديمقراطيه بالصيغه التمثيليه. لان اختيار الحاكمين اختيار حر من قبل المحكومين يصبح خالي من اي معنى ان لم يكن هؤلاء المحكومين قادرين على التعبير عن طلبات معينه وعن ردود فعل او احتجاجات محدده منشأها المجتمع المدني[٤].

الديمقراطيه التمثيليه هي النظام السياسي الذي تتخذ فيه القرارات التي تؤثر في حياه الجماعه ليس بواسطه اعضاء هذه الجماعه جميعهم بل عن فئه الناس التي تم انتخابها لهذا الغرض[٥]. فلا ديمقراطيه تمثيليه مالم تكن هنالك تعدديه. فالصفه التمثيليه ترتبط بالزعماء الفاعلين اجتماعيا. ليكونوا الوكلاء السياسيين للناخبين وممثلين عنهم. اذ لا يمكن فصل تعدديه الفاعلين السياسيين عن الاستقلال الذاتي وعن دور العلاقات الاجتماعيه الحاسم فالمجتمع السياسي الذي لا يعترف بتعدديه العلاقات والفاعلين الاجتماعيين لا يمكن ان يكون ديمقراطياً[٦].

تلعب الاحزاب السياسيه دوراً مزدوجاً في التمثيل السياسي. فهي تؤطر (تؤهل) اولاً المرشحين اي الممثلين. ثم تؤطر الناخبين (المشاركين). لتمثل نوع من الوساطه بين الناخبين والمنتخبين. هذه الوساطه هي غالباً عرضه للنقد الذي يوجه غالباً للأحزاب في الديمقراطيات الغربيه. غير انه يستحيل سير عمل التمثيل السياسي دون احزاب. فهي القاعده نفسها في المؤسسات الليبراليه[٧].

المبحث الثاني: التعدديه الحزبيه

اولاً: التعدديه الحزبيه

تعد الاحزاب السياسيه اهم قواعد الديمقراطيه. لأنها تعبر عن الوجود الشرعي للتعدديه السياسيه والجماعات المختلفه ذات المصالح واندماجها في النظام الدستوري المشروع. نظراً لما تقوم به من تنظيم الرأي العام وبذل الجهود في عمليه الامداد السياسي سوآء بالديمقراطيه النسبيه او بالديمقراطيه القديمه او بالدول ذات الاتجاه الشمولي (انظمه الحزب الواحد). بمعنى آخر ان الصفوه السياسيه تضع مصالح الشعب في اعتبارها سواء بحقه في تقرير السياسه العامه او في عمليه اختيار القاده او التأكيد بان الصفوه الدكتاتوريه ملتزمه بالوسائل المنظمه للضبط التي تعمل بموجبها[١].

يعرف عالم السياسه الأمريكي أنتوني داونز الحزب السياسي بانه فريق من الرجال يسعون للسيطره على جهاز الحكم من خلال الحصول على مناصب في انتخابات معده حسب الأصول. قام الباحث الإيطالي جيوفاني سارتوري أحد أشهر الباحثين في مجال الأحزاب السياسيه دوليا بتعريف الحزب بأنه ايه مجموعه سياسيه يتم تحديدها بواسطه تسميه رسميه قادر على تقديم المرشحين للمناصب العامه عن طريق الانتخابات[٢]. اما **موريس ديفرجيه** فيرى ان الحزب ليس طائفه بل مجموعه من الطوائف. اجتماع للمجموعات صغيره منتشره في البلاد (شعب، لجان، جمعيات محليه ..الخ) ترتبط بنظام ينسق بينها[٣]. في حين يرى **(جيمس كولمان)** ان الحزب هو تجمع لافراد يتمتعون بصفات التنظيم الرسمي يهدف الى الوصول للحكم والاحتفاظ به. اما بمفرده او عن طريق الائتلاف مع التنظيمات الحزبيه الاخرى، داخل الدوله ذات السياده الفعليه او المحتمله[٤].

يمثل الحزب وجهه نظر الجماعه الاجتماعيه المختصه بالشؤون العامه. فالأحزاب السياسيه او البرلمان او الانتخابات النيابيه جزء لا يتجزأ من البنيان (الاجتماع السياسي) لأمرار وتنظيم الازمات التي تحدث فيه بين مختلف المصالح. لتفادي الصدامات العنيفه بين القوى الاجتماعيه والسياسيه[٥].يذهب (جوزيف بالومبارا بالومبارا وميرون) الى ان هناك اربعه عناصر اساسيه للحزب هي[٦]:

١- **منظمه دائمه** فيشترط بالحزب صفه الدوام النسبي اي بمعنى انه يدوم حتى بعد انتهاء حياه زعمائه.

٢- **منظمه كامله** بمعنى انها موجوده من قمتها في المراكز حتى اصغر وحده منبثقه من انحاء البلد.

٣- يتوجه نحو عمليه ممارسه السلطه بصوره مباشره وعلى المستويين المحلي والقومي.

٤- يمتلك الحزب قاعده جماهيريه تؤهله.

تمثل الأحزاب السياسيه الوسيله الحيويه لمشاركه المواطنين بحكوماتهم وتحقيق الديمقراطيه التمثيليه ايضاً. يعتبر التنظيم القانوني للأحزاب تطور حديث نسبياً. رغم إشاره اغلبيه الدول التي تستخدم الأنظمه الإداريه القائمه على الأحزاب بدساتيرها القوانين التي يقوم عليها دور الأحزاب السياسيه. الا ان النماذج الأوليه للتشريعات المؤثره بعمل الأحزاب السياسيه لم تظهر حتى أربعينيات القرن العشرين [١]. اما بالنسبه الى تعدديه الاحزاب بوصفه مصطلح سياسي يطلق على النظام السياسي الذي يسمح بقيام عده احزاب تمتاز بضعفها النسبي اذ لا يتاح لحزب ان يقوى لدرجه الهيمنه على سواه بالخلافات العقائديه بينهما. ليفرض نظام تعدديه الاحزاب حكومات ائتلافيه تتصف بعدم الاستقرار الوزاري. الا ان الجانب الايجابي في مثل هذا النظام هو انه يتيح قدراً واسعاً لكل القوى السياسيه في البلاد لتعبر عن مواقفها واهدافها[٢]. لقد اصبحت ظاهره تعدد الاحزاب السياسيه نظريه علميه ضمن القانون الدستوري والنظم السياسيه. فهناك علاقه وثيقه بين نشوء الاحزاب السياسيه وحق التصويت وانماط النظم الانتخابيه، التي تُعتبر من المواضيع الهامه في نظريه الدوله تشكل الى جانب نظريه الدستور موضوع القانون الدستوري[٣] .

التفسير البرلماني لنشأه الظاهره الحزبيه يتمحور حول مناقشه ماكس فيبر للتطور المبكر للأحزاب وحول الكتل البرلمانيه وتعقبه للتحول مما أسماه بالأتباع الخاص للأرستقراطيه المتمثله بأحزاب الأعيان التي ادت الى ظهور الديمقراطيه الشعبيه. فيما يؤكد موريس ديفرجيه النظريه التي تربط بين نمو الأحزاب وتطور البرلمانات القوميه، ونمو حجم الناخبين على افترض أن مراحل نمو الأحزاب مرت أولا بتكوين أجنحه برلمانيه، ثم تنظيم اللجان الانتخابيه. أخيرا إنشاء الروابط الدائمه بين هذين العنصرين. واتفق على ذلك كلاً من فيبر وديفرجيه بالقول بأن الأجنحه والمنتديات السياسيه للنخبه التي سبقت ظهور الأحزاب، لم تكن أحزابا سياسيه بالمعنى الذي نستخدم به هذا الاصطلاح اليوم [٤] .

وجاهه التفسير البرلماني لنشأه الاحزاب السياسيه ارتبطت بالواقع الاوربي بالصفه العامه والبريطاني على وجه الخصوص. الامر الذي جعل تفسير نشأه الظاهره الحزبيه لا ينحصر خارج حدود هذا الواقع. فمن

المعلوم بأن الاحزاب السياسيه بغالبيه الدول الناميه، ومنها العربيه ظهرت وهي رافضه للاطار البرلماني الذي اعتبرته من صنع الاداره الاستعماريه في سياق ايديولوجيا الكفاح من اجل الحصول على الاستقلال من ناحيه، ومن الناحيه الثانيه فأن الكثير من الاحزاب السياسيه في عدد آخر من الدول قد ظهرت في غيبه اي اطر البرلمانيه[١]. اما فيما يتعلق بخصائص الاحزاب فتتمثل إحدى الخصائص الأساسيه لأي حزب سياسي في سعيه للسيطره على ممارسه السلطات الحكوميه من خلال وضع أعضائه في المناصب العامه التي يتم من خلالها تحديد سياسات الحكومه[٢].

تمتاز الاحزاب السياسيه الحديثه بثلاث خصائص مميزه:

اولاً: انها اصبحت مؤسسات اكثر تنظيماً ومركزيه مع هياكل بيروقراطيه وامانات وموظفين.

ثانياً: لا تعمل الاحزاب الحديثه بالضروره من اجل مصلحه وطنيه.

ثالثاً: يتم تنظيم الاحزاب السياسيه بهدف وحيد هو التنافس على المناصب السياسيه والاستيلاء عليها[٣].

ان خصائص الاحزاب العربيه يمكن التمييز في اطارها بين ما يلي[٤]:

١. شيوع ظاهره التحزب على حساب ظاهره الحزبيه لان نشأه الظاهره الحزبيه بالمجتمعات الغربيه ارتبطت بالتعبير عن روح التكامل من خلال الاتفاق على تقسيم العمل السياسي بين حزب يمثل الاغلبيه ويمارس الحكم ومجموعه احزاب تستقل بها القوى السياسيه وتقف في مربع المعارضه.

٢. ارتباط نشأه الحزب واستمراره بشخص مؤسسه، او ما يسمى بشخصنه الاحزاب العربيه .

٣. التشرذم والانشقاق فالواقع الحزبي العربي شهد انشقاقات عده لأسباب سياسيه وطائفيه وشخصيه.

٤. ضعف او انعدام القدره على تعبئه وحشد الجماهير فهي سمه تتبع من بقيه السمات الاخرى ليترتب عليها ضعف مصداقيتها بسبب ارتباطها بشخص مكونها وطعنها بعضها بالبعض الاخر وايضاً انقسامها على نفسها هذا يفقدها الجانب الكبير من قدرتها على تحريك الجماهير .

ثانياً: وظائف الاحزاب

تقوم الاحزاب السياسيه بوظائف حيويه عديده اهمها:

١- **وظيفه تنظيميه:** وهي عمليه توجيه وتنظيم الافكار والامزجه العديده المتفرقه باطار شامل اي تعمل على نقل الآراء العديده الى مستوى الاختيارات الجماعيه.

٢- **الوظيفه الاتصاليه:** تقوم الاحزاب بدور قنوات الاتصال بين القاده او القيادات من جهه وبين الحاكمين والمحكومين من الجهه الاخرى. من خلال ما تمتلكه من القدره التنظيميه بطريقه تمكن من توليد القوه السياسيه للجماهير بتوجيهها وتعبئتها. اذ تستعين الاحزاب بجمله من الادوات والوسائل لتحقق ذلك، مثل وسائل الاعلام، الجهاز البيروقراطي، الاقناع ، الرموز الاجتماعيه وغيرها[١]. حيث تساهم الاحزاب في اضفاء الشرعيه على النظام السياسي بإقامه الصله بين المواطنين والجماعات الاجتماعيه والنظام السياسي. كما تساهم الأحزاب بترسيخ اسس النظام السياسي في وعي المواطنين والقوى الاجتماعيه.

٣- **وظيفه التنشئه السياسيه** تقوم الاحزاب السياسيه في الدول الناميه خصوصا بدوراً فعال بعمليه التنشئه السياسيه فيقترب هذا الدور الى حد كبير من الادوار التي تلعبها الاسره في عمليه التنشئه السياسيه لأفرادها او بخلق او تغيير الثقافه السياسيه لهم. فيصبح الحزب اكثر من مجرد اداه انتخابيه او تجمعاً يعبر عن الموقف السياسي لطائفه معينه. تقوم الاحزاب ايضا بغرس قيم معينه او الحفاظ عليها وهي بذلك اما تعمل على التغيير او لتعديل الثقافه السياسيه القائمه او تعمل على الحفاظ عليها ونقلها للأجيال الجديده[٢]. فتعزز الاحزاب السياسيه فاعليه التنشئه الاجتماعيه السياسيه ومشاركه المواطنين. عندما تنشئ الصله بين المواطن والنظام السياسي. فتمكن الافراد والتجمعات من المشاركه السياسيه.

٤- **وظيفه التمثيل الانتخابي** وهي الوظيفه الرئيسيه للأحزاب السياسيه الكبرى فالتمثيل الانتخابي المؤسس على شبكه جمعياتها المحليه والاقليميه[٣]. فالمهمه الاساسيه للأحزاب هي خوض الانتخابات في معظم الدول الديمقراطيه الليبراليه عن طريق اختيار المرشحين بالدوائر الانتخابيه ومراقبه فرز الاصوات ايضاً وتنظيمها وتأليف العناوين الانتخابيه، كما انها تجعل من الانتخابات عمليه اختيار عن طريق الناخبين من السياسات العامه، بالإضافه الى اختيار اعضاء المجالس، والمشرعين واحياناً رؤساء البلديات[٤].

ثالثاً: مميزات التعدديه الحزبيه

تعتبر الاحزاب السياسيه من اهم المتغيرات للنظام السياسي هناك خصائص عده ومزايا كثيره في نظام التعدديه الحزبيه لعل منها[١] :

١- تعبر الاحزاب السياسيه عن المصالح الشعبيه المختلفه بالعدد الكبير من الاحزاب التي تحاول ان تكسب شعبيه الجماهير لها، تؤمن بحق الاحزاب الاخرى بالتنافس النزيه عبر الديمقراطيه والتعدديه .

٢- يعكس التعدد الحزبي التناقض السياسي والاجتماعي والاقتصاديه بما يجعل المصالح والايديولوجيات التي تقودها التنظيمات الثابته قادره على المنافسه السياسيه.

٣- توفر تعدديه الاحزاب للناخب مجالات عده للاختيار او الانتماء السياسي.

تمثل الأحزاب السياسيه القناه الرئيسيه بين المواطنين وصناع القرار السياسي. فتعدد الأحزاب السياسيه ضروره لظهور وتوطيد الديمقراطيات. لان النظام الحزبي الذي يعمل بشكل جيد هو شرط أساسي للديمقراطيه التمثيليه كما قال شاتسنيدر ان الأحزاب السياسيه هي التي خلقت الديمقراطيه الحديثه التي لا يمكن تصورها إلا فيما يتعلق بالأحزاب. وهناك حاجه للأحزاب لضمان الشفافيه في السياسه ومساءله القاده (المنتخبين) تجاه مواطنيهم[٢].

المبحث الثالث: النظام الحزبي في العراق

تعد مرحله ما بعد ٢٠٠٣/٤/٩ تحولاً كبيراً على صعيد عمل الاحزاب السياسيه وتطوراتها داخل المجتمع العراقي تمثلت بحدوث التحول السياسي الكبير داخل العراق بانتهاء النظام السياسي السابق وضهور البوادر لتشكل نظام سياسي جديد. صاغ العراق بعد عام ٢٠٠٣. نظام سياسي وعمليه سياسيه ديمقراطيه تمثلت بقبول التعدديه السياسيه في المجتمع. وقبول التنافس السياسي من اجل الوصول إلى السلطه شرع بعمليه الحوار مع الجانب الامريكي لتوقيع وثيقه الاتفاقيه على اليات العمل السياسي لكي تشكيل نظاماً سياسياً عراقيا يعمل بظل الدستور الدائم الذي اقر في نهايه كانون الأول ٢٠٠٥، الذي اشار الى ان الديمقراطيه خيار للعراقيين. رافقه البحث عن كلاً ما من شأنه أن يقوم بمنع الاحتكار والتفرد بالقرار السياسي. طالما أن هذا النظام البرلماني يتح امكانيات لان تصل التعدديه السياسيه للبرلمان. في ضوء

قاعده الاغلبيه والائتلافات التي تشكل من خلالها الحكومات لم تكن قادره لان تمتلك الاغلبيه الكبيره التي تتيح لها احتكاراً للقرار السياسي والسلطه[١].

بعد عام ٢٠٠٣ برز عدداً كبيراً من الأحزاب السياسيه في الساحه العراقيه لينتقل المجتمع في العراق من دوله الحزب الاحادي للتعدديه. فأصبحت الانتخابات بالمشهد السياسي الشائع في العراق بوصفه آليه ووسيله لتداول السلطه سلمياً بين مكونات الشعب العراقي. خاصه بعد المصادقه على الدستور ٢٠٠٥. رغم أن التجربه الحزبيه العراقيه تتحرك بطريق بناء النموذج التعددي فإنها لا تزال بعيده عن الاستجابه لمتطلبات الشعب العراقي المتعطش للحريه والحياه الكريمه والديمقراطيه لعدم اقرار قانون ينظم عملها لحد الان ذلك بسبب الإشكاليات التي قد ظهرت بين الأحزاب السياسيه أوفي داخلها من قبيل العنف والفساد والاقصاء، اضافه للتدخلات الاجنبيه بالعمليه السياسيه[٢] .

اولاً: عوامل التعدديه الحزبيه

تقوم التعدديه الحزبيه على اربعه عوامل قد تعمل بصوره مفرده او مجتمعه لتفسر لنا تعدد الاحزاب السياسيه وهي العوامل الايديولوجيه والدينيه، العوامل الاجتماعيه، العوامل التاريخيه والقوميه، العوامل المؤسسيه[٣]. ان وجود التعدديه العرقيه والاثنيه والطائفيه يعد من اهم عوامل اجتماعيه اسهمت بالتعدد الحزبي في مجتمع العراقي. فكل فئه تسعى لضمان حقوقها عن طريق نفوذها السياسي الذي يتمثل بالوصول لمراكز السلطه. فتنوع مكونات المجتمع العراقي ادى الى ضهور التعدديه الحزبيه. فتنص الماده السابعه الفقره (ب) من القانون على ان العراق بلد متعدد قوميات وشعب العربي جزء لا يتجزأ من الامه العربيه[٤].لشيء نفسه نص عليه دستور ٢٠٠٥ ((العراق بلداً متعدد القوميات والاديان والمذاهب))[٥]. لقد شهد نظام سياسي العراقي منذ عام ٢٠٠٣ اتجاه نحو تعدديه حزبيه مهدت لها عده عوامل يمكن تلخيصها بالاتي[٦] :

١- لقد كان لتبني النظام الديمقراطي دوراً واضحاً بالاتجاه نحو التعدديه الحزبيه. فأن الانضمام للأحزاب والتنافس بينها تعد من الخصائص البارزه للنظم الديمقراطيه فأن هنالك علاقه وثيقه بين الديمقراطيه والتعدديه الحزبيه، حيث ان التعدديه الحزبيه تعد شرط ضروري للديمقراطيه.

٢- فشل نظام الحزب الواحد بإيجاد الحلل للمشاكلة السياسيه والاقتصاديه والاجتماعيه سبباً لأسقاط هذا النظام. ان وجود الحزب الواحد يعني ان ترتكز السلطه بيد شخص رئيس السلطه والدوله .

٣- اعتماد شكل النظام الانتخابي على التمثيل النسبي ساهم بتبني نظام التعدديه الحزبيه. التي تتيح لكل حزب فرصه التمثيل بالبرلمان.

ثانياً: تصنيفات الاحزاب

تختلف الاسس التي تقوم عليها الاحزاب السياسيه فبعضها ينطلق من الاعتبارات الدينيه وبعضها قد ينشأ على الاساس الاثني. فقد درجت العاده على ان يتم اطلاق صفه اليسار على الاحزاب التي ترتكز مفاهيمها الاساسيه على قضايا التوزيع العادل للثروه والسلطه بالمجتمع، والحرص على تحقيق المساواه والعداله في اوساط المواطنين دون استثناء، وتطلق على الجانب الاخر صفه اليمين على الاحزاب ذات التوجهات المحافظه التي تميل الى الحفاظ على القيم التقليديه والتطرف في تمييز الطابع الوطني لمجتمع ما مع وجود نزعه اثنيه خاصه تتسم بما يشبه الاستعلاء والرغبه في اقصاء جماعات اثنيه معينه[١]. في النظم الديمقراطيه التعدديه، يتحدد موقع الاحزاب بالنسبه لبعضها البعض من خلال الرجوع للمذاهب الفلسفيه او على الاقل الى كلمات مميزه ايديولوجيا كالقوميه، الليبراليه، الديمقراطيه المسيحيه، الاشتراكيه الديمقراطيه، الاشتراكيه الثوريه، الفوضويه. او البيئيه في الوقت الحاضر. اذ يفترض بالأحزاب ان تمثل اسراً روحيه، وتيارات فكريه[٢]. ويمكن تصنيف اهم الاحزاب الفاعله في المجتمع العراقي وفق الاتي:

١- **الاحزاب ذات التوجهات الدينيه** : تعد هذه الاحزاب من اكثر الاحزاب قوه بالشارع العراقي، بحكم سمه التدين الطاغيه على المجتمع العراقي فأنها احزاباً جماهيريه وابرز الاحزاب الدينيه حزب الدعوه الاسلامي، الحزب الاسلامي العراقي، المجلس الاعلى للثوره الاسلاميه، حزب الفضيله الاسلامي التيار الصدري[٣]. تؤدي الاحزاب الدينيه دوراً مؤثراً في الحياه السياسيه ولاسيما في المجتمعات التقليديه المتدينه إذ تهيمن الخطابات الدينيه في لغه قيادات الاحزاب السياسيه بوصفها عاملاً يساعدها على الوصول إلى السلطه السياسيه .

٢- **الاحزاب ذات التوجيهات القوميه** :التيار الديمقراطي هو الذي يحاكي الوجود القومي والاثني او اللغوي والمجتمع العراقي كما هو معروف يتألف من القوميات الاتيه العربيه والكرديه والتركمانيه والكلدانيه والاشوريه والآثوريه والشبكيه وقوميات اخرى اصغر منها ممثله بالأحزاب القوميه.

٣- **الاحزاب ذات الطابع العلماني** التي تدعو لإقامه النظام الديمقراطي وصياغه الدستور العلماني الذي يدعو للفصل بين الدين والدوله ويجعلون من العلمانيه الضمان الأول والأخير للحقوق المدنيه والفرديه وايضاً الإطار السليم الذي يوحد الطوائف جميعها وقومياته وأعراقه تتمثل في حركه الوفاق الوطني العراقي، الجبهه العراقيه للحوار الوطني[١].

ثالثاً: سمات التعدديه الحزبيه في العراق

للأحزاب السياسيه والتعدديه الحزبيه في المجتمع العراقي بعد الاحتلال اي بعد عام ٢٠٠٣ سمات عده تميزها عن بقيه المراحل التي قد عاشتها الاحزاب قبل الاحتلال اي قبل عام ٢٠٠٣، و كان لهذه السمات انعكاسا كبيراً على الساحه السياسيه العراقيه. من اهم سمات الحياه الحزبيه في العراق هي[٢]:

١- النمو الكمي للظاهره الحزبيه الذي يتضح في التزايد المتسارع لعدد التنظيمات والاحزاب السياسيه التي تمارس العمل السياسي والحزبي.

٢- طغيان الفعل السياسي للأحزاب الاسلاميه فيما يلاحظ غياباً للفعل السياسي المؤثر للأحزاب (الايديولوجيه- التاريخيه) بتشكيل الرأي العام.

٣- التشظي الاجتماعي وايضاً الانقسامات الحزبيه التي قد اصابت كافه الاشكال للتنظيمات السياسيه.

٤- تتسم التشريعات التي قامت بتنظيم العمليه السياسيه بالعراق بعد عام ٢٠٠٣، الى جانب العوامل الاخرى، بالمساهمه بتعزيز ظاهره التزايد بعدد الاحزاب والتي منها قانون اداره الدوله وايضاً قانون الاحزاب والكيانات السياسيه (رقم(٩٧) لسنه ٢٠٠٤، وقانون الانتخابات رقم (٩٦) لسنه ٢٠٠٤)، فسمحت هذه التشريعات الحق لكل فرد بأن يؤسس كيان سياسي مؤهلاً للتنافس بالانتخابات.

٥- تأثير تجربه التعدديه في ظروف البلد بصوره عامه وخضوعه للاحتلال.

إن معظم الأحزاب السياسيه العراقيه لا تمتلك برامج واضحه لعراق ما بعد الاحتلال فغالبيتها أحزاب معارضه هدفها الأساسي إسقاط النظام وليس لإقامه دوله حديثه وبناء النظام السياسي الديمقراطي. كما أن معظم هذه الاحزاب ليست لديها الخبره الكافيه بالممارسه السياسيه تحت قبه البرلمان[١]. تتسم الاحزاب السياسيه في المجتمع العراقي بغياب الديمقراطيه داخلها بما ينعكس على وعيها السياسي وطبيعه حراكها على الساحه وتعاملها مع القوى الحزبيه الاخرى، فمن الصعوبه ان تحصل حاله الاستقرار والانسجام بين الاحزاب الرئيسيه فتكون العلاقه بينها متشنجه بالغالب ومتوتره وتستخدم بمعاركها الضاريه شتى الوسائل المشروعه والغير مشروعه وتلجأ الى التسقيط وتشويه خصومها[٢]. فغالبيه الأحزاب السياسيه العراقيه هي ابنيه تنظيميه تقوم على أساس الانتماءات التقليديه الأثنيه، والطائفيه، والمذهبيه. ليس على أسس الهويه الوطنيه العراقيه، الذي كان السبب بظهور التعدديه التنابذيه وغياب التعدديه المنسجمه .

رابعاً: المحددات القانونيه للتعدديه الحزبيه العراقيه

يشر مصطلح قانون الأحزاب الى طبيعه القواعد الداخليه مثل المواثيق الحزبيه أو اللوائح الداخليه المستخدمه التي تحكم علاقه الأطراف بموجبها. فيما يشير **قانون الحزب** إلى مجموعه القواعد الداخليه التي ينتهجها الحزب في تنظيماته المتعدده التي لا تتعارض مع قوانين الدوله فيما يتعلق بما يجب على الأحزاب وما لا يجب أن تفعله والى ما هو قانوني وغير قانوني في السياسه الحزبيه بشكل عام يتضمن قانون الاحزاب بكل ما يتعلق بتشكيل الحزب السياسي وشكل النشاط الذي يجوز للأحزاب الانخراط فيه. وماهيه أشكال التنظيم والسلوك الحزبي المناسب[٣]. فعند سن قانون ضئيل للغايه قد تؤدي الحكومات الى فائض من الاحزاب الصغيره ينتج عنها حكومه فوضويه. ان التعدديه الحزبيه بالعراق مفرطه ولا تستند لأي أسس قانونيه تحكم نشأتها او تنظم عملها. بل ان الاحزاب في خضم التجارب الانتخابيه السابقه قد كانت تعمل بموجب القانون رقم (٩٧) لعام ٢٠٠٤ الذي صدر عن سلطه الاحتلال المؤقته. فقد كان هذا القانون يشكو من قله مواده وعدم قدرته ايضاً على تنظيم العمل الحزبي. حيث كانت الغايه من وضعه تسهيل دخول الاحزاب لخوض الانتخابات. كان الرئيسي لهذه الحاله السلبيه هو تأخر اقرار قانون ينظم عمل الاحزاب السياسيه يعود الى عده اسباب هي[٤] :

١. ان القائمين على العمليه السياسيه ولاسيما قيادات الاحزاب السياسيه يخشون من وجود القانون الذي يمكن ان يساهم في خسارتها للمناصب القياديه .
٢. الخوف من مسأله الكشف عن مصادر التمويل للأحزاب وارتباطاتها الخارجيه.
٣. وجود مثل هذا القانون سيؤدي لتجلي الفساد السياسي واستغلال المناصب للأغراض الشخصيه.

أن الأمر لتأسيس الأحزاب رقم (٩٧) لعام ٢٠٠٤ لم يساهم بظهور أعداد كبيره من الأحزاب فقط، بل ايضاً قد ساهم بخلق الأحزاب الغير وطنيه ذات الأجندات الخارجيه، وخلق الأحزاب التي ليس لها ايه برامج سياسيه ذات البنى التنظيميه الضعيفه. مما ادى الى انعكاسات سلبيه اثرت على الحياه الحزبيه بشكل خاص وعلى الحياه السياسيه بشكل عام. اما بالنسبه لواقع الاحزاب العراقيه بظل قانون الاحزاب العراقي لعام ٢٠١٥. فالدستور حاول بمادته الـ٣٩، التي تسمى بقانون الاحزاب السياسيه رقم ٣٩ تنظيم العمل الحزبي بالعراق فقد تضمن حريه تأسيسجمعيات والاحزاب ، والانضمام الها مكفوله بقانون الاحزاب الذي شرع بتطبيقه في ايلول/سبتمبر عام ٢٠١٥ لأن اقراره يعد خطوه داعمه للديمقراطيه ،لأنه عمل على تنظيم الحياه الحزبيه، واضفاء الشرعيه على الاحزاب. فالتزام الاحزاب بالضوابط التي جاء بها القانون سيساهم بتنظيم النشاط الحزبي، ان عدم الالتزام به يؤدي الى استمرار الفوضى على الساحه الحزبيه في المجتمع العراقي حتى بعد اقرار القانون وهو ما يلاحظ اليوم في الساحه السياسيه[١].

وبالنسبه لقانون الاحزاب العراقيه فنرى اننا امام مشهدين سياسيين هما: ان قانون الاحزاب العراقيه يؤدي لتعزيز الوحده الوطنيه فيما لو طبقت فقراته بالشكل الصحيح. او قد يؤدي القانون لبقاء هذه التنظيمات السياسيه ذات التعدديه المفرطه والتي تسهم بتشرذم الحياه السياسيه وبقاء الاوضاع على ما هي عليه وفق مبدأ المحاصصه السياسيه والطائفيه والعرقيه [٢]. ان العديد من المتابعين للأحداث في الساحه السياسيه العراقيه يرون ان هذا القانون تعتريه كثيراً من نقاط الضعف. هذا الامر انعكس على مدى فاعليه هذا القانون بتنظيم عمل الاحزاب والتعدديه الحزبيه بالعراق، ومن اهم عوامل ضعف قانون الاحزاب في العراق هي:

١- **استمرار الصراعات والمحاصصه الطائفيه** على حساب الهويه العراقيه الوطنيه. حيث يعطي ذلك للقوى السياسيه الفسحه لرفع اللا استقرار والمزايده عليه بين حيناً وآخر.

٢- **ضعف الشعور بالمواطنه:** ادى لاستمرار سيطره الثقافات السياسيه الفرعيه على المجتمع مما اعاق عمليه التنميه الثقافه السياسيه للمشاركه والتوزيع للمناصب والمسؤوليات السياسيه لا على الكفاءه والمساواه بل على الانتماءات الفرعيه مما يؤدي لتغذيه الهويات الفرعيه على اسس الهويه الوطنيه.

٣- **ان العديد من مواد وفقرات قانون الاحزاب** تحمل الصفه العموميه والغموض يمكن ان تفسر بإشكال متعدده ومختلفه.

٤- **غياب المعارضه داخل البرلمان العراقي:** ان الاعتماد على نظام تمثيل نسبي الذي تم تطبيقه في العراق ساهم بإضعاف دور المعارضه نتيجه لاشتراك غالبيه الاطراف السياسيه بالسلطه وخلو الساحه السياسيه من المعارضه نتيجه للتوافقيه التي اضعفت الثقه بأيه تغيرات قد تحدثها الانتخابات[١].

فالتعدديه الحزبيه الغير منظمه قد ادت لسلبيات عده منها الاعاقه لولاده المعارضه البرلمانيه، وكذلك الاعاقه بالتحول الديمقراطي من وجهه النضر للبعض، ناهيك عن وجود الاحزاب التي تفتقد للبرامج الحكوميه وايضاً تفتقد حتى لهيكل انظمتها الداخليه، وكذلك عدم قدرتها على تعبئه الجماهير، وتأكيدها على الهويه الطائفيه والولاءات الحزبيه الطائفيه على حساب الهويه الوطنيه[٢] .

خامساً: مساوئ التعدديه الحزبيه في العراق

تعاني التعدديه الحزبيه في المجتمع العراقي من الكثير من المساوئ التي تجعل من امكانيه نجاحها امر مشكوك فيه وابرزها:

١. فشل اكثر الاحزاب بخلق الوعي بالمفهوم الحزبي السليم لان هذه الاحزاب تعاني من الانشقاقات الداخليه او التصدع وهو ما يؤثر بدوره على المشاركه بصنع القرار السياسي ويفسر اسباب ضعفها.

٢. ان غالبيه هذه الاحزاب لم تبلغ مرحله النضج السياسي فهي لا تعرف الى لان الاستقرار الداخلي فهي لم تحاول وضع سياسه واضحه تعمل بمقتضاها[٣] .

٣. ان سياسه الاحزاب العراقيه ركيكه لأنها تتكون من تحالف الاحزاب والجماعات الدينيه والقوميه والافراد الغير منسجمين والغير متقاربين إيديولوجيا او مصلحيا.

٤. سياده التنافر والصراعات وغياب عمليه التنافس السلمي والحوار المبني على القاعده بحق جميع القوى والاحزاب بالوصل للسلطه بالانتخابات.

٥. ان الاحزاب العراقيه تنقصها الخبره بتدبير شؤون الحكم، فلم تستطع ان تخلق حلقه وصل بينها وبين جماهيرها بل عكفت على مصالحها الشخصيه فانشقت على نفسها[١].

٦. عمدت غالبيه الأحزاب السياسيه الى تفكيك واضعاف الوحده الوطنيه رغم تأكيد هذه الأحزاب والقوى على الوحده الوطنيه بأنظمتها الداخليه وبرامجها الانتخابيه، إلا أن الواقع عكس ذلك تماماً، فقد قامت على الاسس التقسيميه، مما أدى لتحول الولاءات من الولاء للوطن إلى الولاء للقوميه أو لطائفه معينه.

فقد اشتغلت على تكريس الثقافه التقليديه والأطر التقسيميه للمجتمع على الأسس الطائفيه التي يعود بعضها للجذور والاختلافات الدينيه المذهبيه. فيما يعود البعض الآخر للتقاليد القبليه. مما اعاق تطور الأطر السياسيه للعمل الحزبي الذي يتجاوز تكوينها وخطابها وممارساتها المعتمده على المقولات الطائفيه. لتعمل على وفير الشروط التي تدعم التنميه الكيانات الطائفيه على حساب الوحده للدوله واستقرارها السياسي وتماسكها الاجتماعي[٢].

إنَّ التعدديه الحزبيه في العراق بعد عام ٢٠٠٣ لم تحقق النتائج مرجوه منها برغم كثرتها التي تمتع بحريه العمل السياسي يرجع ذاك للخصائص والسمات التي تتسم بها هذه الأحزاب السياسيه التي ادت الى لزعزعه الوحده الوطنيه ولارتفاع معدلات العنف السياسي. لان غالبيه الاحزاب هي واجهات لشخصيات وقيادات عشائريه وقبليه وقوميه وطائفيه. فأصبحت عامل لتغذيه الثقافه التقليديه وعدم الاستقرار السياسي بالعراق ، وأن التعدديه الحزبيه الموجوده ليس بمقدورها إقامه حكومات مستقره نتيجه لهشاشه الائتلافات ولتوالي الأزمات الحكوميه بالنظم البرلمانيه وهذا ما يؤدي لحاله عدم الاستقرار السياسي . فقد استثمرت النوازع القوميه والدينيه استثمار غير وطني، لكي تؤسس وتروج للثقافه الجديده وهي ثقافه الولاء الطائفي والقومي فهذه الاحزاب لا تقدم الحلول الواقعيه لان معظم مشاريعها تنتهي بانتهاء الانتخابات.

الفصل الرابع: العلاقه بين التعدديه والديمقراطيه

التمهيد:

التعدديه هي وجهه نظر تؤكد على الطابع المعقد والتعددي للمجتمع ومكوناته والظواهر المتقاطعه، بما في ذلك المنظمات والتجمعات أو المجاميع الاجتماعيه الأخرى. ولذلك فهي ترفض الأحاديه الاجتماعيه أو الكليه الاجتماعيه، التي تعامل المجتمع بشكل أساسي ككل واحد أو كلي تخضع له الأجزاء الاجتماعيه أو الكيانات الفرعيه بشكل أساسي. العلاقه بين التعدديه والديمقراطيه، ليست واضحه من الناحيه التحليليه فهذه العلاقه معقده.

ان الحديث عن التعدديه يقترن بالحديث عن الديمقراطيه، فالتعدديه شرط لا غنى عنه في تحقيق الديمقراطيه لان بدونها لا يمكن ممارسه الحقوق الفرديه والجماعيه. فالديمقراطيه والتعدديه هما وجهان لعمله واحده، والنظم الديمقراطيه التعدديه هي النماذج المثلى التي تحقق التلاحم والانسجام بالمجتمع التعددي بقومياته وطوائفه واديانه. فتقوم الديمقراطيه على اساس الاقرار بالتنوع بالآراء والمعتقدات والمؤسسات السياسيه، فلا ديمقراطيه من دون تعدد الاتجاهات السياسيه. والتعدديه تقوم على افتراض يتميز بالعديد من منظمات المجتمع المدني التي تتنافس تعزيز مصالحها الخاصه. فنجد في الصياغات المختلفه التي ربطت بين التعدديه والديمقراطيه هناك مواضيع أساسيه هي ان التعدديه تجعل الفرد يشترك في المعايير الديمقراطيه. والتعدديه الاجتماعيه تساعد على زياده المشاركه .

ان التعدديه الاجتماعيه تساهم في الاستقرار الديمقراطي على افتراض أنها لا تعزز الانقسامات الشامله. حيث لا تكون الانقسامات متقاطعه أي تكون المجتمعات غير مستقره. فالتعدديه توفر انقسامات شامله في المجتمع الحديث وأن تلك الانقسامات الشامله ضروريه لبقاء الأنظمه الديمقراطيه. وكذلك فأن العداله الاجتماعيه والتنميه الاقتصاديه من الشروط الاساسيه لنجاح الديمقراطيه في المجتمع العراقي، فالمجتمع الديمقراطي الحقيقي يتميز بأعلى مستوى من المشاركه السياسيه والشعب المنظم، الذي يتيح لكل المكونات المختلفه من المشاركه في سياسات البلد.

المبحث الاول: التعدديه المجتمعيه والديمقراطيه

اولا: اجتماعيه التعدديه.

غالبا ما يرتبط مفهوم المجتمعات المحليه بالجماعات او بالمجتمعات الثانويه داخل المجتمع الواحد التي تتميز بثقافه فرعيه نوعا ما. الا ان جميع المجتمعات المعاصره سواء كانت مجتمعات عامه (مجتمع دوله) او مجتمعات محليه مناطقيا بالتعدديه التي تمثل في هذه الحاله نوعا من التعقد والتشابك الاجتماعي المميز لهذا المجتمع او ذاك الامر الذي يدفعها الى تشكيل انساق فرعيه متفرعه من الانساق العامه داخل النسق

الاجتماعي الواحد لذا فان دراسه العلاقه بين هذه التعدديه على جميع مستوياتها من جانب والديموقراطيه من جانب اخر تصبح اشاره ضمنيه لدراسه اجتماعيه الديموقراطيه مره كممارسه سياسيه ومره كنظام اجتماعي يدخل بصوره مباشره ضمن عمليه التنشئه الاجتماعيه للإفراد بوصفها سلوك اجتماعي بالإضافه الى انها نمط من انماط السلوك السياسي للمواطن.

ان التعدديه المجتمعيه هي ظاهره ملازمه للوجود البشري منذ ان عرف المجتمع التبادل والتفاعل الانساني. عندما بدأ بتشكيل مجتمع من مجموعات متباينه وفق عقد اجتماعي ضمني. يحدث هذا الارتباط بين الجماعات التي مجتمعات المحيه او العامه المجتمعات حديثه على اسس قانونيه تحميها الدوله كما تحمي هذه الانماط من التفاعلات والتبادلات الاقتصاديه والاجتماعيه على حد سواء[١]. لأن التوفيق بين التغايرات الاجتماعيه والثقافيه من حيث الجنس والاعراق والقوميات والاديان تعمل على تشكيل جماعات اجتماعيه متعدده تكاد تكون جماعات مغلقه متنافره الاتجاهات الاجتماعيه في بعض الاحيان وغالبا ما يكون التعدد الديني هو العنصر الاساسي في هذا التعارض. الامر الذي ينتج عنه العديد من الرؤى المختلفه سياسياً واجتماعياً لأجل احداث الاستقرار في الحياه الاجتماعيه.

ان عمليه تحول الاختلاف الى خلاف ومن ثمه الى صراعات وجوديه في المجتمع يأتي نتيجه لحالات الخلاف والاختلاف التي تنشأ بدورها من التوجهات الفرديه والجمعيه على اساس نوعيه القيم والاعراف والعادات الاجتماعيه التي تغذي هذه الخلافات التي تفتقر الى التنظيم الاجتماعي الرسمي تعيشها الجماعات وتكتنف بنيتها، فالصراع يتولد في المجتمعات التي تكون بها عناصر القوه موزعه على الاسس الديموغرافيه التي تشكل عماد الثقافه الفرعيه العامه والمحليه المناطقيه تمثل في العراقي التوزيع المحافظاتي. بوصفها اهم العوامل التي تأسس الهويه الجماعيه التي تركز بدورها على التباين بالأعرق والاديان واللغات مما يعمق الاختلاف ليحوله الى خلاف ان الصراعات القائمه بسبب التنوع والتعدد والاختلاف في المجتمع تترسخ بشكل واضح داخل الانظمه السياسيه التي لم تتبنى الأساليب الديمقراطيه في العمل والتعامل الاجتماعي كالأنظمه (القوميه والدينيه). التي تخترق اسس البنيان الديمقراطي لهذه المجتمعات عن طريق حصر اختيار المؤسسات السياسيه بالأطر الهوياتيه الخاصه بها بوصفها الجماعات الاكثر قوه او تأثيراً اللتان تكتسبهما من الحجم الديموغرافي غالبا بعيدا عن الممارسه الديمقراطيه المناسبه[٢].

اذا كانت التعدديه المجتمعيه هي المقابل السياسي للتنوع الاجتماعي في النظم الديموقراطيه الحقيقيه وليس في نظم الديموقراطيات الشكليه فان التعدديه في هذه الاخيره ستكون واحدا من اهم عوامل نشوء الصراع الاجتماعي وغياب التعاون والتنافس خصوصا في البرامج السياسيه للأحزاب او المنظمات الممثله لهذه

الفئات الاجتماعيه غير المتوازنه ديموغرافيا اصلا اذ ينحصر الاعتراف بشرعيه المصالح الاجتماعيه والسياسيه للمجموعات الكبيره منها. فجميع هذه الجماعات سوف لن تتمتع بالفرص المتساويه للمشاركه بالعمليه السياسه المفتوحه يتم فيها التوصل للقرارات الاجتماعيه الا من خلال المناقشات والتسويات واسعه النطاق والانتشار او ما يعرف بالديموقراطيات التوافقيه خصوصا بين الجماعات الاكثر تأثير بالقرارات المعينه[١].

تقف التعدديه المجتمعيه في مجتمعات الوطن العربي حائلا دون تبلور الديموقراطيه كسلوك اجتماعي فردي او جمعي اذ ان مفاهيم التنوع والتعدديه ونماذجها دخلت الى الفكر العربي عن طريق التعميم والتعلم من المجتمعات الغربيه الا انها ما زالت بعيده كل البعد عن الواقع الاجتماعي للإفراد والجماعات اي انها ما زالت مفاهيم نخبويه نظريه ليس لها حض من التطبيق لذا كانت النماذج الفكريه الاولى للممارسه الديمقراطيه في الأقطار العربيه متأثره لحد كبير بالعقيده الليبراليه الكلاسيكيه. هذا من جهه وبالتوازنات التي قوننتها السلطات الاستعماريه المباشره وغير المباشره من جهه اخرى[٢]. لذا بقيت النظم البرلمانيه والتعدديه الاجتماعيه والسياسيه تعاني من ضيق الافق الفكري عند السياسي الامر الذي ادى الى غياب الارضيه الاجتماعيه والفكريه القويه لها. فتحولت بسرعه لواجهات شكليه تضم في داخلها نخب شبه ارستقراطيه (اوليكارشيات)• تتداول السلطه بين اعضائها ولا تتح الا نادراً فرصه لتوسيع قاعده الممارسات السياسيه الشعبيه لتشمل الاقليات بل انها عملت على محاربه هذه الاقليات تحت الكثير من الذرائع التي يحميها القانون فساهمت بشكل مباشر في تقليل نسبهم الديموغرافيه الى الحد الذي يغيب معها تماما تأثيرهم في القرارات السياسيه الاجتماعيه كما في عمليه كتابه الدستور التي يمكن ان تشكل هويه سياسيه ديموقراطيه للمواطن العراقي. هذه هي النسخه الاولى من الديمقراطيه بمعنى التعدديه البسيط ، ساهمت بتهديد اجل البنيان السياسي العربي التقليدي الذي تشكل الوجاهه المحليه قاعدته الرئيسيه.

يرتبط المفهوم المعاصر للديمقراطيه التي هي مصطلح يدل على المشاركه الفاعله للتعدديه السياسيه بالحضاره الغربيه. فالديمقراطيه بمعنى المشاركه بالحكم، اصبحت حق اساسي من حقوق المواطنه التي تتم ممارستها بظل الحريه والشفافيه والمسؤوليه والمساواه. التي تضمن احترام التعدديه أيا كان مصدرها[٣].

على هذا الاساس بغرض الوصول الى تحقيق المبدأ القائل بأن الشعب هو صاحب السياده ومصدر الشرعيه لذا فان الحكومه مسؤوله امام ممثلي الشعب وهي رهن ارادتهم. عن تنظيم هذه الحقوق وفق قوانين

عادله لا تحكمها توجهات الاغلبيه الديموغرافيه من اجل ان لا تتحول الديموقراطيه الى دكتاتوريه الاغلبيه كما هو الحال مع الديموقراطيه الشيوعيه التي سماها كارل ماركس بدكتاتوريه البروليتاريا. يتم ذلك بالتركيز على حقوق الفرد كأساس لتأمين المساواه والمشاركه في الحياه العامه من جانب وعلى اهميه البرامج السياسيه التي تضع المصلحه الاجتماعيه العامه فوق جميع الاعتبارات الاجتماعيه. عندما تضمن حريه الكلام والتعبير والاعتقاد وحق التجمع والترشيح للمناصب العامه[١].

فالديمقراطيه نظام اجتماعي شامل يستند الى حل التناقضات ومنع الصراعات بين مختلف المصالح المتعارضه للجماعات الاجتماعيه والسياسيه. يتم من خلال تحقيق التوافقات والمصالحات بين كل القوى الاجتماعيه. الامر الذي يضمن تحول التعدديه الى تنوع اجتماعي كما هو الحال مع المكونات الاجتماعيه للمجتمعات التي تتمتع بممارسه حقيقيه للديموقراطيه. لان عمليه تحقيق المصلحه العامه مرهون بتحقيق المصالح الاجتماعيه والسياسيه للإفراد وهذه الاخيره تتم فقط من خلال التأسيس لها في ثقافه المجتمع ككل والوعي الفردي السياسي. باعتبارها اهم الشروط الاساسيه من اجل قيام النظام الديمقراطي للحد المقبول القائم على القواسم [٢].

الديمقراطيه يمكن ان تفهم من خلال نمط محدد من الوعي السياسي على انها نوعا من انواع التنظيم المؤسسي للمجتمعات السياسيه. تهدف لإداره عمليه توزيع القوه بين الانقسامات المختلفه في المجتمع بصور سلميه من اجل تحقيق الصالح العام وفق إراده الأغلبيه من الأعضاء بالمجتمع السياسي القائمه على تحصيل المصالح العامه وليست الفرديه او الفئويه. لذا فالديموقراطيه منهج قبل كل شيء وهي ضروره من اجل التعايش السلمي بين مختلف جماعات وافراد المجتمع. منهجاً يقوم على المبادئ من إداره الاختلاف بالآراء ولتباين المصالح بالشك السلمي. بالتالي تمكن المجتمع من السيطره على مصادر العنف فيه. ان النظام الديمقراطي هو النظام الوحيد الذي استطاع ان يهيئ هذا النوع من الاقتسام السلمي للسلطه بمجتمع لم يكن بوسع المجموعه المهيمنه فيه التوقف عن ممارسه التفرد والتمدد على حساب الاخرين لتقتصر الامتيازات على افرادها من المواطنين او السياسيين. بما يجعل هذه المجموعه على الاقل مسيطره بصوره واضحه وصريحه[٣].

يعد الاعتراف بالآخر المجتمعي أياً كان شكله وانتماؤه احد اهم مقومات العمل الديمقراطي الذي يقوم على ضروره التعايش. الا ان الوعي الاجتماعي لا يزال ضعيفاً بإدراكه لأهميه هذا المقوم اذ ما زال الاخر موضع رفض ولا زال العمل على محاربته جاريا باستخدام اساليب لا تقرها الشرعيه السياسيه (التمرد ،

الارهاب، العنف، المقاومه) ضد سلطه الاغلبيه القائمه بما يهدد الاستقرار والامن الاجتماعيين لكلا طرفي المعادله. ان عدم الاعتراف بشرعيه وجود الاخر كان العامل الاساسي في اذكاء الحروب الطائفيه وخلق فجوه ينفذ منها الارهاب العالمي الى داخل المجتمع. لذلك اصبح الفعل الاجتماعي في اطار كل اتجاه او مذهب يقوم بذاته ولا يستمد أياً من عناصره من وحده الكل المجتمعي الذي ينتمي اليه بل من المنظومه الثقافيه الفرعيه التي يكونها هذا التوجه او المذهب باتت على تضاد مع المنظومه الفكريه والثقافيه العامه[١]. فان المجتمع الديمقراطي هو مجتمع واقعي لا يكبت بالقوه والاختلاف فيه واحدا من اهم المسائل المحدده لخصوصيته الاجتماعيه حيث لا ينكر الحق في التعدد. بما يجنب المجتمع الاحتقان الاجتماعي والسياسي على حد سواء باعتباره اهم اسباب الصراعات العنيفه او الدمويه المسلحه.

ان التعدد بالمجتمعات المعاصره يأخذ شكلين: هما التعدد التقليدي الموروث ومن اهم اشكاله هو التعدد الديني والمذهبي، التعدد السلالي واللغوي، وايضاً تعدد الاصل الاجتماعي والقبلي. والشكل الثاني هو التعدد الفكري والطبقي والجهوي[٢].

تضمن عمليه تبني الديمقراطيه التوافقيه بالمجتمعات التعدديه حقوق الافراد والاقليات والاغلبيه على حد سواء كما تضمن امكانيه احداث التغيرات الاجتماعيه المطلوبه والعمل على السير بالحياه الاجتماعيه ككل نحو التقدم والتطور. لان الديمقراطيه الشكليه لا تغير من الواقع شيئاً بل انها تعطي الغطاء للوضع المتخلف نفسه. ان مثل هذه الديمقراطيه تفتقر الى كل المعاني والقيم والمفاهيم المحوريه لها. اذ لا يمكن ان يكون قيام ديمقراطيه في الاطار الاجتماعي للنظام السياسي المتخلف لذا تتخذ منها بعض الانظمه الدكتاتوريه غطاء لتبدو مجاريه لروح العصر ومبررا للتقاعس عن تلمس المنهج الديمقراطي الحقيقي في ادارتها للحياه الاجتماعيه لمجتمعاتها. ان الديمقراطيه الحقيقيه هي فقط تحقق عمليه الخروج من المأزق المتخلف تلقائيا[٣].

إن التعدديه الاجتماعيه تعزز المعايير الديمقراطيه من خلال زياده التسامح ، من خلال تعريف الناس بالعمليات الديمقراطيه والاستفاده من تكتيكات التسويه والحل السلمي للنزاع[٤]. والديمقراطيه بالنهايه هي عمليه ضبط للعلاقات الاجتماعيه بين الجماعات المؤلفه للبناء الاجتماعي في المجتمعات. وجدت اصلاً ليس لصالح الافراد بقدر ما هي لصالح المجموع العام للافراد اولا والجماعات والطبقات التي اعتمدتها كنظام ضابط للعلاقات الداخليه للجماعه[٥].

ثانياً: اجتماعيه الديموقراطيه

الديمقراطيه الاجتماعيه هي شيء جديد ومختلف تماماً عن الديمقراطيه السياسيه، فان الديمقراطيه الاجتماعيه هي ديمقراطيه قبول الاخر والتراضي وليس فقط بين الاقليه والاغلبيه بل بين جميع الافراد. حيث ان الكثير من القضايا تحل بالتراضي (التوافق) وليس التوفيق (اجبار الاخر بالاضطرار الى القبول بفرض راي احد الاطراف او اقليه او اغلبيه. ليتم تصنيف هذا الرأي كحق او صواب. فكلا طرفي العلاقه له الحق الكامل لإثبات الوجود او الهويه او الرأي) الذي يجب ان يتشمل على الملكيه فيصبح شاملاً تلقائيا[١]. فهي النظام الاجتماعي المميز الذي يؤمن به افراد المجتمع ويسيرون عليه بكل مفردات حياتهم وليطبع جميع انماط علاقاتهم الداخليه (داخل الجماعه) او الخارجيه مع الاخر المجتمعي بما يحملونه من وعي بالمفاهيم السياسيه والثقافيه والاخلاقيه التي تؤمن بضروره التداول السلمي للسلطه بصوره دوريه.

الديمقراطيه باعتبارها قضيه اجتماعيه، هي ليست مفهوم ساكن، كما انها ايضاً ليست فقط التعبير عن التمثيل السياسي للقوى الاجتماعيه الاوسع ديموغرافيا. بل هي التعبير السياسي عن اتجاهات التطور التاريخي للقوى الاجتماعيه المتصاعده. لذا فهي المفهوم الحركي الذي يتناسب مع اتجاه التطور الاجتماعي المتصاعد. وتعبر عن حقيقه مفهوم الشرعيه المنبثق عنها الذي يعد هو الاخر مفهوماً متحركا. فشرعيه اي نظام لا بد ان تقوم على مدى انسجام مكونات هذا النظام مع اتجاه التطور التاريخي للمجتمع بتمثيله للقوى الاجتماعيه جميعها وليس فقط الاوسع منها. لأنه عندما يتوقف النظام عن مواكبه التطورات عندها يقف عن التمثيل السياسي لمصالح الفئات او الطبقات الشعبيه الاوسع ديموغرافيا عن تحقيق المصالح الاجتماعيه العامه بما فيها مصالح هذه الفئه وهذا ما نجده اليوم في الممارسه الديموقراطيه في المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣. الامر الذي يجعل من عمليه التغيير الثوري مطلباً اجتماعياً من اجل إعاده التوازن الاجتماعي وايضاً لفتح الطريق امام تطبيق (ديمقراطيه حقيقيه[•])[٢].

ان النظام الديمقراطي التعددي يعتبر النموذج الامثل لتحقيق التلاحم والانسجام في المجتمعات التعدديه بقومياتها وطوائفها واديانها، والسلطه السياسيه هي الاداه والوسيله الاهم لتحقيق هذا النموذج الذي سيعمل بشكل مباشر على تحويل التعدد الاجتماعي الى تنوع اجتماعي. من مرحله القبول بالأمر الواقع الى مرحله التغيير لهذا الواقع تغيير جذري ثوري ابيض. وفق حاجات ورغبات وقدرات افراد المجتمع وجماعاته في مختلف الجوانب الحياتيه باتجاه اعاده تشكيل بناء البيئه الاجتماعيه التقليديه فيه[٣]. مما لابد من ذكره في

.

هذا المجال بان الديموقراطيه كنظام للعلاقات الاجتماعيه والسياسيه والاقتصاديه والثقافيه تقوم على ثلاثه مستويات [١]:

المستوى الاول: نظام من العلاقات بين الأفراد والفئات في المجتمع المحدد يبنى على الاسس القانونيه التي يخضع لها الجميع دون استثناء. على ان يشمل هذا النظام العلاقه بين المجتمع من جهه والدوله ككيان تجريدي ممثله بالمؤسسه السياسيه من جهه اخرى على غرار الهيئه الناظمه لاحتكار وسائل العنف المشروعه. او وسائل التقنين، من اجل الصيانه لحياه سائر المكونات بالمجتمع وملكياتهم وثقافاتهم، وحمايه المجتمع ككل من التحديات الخارجيه.

المستوى الثاني: نظام من العلاقات الوظيفيه الخاضع لعمليه المأسسه بين المكونات الاجتماعيه لهذه الدوله يضطلع بتحديد متطلبات اشغال الوظائف المتباينه بالأهليه العلميه والموضوعيه للقيام بعمليه التنفيذ، والتشريع، والقضاء.

المستوى الثالث: إن يقوم هذا النظام يقوم على عقد اجتماعي يضمن خضوع الجميع لإحكام القانون والدستور

يتوقف مستقبل الديمقراطيه في أي دوله على نوعيه البناء الاجتماعي فيها ونوعيه العلاقه بين السلطه والمجتمع فضلا عن العلاقه الداخليه بين مكوناتها وارتباطاتها الخارجيه. كما يتوقف ايضاً على تحديد نمط مسار التجربه السياسيه فيه لحمايته من التأثيرات الخارجيه. وما يمكن ان يؤدي اليه في المحصله من المشاركه السياسيه والحقوق الإنسانيه والأمن والتنميه. يتم ذلك عندما تحدد الديموقراطيه بأطرها القانونيه علاقه الحاكمين بالمحكومين. لتؤثر بشكل مباشر في علاقه السلطه بالمجتمع والتفاعل فيما بينهما. ان تجاوز تأثير الروابط والانتماءات القوميه والدينيه والأبعاد الاجتماعيه المهمه الأخرى في الوعي الفردي والجمعي وتوجهاتهم وولاءاتهم. في التشكيلات السياسيه هو الضامن لبقاء الكيان السياسي الواحد هو الإطار الذي يتحرك فيه المواطنون بنضالهم من أجل ديمقراطيه حقيقيه[٢].

تتطلب الديمقراطيه هيكلياً نوع معين محدد من التعدديه الاجتماعيه المعززه بالمجتمع المدني وامكانيه تطويره تعتمد على الانجازات العمليه التي تتحرك نحو الديمقراطيه[٣].تعد عمليه تحقيق التوافق في الديمقراطيه بين مختلف الاهداف السياسيه والاجتماعيه للمجموعات والمصالح المتنافره هي الوسيله الامثل لتحقيق الصالح العام. لان تباين الاهداف يتم التعامل معه على انه مسأله فرديه. فالاختلاف والاتفاق هما

الجانبان المهمان من الجوانب السياسيه للأنظمه المكونه للعمليه السياسيه. فالناس الذين يعيشون معاً غالبا لا يستطيعوا الاتفاق على كل شيء. لكنهم اذ ارادوا الاستمرار بالحياه فلن يستطيعوا الا بالتوافق على اهدافهم[١].

أن سيطره فلسفه اجتماعيه احاديه الجانب سواء كانت يمينه ام يساريه على التوجهات السياسيه او الاجتماعيه او مقاليد الحكم تعتبر من اشد الاخطار وطأه على الممارسه الديمقراطيه لأنها لا تعمل الا حيث تتعدد مصادر الحقيقه والحريه التي تنعدم في حاله الايديولوجيات التي تتبنى هذه الفلسفه او تلك اذ لا يوجد للديمقراطيه الحقيقيه او المنهج الديمقراطي السليم، ايه هويه ايديولوجيه، لأنها تتسامح مع الجميع افرادا او جماعات او افكار او ايديولوجيات بما فيها تلك التي تعتبر مغلقه او متكامله او المطلقه كالأيديولوجيات الدينيه، شرط ان يلتزم افرادها بقواعد اللعبه الديمقراطيه[٢]. فالديمقراطيه تستهدف خلق نمط من التوازن الخلاق بين الفرد والمجتمع. لتنفي امكانيه الطغيان القائم على مصلحه فرد او جماعه من الافراد على المجتمع ككل. بقدر ما تنفي تحول الأفراد الى مجرد ترس بآله الجماعه الايديولوجيه الضخمه. الامر الذي ينمي فيه روح المبادره والابداع. فالديمقراطيه ليست قضيه مجرده فهي تنتسب الى المكان والزمان كما انها لا يمكن ان تقوم من فراغ. بل تمارس ضمن واقع اجتماعي محدد في الاطار لمرحله تاريخيه معينه[٣]. ان اهم خصائص ومقومات الديموقراطيه بوصفها ظاهره او حقيقه اجتماعيه التي يمكن استخلاصها من الدلاله التاريخيه لتطورها[٤] :

١- ان الديمقراطيه هي ظاهره اجتماعيه بشريه.
٢- ان الحقيقه والحكمه لديها الفرصه الاكبر بالظهور حيثما توجد مناقشه حره مفتوحه.
٣- انعدم ادعاء القدسيه لأيه اغلبيه او اقليه. بل تنحصر القداسه بحقوق الاشخاص بممارسه التوجيه المنظم والواعي للحياه بما يتفق مع الافكار والتجارب.

ان حاجه الشعوب للديمقراطيه تكمن في حاجاتها الى حمايه الضعيف، والمساواه بين الناس امام القانون وانهاء القمع الذي يمارسه الاقوى على الضعيف فهي نظام يتم تبنيه من خلال مراحل انتقاليه يعاد فيها تشكيل البناء الاجتماعي والسياسي على اساس النظام الاقتصادي الذي يراعي المساواه بين الناس بالفرص رغم انه لا يضع حد للملكيه الخاصه كذريعه لتحقيق العداله الاجتماعيه[٥].لذا فان عدم التبني للخيار

الديمقراطي من اجل التحقيق للتوازن والتماسك في المجتمع التعددي سيؤدي ذلك الى بروز ظاهره الانغلاق الاجتماعي للجماعات المكونه للبناء الاجتماعي وكذلك تؤدي لتفاقم مشاكل الاهتمام بالمحليه والخصوصيه على حساب الهويه والمبادئ والقيم الوطنيه.

تمثل الديمقراطيه التوافقيه الحل الامثل لتحقيق الحريات واعطاء حقوق المجتمعات التعدديه. فهي تعمل على مبدأ المساومه السياسيه لانها الاداه الامثل المستخدمه في إداره الازمات والنزاعات السياسيه الداخليه وتنظيم العلاقه بين مختلف القوى والاحزاب السياسيه لا عن طريق الاحتكام الى الفئات المجتمعيه لتبقى حصيله للتفاعل السياسي بين الكتل السياسيه[١].

ثالثاً: تحديات الديمقراطيه بالمجتمع العراقي

تواجه الديمقراطيه الكثير من التحديات كما هي الحاله في العراق اذ لا توجد فرصه سانحه من اجل النهوض بالنظام الديمقراطي بسبب النظام سياسي بظل أزمه الثقه بين المواطن والحكومه التي يضفى عليها تسميه الدوله فضلا عن دور الظروف المحيطه بالمجتمع والأزمات المتتاليه والمعاناه، فالتركيبه الاجتماعيه المعقده للمجتمع العراقي افرزت طبقه من السياسيين ضلت تتشدق في الجمله بالخطاب الوحدوي المصطنع اشبه بمحاوله المستحيل مثل تربيع الدائره[٢]. لذا تفقد الديموقراطيه اي قيمه لها بل تحولت افرازاتها الاجتماعيه نحو الجوانب السلبيه بدلاً من نتائج تطبيقاتها الايجابيه اذ صاحبتها عمليه الفساد والاضرار بالصالح العام وعدم الاحترام لحقوق الانسان، فان الديمقراطيه الشكليه لا يمكنها جلب الرخاء العام ان لم تكن مقرونه بالديمقراطيه الجوهريه التي تضمن لقيام دوله القانون والفصل بين السلطات واحترام الحريات الاساسيه للأفراد[٣].

تمر الديمقراطيه العراقيه بحاله ازمه، فحين نتحدث عن ازمه الديمقراطيه فأن هذا يعني ان الدستور والقانون يؤديان دوراً مهما في خلق واستمرار هذه الازمه لانهما يجسدان مجموعه القيم والمبادئ التي هي نتاج ثقافي فكري للغالبيه الديموغرافيه في مجتمع ما بلحظه تاريخيه معينه، استطاعت ان تضع الاسس القانونيه لطبيعه العلاقات والتفاعلات داخل المجتمع من جانب. كما حددت شكل العلاقه بين الحكام والمحكومين من الجانب الآخر[٤]. ان هذه الازمه وثيقه الصله بالواقع المجتمعي المتميز بتنوع منظومه مكوناته الاجتماعيه والسياسيه والاقتصاديه، قد ولدت بدورها ازمه بالعداله الاجتماعيه وامكانيه تحقيقها لان هذا التنوع هامشاً واسعاً لضهور تنوع آخر في بنى واتجاهات الفعل الاجتماعي للنظام السياسي والانظمه

الاجتماعيه الفاعله في حياه الافراد والجماعات فيه حيث غابت عنه وحده المعايير الضابطه لسلوك النخب، الامر الذي قاد لهشاشه منظومه العمل المؤسسي وكذلك تغييب المعايير التي تحدد اشكال العلاقه بين الاتجاهات المتعدده والتيارات المتنوعه[١].

ان نجاح الديمقراطيه مرهون بنجاح العلاقه التعدديه وتحولها الى تنوع اجتماعي حقيقي، فقد كان الفشل نتاج السماح ببروز مثل هذه التعدديه على حساب التنوع السبب الرئيسي بإخفاق التجربه الديمقراطيه. لارتباط هذا الفشل بسوء الفهم لمعنى التعدديه من جانب ولأهميه التنوع من جانب اخر. لذلك يجد افراد كثيرين من يعتمدون في تأييدهم او معارضتهم على الاحتفاء اللفظي بالخطابات السياسيه والاعلاميه حتى الاجتماعيه بحقيقه الوجود للمجاميع السكانيه ذات العقائد الدينيه والمذهبيه والانتماءات العرقيه المختلفه، ليقدم تعايشها بالبلد على انها الدليل لحيويه ديمقراطيه ولتعدديه انسانيه جديره بالاحترام[٢] .

التعدديه المجتمعيه في ظل السلطه الطائفيه او الفئويه او العشائريه هي صوره شكليه لعمليه التوحيد بالقوه لا بالفعل مما جعلها تتسبب بالعديد من المشاكلات الاجتماعيه والسياسيه، حيث تقود الصراعات تكون سمتها العنف واستخدام القوه. ادت الى غلبه الهويات الفرعيه على الهويه الوطنيه فشعور الافراد بالانتماء لعشيره اكثر من الانتماء الى الدوله يجعل عمليه احلال السلطه من فئه لأخرى مرتبط بأسلوب العنف المتعصب. كما وجود المؤسسات الطائفيه والمذهبيه تزيد من سلطه الفرد السياسي على حساب نوعيه انجازاته وفرص مشاركه المجموع. ان العمل السياسي الديموقراطي يفترض ان تعمل الديمقراطيه على جعل الحوار هو سبيلاً لحل كل المشاكل[٣].

يعاني العراقيين بشكل عام من مشكله التعايش مع الديمقراطيه عبر ارضاء الجميع بالمشاركه في السلطه كاستحقاق وطني. شعور بعض الجهات السياسيه بالتهميش او عدم المشاركه بقدر استحقاقها بالشكل المعقول في صناعه القرار بشكل عام وقف حائلا دون تحقيق الطموحات المعقوده على مستقبل تطور الديمقراطيه الامر الذي بات مسلماً به وامست تؤمن به جميع القوى السياسيه على الساحه.[٤] لهذا فمن الضروري الموازنه بين سلطات الاكثريه وحقوق الاقليات بظل وجود الادعاءات لكل جهه معينه بأنها تشكل الاكثريه، الساعيه لتحقيق اهداف الديمقراطيه التي تتمسك بالقواعد والمبادئ المرتكزه على المؤسسات الديمقراطيه. فالديمقراطيه لابد ان تقوم على التنوع والعداله الاجتماعيه بفسح الفرص امام تنوزع المصالح

والآراء والحلول الوسطى، فمن الواجب للقوى السياسيه العراقيه التوصل لتوافق على قواعد اللعبه السياسيه وقبول النخب بها[١].

ولكي تطبق الديمقراطيه بالصوره الصحيحه ينبغي حل التناقضات ومنع الصراعات بين المصالح المتعارضه للجماعات الاجتماعيه والسياسيه، لذلك ينبغي تبني الديمقراطيه التوافقيه في المجتمعات التعدديه التي تضمن حقوق الافراد الاغلبيه منهم والاقليات أي ديمقراطيه التراضي التي تعني القبول بالآخر حيث تتيح للأقليات حق المعارضه. لان الديمقراطيات الشكليه تعطي الغطاء للوضع المتخلف فقط. والتعدديه الشكليه تؤدي الى حدوث الصراعات وغياب التنافس تصل الى درجه التنافر بين المكونات الاجتماعيه في المجتمع الواحد، فالديمقراطيه هي شرط اساسي، ولا يمكن حل مشكله اجتماعيه خارج الاطر الديمقراطيه، والديمقراطيه الاجتماعيه تعاني من ازمه في المجتمع العراقي فهي لا تعطي للإفراد جميع الحقوق بممارسه فاعليتهم الاجتماعيه والسياسيه ،فإنها تعاني من ازمه لغياب المقومات التي تقوم عليها الديمقراطيه والقاعده الشعبيه التي ترتكز عليها. ونجاح الديمقراطيه مرهون بنجاح العلاقه التعدديه (أي الاعتراف الرسمي بحقوق الاقليات داخل المجتمع) وتحويلها الى تنوع اجتماعي حقيقي ، لذا فمن الضروري لتحقيق الاستقرار الموازنه بين الاكثريه الساحقه وحقوق الاقليات ، أي تحقيق العداله الاجتماعيه والمساواه بين المكونات.

المبحث الثاني: التعدديه الثقافيه والديمقراطيه

العلاقه بين التعدديه عموما والديموقراطيه تعد من أكثر القضايا إلحاحاً التي تواجه الديمقراطيات الليبراليه اليوم. لأنها تنطوي على عمليه تسييس التنوع العرقي والثقافي. لان ثقافات الأقليات تطالب بالمزيد من الاعتراف الاجتماعي العام لتوكيد هوياتها المميزه. كما تطالب بفرص أكبر من المشاركه والحريه للاحتفاظ بممارساتها الثقافيه المميزه وتطويرها.

لا زالت الديمقراطيات الليبراليه تأمل في أن تكون حمايه الحقوق الفرديه الأساسيه كافيه لاستيعاب جميع الحقوق الدستوريه للأقليات العرقيه والثقافيه. اذ لا يمكن التقليل من أهميه دورها. المتمثله بحريه تكوين الجمعيات والدين والكلام والتنقل والتنظيم السياسي للأفراد. بدأ من تشكيل المجموعات والجمعيات وانتهاء بالحفاظ عليها فضلا عن تكييفها مع الظروف المتغيره. الامر الذي يسهم وبشكل مباشر في تعزيز آرائهم ومصالحهم لدى عموم السكان. اذ أن الحقوق المشتركه للمواطنه ليست كافيه لاستيعاب جميع أشكال التنوع العرقي والثقافي. في الكثير من الحالات. فهناك حاجه أيضاً إلى حقوق جمعيه أو مجموعه متمايزه. لذا صار هناك اتجاه واضح داخل الديمقراطيات الليبراليه نحو الاعتراف الأكبر بمثل هذه الحقوق المتباينه الجماعيه[٢].

ان طبيعه الجدال بين **التعدديه الثقافيه والليبراليه الفرديه** قائم حول مبدأ العداله الاجتماعيه. فدعاه التعدديه الثقافيه يحاولون توسيع نطاق هذه العداله لتشمل كلا من المستوى الجمعي والفردي. بخلاف الليبراليه الفرديه الذين يفضلون بقائها محصوره بالنطاق الفردي، ولكن من المهم الاشاره الى التركيز على فكره العداله في مستواها الجماعي بديلاً من العداله في مستواها الفردي[١] .

نتج عن هذا الاختلاف ازمه سياسيه ادت الى تفاقم التوتر بين طوائف التعدديه السياسيه. بحجه ان التعدديه الثقافيه لا تنسجم مع التعدديه السياسيه. ولا مع حكم الاغلبيه في الدوله الامه. يضاف لذلك سبب اخر هو ان حكم الاغلبيه بالذات تؤول التعدديه السياسيه بانه الفشل في الوصول الى الاغلبيه السياسيه في حين تأخذ التعدديه الثقافيه بالدعوه لنوع اخر من الديمقراطيه يسميها ليبهارت "ديمقراطيه بالاتفاق"[٢].

اولاً: التنوع والتعدديه الثقافيه

يرتبط التنوع الاجتماعي والثقافي ارتباطا مباشرا بالتعدديه الثقافيه كارتباط الواقع بالأفكار. فالأول يفترض التعايش والتعاون والتنافس. في حين يفترض الثاني الحرص على تحقيق المصالح الجمعيه. لذا فالتنوع نوع من الارتباط يتضمن التواصل والانقطاع بالوقت ذاته. فالتعدد وليد واقع الحياه. اما التنوع فهو فكره مقترحه من اجل عقلنه وترشيد التعدد. فاذا كان التعدد مصاحب للتاريخ البشري، فالتنوع هو الفكره الحديثه التي لم تظهر للوجود الا بعد منتصف القرن العشرين. رغم الظهور الاول لفكره التعدديه السياسيه في الخطابات العامه بالقرن العشرين، فقد كانت التعدديه لا تعني المعنى الثقافي بالضروره (تنوع) بقدر ما تعني التعدد للقوى الفاعله سياسيا[٣].

التعدديه الثقافيه تعني العيش المشترك للثقافات الفرعيه المتعدده في مجتمع معين تظهر بالمستويات الفرديه والفئويه والقوميه والعرقيه. يتميز كلا منها بثقافه متراكمه اكتسبتها عبر تاريخها حتى صارت جزء من حياتها ومنجزاتها وتاريخها وقيمها ورموزها. لتكون العمود الفقري للهويه الثقافيه الخاصه بها. ولكن باطار التعدديه الثقافيه لا بد من التجانس وعدم الطغيان لثقافه على حساب الاخرى، فالمجتمع متعدد الثقافات يميل لاحترام جميع الثقافات المتعايشه على اساس التنوع (الاعتراف بالاختلاف). حيث لا مفر من الاعتراف بالآخر والحافظ على الحقوق الفرديه والجماعيه لفئات وافراد المجتمع الواحد[٤].

تعد التعدديه الثقافيه من وجهه نظر سوسيولوجيه انعدام التجانس في الممارسات والمعتقدات وأنظمه القيم. اما التنوع فيقوم على فكره قبول الاخر المختلف. بالتسامح والمساواه بين مختلف المجاميع والثقافات

الموجوده داخل المجتمع الواحد. فمفهوم التعدديه الثقافيه ذات معاني عديده بحكم تنوع مجالاتها. فضلا عن تعدد زوايا النظر اليها. ويمكن توزيع التعريفات على ثلاثه توجهات رئيسه[١] :

التوجه الأول: يري ان التعدديه الثقافيه هي ايديولوجيات. فلا تقتضي العداله الاجتماعيه أن يتم معامله جميع الأفراد على انهم متساوين سياسيا. فحسب بل يتم التعامل مع معتقداتهم الثقافيه بانها معتقدات صائبه بصوره متساويه. وان يتم مأسستها في اطار المجال العام. فالهدف من التعدديه الثقافيه يتمثل في تشكيل مجتمع تكون فيه كافه الجماعات العرقيه والأثنيه والقوميه قادره على الاندماج فيه بحيث تكون الجزء الذي لا ينقسم عن المجتمع. دون الحاجه للتخلي عن خصائصها وهويتها الفرعيه المميزه لها. الامر الذي يستوجب تقسيم النفوذ والسلطه والدور في صناعه القرار بنحو متساوي في المجتمع المتعدد الثقافات بدل من الاستئثار بالسلطه والقرار من قبل جماعه ثقافيه بعينها.

التوجه الثاني : الذي ينظر الى التعدديه الثقافيه بأنها القاعده الاساسيه التي يفترض ان يقوم عليها التنوع الاجتماعي فهي تجربه للعيش المشترك في مجتمع اقل انعزاليه لا تعاني فيه الاغلبيه او الجماعات الكبيره ديموغرافيا من ضيقاً بالأفق رغم انه اقل تجانسا. ليكون اكثر حيويه وتنوعا.

التوجه الثالث: يشار الى التعدديه الثقافيه بانها تعدديه سياسه عامه. فهي سياسه معنيه بتحقيق المصالح واشباع الاحتياجات العامه للجماعات الثقافيه على مختلف الاصعده كالتعليم والصحه والخدمات الاجتماعيه. عندها تكون التعدديه الثقافيه هي الاستجابه السياسيه للتنوع الناشئ لدى المجتمعات التي تزداد تعدديه ثقافيه (تعدديه عرقيه) باطراد. لان مصطلح متعدد الثقافات يستخدم استخداما وصفيا للإشاره الى مجتمع متعدد الهويات الفرعيه والعرقيات[٢].

لذلك صارت التعدديه هي التفسير للطبيعه المتنوعه للمجتمعات الصناعيه المتقدمه. اذ أن التعدديين يعتبرون هذا التنوع إثراءً وليس تهديداً للنظام القائم. يرى هوبهاوس بأن تشكيل البشر ثقافيا يتم من خلال البيئه الاجتماعيه التي ولدوا فيها. لذا شدد على مراعاه اهميه ودور هذه البيئه الاجتماعيه التي كانت في المجتمعات الليبراليه الحديثه بيئه تعدديه. ليكون الأفراد اعضاء في هذه المجتمعات بالولاده مثل الأسره أو الكنيسه. في حين غالبا ما تكون عضويتهم في الجمعيات وفي العديد من المجموعات اختياريه لاحقه. كالحزب السياسي. بدلاً من افتراض أن أحد أعضاء المجموعه يأتي على حساب عضو آخر[٣].

هناك ترابط بين التعدديه الثقافيه كونها واقع، والتنوع الثقافي بوصفه منظومه من السياسات الواعيه التي انتجتها الممارسه الديمقراطيه. كإطار لصيانه هذا التعدد وترشيده. ليكون التنوع الثقافي ردا سياسيا على واقع

التعدد الثقافي، كما أن التنوع الثقافي لا يمكن فصله عن الإطار الديمقراطي. فالديموقراطيه فرصه مواتيه للتبادل الثقافي ولازدهار القدرات التي تغذي الحياه السياسيه. بهذا المعنى يكون التنوع الثقافي وسط يجمع التعدديه الثقافيه كواقع والديمقراطيه بإطار واحد. قد تبدو هذه المعادله بسيطه لكن ينقصها الإراده في الكثير من المجتمعات التي تعاني من التعدديه والافتقار الى التنوع لكي يتم تحقيق العداله الاجتماعيه كأحد اهم غايات الديموقراطيه. لكنها ليست بهذه البساطه على مستوى الواقع. فالتنوع يحمل إشكالات نظريه وسياسيه. مثلما تحمل الديمقراطيه مشكلات عده سواء من حيث الشروط لتحققها الفعلي كنظم حكم فعاله. أو من حيث مستوى القدره للأنظمه الديمقراطيه لاستيعاب التعدديه الثقافيه بطريقه متساويه لتحقيق التوازن بين مختلف الهويات التي يتكون منها البناء الاجتماعي. هذا من ناحيه. اما من ناحيه اخرى. ضروره خلق التوازن بين حقوق الافراد (المواطنين) والحقوق الجماعيه للجماعات الثقافيه أو الأثنيه[١].

هنا ينبغي انتهاج مبدأ او قيمه التعدديه لان هناك اختلافات متعدده على جميع الاصعده بالدوله فهناك: (اختلافات دينيه ، واختلافات فكريه ، واختلافات ثقافيه ، واختلافات سياسيه ،....الخ). وتنص قيمه التعدديه على اعتراف الدوله والمواطنين ايضاً بوجود هذه الاختلافات والتعامل معها، الاعتراف بوجود اختلاف اراء وجهات النظر واعطاء مساحه لهذه الاختلافات بالتعبير عن نفسها واعطاء المساحه لها بان تعبر عن اختلافها وتخوض بطريق معين يحقق اهدافها ومصالحها. فتكمن اهميه التعدديه بإعطاء المساحه والحريه للأخر بالتعبير عن اختلافه اي التعبير عن وجهات النظر المختلفه للمجموعات، وكذلك يفتح الطريق للمنافسه الحره بين المجاميع المختلفه.

ثانياً: الثقافه الديمقراطيه

الديموقراطيه كنظام اجتماعي قائم على ممارسه سياسيه يفترض وجود نسق ثقافي قيمي خاص بها اذ ان **ثقافه الديمقراطيه** تحدد وتعرف بانها كل الجهود المبذوله في سبيل الجمع بين التنوع والوحده من جانب وبين الحريه والتوحيد من جانب اخر. فهي عمليه للتوفيق والدمج بين تعدد المصالح وتنوع الثقافات. اذ لا وجود للديمقراطيه الا بالاحترام سلطه الاكثريه لحقوق الاقليات. سواء كانت هذه الاكثريه او الاقليات سياسيه او اجتماعيه. فإن الديموقراطيه هي النظام الذي تعترف الاكثريه فيه بحقوق الاقليات، اذا انها تسلم بأن الاكثريه السياسيه اليوم قد تتحول لأقليه غدا بتأثير توجهات الناخبين. فالذهنيه الديمقراطيه تقوم على هذا الوعي بأهميه الارتباط المتبادل بين الوحده والتنوع، فان الديمقراطيه لا تختزل الكائن البشري الى مجرد مواطن، فإنها تعترف به كفرد حر ولكنها تعترف بيه ايضاً كفرد ينتمي لتجمعات اقتصاديه وثقافيه[٢].

تعمل الديمقراطيه السياسيه والاجتماعيه بشكل افضل عندما تحاول الطرق السياسيه ترجمه الفروق الطبقيه اليوميه الى السياسيه العامه[١]. فالعمليه الديمقراطيه (Democratic Process) هي طريقه الحكم التي تتصف بالتشاور المستمر بين عناصر نظام الحكم وافراد الشعب في اداره شؤون الدوله ورعايه المواطنين في تأمين الازدهار لهم، وتوفير العداله والمساواه للجميع[٢].

ان الثقافه السياسيه التي تتطلبها الديمقراطيه هي مجموعه من الافكار السلوكيات التي توجه مسار النظام السياسي في المجتمع. بما يتماشى ويتوافق مع اهم مبادئ الديمقراطيه الاساسيه الا وهو العداله الاجتماعيه. ينبغي ان تنبع الثقافه السياسيه الديمقراطيه من النظام السياسي (السلطه) لتعمم على المواطنين. عندها ينبغي على الجهتين انتهاج هذه السلوكيات الديمقراطيه. حتى يكون نظام ديمقراطي فعلاً او دوله ديمقراطيه قائمه بالشكل الفعلي. فترتكز الثقافه السياسيه الديمقراطيه على ثلاث مبادئ او قيم اساسيه هي : التعدديه والتسامح (التنوع) والتوافقيه او الاجماع (المشاركه). يختلف مستوى الثقافه السياسيه الديمقراطيه من دوله لأخرى ويرجع هذا لنسبه الوعي الثقافي السياسي الديمقراطي السائد فيها.

لذا تستند الثقافه السياسيه الديمقراطيه للأبعاد التاليه[٣]:

١- ان الثقافه السياسيه للديمقراطيه تفترض وجود قيم وغايات تحقيق المساواه واتاحه فرص المشاركه بالعمليه السياسيه امام افراد المجتمع بغض النظر عن الاختلافات العقائديه واللغويه والدينيه او السلاليه بين هؤلاء الافراد.

٢- ان الثقافه السياسيه للديمقراطيه تستند الى مفاهيم العقلانيه وتنميه القيم الابداعيه والالتزام بالأسلوب العلمي، والابتكار والفاعليه واحترام قدرات الانسان وكرامته وحقوقه.

٣- تقوم فكره الجمع بين الاصاله والمعاصره على افتراض المواجهه بين الاتجاهات والمعايير التقليديه والتي تشير للجمود والسلبيه الرافضه للتجديد والميل للتواكل والتقوقع والبعد عن الموضوعيه والاهتمام بالمظهريه والشفهيه اكثر من العمل الجاد لذا تصبح الثقافه السياسيه للديموقراطيه غير قابله للتطبيق العملي الفعلي في واقع الحياه الاجتماعيه لتتحول الديموقراطيه الى صوريه وهميه.

٤- لا يمكن للديمقراطيه ان تحقق العداله الاجتماعيه كغايه مهما كانت رغبه الافراد والجماعات بالمجتمع الا من خلال عمليه تحقيق التوازن بين القوى السياسيه والاجتماعيه الفاعله فيه مهما أجرت من

محاولات للتحديث وللتغيير الثقافي. لمنع الجماعات من فرض سيطرتها الحاسمه والنهائيه بتقديم مصالحها على حساب حقوق الاخرين.

ان ممارسه الديمقراطيه مرتبطه بطبيعه الثقافه السائده بأي مجتمع. يتوقف عليها نجاح المجتمع او اخفاقه بتحقيق العداله الاجتماعيه. فالديمقراطيه ليست أن ينتخب المواطنين على اساس المذاهب او الاعراق أو الديانه فقط بل ينبغي انتخاب البرامج السياسيه والاقتصاديه القادره على تحقيق التعايش سلميا بين مكوناته. فالديمقراطيه هي تنشئه اجتماعيه تبدأ بالأسره وتعليم الأطفال كيفيه احترام الراي الاخر وكيفيه التميز بين الصح والخطأ على ضوء القيم الأخلاقيه والاجتماعيه لكي يكون الإنسان بعدئذ مؤهل للاختيار بين الانسان الكفوء والبرنامج الذي يعزز لقيم التسامح والتعايش السلمي، فيمكن أن الاشكاليه التي تواجه المجتمع العراقي ليست بالديمقراطيه كمفهوم واسلوب للاختيار الافضل بل في الثقافه السائده.[١]

يعتبر التعايش اهم العناصر الداعمه للتعدديه الثقافيه بالمجتمع. لأنه الاساس التعددي للمجتمع في الديمقراطيات الحديثه. وكذلك فان الحل الامثل لهذا التنوع يكمن في الادراك بان ابناء الإثنيات دورهم ليس في الاقتتال وانما باجتماع الثقافات والتسامح. وان قيمه التسامح هي شرط اساسي ومهم لتحقيق التعدديه فوجود الاختلافات بدون التسامح لا يمكن التعايش مع البعض الاخر فهي شرط مهم لتحقيق التعدديه. واهميه التسامح تعطي الافراد مساحه امنه في التعبير عن آرائهم وبالتالي تحصيل حقوقهم، وكذلك يسهم في استقرار السلطه والمجتمع، والتسامح يقوم على تقبل الاخر اي قبول الاخر بغض النظر عن لونه عرقه ودينه وجنسه بعيداً عن اختلاف الآراء، فالتسامح شرط ومبدأ وقيمه اذا تواجدت الغت الكثير من الاختلافات والخلافات. وهذا المبدأ ينص على ان ينبغي على الدوله الاعتراف بهذا التسامح وليس مجرد انتهاكه كسلوك، اي التعامل بتسامح مع المواطنين ومنحهم حق التظاهر والتعبير بعيداً عن قمعهم، وعلى المواطنين ايضاً انتهاجه كسلوك بين بعضهم البعض واتجاه الدوله حتى يكون هناك تعايش سليم وديمقراطي.

ثالثاً: تعدديه الهويه بين سياسات الاعتراف ورهان الديمقراطيه

تعدديه الهويه الثقافيه قائمه على التعدد الاجتماعي. الذي هو مصدر القوه وليس مصدر الضعف. لذا فان معركه التأسيس في الدول متعدده المرجعيات الثقافيه (قوميات او اديان ، او مذاهب ..الخ) هي معركه دستوريه بامتياز. لأنها تعد من المبادئ الرئيسيه في تحديد شكل الدوله. الذي يعد اهم مصادر قوتها. الامر الذي لا يعني بان تكون هويه الدوله الواحده مفروضه على الجميع بوصفها هويه الجماعه المهيمنه على السلطه. لان استقرار الدوله لا يعني ان تخضع الاقليات للأغلبيه[٢]. ان مصطلح التعدديه الثقافيه يستخدم

للاقرار بوجود الثقافات المتمايزه بالمجتمع الواحد فالافتراض الكامن وراء الايديولوجيه متعدده الثقافات هو القبول العام والاعتراف بثقافه الافراد لتكون الهويه العامه هي جماع الهويات الفرعيه. هويه المتعدده الثقافات هي شرط وجود ارتباطات وولاءات تجاه هذه الثقافات المختلفه.[١] ان تحويل الانقسامات الثقافيه لتكون أكثر بروزا في الفروق الاجتماعيه والاقتصاديه. ليترتب عليها .غالبًا تعدديه المنظمات الاجتماعيه والاقتصاديه داخل المجموعات الثقافيه الرئيسيه. غالبا ما يعزز الانقسامات عبر الثقافات ليعيد التأكيد على اهميه التضامن العرقي لتوكيد الهويه فيعمل على الحد من التسامح والتعايش وبالتالي التنوع الاجتماعي.[٢] فالتعدديه الثقافيه تعد بمثابه الاساس للتعامل مع التنوع الثقافي والهويه الثقافيه تحيل الى شعور افراد الجماعه بالانتماء لثقافه مشتركه. وان تعدد الآراء المختلفه هو اهم عنصر من عناصر ثقافه النظام الديمقراطي ومؤسساته. اذ لا يمكن تصور قيام هذا النظام وأدائه لمهماته بالشكل الصحيح من دون اضطلاع القوى السياسيه بوظائفها. لذا فالأسلوب الأمثل بتقبل الآراء المختلفه هو عن طريق وإتاحه الفرص حريه تامه.

يتطلب بناء ديموقراطيه حقيقيه نضالا من اجلها للوصول الى تغيير حقيقي يتضمن الاعتراف بالأخر أياً كان. والتعامل معه. فالنضال من أجل الديمقراطيه هو الوسيله والغايه في آن واحد، فبمقدار ما يعني فهم الآخر فالديموقراطيه تصبح الغايه باعتبار هي الصيغه المتطوره والرحبه والتي تقدر على استيعاب الحاجات الانسانيه الجديده. فهي افضل الصيغ بالنسبه لجميع الاطراف، لأن مجرد الاعتراف بالآخر وبمحاورته، يخلق شرطا جديدا. هذا الشرط هو الأفضل والأكثر امانا لأن بغيابه يجرد المجتمع من اهم ميزاته ومؤشراته فتصبح كل الأشياء بعد ذلك نتيجه للصدفه او للقوه او للمفاجأه[٣].

الديمقراطيه لا يسعها ان تتماهى لا بالتعدديه ولا بالتوحيد بل تعتمد في تماهيها على التنوع. فأنها تنبذ وبشده هاجس الهويه الموحده المفروضه الذي يجعل كل فرد حبيس ضمن طائفه معينه، ويختزل الحياه المجتمعيه لحيز التسامح والتساهل، مما يدع الساحه المجتمعيه مشرعه بالواقع على كل الاحتمالات، الفرز والتقوقع والحروب المقدسه. كما تنبذ بنفس الشده تلك الذهنيه التي تتذرع بالجماعيه لكي تقضي على التنوع للمعتقدات والانتماءات والذاكرات الخاصه[٤]. لذا تغدو الديمقراطيه اساس لتمثل المساواه بين الناس.

يلعب الخطاب• السياسي والاجتماعي للدوله دوره الاهم في وجود وتطور الاهتمام بالتنوع الثقافي والاعتراف به من قبل الافراد او الجماعات. فالخطابات الجمعيه ذات المرجعيه القوميه او الدينيه او الاثنيه او السلاليه او الطائفيه او اللغويه وغيرها. عملت على توكيد التعدديه. الذي قاد الى عدم الاعتراف او

للتقليل من شأن الآخر. لكن الانكار والتنكر وعدم الاعتراف بالحقوق لم يؤدي لوحده بقاء المجتمعات بل زادت اشكاليه وانقسام وتناقض، ولعل تلك واحده من النواقص للدوله العراقيه التي حفرت بأساساتها عميقاً واضعفت من وحدتها الوطنيه[١]. فقد حدث التشظي للهويه الوطنيه الذي انتج الهويات الفرعيه الاثنيه والدينيه والطائفيه والقبليه والمناطقيه التي جسدت بدورها مستويات ازمه العداله الاجتماعيه في المجتمع العراقي لأنها قامت على حساب المشترك الاجتماعي الذي يجمع الكل في ظله فيما يلي[٢]:

١- **الخطاب السياسي:** فهو خطاب النخب السياسيه سواء اكانت بالسلطه او بالبرلمان او خارج العمليه السياسيه.

٢- **الخطاب الديني:** فهو خطاب النخبه والمرجع الديني. فتوجد العديد من القنوات الطائفيه التي تسخره لخدمهت للطائفيه السياسيه.

٣- **الخطاب الاعلامي:** ويمثل خطاب وسائل الاعلام والذي يتأثر غالباً بتوجهات مالكي القناه الاعلاميه او الجهات الممولة لها، من خلال انتقاء الضيوف والبرامج التي تعرضها وكذلك الجمهور المستهدف والمتلقي لتوجهات وخطاب القناه.

٤- **الخطاب الثقافي:** ويشير لخطاب النخب المثقفه سواء بنتاجاتها الابداعيه او موقفها ازاء القضايا الوطنيه ومدى الانجرار للانحياز او الاصطفاف الطائفي.

يتضح من العرض اعلاه ان التعايش بسلميه هو احد الامور التي ينبغي التركيز عليها كآليه لحل الازمه الثقافيه، الذي خلق قلق الهويه الامر الذي ادى الى تنافرها فالتعايش في اطار التنوع هو الخيار الانسب للمجتمعات التي تنشد الامن والرقي الانساني. اذ ينبغي ان يقر كل طرف للآخر بحقه بالتمسك بقناعاته ومعتقداته وتربطهم اواصر العدل والتساوي بالحقوق والواجبات، هذا ما تحتاجه البلدان ذات التنوع الثقافي والاثني والمذهبي كالمجتمع العراقي[٣]. لكي تعمل الديمقراطيه بشكل حقيقي فعال. فان الامر يتطلب درجه معينه من التماسك الاجتماعي. فالإخفاق في معالجه التعدديه الثقافيه يقوض الديمقراطيه خصوصا مثل هذه البيئات. اذ يمكن بناء جسور التواصل عبر الانقسامات من خلال التعبير عن القيم المشتركه لمصير مشترك أو رؤيه شامله للمجتمعات، وتعزيز الاحترام المتبادل والتسامح، وإنشاء شبكات من القاده المؤثرين القادرين على التواصل والتفاعل مع الآخرين عبر خطوط الاختلاف الاجتماعي، يمكن أن يساعد

ذلك في إعاده تعريف وتجديد معنى الديمقراطيه المتجذره في مفاهيم حقوق الإنسان وكرامه الجميع. فأن التوافق والاجماع هو شرط مهم من شروط التعدديه اي موافقه جميع الاطراف على الاشياء الاساسيه والمركزيه، وحتى تتمكن المجموعات المختلفه في الدوله ان تتعايش مع بعض وتتقبل بعض لزاما ان توافق على اشياء اساسيه، لان الاساسيات اذا كان متفق عليها ويوجد اجماع حولها تخفف من حده الصراع وعدم الاستقرار وتحافظ على التعايش السلمي. على الرغم من وجود التناقض بين قيمه التعدديه وقيمه الاجماع لان قيمه التعدديه تعترف بوجود الآراء واختلاف وجهات النظر وقيمه التعدديه تكمن بأنه على الرغم من الاختلافات ينبغي الموافقه على الاساسيات .

المبحث الثالث: التعدديه السياسيه والديمقراطيه

اولاً: التعدديه والديمقراطيه السياسيه

شكلت التعدديه السياسيه دور هام بمسار تطور الديمقراطيه، فأسهمت بنقل الديمقراطيه من بعدها النظري الى البعد العلمي، ليصبح شكلها يعتمد كمعيار التصنيف لمدى تطور الديمقراطيه ورسوخها اجتماعيا، لكون مفهوم التعدديه السياسيه يعني علاقه الديمقراطيه بالمفاهيم الاخرى كالمشاركه والمساواه والاستجابه الحكوميه للمطالب، وايضاً المصالح والتعدد والتنوع، فهي مفاهيم مرتبطه ببعضها البعض الاخر في الفكر السياسي الغربي، فالعلاقه بين "التعدديه السياسيه والديمقراطيه" هي علاقه تأثير متبادل، اي ان احدهما يؤثر بالآخر سلباً وايجاباً، وان بالإمكان عد هذه العلاقه وفق الصيغه الرياضيه بانها علاقه طرديه[١].

الديمقراطيه السياسيه خاصه الانتخابيه هي الشكل الاكثر خطوره من كافه الاشكال المعروفه للديمقراطيه، فهي لعبه عرجاء تلعبها الانظمه ضد الشعوب لكي تسحب منها الشرعيه وحسب، لذلك فهي اكثر ما تشبه لعبه ((القطه العمياء)) التي يلعبها الصغار، قبل الانتخابات الجميع موجودين امام الشعب، ويركض من مكان لآخر بلا توقف عارض نفسه مروج لبضاعته، وبعدها يختفي الجميع دون ان يعلم احد اين اختفوا وماذا يفعلون[٢]. فيمكن النظر للديمقراطيه السياسيه على انها نظام الحكم الذي يتوجب ان يفي بالمتطلبات التاليه[٣]:

١. المنافسه الحقيقيه الواسعه بين افراد وجماعات المنظمه ((خاصه الأحزاب السياسيه)) على جميع المناصب المؤثره بسلطه الحكومه ، وذلك بفترات دوريه منتظمه وبعيده عن استخدام القوه .

٢. مستوى المشاركه السياسيه الشامل للغايه باختيار القاده والسياسات، على الأقل من خلال الانتخابات المنتظمه والنزيهه، حيث لا تستبعد أيه جماعه اجتماعيه رئيسه ((من البالغين)) .

٣. مستوى كافي من الحريات المدنيه والسياسيه ((حريه التعبير، حريه الصحافه، حريه تشكيل المنظمات والانضمام إليها)) يضمن النزاهه بالمنافسه والمشاركه السياسيتين.

يرى بوردو ان "الديمقراطيه السياسيه" تراجعت لكي تحل محلها الديمقراطيه المجتمعيه وانتصار الشعب الفعلي، الامر الذي ينطوي بالضروره على قطيعه ثوريه، حتى لو ظلت البلدان الغربيه محافظه بكثير من الاحيان على التوفيق المتذبذب بين ديمقراطيه سياسيه وديمقراطيه مجتمعيه اتخذت على سبيل المثال صيفه (النيودل[*])[١]. فالديمقراطيه السياسيه لا يمكنها ان تترعرع مع وجود اللامساواه الاجتماعيه .

فيما يرى **روبرت داهل (Robert A.Dahl)** ان الديمقراطيه تتطلب من المواطنين مجموعه خاصه من القيم والتوجهات السياسيه مثل "الاعتدال والتسامح والفعاليه والمعرفه والمشاركه". خاصه ان الاعتقاد بشرعيه النظام والقدره على فهمه تعتبر بصوره دائمه العنصر الحاسم بتغييره، ولها تأثيرها باستمراريه الديمقراطيه او انهيارها. اما بالنسبه **لجوزيف شوميتر (Joseph Schumpeter)** فانه قد عني بالمنهج الديمقراطي هو اتخاذ مجموعه التدابير المؤسساتيه من اجل الوصول للقرارات السياسيه التي من خلالها يكتسب الافراد سلطه اتخاذ القرار عن طريق المنافسه على الاصوات[٢]. لذا فان الديمقراطيه بالعصر الراهن تقوم على ثلاث اركان[٣]:

١. حقوق الإنسان بالحريه والمساواه وما يتفرع عنها كالحق بالحريات الديمقراطيه والحق بالشغل وتكافؤ الفرص... إلخ.

٢. دوله المؤسسات، وهي دوله يقوم كيانها على المؤسسات السياسيه والمدنيه التي تعلو على الأفراد مهما كانت مراتبهم وانتماءاتهم العرقيه والدينيه والحزبيه.

٣. تداول السلطه داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسيه المتعدده وذلك على أساس حكم الأغلبيه مع حفظ حقوق الأقليه.

الديمقراطيه ليست مجرد نظريه اجتماعيه سياسيه ولا حتى على مستوى الشرعيه فلا يجوز ان تبقى العمليه الديمقراطيه مجرد اسس ومبادئ ومفاهيم وتصورات نظريه. بل يتوجب ان تتزامن مع الآليات العمليه التي تضمنها القواعد القانونيه المجرده والملزمه. فلا قيمه لمفاهيم علميه لا يمكن تطبيقها على ارض الواقع وحتى لو وجدت هذه المفاهيم بالخطاب السياسي للسلطه السياسيه. فالأمر سيظل مجرد ان هذه السلطه لمشروعيه ملتبسه، ويكون الهدف منها تبرير وجودها بعيدا عن الاهداف الاجتماعيه. ليكون التداول للسلطه السياسيه هو النمط الوحيد الذي يعبر عن الديمقراطيه، وهو التجسيد الحقيقي لها[١]. أن التعدديه السياسيه هي الحامي للديمقراطيه. لأنها تعني الاعتراف بشرعيه وجود التعدد الاجتماعي، وحق الجماعات والتكوينات، في ممارسه السلطه وحق كلاً منها بالدفاع عن الهويه الخاصه به وبمصالحه المشروعه بمختلف الطرق السلميه من خلال المشاركه السياسيه العادله والمتكافئه التي يمكن معها التداول السلمي للسلطه.

الانتقال للديمقراطيه ليس مجرد مسأله فنيه اداريه بل هي قضيه اراده سياسيه تؤسس على التوافق السياسي والمصالحات التاريخيه بين القوى التي تنشد التغيير هذا من ناحيه، وبينها وبين السلطات الحاكمه من الناحيه الأخرى، كما بالضروره تتطلب المقاربات الجاده لإزاله التعارض واوجهه المحتمله بين ما هو بالضروره من ثوابت المجتمعات وما هو بالضروره ايضاً من ثوابت الديمقراطيه[٢] .

هناك علاقه وثيقه بين الديموقراطيه والتعدديه السياسيه، فلا يمكن الحديث عن التعدديه السياسيه بدون وجود النظام الديمقراطي، لان النظام الديمقراطي بمضامينه والياته هو الوحيد الذي يكفل الحريه لتشكيل الجمعيات والمنظمات والاحزاب السياسيه ويؤمن بحقوق وحريات الانسان. التي تساند الديمقراطيه الليبراليه بتوفيرها الأسس الاجتماعيه للتنافس الحر والعلني من اجل الوصول للزعامه[٣]. لقد حدد المشروع النهضوي التعدديه السياسيه بوصفها الحق العام لطبقات المجتمع وفئاته ونخبه. [٤].

ان العلاقه بين "التعدديه السياسيه والديمقراطيه" هي علاقه جدليه (البيضه والدجاجه) فالتعدديه هي انتاج للعمليه الديمقراطيه جزءاً لا يتجزأ منها اذ ترتبط نظريه التعدديه بوجود الديمقراطيه في المجتمعات الليبراليه وكذلك تنظر للمجتمع السياسي على انه مجتمعاً مكون بصوره اساسيه من الجماعات الكثيره والمتنوعه ذات المصالح المتنافسه والمتصارعه والتي تتفاعل فيما بينها بشكل سلمياً. وبظل الديمقراطيه يمكن تمييز المجتمع عن غيره من المجتمعات ً [٥] .

لإنجاح المهمه الديمقراطيه للتعدديه السياسيه ترسيخها بالشكل المثالي يتوجب تواجد اربعه شروط **الاول** هو بناء المؤسسات القويه والرصينه القادره على توفير الحمايه للأشخاص. لاسيما في المسائله المؤسسيه والمنظمات العامه المستقله التي تكون بعيده عن سيطره الاحزاب والقوى السياسيه ، **الثاني** هو القدره على ادراك المواطنين وفهمهم لطبيعه العمل للنظام الديمقراطي ، و**الثالث هو** سعي الحكومه من اجل تمتع مواطنيها بالعداله الاجتماعيه، **والرابع** هو اتسام المجتمع الديمقراطي بالوحده التي تضمن الاتفاق الضمني بين المواطنيه على المثل العليا الاساسيه المشتركه[١].

ثانياً: التعدديه الحزبيه والديمقراطيه

تتطلب المسيره الديمقراطيه الصحيه وجود الاحزاب السياسيه الصحيه. اي احزاب سياسيه ديمقراطيه في منهجها الداخلي تقوم على القيم والمبادئ الوطنيه وتكون متفقه قولاً وعملاً على تحريم العنف والاحتكار السياسي سواء في إطار الحزب ذاته او السلطه العامه، فضلا عن القبول بالانتقال السلمي للسلطه في ظل توفير آليه انتخابيه حره. على ان تلتزم هذه الاحزاب بحقوق الانسان السياسيه والاقتصاديه والاجتماعيه، اضافه الى القبول بالتعدديه (قبول الاخر) وتجنب المطلق لصالح الافكار والقناعات. فالتعدديه لا تعني تركيز الانقسامات "الاثنيه، المذهبيه، الطائفيه، القبليه"، كما ان الاقرار بالحقوق الثقافيه لجميع التنوعات اللغويه – القوميه بالبلاد، لا يعني القبول بالانفصال والانفصام لهذه المجموعات عن بعضها البعض او عن محيطها الاجتماعي، لان الحاله هذه تقود لاضمحلال مفهوم الدوله والوقوع ببراثن التعصب والتجزئه[٢].

لذا لا يمكن القول بوجود النظام الديمقراطي، لا تحتل فيه الاحزاب السياسيه مكانها البارز كحامل جوهري للمصالح المتناقضه والمتصارعه في كل مجتمع بالإضافه الى انه الحامل الرئيسي للرؤى المعبره عنها بتحقيق الخير والمصلحه العامه. ليتحقق نوع من الاجماع في الفكر السياسي على مركزيه دور وموقع الاحزاب في النظام الديمقراطي التعددي التنافسي، ليبقى الارتباط بينهما حاضرا في الأدبيات السياسيه الحديثه المعاصره بكل قوه ووضوح على مستوى التنظير. من هنا تعد الأحزاب شرطاً مسبقاً لقيام النظام الديمقراطي فهي وليده هذا النظام التي تعتبر احدى اهم مظاهره ونتائجه في الان ذاته. ان وجود الاحزاب نتيجه منطقيه تترتب على تبني النظام الديمقراطي مما يجعل دورها ومساهمتها ببناء الديمقراطيه لا يمكن تجاهله[٣].

وجود الاحزاب السياسيه ((وخاصه بحال عدم قيامها على الاساس الاثني)) يساعد على دمج الجماعات هذه بالمجتمع ويساعدها لإيصال مطالبها للنظام دون اللجوء للعنف، كما انها تساعد على نشر الثقافه

السياسيه القائمه على التسامح وقبول الآخر، اذ يفيد هذا بزياده المشاركه السياسيه نتيجه لتقبل النظام الحزبي للرأي والرأي الآخر. فان الأحزاب السياسيه ضروريه لأنها تؤدي دور جوهري في تأهيل واعداد الاعضاء للمناصب الحكوميه، فضلا عن تنظيم المنافسات الانتخابيه[١]. تتوقف قدره الاحزاب على تأديه دورها المؤثر في عمليه التحول للديمقراطيه على مدى ايمانها بالديمقراطيه، وبتطبيقها لها في تنظيماتها الداخليه اولا فمن دون ان تمارس الاحزاب الديمقراطيه داخلها، وفي علاقاتها فيما بينها، سيكون من الصعب حصول الانتقال السلمي للسلطه، لذا لا يمكن قيام البناء الديمقراطي الحقيقي بالقوى والتنظيمات الغير ديمقراطيه[٢] .

تعتبر التعدديه الحزبيه من المتطلبات الأساسيه للديمقراطية والأيديولوجيه التي تقوم بدورها بفتح المجال للمنافسه السلميه بين مختلف الأحزاب. ان المناخ الديمقراطي يسمح للأحزاب بأن تقوم بوظائفها على اكمل وجه ، في هذا الإطار يذهب عدد من المحللين العرب إلى أن طبيعه الحكم العربي لا يترك في الغالب لأي حركه سياسيه الفرصه لأن تنمو بالشكل الطبيعي فضلا عن فرصه التعبير عن نفسها بالشكل العلني المفتوح والشفاف وإنما يقوم الحكام بأغلاق معظم الأبواب أمام الآخرين. فلا يكون هناك مجال للتعبير بصوره كامله عن الآراء والمواقف التي تتعارض مع مواقف السلطه. تنظر التعدديه السياسيه للمجتمع على أنه يتكون من مجموعه من الروابط السياسيه وغير السياسيه المتعدده والمصالح المختلفه، ليحول هذا التعدد والاختلاف دون تمركز السلطه في يد طرف على حساب الاخرين بل يساعد على تحقيق المشاركه السياسيه والتي تعنى إشراك المواطنين بالحياه السياسيه سواء برسم السياسه العامه أو بصنع القرار وتنفيذه[٣].

من هنا يمكن القول بانه لا ديمقراطيه بدون وجود الاحزاب السياسيه المتعدده التي هي حجر الزاويه بالحياه الديمقراطيه وان احدى مرتكزات الديمقراطيه تسمح للأحزاب بالتنافس سياسياً مع بعظها البعض الاخر لان المنافسه هي احد مقومات الديمقراطيه.

اما فيما يتعلق بالأحزاب السياسيه فعلى الرغم من وجود التعدديه الحزبيه ببعض الدول العربيه (كما هو الحال في المجتمع العراقي) الا ان البعض من هذه الاحزاب لا تزال تجعل من الديمقراطيه الوسيله للحكم وليس الوسيله لإصلاح البلاد والنهوض بها كما ان بعض النظم السياسيه العربيه الحاكمه ترفض اعطاء القوى الموجوده بالمجتمع حق التعبير عن آرائها من خلال المشاركه السياسيه بظل النظام السياسي الديمقراطي الحقيقي الذي يعترف بهذا التعدد، لذلك لا زالت هذه القوى الحيه وجماهيرها تخوض صراعاً من اجل فرض ديمقراطيه حقيقيه بالواقع السياسي العربي[٤]. من الضروري الاعتراف بأن الاحزاب تشكل عنصرًا

ضروريًا ولا غنى عنه لأي ديمقراطيه. يمكن للناس ممارسه سيادتهم من خلال هذه الأحزاب السياسيه بفضلها يمكنهم التفاعل مع بعضهم بطريقه فعاله [١]. فهنالك علاقه وثيقه بين نظريه الديمقراطيه وتعدد الاحزاب، لان هذه النظريه تقوم على ان لا ديمقراطيه بدون وجود الاحزاب حيث يعتبر التعدد الحزبي دليل على الصوره الديمقراطيه للنظام الساسي الحاكم في هذا البلد او ذاك. منطلقا ان المثل الاعلى سياسي هو قيم الديمقراطيه الليبراليه، حيث يصبح نموذج الديمقراطيه الليبراليه الذي يقوم على تعدد الاحزاب هو نتيجه طبيعيه لعمليه التطور السياسي[٢].

اشد النتائج سلبيه على الوضع العربي بشكل عام والعراقي منه بشكل خاص هو مقدار الانعكاسات السياسيه وتأثيرها على قناعات الناس لاسيما في كل بدايات التجارب الديمقراطيه في الدوله التي تخلصت او تهاوت انظمتها الشموليه. كما هو الحال في المجتمع العراقي بعد سقوط النظام الدكتاتوري. التي ادت الى سيطره صراعات الاحزاب التي تفتقر للديموقراطيه في تنظيماتها حيث تتفرد زعاماتها بالقرارات والتحكم بمصائر الامور. الامر الذي جعل الشارع الشعبي فاقد للثقه بجدوى النظام الديمقراطي وهي حاله يمكن تلمسها في العراق اليوم. حيث ان المواطنون يصبون جام غضبهم على الاحزاب وقياداتها التي لا تريد انهاء صراعاتها البينيه على النفوذ[٣]. لقد قامت باتباع الاساليب الديمقراطيه وحاولوا تقليدها تقليد مزيف مصطنع فاستعملوا التصويت العام ولكن بالصور الزائفه التي تلغي حقيقته، وخطبوا الاستلاب عطف الجمهور واكثروا من التمثيل والتهريج، ولكنهم يضمرون الاحتكار والرغبه في ابعاد الشعب عن الحكم الذي تسنده اراقه الدماء والتهويل والضجيج مما اخذ على نتاج مثل هذه الديمقراطيه على انها حكومه فوضى وادعياء[٤] لقد تحولت المكونات المجتمعيه بالعراق الى مكونات حزبيه متصارعه

ثالثاً: الديمقراطيه الليبراليه والديمقراطيه التعدديه

تعني الديمقراطيه الليبراليه (Liberal Democracy) ارتكاز السلطه الى نظريه السياده الشعبيه. حيث يتم اختيار الحكام عن طريق انتخابات حره نزيهه حقيقيه يكون الاختيار فيها بين مرشحين عده وليست انتخابات استفتائيه لصالح مرشح واحد. اما بنيه الحكومه فستند الى التعدديه السياسيه وفصل السلطات. لتكون صلاحيات الحكام محدوده فيما يتمتع المحكومون بحريات عامه كحريه الرأي وحريه الصحافه وحريه الاجتماع وحريه انشاء الجمعيات والحريه الدينيه. بما يعرف بالحريات العامه[٥] ان الديمقراطيه في الفكر السياسي الليبرالي تحمي حقوق الافراد الاساسيه وتهتم بنفس الوقت بحمايه الصالح الاجتماعي العام

بالاضافه الى توفير مظله واقيه للفقير والضعيف منهم. فلا يمكن تجاهل علاقه الفرد بالمجتمع في اي مناقشه حول الديمقراطيه الليبراليه[١]. وان جوهر النظم الديمقراطيه الليبراليه هو الاعتراف بالقصور المستمر، وان هناك حاجه وامكانيه للتغيير والتقدم[٢] .

تنظر للديمقراطيه التي يؤسسها النموذج الليبرالي الى المجتمع على أنه مجموعه معقده من الجماعات والمصالح المتنافسه، التي تفترض توزيع السلطه على اوسع نطاق ممكن. فيما تهدف عمليه اتخاذ القرار الديمقراطي في النموذج الليبرالي اله توافق القاده مع القواعد المؤيده والمعارضه بتقديم افضل السياسات في حين ويُعهد إلى المؤسسات السياسيه الاساسيه مثل البرلمانات والحكومات مهمه حل النزاعات في المجتمع المعقد والمتنوع من خلال تحديد تفضيلات الأغلبيه التي يجب ان لا تختزل حقوق الاقليات، وتحويلها إلى إجماع واسع النطاق. وتتمثل نقطه البدايه في أن معظم الناس يفتقرون إلى الخبره اللازمه للإداره الفعاله للشؤون العامه، وبالتالي ، يتعين عليهم انتخاب نخب مطلعه ومختصه تمثل اهتماماتهم في الهيئات الديمقراطيه، مثل البرلمان[٣] . يوضح «هارولد جي لاسكي» مجموعه من التحولات التي ادت لليبراليه ، وافضت للانتقال من العالم القديم الى العالم الجديد بهذه الصوره[٤]:

- **في الحقوق:** اخذت القوانين مكانها بدل التقاليد.
- **في العقيده:** حيث جرى تبديل المذهب الواحد الى عقائد مختلفه بحيث ان الشكاكين ايضاً حانت لهم الفرصه لإظهار رأيهم .
- **في السياسه:** فقد استبدلت الحاكميه الالهيه والحاكميه الطبيعيه بالحاكميه الوطنيه.
- **في الاقتصاد:** حيث حلت الاموال المنقوله مكان الارض ومالكيتها.
- **في الهدف:** حيث حل الاعتقاد بالتعالي والتقدم على اساس العقل، محل الاعتقاد بالعصر الذهبي في الزمن السابق، والاثم الذاتي والاحساس بالخطيئه.
- **في العمل** : حيث حل السلوك الفردي محل السلوكيات والنشاطات الاجتماعيه.

الا ان ما يجدر ذكره في هذا المجال بان الديمقراطيه الليبراليه تتعارض شكلاً ومضموناً مع كل من السلطويه والتوليتاريه. فهي عباره عن اقتران فكرتين او مبدأين منفصلين يسهل الخلط بينهما، الفكره الليبراليه التي تعني تقييد السلطه الاكراهيه لأي حكم، حيث يكون التسامح من اهم خصائصها الاساسيه، والحريه

قيمتها العليا. و الفكره الديمقراطيه التي تعني بدورها وضع الحكم بأيدي الناس (حكم الشعب) او علمياً بأيدي الاكثريه لتتخذ من الانتخابات الدوريه سبيلا لها في تحقيق ذلك[١] .

يتصل مبدأ التعدديه في التجربه الديمقراطيه الليبراليه لأنها تعتمد مبادئ وحقوق توجب الاعتراف بالتعدديه من حيث الوجود وحق التعبير وحق المشاركه للمكونات المتمايزه في الحياه المجتمعيه العامه، فالليبراليه اذا كانت تقوم على حق المعارضه في الوجود والعمل وعلى الدور الكبير لوسائل الاتصال بوصفها اهم صور التعبير عن الراي ، فان هذه مقومات كلها تخدم التعدديه من حيث الاعتراف بالتعدد وبالتعبير وحق المشاركه للمتعددين في الشؤون العامه[٢] .

هنا لا تجد الباحثه بدا من الاشاره الى ان ديمقراطيات النوع التعددي تتميز، بخطوط واضحه في الفصل والتوزيع والمشاركه حيث يتعلق الأمر بالسلطه السياسيه والبنيه المؤسسيه وطرق الحكم وممارسات السلطه العامه. اذ تتناقض هذه الانظمه تتناقض مع ديمقراطيات الأغلبيه الديموغرافيه حيث تكون السلطه السياسيه عاده أكثر تركيزاً أو "موحده" مما قد يؤدي إلى "استبداد ديمقراطي للأغلبيه (توكفيل) وإلى ممارسات ذات شكل شعبوي ، في صيغ تفويض السلطه (أودونيل) أو الى ديمقراطيه من النوع الهجين (مالوي) ، المشكوك في صفتها الديمقراطيه[٣]. فالديمقراطيه الليبراليه تعني امكانيه التغيير او التداول السلمي للسلطه بين الفئات المختلفه بين الحين والاخر، وهذه الخاصيه تنطوي على امرين على جانب كبير من الاهميه **الاول** ضروره التغيير وتداول السلطه، **والثاني** ان هذا التغيير يتم بشكل سلمي ووفق للإراده الشعبيه[٤].

المقارنه بين الديمقراطيه التعدديه والديمقراطيه الليبراليه[٥]:

- **الديمقراطيه التعدديه تعترف بالجماعات:** خلافاً للديمقراطيه الفرديه التي تتعامل مع الناس بأنهم مجموعه افراد، فالتعدديه هي اتفاقيه تعامل بين المجاميع وليست بين افراد مستقلين وليس لديهم انتماء.
- **الديمقراطيه التعدديه تحفظ حقوق الآخر** تنطلق الديمقراطيه التعدديه من رؤيه الذات والاخر لكل واحد وانها تدفع نحو موقفاً يعطي للآخر حقوقا بنفس الوقت الذي تؤخذ فيه للذات بخلاف الديمقراطيه الليبراليه التي تنطلق من مصالح الذات الفرديه او الجماعيه والاخر فليتدبر.

.

- **الديمقراطيه التعدديه اداه مصالحه وتعايش:** ينظر البعض الى الديمقراطيه الليبراليه بانها اداه للغلبه اي تغليب الاكثريه على الاقليه، اما الديمقراطيه التعدديه فهي اداه مصالحه وتعايش وفتح المجال للآخر لينسجم بفسيفساء المجتمع الواحد واضفاء لوناً وطعماً خاصين.
- **الديمقراطيه التعدديه فكر ينبذ التعصب:** فهو فكر وموقف يسعى الى التثقيف بأن هناك اكثر من صح واحد وان تحقيق الذات الجماعيه والفرديه يتم بالموازاه مع الضمان لذات الاخر والحقوق الجماعيه (انا وانت معاً).
- **الديمقراطيه التعدديه آليه تحرك:** فهي لا تكرس الوضع القبلي القائم بل هي اليه تمكن الافراد والجماعات من التفاعل بشكل صحي دون تغليب احد الاطراف على الآخر.

تعني التعدديه التي تطبق كشكل من أشكال النظام الاجتماعي والسياسي بأن هنالك عددًا كبيرًا من مجموعات المصالح التي تجتمع بحريه تكون متبادله في وضع تنافسي لكسب التأثير على الحياه الاجتماعيه والسياسيه. يمكن أن تكون هذه التجمعات سياسيه أو اقتصاديه أو دينيه أو عرقيه أو ذات طبيعه أخرى. كما توصف الديمقراطيه التعدديه نظاماً سياسياً يوجد فيه أكثر من مركز واحد للسلطه. فالديمقراطيات الحديثه هي تعدديه لأن الديمقراطيات تسمح بحريه تكوين الجمعيات. ومع ذلك ،أن الديمقراطيه التعدديه تعني العديد من المجموعات، وليس الشعب ككل، يمكنها أن تحكم المجتمعات وتوجهها وتقودها وتديرها كمبدأ أخلاقي. اذ يتسم المجتمع التعددي باحترام جميع وجهات النظر وقبولها والاعتراف بها؛ بغض النظر عن مدى اختلافها أو تباينها، ونشرها. وتستند التعدديه إلى مناقشات تُبنى نتائجها غالباً على حلول وسط ترضي في نهايه المطاف جميع المجموعات المعنيه، أو على الأقل مقبوله ككل.

الفصل الخامس: ازمه التعدديه

تمهيد:

مثلت التعدديه بالمجتمع العراقي عائق امام التنميه، فرغم ان التعدديه ليست مصدر للتمزق وعدم الاستقرار بداخل امه معينه، لان حجه التعدديه هي أنها تزيد من عدد المشاركين في عمليه صنع القرار، ونتيجه لذلك، توسع توزيع السلطه السياسيه والتأثير في جميع أنحاء المجتمع. فالتعدديه الاجتماعيه تزيد من

البدائل. الا ان الامر بالمجتمع العراقي عكس ذلك، فالتعدد بالمجتمع العراقي يعتبر سلبي، فتتراوح الجماعات بالمجتمع العراقي ما بين التعايش والنزاع لغلبه الانتماءات الفرعيه على حساب المواطنه.

التعدديه بالمجتمع العراقي موزعه على مناطق جغرافيه، فكل منطقه بها غالبه لاحد المكونات دون غيره، هذا التعدد قد تحول الى مشكله تسببت بصراعات وتنافسات، ذلك لان الثقافه ترتبط بالهويه الجماعيه وشعور الفرد بالقطاعات الاجتماعيه التي ينتمي اليها وان هذ التوزيع الاثني الجغرافي انعكس على تشكيل غالبيه الأحزاب والقوى السياسيه العراقيه فكان سبب أساسي لعدم استقرار الدوله واحتدام الصراع والعوامل المؤديه الى اساءه اداره هذه التعدديات وكيفيه التعامل معها مما ادى للوقوع بأزمه التعدد بجميع اشكاله، كذلك فالجماعات الفرعيه غالباً ما يكون لبعضها مرجعيات ثقافيه واجتماعيه واقتصاديه خارج المجتمع العراقي فهناك مؤثرات خارجيه مما يرسخ الانقسامات بين الجماعات ويؤدي للتفاوت والفروق. فهذه الخلافات تغيب المعارضه ولا تخدم المواطن وتساعد على التدخلات الخارجيه.

المبحث الاول: ازمه التعدديه الثقافيه والهويات

اولاً: ازمه التعدديه الثقافيه

اذا كانت الازمه في علم الاجتماع هي كل خطر يتهدد التنظيم الاجتماعي. فالتعدديه الثقافيه كسمه اجتماعيه معاصره لجميع المجتمعات الانسانيه تمر بأزمه تقف حائلا بين هذه التعدديه وبين تحولها الى تنوع اجتماعي. الذي يعني بدوره القبول الايجابي بالتعدديه الثقافيه من خلال مجموعه من السياسات الاجتماعيه المتبعه في التعامل مع الجماعات الاجتماعيه المختلفه ثقافيا التي تضمن المساواه والتسامح والاعتراف

بالأخر. لان التعدد والاختلاف حقيقه واقعيه تتسم بالعموميه في المجتمعات المعاصره. وكذلك الحال بالنسبه الى الاعتراف بها على الصعيد الاجتماعي العام في المجتمعات المتقدمه بوصفها الشرط الاساسي للتكامل الاجتماعي.

يرتكز التنوع الاجتماعي الى افتراض وجود سياسات الاعتراف في الفضاء العام للمجتمع ومسانده التنوع العرقي والطائفي الذي يجب ان تتسم به التعدديه الثقافيه في المجتمعات يمكنها ان توسع الحريه البشريه وكذلك تقوي الحقوق الانسانيه وتقلل من تاثير "الهيراركيه العرقيه والعنصريه" الامر الذي يسهم وبشكل مباشر في تعميق اسس الممارسه الديمقراطيه اجتماعيا خصوصا في المجتمعات التي تمر بمرحله انتقاليه كالمجتمع العراقي[١]. لذا يتم الاعتماد على مجموعه من الاستراتيجيات السياسيه لإداره التنوع من قبل الانظمه السياسيه الحاكمه (الدوله) تسهم بشكل مباشر في تحويل هذه التعدديه الثقافيه الى تنوع اجتماعي. لان انعدام الاندماج والتكامل الاجتماعي بسبب محدوديه المجال العام يقوم على مجموعه من السياسات التي تعتمدها الحكومات القائمه على مجموعه الاسس الايديولوجيه كالقوميه مثلا او الاسس الدينيه تؤدي بشكل او باخر الى انتهاج سياسات اعاده التوزيع الثقافي في المجتمعات بفرض الثقافه العامه للمجتمع على حساب الثقافات الفرعيه للجماعات التي تمثل هذه التعدديه.

فالتيار القومي الذي ساد في الدول العربيه منذ ستينيات القرن الماضي فرض على كل المكونات الاجتماعيه لمجتمعات هذه الدول اللغه العربيه كلغه رسميه للبلاد على حساب اللغات المكتوبه للجماعات الاجتماعيه الموجوده فيها كاللغه الكرديه في المجتمع العراقي او السوري. كما انها رفضت الاعتراف بهذا المكون الثقافي للثقافه الفرعيه للجماعه الكرديه فيها على سبيل المثال. فيما اعتمدت الدول المتقدمه التي تتمتع بنسبه كبيره جدا من التكامل الاجتماعي القائم على التنوع الثقافي تم من خلالها اداره هذا التنوع للوصل الى اعلى اندماج ممكن بين الجماعات الاجتماعيه المكونه لهذه المجتمعات على اختلاف ثقافاتها الفرعيه رغم تباين مستوى الالتزام الاجتماعي بهذه المبادئ او السياسات من دوله الى اخرى ومستويات الالتزام الاجتماعي ثقافيا بين مواطنيها .

تمثلت هذه المبادئ بمجموعه من النقاط الاتيه[٢]:-

١. التأكيد الدستوري او البرلماني او التشريعي على التعدديه الثقافيه على مستويين "المركزي والاقليمي"، او كليهما، وكذلك على مستوى البلديات.

٢. تبني التعريف بمكونات التعدديه الثقافيه في المناهج الدراسيه.

٣. ادراج تمثيل الاقليات العرقيه ومراعاتها باطار المهام لوسائل الاعلام العامه او لإصدار التراخيص لها.
٤. الاعفاء من قواعد الملبس – فعلى سبيل المثال: "السماح للسيخ بارتداء العمامات بدلاً من الخوذات الواقيه او القبعات المدرسيه" – وايضاً الاعفاء من القوانين التي تمنع الاتجار بأيام الآحاد وما الى ذلك .
٥. السماح بازدواجيه الجنسيه.
٦. تمويل التنظيمات للجماعات العرقيه من اجل التشجيع للأنشطه الثقافيه .
٧. تمويل التعليم ثنائي اللغه والتعليم باللغه الام.
٨. اتخاذ الاجراءات الايجابيه لمصلحه الجماعات المحرومه .

ان التجاهل الذي وسم السياسات الاجتماعيه والثقافيه لأهميه الاعتراف بالثقافات الفرعيه التي تشكل اهم الاسس الثقافيه للجماعات الفرعيه فيها. عمل على خلق نوع من الصراع القيمي الذي ادى بدوره الى سلب هذه الجماعات شعورها بالانتماء الوطني نتيجه ما اعتبرته من عمليات مقصوده للإقصاء والتهميش ومحاولات محو الهويه الثقافيه الذي قاد بدوره الى خلق نوع من الشعور بالاغتراب بين افراد هذه الجماعات عن الواقع الاجتماعي الذي يعيشونه وبالتالي جعل فكره الانفصال والاستقلال هي الهدف الوجودي الثقافي لهذه الجماعات. في حاله عيش الانسان في تنظيمات اجتماعيه يسودها صراع قيم متضاربه الامر الذي يؤدي لتلاشي الذات الاجتماعيه وسقوط الهويه الفرديه والاجتماعيه في ان واحد. ان الأزمه الثقافيه والقيميه التي يعاني منها المواطنون العرب ترجع لسيطره الانفعال على العقل والفكر وهذا ما خلق نوعا من التمسك الاجتماعي بالمحافظه ورفض التغيير بسبب ضعف القدره التنظيميه على مواجهه هذه التغيرات وتمثلها في واقع الحياه الاجتماعيه الامر الذي منح سلطان الماضي والعصبيه والتعصب للرأي والعائله والطائفه الدينيه والقبيله وسياده الفكر الاشكالي الغيبي السياده المطلقه على التوجهات الاجتماعيه التي تغرسها عمليات التنشئه الاجتماعيه الاوليه في نفوس الافراد المبنيه على الاسس الثقافيه للثقافات الفرعيه التي ينتمون اليها.

ان تنوع مكونات المجتمع العراقي، المذهبيه والاثنيه واختلاف الطبيعه الجغرافيه والبيئيه للجماعات الاجتماعيه المكونه لبنائه الاجتماعي ادى الى المعاناه من مشكلات ثقافيه واجتماعيه. سببها الاستبداد الذي مارسته الحكومات وسعيها الى شخصنه الدوله في الحزب او الفرد الحاكم، وعدم احترامها لهويه الثقافات الفرعيه، بمحاولتها فرض ثقافه وايديولوجيا الدوله على مختلف المكونات في المجتمع. باعتبارها ثقافه وطنيه شامله للهويه الوطنيه على حساب الهويات الفرعيه. لقد اسهم هذا الحال بشكل او بآخر بانكفاء الفرد باتجاه

الجماعه وثقافته الفرعيه على حساب الولاء الانتماء لثقافته العامه[١]. التي يفترض ان تمثل جماع المشتركات الثقافيه بين الثقافات الفرعيه فيه.

ان طبيعه المجتمع العراقي الذي يرفض الثقافات المتعدده والانفتاح على الاخر جاء كنوع من الاستجابه الاجتماعيه للأيديولوجيا الحكوميه للحكومات التي حكمت العراق منذ تأسيس الدوله العراقيه الحديثه. لذا اتسمت اداره التنوع بنتائجها السلبيه. الامر الذي سبب انعدام التجانس، وقبول الآخر وهو مما ادى للفوضى في الكثير من الحالات التي تغيب او تضعف فيها قوه الدوله. كما ان دخول الديمقراطيه التوافقيه للنظام السياسي بالمجتمع العراقي بعد التحول الذي حصل عام ٢٠٠٣ ساعد بدوره على تكثيف انتشار الثقافه الطائفيه بين افراد المجتمع الامر الذي عمل على تغييب الثقافه السياسيه التي يمكن ان تسهم ببناء دوله ديمقراطيه[٢].

يتميز الفسيفساء العرقي والديني الذي يعيشه العراق بنشوء اتجاهات عقائديه متعدده المشارب والمآرب، وبنمط من الثقافه السياسيه المفتته التي القت بظلالها على تكوين الاحزاب السياسيه وتنظيمها. فساهمت بشكل مباشر في تفتيت الثقافه العامه للمجتمع، وفقدان الاندماج الاجتماعي. فضلا عن تفعيل الدور التفكيكي للثقافات الفرعيه الاخرى المتقابله والغير متلاقيه أو تنميها وتغذيتها. بما يعد احد اهم الأسباب الرئيسيه بإعاقه تحقيق الوحده الوطنيه، وتمزيقها وزج العراق بصراعات داخليه ومشاكل تزعزع كيانه الوطني، وتماسكه وتقوده لحاله شديده ومستمره من عدم الاستقرار. فضلا عن تحقيق الاندماج والتكامل. تم ذلك بفعل عمل الاحزاب الدؤوب في الحفاظ على مناطق نفوذها من خلال تأجيج الروح التعصبيه التي كرست العزله والتقوقع داخل الجماعات المختلفه. الامر الذي منح هذه التنظيمات قدر كبير من الاستقلاليه على حساب الوحده الوطنيه ليتحول العراق بذلك لمجتمعات عده لا الى مجتمع واحد داخل الدوله العراقيه[٣].

ان ازمه التعدديه الثقافيه تعد من ابرز المشكلات الاجتماعيه التي اشارت الى غياب الفاعليه الثقافه للثقافه العامه في تحقيق التواصل والاندماج بين الثقافات الفرعيه نتيجه عدم الاندماج الوطني في حاله تعدد الجماعات العرقيه او اللغويه داخل المجتمع. بسبب عدم انصهارها ببوتقه الولاء السياسي للدوله القوميه نظرا لفشل النظام السياسي باختيار استراتيجيه ملائمه لإداره التنوع كما حصل في اطار النظم السياسيه العراقيه السابقه على ٢٠٠٣. فعند تحقق ازمه الاندماج على مستوى اقليم الدوله، فأنها لا تستطيع تنفيذ ارادتها التنفيذيه والسياسيه على جميع اجزائها. فعدم الانسجام داخل النظام السياسي مؤشر لحاله من عدم الاستقرار

الاجتماعي. التي تسبب قدر كبير من المعاناه والتوتر لبعض الجماعات في المجتمع، فأنها بالتالي تحاول انهاء مصادر التوتر عن طريق العنف احيانا كلما توافرت الفرصه لذلك[١].

يعاني المجتمع العراقي ككل بين الفتره والاخرى من ازمات داخليه، بسبب التدخلات من الخارج او بسبب تسلط الاكثريه او احد الاقليات على المراكز القوه والجاه والثراء. فقد كان عامل بزياده التداعيات السلبيه التي اضرت ببناء المواطنه بالدرجه الاساس. فقد كانت عمليات التهميش والاقصاء القومي والديني والمذهبي الطائفي، آليه من آليات الحكم المستخدمه، فان كل من تولى حكم العراق من ((امراء وخلفاء وزعماء الذين عملوا على شخصنه الدوله)) يستندون بحكمهم لمبدأ التهميش والاقصاء للمعارضين لسلطه الاستبداد[٢].

ان التعدديه الثقافيه حاله وجوديه لكنها ليست سلبيه بالمطلق في كل المجتمعات. فلا يمكن ان يتم تعميمها وتبقى حاله نسبيه. لكن في حاله العراق افرزت بعض من الجوانب السلبيه ولأسباب مختلفه. فالمشكله في المجتمع العراقي ليست بالتعدد بل في نمط سياسات واستراتيجيات اداره التنوع المتبعه حكوميا بين مكونات المجتمع. فطريقه اداره التنوع هو الذي يخلق ازمة من تاثير العوامل الخارجيه. مما جعل هذه الدوله عرضه لعدم الاستقرار المستمر[٣]. بالإضافه الى ان البعض من النخب السياسيه تريد ان تزرع من هذه المفاهيم بذوراً للشقاق والفتنه والكسب السياسي والمادي على حساب المجتمع. فان النخب العراقيه الاخرى سواء أكانت من الشيوخ ام من علماء الدين ام من المثقفين والمتعلمين ينظرون للعمليه السياسيه على انها هي التي خلقت هذه التعدديه الانقساميه او ازمه تعدديه سياسيه[٤].

ثانياً: ازمه هويات

تعد الهويه من اهم القضايا التي لاقت الاهتمام من قبل العديد من المفكرين والسياسيين بظل فشل بعض الدول والنخب السياسيه بالتوليف بين الهويات، وتشكيل ما يعرف بالتعايش الهوياتي وخاصه في دول العالم الثالث[٥]. يعرف فولتير (Voltaire) الهويه(Identity) "بعدها ما يجعل الشخص هو نفسه. فالهويه بهذا المعنى هي وحده الشخص او الوحده الجماعاتيه، وما يجعله هو نفسه او هو هو، اي ما يجعله مطابقاً لذاته، بما يمنحه استمراريه في الزمن، فهي ما يخص الشخص او الجماعه، او ما يميزهما ايضاً"[٦].

سيسيولوجيا هناك ثلاث مستويات للهويه هي: **اولا** "المستوى الفردي" أي شعور الشخص بالانتماء لجماعه أو لإطار إنساني أكبر يشاركه بمنظومه من القيم والمشاعر والاتجاهات. فالهويه بهذا المعنى حقيقه فرديه نفسيه مرتبطه بالثقافه السائده وبما يتلقاه الفرد في عمليه التنشئه الاجتماعيه. **ثانياً** المستوى الجمعي او "التعبير السياسي الجمعي" عن هذه الهويه بشكل تنظيمات وأحزاب وهيئات شعبيه ذات الطابع التطوعي والاختياري، **ثالثاً** " بلوره وتجسيد هذه الهويه بمؤسسات وأبنيه وإشكال قانونيه على يد الحكومات من خلال تشريعات قانونيه ملزمه للكل" . هذا المستوى الاخير هو الأقرب لوصف واقعنا السوسيولوجي في المجتمع العراقي بعد ان تجاهلت الحكومات المستويين الاخرين[١].

فالهويه الوطنيه يمكن تعريفها بانها "مجموعه من السمات والخصائص المشتركه سواء كانت تاريخيه وثقافيه وانثربولوجيه واجتماعيه ونفسيه وسياسيه يساهم بشكل مباشر في خلق الشعور بأهميه التضحيات لمجتمع يقطن وطناً معيناً دون غيره على ان يكون ذلك في ظل حكومه تمثل كل او معظم مكونات هذا المجتمع. الذي يعتز به الافراد وتشكل جوهر الوجود الاجتماعي لهم واهم اطر شخصيتهم المتميزه. يدين المجتمع بالولاء لها"[٢].

اما ازمه الهويات "فهي طريقه للتعبير عن مجموعه من السيرورات المتفاعله وعن لحظتها التاريخيه، السيروره الاكثر عموميه هي تلك التي تؤدي بالمجتمعات الموصوفه بأنها ((حديثه)) الى تدمير دائم للأشكال الاجتماعيه ((الجماعاتيه)) القديمه لتحل محلها اشكالاً اجتماعيه جديده اطلقت عليها على خطى ماكس فيبر وصف التطوعيه[•]"[٣].

فأن ازمه الهويه تبرز عند مواجهه الدوله لصعوبات دمج المواطنين جميعا بإطار موحد يجمعهم متجاوزين الانتماءات المحليه الضيقه المتعلقه "بالقوميه واللغه والعرق والمذهب"، التي ينتج عنها ضعف الانتماء الوطني او انعدامه تماماً. التي يمكن حصر اهم أسبابها بالتباينات الأثنيه[•] واللغويه[•] والاقتصاديه والطبقيه[٤]. لذلك تعبر ازمه الهويه عن "التشرذم الثقافي واهم مؤشرات العجز عن التكامل الوطني اجتماعيا ضمن اطار واحد" ينطوي بالأساس على المعاني الرمزيه والروحيه والحضاريه الجمعيه التي تتعلق بعمليه خلق التكوين والشعور المشترك بين افراد المجتمع الواحد. لتتوجه ولاءاتهم اساسا نحو الدوله الوطنيه.

بالإضافه لوحداتهم الاجتماعيه الفرعيه سواء اكانت عرقيه أو دينيه او طائفيه. هذا ما يتجسد من خلال الاحساس بالمواطنه والانتماء لهويه وطنيه واحده بين أبناء الوطن الواحد. التي تنشأ عن طريق الدور الذي تمارسه الدوله في هذا المجال الذي يتسع بدوره ليشمل عمليه التنشئه الثقافيه للفرد لما لها من دور في تغذيه الثقافه العامه التي تعمل على توعيه الافراد بان هوياتهم الشخصيه محدده جزئيه بانتمائهم لبلادهم المحدده اقليمياً[١].

ان الدستور بالمجتمع التعددي (الذي يفتقر للإراده العامه الجامعه بين جميع المكونات وعدم قدرتها على بناء الاراده الموحده حول الجوهريه والاساسيه طرحها على المستوى الوطني) ليكون اكثر من كونه منظماً للسلطات في الدوله وحقوق الافراد. بل يتعدى ذلك لتنظيم وتأسيس المجتمع بأسره وبناء الهويه الوطنيه الجامعه ببنائه للمؤسسات الدستوريه. التي تحظي بالقبول من جميع الاطراف، اما بظل اختلاف وجهات نظر غالبيه الجماعات. تغليب الانتماءات الاثنيه على الانتماءات الوطنيه والتوتر المتبادل بين الاطراف يجعل من تحقيق النظام الدستوري الديمقراطي بالمجتمعات المتعدده يواجه تحديات كبيره [٢].

فمفهوم الهويه اصبح اكثر اشكاليه وتعقيد من اي وقتاً مضى. فشعور إحدى المكونات الاجتماعيه بعدم انتماءهم الوطني ومطالبتهم بالانفصال يحدث شرخاً قوياً في احتماليه قيام مفهوم المواطنه والهويه الوطنيه فيعيق تكوينهما، لأن غياب الدوله المدنيه التي تحوي على مؤسسات فاعله ديمقراطياً، مع وجود توجهات للطبقه السياسيه نحو التفعيل الرمزي للقوى ما قبل الدوله، وكذلك المراجع الأوليه المتصارعه والمختلفه [٣].

أن تحديد الهويه الوطنيه بالمجتمع العراقي واجه مصاعب عديده . فان الدوله العراقيه منذ تأسيسها قد جمعت عده مجموعات لكل واحده منها تاريخها وثقافتها الخاصه. فكل مجموعه منها كان لها نظرتها الخاصه للدوله العراقيه وللهويه الوطنيه التي تكون مبنيه على نضرتها الخاصه لذكرياتها المشتركه ومستقبل الدوله المشترك[٤].

عانى المجتمع العراقي منذ تأسيس الدوله العراقيه الحديثه عام ١٩٢١ الى يومنا هذا. من ازمه هويه وطنيه حقيقيه بسبب التركيز لغالبيه الاحزاب والكيانات السياسيه العراقيه على الثقافه الفرعيه لمناطق نفوذها على حساب الثقافه الام، والمدارس السياسيه العراقيه (القوميه ، والماركسيه والاسلاميه) قد غذت انغلاق الثقافات الفرعيه بالعراق على حساب الثقافه الوطنيه الشامله. مما حال دون ترصين اسس مجتمع موحد. لأن الفجوات العديده قد تم استثمارها من قبل جماعات العنف السياسي بما ساعدهم على إذكاء الطائفيه. ليجدوا السبيل

لتبرير عملياتهم المسلحه واجنداتهم الخارجيه[١]. لقد ادى استبعاد الآخرين للكثير من المعاناه والتضحيات. وكان اساسا لصراع الهويات قد خلق مشكلات قائمه بذاتها وعزز من ديمومه النزاع الاثني او الديني[٢]. أن ذلك بالنهايه يؤدي لصراع بين الهويات، الذي خلق حاجز التوجس بين أبناء الهويه الغالبه بأنهم مهددون بالخساره للمكتسبات التي حققوها من خلال هيمنتهم على مصادر القوه والسلطه، وكذلك بوجود منافسه لهم، وبالمقابل يشعر أصحاب الهويه المستبعده بأنهم مهددون بالذوبان بمنظومه لا تراعي خصوصيتهم، وتميزهم عن غيرهم ما يخلق أزمه ثقه، وتدخل العلاقات عند ذلك بدائره الفعل ورد الفعل[٣]. ان مبررات ازمه الهويه الوطنيه في العراق انعكست وتبلورت في الوضع الاجتماعي المترهل، اذ يكاد يكون المجتمع العراقي غير قادراً على النهوض لأسباب عده ابرزها: (تعدد الولاءات والانتماءات الفرعيه بدل المواطنه. تسطيح الافكار والقيم. عقده الصمت وثقافه الخوف.الجمود والانغلاق) [٤].

أن أزمه الهويه العراقيه ترتبط ارتباطا وثيقا بمشكله انعدام القدره على تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي بين المكونات داخل المجتمع. فان اختيار الدوله لهويه احد المكونات دون سواها يتبعه إقصاء للهويات الفرعيه الاخرى، ويتم استبعادها من مجرى الحياه السياسيه العامه، وهذا ما يدفع أتباع هذه الهويات للانسحاب والتقوقع، داخل جماعاتهم الاصليه أو للعصيان والتمرد، ومن ثم لا يشعرون بأي انتماء أو ولاء للدوله أو هويتها. لأنها فشلت بتحقيق الاندماج الوطني بين الجماعات "الدينيه والعرقيه والأثنيه المختلفه"، فعرضت معظم الأقليات لمظاهر الإقصاء والتمييز الديني والاجتماعي والثقافي، هو ما دفع هذه الأقليات للتحرك من اجل المطالبه بحقوقها السياسيه والثقافيه، أو مطالبتهم بالانفصال بشكل جزئي أو بشكل كامل عن الدوله الأم[٥].لان اللجوء للهويات الفرعيه هو المهرب الوحيد من مثل هذه الحاله.

فمحاوله صياغه الهويه الأحاديه، عن طريق صهر الهويات الفرعيه وتذويبها بالقسر والإكراه ، وكذلك التمييز والإذلال بدل احترام الخصائص والمميزات الخاصه لكل هويه فرعيه كان لها آثاره المدمره على الاستقرار فبدلاً من أن تؤدي هذه المحاوله لصياغه الهويه الواحده، قد ادت لأزمه هويه على المستويين المجتمعي والوطني، لان ذلك ولد الشعور لأصحاب الهويات الفرعيه بالظلم والاضطهاد وكذلك محاولات الاستئصال مما دفعهم للتمسك بهوياتهم والحفاظ عليها بكافه الطرق والوسائل حتى لو وصل بهم الأمر الى حد استخدام العنف[٦].

ان استمرار ازمه الهويه الوطنيه وتعمقها بداخل منظومه السلم الاهلي في المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣، قد جاء نتيجه للسياسات الخاطئه بالتعامل مع هذه الازمه. لذا ينبغي القول بأن الرأي الذي يذهب للنظر الى الدوله العراقيه بأنها مجموعه من الهويات، لا ينسجم مع بعض طروحات الباحثين، الذين رفضوا القبول بأن العراق صوره متشكله على وفق مجموعه من الإثنيات والطوائف والمذاهب. لكن بمقابل ذلك. فإن ثراء الدوله العراقيه يكمن في انها تحتوي على هويات متعدده. إلا أن البعض من المهتمين حاولوا رفض هذا القول لأجل فرض هويتهم على الدوله بشكل عام، فقد تخوف آخرون من القول بالهويات المتعدده لخشيه التفتت والانقسام، وهناك من ذهب الى القول بتعدد الهويات ليس من أجل الضمان لحظور تلك الهويات في الهويه الوطنيه الجامعه. وانما من أجل تحقيق المصالح لهويته فقط، ولا يهمهم سواء وجدت هويه رئيسيه تشمل هذه الهويات أم لم لا. متناسين إن القول بحضور الهويات الفرعيه، يأتي لمحاوله تشكيل هويه رئيسه، الامر الذي قدم صوره مشوهه عن الأنموذج الذي عمل به في العراق على وفق الهويات المتعدده[١]. فهذه الهويات تعلو على الانتماء للدوله وادت لتغييب المواطنه ، كذلك خلقت حواجز سميكه بينها لدرجه يصعب تجاوزها . فأريد لها بفعل العوامل الداخليه والخارجيه أن تكون رمز للتعارض والتناقض والتنافر لتعيق تأسيس الهويه السياسيه الفاعله لأي مرجعيه سياسيه مقنعه ومتسعه للرد على حاجات بناء الدوله ولتسير السلطه الحديثه بمواجهه هذا التنافر كوسيله لتجاوزه.

نلاحظ مما سبق ان الهويه الوطنيه العراقيه تعاني من أزمه بنيويه شامله، هذه الازمه متعدده الأبعاد. قد اتخذت الطابع التراكمي بدءاً من النشوء للدوله العراقيه الحديثه وحتى الوقت الحاضر. فأزمه الهويه لم تكن ناتجه من تعدد الجماعات بداخل المجتمع العراقي، ولا من تعدد الولاءات وانما من الافتقار للدوافع الوطنيه فهذه الجماعات لا ترتبط بجماعه وطنيه واحده. مما جعلها تنعكس بصوره سلبيه على المجتمع العراقي لأنه يعاني من عدم تحقيق الانسجام بين الجماعات الوطنيه. فاذا تصادمت الهويات الفرعيه مع الهويه الوطنيه فالغلبه للهويه الفرعيه. هنا تكمن المشكله والازمه فالهويات المتعدده لا تشوه وتضعف الهويه المؤسسيه والمركزيه الا عندما لا تفهم هذه المكونات سوى لغه الهيمنه. وهو ما انعكس على امكانيه بناء هويه وتسبب ازمه بداخل المجتمع. كما ان هذه الازمه ليست مقتصره على سياسات القمع والهيمنه الداخليه فحسب بقدر ما تتعلق بالتدخلات الدوليه والاقليميه بالشأن العراقي. لذا يمكن تحديد عناصر ازمه الهويه الوطنيه في المجتمع العراقي بالنقاط الاتيه:

١. غياب الثقافه السياسيه الوطنيه العراقيه

تؤثر ثقافه الامه السياسيه في تصرفات المواطنين والقاده من خلال النظام السياسي بشكل مباشر وفاعل. فهي تعتمد على توزيع من نوع خاص للتوجهات السياسيه وكذلك. مجموعه القيم والمشاعر والمعلومات والمهارات وما تولده من فهم دوافع السلوك الحاضره والمستقبليه. لذا فمن المفيد تطوير خارطه لملامح المهمه التي يجب ان تميز الثقافه السياسيه. بالإضافه لخارطه المقابله لتركيبته البنيويه ووظائفها[١]. فالثقافه السياسيه باعتبارها المجال العام للوعي الفردي والمجتمعي تمثل "المحيط الفكري والعقلي الذي تتشكل فيه السياسه ويتم تفسيرها والحكم عليها ايضاً من خلاله، او هي معرفه معتقدات وقيم الافراد والمجتمعات ومواقفهم تجاه الحكومه والسياسه"[٢].

في العراق لا يمكن تحديد ثقافه سياسيه واحده للمجتمع، او للطبقه السياسيه بالأعم الاغلب بحكم طبيعه التراكم الثقافي المجتمعي المختلف الذي افرزته المراحل السياسيه السابقه في العراق منذ تأسيس الدوله العراقيه بل وقبل ذلك بقرون عديده. بل أفرزت معطيات سياسيه اكثر منها ثقافه سياسيه. فأنظمه الحكم في العراق قد اسست على ركائز طبقيه حاكمه واخرى محكومه[٣]. كما لم تلتزم انظمه الحكم في العراق بالقوانين والموازين المحدده او حتى بالقوانين والمقررات الدستوريه، و«سيكولوجيه الحاكم» وآرائه ايضاً ونظرياته وافكاره ومقرراته الارتجاليه في اغلب الاحيان. فغالباً ما يكون قرار الحاكم مبني على املاءات الخارج ومصالح الغرب وكذلك الدول الطائفيه التي تتقاطع مع مصالح المواطن العراقي ومكونات الشعب العراقي[٤].

ان ابرز خصائص الثقافه السياسيه العراقيه هي الطائفيه والقبليه وكذلك ثقافه العنف السياسي والفساد والفوضى[٥]. ليكون اهم مؤشرات ضعف الثقافه السياسيه فيه التي تؤدي لضعف الولاء للوطن والاتجاه نحو المصالح الخاصه والفئويه. فالمشكله في العراق اليوم ليست سياسيه فحسب، بل انها مشكله اجتماعيه تنبع من عدم التزام العراقيين حكاما ومحكومين باحترام انظمه الدوله وقوانينها. فضلا عن التزامهم بالهويات الفرعيه الاثنيه والدينيه والطائفيه. لذا تتمثل التحديات التي تعوق نضج الوعي بالثقافيه الوطنيه بما يلي[٦]:

- ❖ الغلو والتطرف بالمطالب على اساس انها حقوق وطنيه نتيجه لسنوات التهميش والتعصب والحرمان التي قد مر بها المجتمع العراقي بالتجربه السياسيه/الاجتماعيه خلال فتره حكم النظام الدكتاتوري السابق والتي امتدت من العام ١٩٧٩ لغايه ٢٠٠٣.

- ❖ برزت وتعمقت المفاهيم الاجتماعيه بالأساس بالدوافع السياسيه وقد زادت من النزعه نحو العصبيه والقبليه والعنصريه التي تنتهك وتخترق الثقافه الوطنيه مثل «التبعيه – وغيرها».
- ❖ النزوع الى التطرف بالتعدديه مما ادى لأطروحات تدعو لتقسيم المجتمع، والذي ممكن ان تنزلق به نحو الهاويه والفرقه والانقسام وتستأصل وحده المجتمع.
- ❖ تحويل النزاع والصراع الفكري لصراع جسدي عنيف دموي.

٢. ازمه الثقه والصراع بين القاده والكتل السياسيه

ظهر الصراع بين المكونات الاجتماعيه في المجتمع العراقي الى العلن مع انهيار الدوله بالاحتلال الامريكي لها ليأخذ طابعه الديناميكي المأساوي. نظرا لهيمنه الثقافه العنيفه على مختلف توجهات مكونات المجتمع العراقي، ف هويه الاخرين بهويه ايديولوجيته الخاصه الامر الذي افقد الشركاء السياسيين الثقه بنوايا كلا منهم تجاه الاخر[١].

لذا يمكن القول إن العقده الرئيسه التي تقف بوجه حل أزمه الهويه العراقيه هي "الخطاب الدعائي" من قبيل بعض الساسه العراقيين، ولا سيما ممثلو التيارات الدينيه الاسلامويه. اذ يدعي كلا منهم بأنهم يؤمنون بالوحده الوطنيه وانهم يعادون الطائفيه ويريدون الشراكه الحقيقيه، ويفضلوا أن يعرفوا عن أنفسهم عن أنهم عراقيون قبل أن يكونوا لهذه الطائفه أو تلك. لكن القسم الاعظم من هؤلاء السياسيين يتراجعون عن تلك «النزعه الوطنيه» مع أبسط الاختبار للمصداقيه التي يواجهونها[٢].

لتكون أزمه الخلاف هي أزمه ثقه بين اطراف الصراع لها امتدادها التاريخي. الذي يعبر عنه بالسعي الى أزاله الحيف والظلم من احد الجوانب والحفاظ على الامتيازات والغنائم والمكتسبات للجانب الأخر، فمن ثم هو خلاف يدور حول الأحقيه لتسنم السلطه وتحقيق المكاسب، لذا كانت طبيعه الحكومه الجديده، في مثل هذا المشهد قد بنيت على تراكمات ماضي الاضطهاد السياسي والطائفي لشريحه كبيره من الشعب العراقي. شكلت لاحقاً إحدى أهم الديناميكيات للنزاع السياسي بعد التغير في ٢٠٠٣/٤/٩. لقد كان من الطبيعي أن تصطدم مع توجهات القوى المحافظه التي تسعى الى الحفاظ على الامتيازات السلطه والنفوذ أو أعادتها[٣].

كان من نتائج مثل هذا السلوك السياسي هو الواقع بعد ٢٠٠٣. الذي تمثل بالتشظي الاجتماعي فضلا عن تشظي الهويه الوطنيه واللجوء الى هويه الإثنيات والطوائف والقوميات بالعمل على تسيس الهويات الخاصه،

التي ادت الى تحلل مكونات المجتمع العراقي الى عناصرها الرئيسيه. تمثلت في ثلاثه كتل أساسيه قد اتسمت العلاقه بينها بطابع الصراع والخلاف "سياسياً فكرياً ثقافياً وقيمياً" وتباين الرؤى حول بناء الدوله [١].

لنستنتج مما سبق ان الهويه العراقيه قد تعرضت للتشويه من جراء ما تمارسه الجماعه السياسيه فيه تشبث بالهويات الفرعيه على حساب الهويه الوطنيه. فالهويه الوطنيه لدى الفرد العراقي لا تنبع من الافراد ذواتهم بالشكل التلقائي، ان لم يتم غرسها بشكل واعي مخطط من خلال ما تمارسه الدوله والنخب من ادوار لا تكون مؤطره بأيه أيديولوجي قوميه او اقصائيه تقوم على عمليات صهر ودمج قسري لمختلف الشعب العراقي الاثنيه والدينيه والمذهبيه. بما يؤدي الى ضعف دور القانون في الحد من الصراعات الطائفيه قد ادت لغياب الهويه الوطنيه. وما يترتب على ذلك من ضعف الولاء والانتماء الى الهويه الوطنيه العراقيه من الآثار السلبيه يمكن اجمالها بما يأتي[٢]:

- ❖ شيوع الثقافه الطائفيه والمذهبيه بكل الابعاد وآثارها داخل مؤسسات الدوله والمجتمع.
- ❖ هيمنه الثقافه الاقليميه عند غالبيه الافراد بالمجتمع العراقي وانحسار دائره الشعور الوطني.
- ❖ طغيان الشعور القبلي والعشائري على الوجود لكيان الدوله لدى غالبيه المجتمع العراقي.
- ❖ انهيار المنظومه القيميه لدى الشباب وكذلك هيمنه الشعور بالقلق واليأس والغربه.
- ❖ ضعف الشعور الوطني باتجاه مؤسسات الدوله وانهيار ثقه المواطن بها.
- ❖ تلاشي الهويه الوطنيه.

وعليه، يمكننا القول بأن أزمه الدوله العراقيه منذ قيامها في العام ١٩٢١ وحتى الوقت الحاضر انها تكمن بعدم الوجود لدوله قادره على الصهر لجميع المكونات المختلفه للشعب العراقي سواء اكانت دينيه او طائفيه او لغويه في بودقه واحده (بوتقه الصهر)[•]، ممثله للهويه العراقيه المشتركه، وهي الهويه الوطنيه [٣].

المبحث الثاني: ازمه التعدديه السياسيه

ازمه التعدديه السياسيه

اكتسب أزمه السلطه السياسيه في الفكر السياسي العربي أهميه خاصه انعكست سلبياً على فهمه للتعدديه السياسيه. فإن أزمه السلطه السياسيه بالوطن العربي هي نتيجه لمكونات تفاعلت خارج الإطار العقلاني. تأثر كثيرا بالمكونات الفكريه المرجعيه من الموروث الديني والثقافي. حدد سمات هويته التي اتسمت بالجمود والانشداد للماضي (التراث). لتفقد بالتالي مقومات التطور من جهه، اما من الجهه الأخرى فان مجيئ المكون الحداثي " الفكري والقانوني اضاف عنصرا آخر للأزمه نتيجه لطبيعه تعاطي الانظمه معها. فالمكون الحداثي نتاج لتبلور المنهجيه العقلانيه. الا ان الحاله العربيه لم تتعاطى مع هذا المكون بالاعتماد على "الجوهر العقلاني" المؤسس له. لذا بقي على شكليته ونتاجاته الظاهره . لكي تكون محاوله المزج والتوفيق بين المكونين التراثي الذي نزعت عنه العقلانيه مع المكون العقلاني عمليه مزج اضداد ليس الا. فكان هذا التناقض هو الذي أنتج الفجوه بين الفكر والممارسه السياسيه التي انتجت أزمه السلطه السياسيه المزمنه بكل مكوناتها النتائجيه من "أزمات التنميه والديمقراطيه والسياسيه والقانونيه[١] .

تعد التعدديه بكل اشكالها من الحقائق العالميه التي تعرفها كل المجتمعات سواء المتقدمه او المتخلفه لان التعدد واقع حال، الا ان هذه التعدديه تركت اثار سلبيه على الواقع العربي بشكل عام والمجتمع العراقي بصوره خاصه بسبب عدم انتهاج ايه سياسات او استراتيجيات يمكن ان تساهم وبشكل مباشر في ان تحيل هذه التعدديه الى تنوع اذ تقف وراء ذلك العديد من العوامل: يتعلق بطبيعه التعدديه ذاتها، ومنها بطبيعه تعامل الانظمه السياسيه مع التعدديه، واخرى تتعلق بدور وتأثيرات العامل الخارجي. ففيما يتعلق بالأنظمه السياسيه فمن المعروف ان الانظمه السياسيه هي عباره عن شبكه معقده من الجماعات التي تتفاعل فيما بينها باستمرار يأخذ هذا التفاعل صور متعدده من الضغوط والضغوط المضاده التي تحدد حاله النظام السياسي في وقت معين[٢].

يتميز المجتمع العراقي بمعاناته من ازمه التعدد التي تتبلور في نمطيه عيش الجماعات بداخله اذ انها تعيش منفصله بعضها عن البعض الآخر. الامر الذي ولد الضعف في التجانس والاندماج بنسيجه الداخلي مما قاد لعدم استقرار بنيته الداخليه وجعله يعاني من خطر دائم يهدد بتفككه نتيجه السياسات الخاطئه للحكومات التي تولت ادارته. اما الأطراف الفاعله بأزمه التعدديه في المجتمع العراقي هي نفسها الأطراف السياسيه المسؤوله عن سير العمليه السياسيه، وكذلك تحقيق الأمن والديمقراطيه والعداله، والمسؤوله عن مواجهه الفساد هي نفسها اطراف بالأزمه السياسيه في العراق، وحتى الأطراف الدوليه والإقليميه (الاطراف

الخارجيه) ايضاً والتي تكون مهتمه بصنع السلام، هي ايضاً اطراف فاعله بتعميق الأزمه السياسيه في العراق[١].

وتتمثل ازمات التنميه السياسيه بشكل عام فيما يلي:

١- **أزمه الشرعيه:** ان ازمه الشرعيه وثيقه الصله بأزمه الهويه، فهي تتعلق بتحقيق الاتفاق حول شرعيه القابضين على السلطه. التي تتحقق عبر آليات واجراءات بناء مؤسسات الدوله، ففي الكثير من الأنظمه السياسيه المعاصره الحديثه النشأه. تعد الأزمه مشكله دستوريه، لأنها تدور حول تحديد ماهيه مؤسسات السلطه المركزيه. من خلال بيان مكونات المؤسسه السياسيه، وبطريقه تشكيلها وطبيعه اختصاصاتها. فضلا عن العلاقه بينها وبين المؤسسات المحليه من الناحيه الدستوريه. كذلك مدى تجسيدها لمبدأ السياده الشعبيه ولسياده القانون وضمان حقوق وحريات المواطنين[٢].

يتعلق جانب اخر من الازمه بظاهره عدم رضا المواطنين عن النظام السياسي، وبالتالي يمكن اعتباره نظام غير شرعي. اذ تلعب عده عوامل بمساله وصول المواطنين للقناعه أعلاه. منها ما يتعلق بطبيعه السلطه وبمدى تحمل الحكومه لمسؤولياتها تجاه الشعب، يضاف لذلك مدى احترام السلطه السياسيه للدستور. فحين لا يحترم الدستور تتولد ظاهره غياب التداول السلمي للسلطه، وايضاً محاولات إسكات المعارضه، واللجوء لتنظيم انتخابات شكليه مزوره وغير نزيهه[٣]. بالإضافه الى الاستحواذ على السلطه بالقوه وفرض النظام السياسي الجديد. يعني ذلك فرض تنظيم جديد للمجتمع، لان كل سلطه بأول عهدها لم تكن سوى سلطه الأمر الواقع تحاول بكل الطرق المتاحه بغض النظر عن مشروعيه هذه الطرق تثبيت نفسها على المدى البعيد. في حين انه لكي تثبت وتستمر فعليها تطوير نفسها بأن تقدم برنامج عملها، وتتطابق قيمها مع قيم الشعب ومبادئه، بذلك تنال الموافقه من قبل أفراد المجتمع وثقته بها، فإن حصلت السلطه على ثقه الشعب، فتتحول من سلطه الأمر الواقع لسلطه القانون أي تصبح شرعيه[٤]. الا ان افتقارها لهذا المبدأ الاخير يعمل على خلق عنصر جديد يضاف الى عناصر الازمه السابقه وهو ازمه المشاركه.

٢- **أزمه المشاركه:** ان ازمه المشاركه تنتج من دور التحديث السياسي بإفساح المجال ودفع الحراك الاجتماعي نحو المشاركه السياسيه لشرائح اجتماعيه جديده. يؤدي هذا الامر لإعاده بناء العلاقه بين الحاكم والمحكوم. واما بالنسبه للصفوه التي تمسك بسده الحكم فأنها ستعمل للحفاظ على مكانتها ومصالحها بالدرجه

الاساس. عن طريق وضع مجموعه من الضوابط السياسيه والقانونيه من اجل الحفاظ على الوضع القائم بتحديد امكانيه الحراك في اضيق نطاق ممكن. هذا التعارض بالمصالح يدفع المحكومين لضروره اعاده تنظيم انفسهم بشكل احزاب سياسيه، تكون بغالب الاحيان احزاب دينيه او يساريه لكي تعمل على تمثيل الفئات المحرومه كغايه للمشاركه السياسيه[١]. لتتحول المشاركه لأزمه عندما يتم إبعاد المواطنين بأن يكون لهم دور بالحياه العامه للبلد، واقتصار دورهم على المشاركه الشكليه بالانتخابات بما يحرمهم فعليا من المساهمه الجديه بالحياه السياسيه. ما دام هناك تركيزاً للسلطه في ايدي النخبه التي ستعمل في هذه الحاله على تهميش الدور للسلطه التشريعيه من قبيل الأغلبيه البرلمانيه وعدم الاهتمام لرأي الأقليات.

٣- أزمه التغلغل: تمثل هذه الأزمه بعدم قدره او قابليه النظام السياسي على التوغل والنفاذ لجميع مناطق الدوله وبالتالي فرض سيطرتها. هذا ما يؤدي لصعوبه التواصل مع المجتمع والمواطنين فيها. كذلك عدم استفادتهم من الحكومه ومشاريعها. اذ يعد هذا النوع من الازمه من اخطر انواعها لأنها تمثل عجز النظام السياسي عن الوجود بكافه مناطق الدوله او الاحتكاك مع المواطنين بحياتهم اليوميه[٢].

٤- **أزمه التوزيع:** تتعلق هذه الأزمه بقابليه النظام السياسي على التوزيع العادل للموارد والثروات والخدمات والامتيازات "الماديه وغير الماديه" ((الأمن، التعليم، الثقافه، الخدمات الصحيه والاجتماعيه وغيرها)). الامر الذي يؤدي حتما الى نمط من الطبقيه اي ((الصراع الطبقي)) والاقتصاديه ((الحرمان الاقتصادي)) والسياسيه ((الفساد واستغلال السلطه وفقدان الشفافيه)) التي تلعب دورها في اعاده خلق الأزمه، اذ لا تعني مشكله التوزيع فقط بتوزيع عوائد التنميه وانما ايضاً تتعداها الى توزيع اعباء التنميه ذاتها. ففي تلك الازمه يلتقي علم السياسيه مع علم الاقتصاد وتثور مشكله المعايير التي ينبغي الاعتماد عليها بتحقيق هذا التوزيع[٣].

هذه الأزمات اعلاه مترابطه ترابطا حتميا اذ تؤدي كل أزمه لأخرى، لتكون نتائجها خطيره ومدمره إذا لم يتم معالجتها تباعا فأنها ستولد ازمه مزمنه للاستقرار السياسي والتي تكون على مستويين هما[٤] :

أ. **على مستوى الدوله ككل:** تتعلق نتائج هذه الازمه بعمليه بناء الدوله من حيث قدرتها على إقامه مؤسسات قويه فعاله تستطيع أن تحقق أهداف النظام السياسي لتكون حلقه الوصل ما بينه وبين المواطنين.

ب. **على مستوى النظام السياسي:** ان ضعف مؤسسات الدوله باي شكل كان سيؤثر حتما على مستوى الأداء وبالتالي الاستقرار للنظام السياسي .

ترتبط الازمات في كثير من الاحيان ببعضها البعض الاخر بتتابعيه تعطيها سمه السببيه. اذ تعمل الظروف الخاصه بكل مجتمع من المجتمعات على اعاده ترتيب الازمات من حيث اهميتها ومن حيث الترتيب الزمني لظهورها فضلا عن اعتماد كلا منها في نشوئه على سابقه. كما يمكن لهذه الازمات ان تظهر بوقت واحد وفي مجتمع واحد، لذلك فأن ظهور الاحزاب السياسيه وتعددها يكون مرهوناً بمدى قوه تأثير كل ازمه على افراد المجتمع[1].

ان المجتمع العراقي يعيش اوضاع صعبه وخاصه على المستوى السياسي، لأنه قد تعرض للانقسام (التقسيم) على المستوى الشعبي والامر الذي قاد الى التفكك على مستوى السياده والاستقلال، فقد ساهمت الازمات اعلاه في خلق ازمه التعدديه السياسيه التي تحولت بها الاحزاب المتعدده الى حلفاء لمصالحهم ضد المصالح الاجتماعيه العامه شكلت اهم عوامل ازمه الاجتماع السياسي العراقي هي:

اولاً: توافقيه السله الواحده

مفهوم السله الواحده يعد من المفاهيم الجديده بالاستخدام السياسي، اذ تم تداول هذا المفهوم من قبل السياسيين العراقيين بالتجربه الديمقراطيه في العراق بعد عام ٢٠٠٣، ويتم بموجب السله الواحده اتخاذ حزمه اي مجموعه من القرارات دفعه واحده وبوقت واحد من قبل الكتل البرلمانيه المسيطره بمجموعها الذي يشكل في اغلب الاحيان اغلبيه الثلثين فاكثر. اذ لا يسمح لأي طرف من الاطراف بتأخير اي من هذه القرارات او معارضتها. خوف من النقص او عدم التصويت على ما تم الاتفاق عليه من قبل احد الاطراف خاصه بعد ضمان حقه بقرار آخر قد اتخذ قبله. ان القرارات هذه فيها الفائده لكل فئه من الفئات المكونه للنظام السياسي (الكتل). اذ يتم بموجب السله الواحده ربط عده قضايا معاً وحلها بالتزامن، اي عبر التنازلات المتبادله او المصالح المتبادله لهذه الكتل دون سائر ابناء المجتمع. لان كل طرف يضمر حاله من عدم الثقه بالأطراف الأخرى. ليتم الاتفاق بين الاطراف بعيدا عن اراده المواطنين ومصلحه المجتمع اي من اجل تحقيق المصالح الخاصه لهم.

شكلت هذه الحاله ازمه التوافقيه بداخل النظام السياسي العراقي فقد ادى الى تشكيل حكومه محاصصه، ، الا ان السله الواحده لا تعنى بتشكيل الائتلافات لذا يسهم هذا النوع من التوافقيات في المجتمعات ذات الانقسامات الحاده كالمجتمع العراقي. الامر الذي جعل من التوافقيه اداه لقتل المفاهيم السياسيه للديمقراطيه "كالمعارضه السياسيه والاغلبيه السياسيه والاقليه السياسيه"، فهي تحدث تداخل بين السلطه والمعارضه مما يقود لعدم الاستقرار السياسي وشل قدره الحكومه على الحركه وكذلك قدرتها على الاستجابه لمطالب المواطنين نتيجه لظهور قنوات متعدده تعيق عمليه تحقيق التعاون بين مختلف القوى السياسيه المنضويه في ائتلاف واحد[١].

فارتكاز النظام السياسي العراقي على "التوافقيه السياسيه المكوناتيه" جعلت منه نظام اشبه بالكسيح لأنه ارتكز على اسس خاطئه افضت لنظام عاجز ومكبل، فقد يتمكن النظام "التوافقي المكوناتي" من ان يحكم العمليه السياسيه طوال الفتره الماضيه الا انه لم يتمكن من تحقيق أي من المطامح الاجتماعيه لتكون النتيجه تجاوز الاستحقاق الدستوري للمواطنه. ليصبح المكون العراقي حاضر، والمواطنه العراقيه غائبه، وكذلك انعدم معيار تكافؤ الفرص فكان المكون بدلاً من الكفاءه والنزاهه. بالإضافه لتوفير الحمايه بدل من المواطن والوطن. اذ حكمت مفرده المكون بالمحاصصه وبالولاء الحزبي، فنتيجه لذلك تبلورت الطائفيه والاثنيه لتصبح اساس ببناء الدوله العراقيه الجديده، وولدت هذه العمليه الفساد السياسي الذي انتج بدوره الفساد الاداري والمالي الذي نخر جسد الدوله العراقيه[٢].

لجأت القوى السياسيه في العراق بعد التحول عام ٢٠٠٣ الى آليه مثيره للجدل في الحياه السياسيه لصنع القرار ألا وهي "التوافق" الذي ينتج في الغالب عن مساومات وصفقات ولتبادل المنافع الضيقه على حساب المصلحه العامه. فقد أدى الى ظهور آليه جديده في إقرار القوانين هي آليه " السله الواحده" المثيره للجدل حيث تلجأ القوى السياسيه عمداً الى تأجيل البت في مشاريع القوانين الى المراحل الاخيره للفترات التشريعيه للعمل بهذه الآليه بدعوى ضيق الوقت. فيتم تمرير قوانين تراعي مصالح تلك القوى والشرائح التي تمثلها دون المصالح العامه. اما السبب وراء التصويت على قوانين السله الواحده فهو ازمه الثقه بين الاحزاب والكتل السياسيه ، "فالسله الواحده دائماً ما تتضمن مقايضات وتنازلات تضعف القوانين وبنفس الوقت تفرغها من محتواها وتضمنها مواد يكون ضررها اكثر من فائدتها".

وعليه فأصبحت التوافقات السياسيه والخلافات عائق ومانع أمام أداء الحكومه، إذ أصبح شرط التوافق بتطبيق الديمقراطيه في مجلس النواب معطل للقرارات السياسيه والتشريعيه، أضافه لذلك آليه المحاصصه قد أصبحت حسب النموذج التوافقي من أهم اسباب تعطيل الدور الرقابي بجميع أنحاء الحياه السياسيه العراقيه.

أن الاختلافات حول بعض القضايا التي تكون محل خلاف بين الكتل السياسيه من اجل الوصول الى التوافق جعل من العمل على وضع الحلول لتلك القضايا امرا عسيرا عن طريق تقديم التنازلات المتبادله. احياناً يطلق عليها "اسلوب الحزمه الواحده" مقابل اصوات "السله الواحده"، فمن ابرز الموضوعات التي يتم تمريرها بسله واحده هو مسأله اختيار (الرئاسات الثلاث) او تكوين الحكومات (الوزراء مقابل وزاراتهم) بعد الاتفاقات الكبيره بين الكتل السياسيه لتكوينها[١].

لذا ان التوافق السياسي بداخل العمليه السياسيه يشهد تعثراً ملحوظاً انعكس بصوره سلبيه على الحراك السياسي الذي شمل "الديمقراطيه التعدديه والتوافقيه وحكومه الوحده والمشاركه"[٢]. فالتوافق على القرارات المصيريه يتم ذلك خارج اطار الحكومه او حتى البرلمان ذاته اذ غالبا ما تكون الحكومه في العاده جزء من الصفقه الشامله بين هذه القوى. فان الالتزام بمبدأ الاتفاق الشامل هو القاعده الاساسيه لبناء السلطه، حيث انه بالإمكان ممارسه الفيتو المتبادل من خارج النص القانوني، طالما ان هذه الاطراف المعينه ترى مصالحها الخاصه من خلال تحقق المصالح المشتركه لكل الاطراف عبر التسويه التي ترضي الجميع. بالمقابل فان غياب المصالح المشتركه ولو اوجدت القواعد الدستوريه والقانونيه سيدفع هذا باتجاه تعطيل عمل النظام وباتجاه الاطراف نحو الانفصال[٣].

ثانياً: شخصنه المؤسسات وصراعات النخب السياسيه

تتبلور ازمه التعدديه في العراق اليوم بعمليه شخصنه المؤسسات. فإن دوله المؤسسات ليست مؤسسات فقط، بل انها قبل ذلك نمطاً من التفكير والذهنيه المؤسساتيه التي تقوم بوضع الحد الفاصل "بين ما هو مؤسساتي وما هو شخصي"، وهي "ايضاً تجعل المجتمعات التي استوعبت الحداثه وتجاوزت هيمنه الاطر ما قبل الحديثه مثل العائله والعشيره والطائفه والعرق مجتمع مؤسسات"، فالمجتمعات المتقدمه هي مجتمعات تحكمها المؤسسات، وليست هناك عشوائيات متحكمه، بل كل شيء مشدود لأطر تنظيميه تقوم بالأساس على المصلحه والعقلانيه والكفاءه وايضاً القدره على المنافسه، حيث ان هنالك تنافس بكل الحقول والمجالات، وان الأقدر على النجاح الذي يمكنه تجاوز انغلاقات التفكير التقليدي وان يتصالح مع التطور والذهنيه الخلاقه التي تنتج للبشريه تطور كان عصي على التصور[٤].

وفي العراق فأن الشخصنه المفرطه تفرض نفسها كعامل إضافياً للفشل والانسدادات التي تواجه إعاده البناء للدوله ومؤسساتها، وان الاستقطاب الطائفي والقومي والجهوي غير كافي. بل يبدو أحيانا إن من

العسير التجرد من هذه الأجنده الشخصيه عند الخوض بمعترك السياسه ونشاطات الدوله المختلفه، وتبرز الصراعات الشخصيه على السطح متلبسه بثوب اوسع يغطي خجل المتصارعين بتجاه الأصل الحقيقي لصراعاتهم، فتغدو المؤسسات بأحيان كثيره رهينه التطلع الشخصي لمديريها وتفقد محتواها التنظيمي بصوره تدريجيه وتغدو جزء من لعبه الصراع على الكراسي، والصراع المستدام هذا والمتحرك يضعف قدره المؤسسات على الرسوخ والتحرك بالأفق الاستراتيجي[١].طرفي الصراع الخساره المباشره للطرف الثاني، ويعبر عنه "باللعبه الصفريه"، فقد يتخذ الصراع مديات مدمره بحال تجاهل اهداف احد الاطراف المتصارعه[٢].

وعليه ، فالانقسام السياسي تسبب بتداعيات اجتماعيه عده لم يستطع المجتمع ان يتخلص منها وان كان المجتمع بحد ذاته غير معافى من "الاصل التاريخي للشرخ الاجتماعي" بين العراقيين. فتغذي قوى السلطه الشرخ الاجتماعي بالشكل الدوري عبر الحديث عن النوع الفئوي. وكذلك عن مجازر النظام السابق تحت الدوافع الفئويه. ويتم ذلك كله عبر تكريس الاعلام والخطاب السياسي الفئوي الذي يشجع على الاستقطاب المجتمعي الفئوي. يضاف لذلك ما حدث من ترسيخ للون الفئوي المحدد على عده مناطق من العراق. فان الحكومه والقوى السياسيه تخاطب مواطنيها على حساب الفئه بالتعيينات وبتوزيع الامتيازات وبتوزيع الخدمات على ارض الواقع بشكل عملي. فان الانقسامات السياسيه هذه ادت لصراعات بين الفئات المختلفه بالمجتمع العراقي[٣].

والصراعات هذه تكون مستنده على الاسس والقواعد الطائفيه والعرقيه، بذلك فأن الصراعات هذه تعطي مفهوم مشوه للتعدديه السياسيه وتؤدي لانتشار الفوضى السياسيه والاضطرابات، وكذلك هذه الصراعات تؤدي للخصومه والعداوه وليس للصراع السلمي من اجل خدمه المجتمع بأكمله، ولتحقيق المصالح والاهداف العامه[٤]. فقد ساهمت بتعميق حاله التوتر والاحتقان السياسي بين الكتل النيابيه، والتي لا تنفك من تبادل التهم حول التصرفات التي تعدها موجهه ضدها وكذلك ضد الطائفيه التي تمثلها.

ثالثاً: ضعف فاعليه النظام الحزبي و غياب دور المعارضه السياسيه

المعارضه" لها معنيان الاول عضوي (شكلي) والاخر مادي (موضوعي)، فيقصد **بالمعارضه بمعناها الشكلي** القوى والهيئات التي تراقب عمل الحكومه وخططها، وقد تكون ضمن اهدافها الحلول محلها، سواء اكان عن طريق الفوز في الانتخابات او غيره. اما كلمه **المعارضه بمعناها المادي** او الموضوعي فتعني الفعاليات والانشطه المتمثله بانتقاد الحكومه ومراقبه خططها وانشطتها ، ويكون ذلك من قبل القوى والهيئات

التي تمثل المعارضه (العضويه) ، وقد يكون من قبل فئات وشخصيات من داخل الحكومه نفسها خاصه اذا كانت حكومه ائتلافيه"[١]. فالوظيفه الحقيقيه للمعارضه تعني "الزام الحكومه الحاضره مسؤوليه تقديم التقارير من خلال الاستماع لتجارب جمهور ناخبيهم، وان يكونوا مطلعين على المعلومات الكافيه بواسطه الدلائل، بغرض دعم السياسات العامه الحاليه او المخططه او مساءلتها"[٢].

يتكون بالسياقات البرلمانيه السليمه طرفان، الاول يشكل الاغلبيه السياسيه ويكون هو المسؤول عن تشكيل الحكومه، والثاني يأخذ دور المعارضه لمراقبه الحكومه وأدائها بشكل ايجابي، فيكون للمعارضه رؤيه واضحه لإداره الدوله عن طريق افتراض الصراع الايجابي لإداره الدوله. فلا يمكن ان تستقيم الدوله الا بوجود معارضه قويه قادره على كشف الاداء للقوى المتحاصصه داخل الحكومه[٣].

ان معظم انظمه الحكم بالدول الناميه ومن ضمنها الوطن العربي تقضي على الحريات والحقوق للأفراد، وانها تخضع كل انواع الانشطه الفرديه للرقابه، كما أنها لا تقر بحريه الرأي وحريه الاجتماع، وايضاً لا تسمح بوجود معارضه حقيقيه بداخل الدوله[٤]. بالتالي فأن غياب المعارضه السياسيه الفاعله يعني ذلك غياب المشاركه السياسيه ، سواء أكانت على المستوى الحزب او الشعب، فالقرار السياسي يأتي تحقيقاً لمصلحه الحاكم ودوام بقائه وينفي مبدأ تداول السلطه السلمي، فهذا انعكاس لازمه صنع القرار وكذلك تعبير عن ازمه السلطه السياسيه[٥].

فالمعارضه السياسيه بالوطن العربي بصوره عامه غائبه او ضعيفه، وكذلك متهمه بضعف الولاء والانتماء وايضاً ينظر اليها بالبعض من المجتمعات العربيه على انها منسلخه عن منظومات القيم الدينيه والثقافيه وايضاً خارجه عن طاعه ولي الامر، فلم يتم النظر اليها على انها تجارب خبرات انسانيه ليس بها ثوابت مقدسه، عرفت التطور بتجارب النظم الديمقراطيه، ان وتطورها وارد بتجارب المعارضه بالفكر السياسي. فأن ازمه المعارضه تكمن بكونها نشأت بمعظم الدول العربيه كهبه من السلطه، فهي ليست تعبير عفوي عن تفاعل مجتمعي له الثقل السياسي بالمجتمع العربي، فلذا يجب ان تمارس المعارضه نشاطاتها بالقدر المحدد لها من السلطات التي اوجدتها، وان ذلك يعني ان النظم العربيه ليست جاده بالإصلاح والقضاء على الفساد، والتمسك بالنظام الديمقراطي القائم على الانتخابات الحره وتداول السلطه، وما زالت تنظر للأحزاب السياسيه على انها جزء من هيكلتها الاداريه[٦] .

ففي المجتمع العراقي بوضعنا الراهن هناك "صراع ارادات وليس صراع ادارات"، وهناك ايضاً تماهي بين دور القوى المعارضه والمشاركه بالحكومه، فأن الواقع السياسي حتى يومنا الحالي يشهد التلكؤ بإداء البرلمان والحكومه بسبب الغياب لدور المعارضه. فان اغلب المشاكل التي تحصل بين القوى السياسيه اسبابها هي تقاسم السلطات وليس لترشيد وبناء الدوله[١].

تتسم العمليه السياسيه في العراق بغياب ثقافه المعارضه فعلى مدار السنوات الفائته لم يشهد موقف يصرح به اسئله اعتراضيه على السياسات والقرارات المتخذه. رغم خروج العديد من التظاهرات والاعتصامات والاحتجاجات بمختلف المدن لتحقيق المطالب المشروعه. فالمحسوبيه والمحاصصه وكذلك الانتماءات الحزبيه ادت لغياب المعارضه البرلمانيه نتج عنها الفساد بالمؤسسات التشريعيه والتنفيذيه وتصاعدت مؤشراته، كذلك فالاعتماد على الديمقراطيه التوافقيه ادى لغياب دور المعارضه البرلمانيه.

رابعاً: تفضيل المصالح الحزبيه على المصالح الوطنيه

تعني أن الأنظمه الحزبيه تخرج عن مهماتها الأساسيه بصفتها الأداه للمشاركه بالحياه السياسيه، للمبالغه بتقديس الحزب او القول بعباره أخرى بأن الأحزاب والمنظمات تسخر الأشخاص لخدمتهم من اجل تحقيق مصالحها الحزبيه الضيقه بدل من ان تسخر نفسها لخدمتهم، بالتالي يكون المقياس للمصالح الحزبيه لدى الكثير من الأحزاب فوق كل المصالح الأخرى، وان الأحزاب هذه تحاول أن تخفي أهدافها بقناع من سياسات الفلسفات الراميه بمظهرها لتحقيق خير الجماعه، فقد تحولت من تمثيل الاراده الشعبيه لتمثيل اراده القوى الاقتصاديه والماليه. وقد بات اصحاب الشركات الكبرى اقدر على الممارسه للضغوط على الحكومات والاحزاب[٢].

فان الاحزاب العراقيه جعلت مصالحها الحزبيه فوق كل شيء ، فبالتالي انحسب اثر ذلك كله على ابناء الطوائف التي تتسمى الاحزاب بأسمائهم، فلا السني قد حظي بالاهتمام من قبل الاحزاب السنيه التي انتخبها برغم سخونه مناطقهم بتلك الفتره، ولا الشيعي حصل على ابسط الحقوق التي كان يأمل بيوم من الايام الحصول عليها بعد زوال حزب البعث الذي كتم على انفاسه لسنوات طويله[٣].

هكذا فقد انحسرت اهتمامات الاحزاب عن المشاكل السياسيه وعن الامور العامه، وتقلص دور الايديولوجيا والعقائد وارتفع دور المصالح والمنافع الخاصه، فمن ثم تسنح الفرصه لسيطره الصراعات والتطاحن والوصول لكرسي الحكم والاحتفاظ به، وتحاول في سبيل ذلك ان ترضي السلطات التي بيدها

مقاليد الامور مما يخرجها بصوره تامه عن الممارسه الحزبيه الصحيحه[١]. فالنخب السياسيه تفتقر للروح الوطنيه، لأنها لم تتصرف بكونها نخباً عراقيه وانما نخب للمكون الذي تنتمي اليه من الناحيه الشكليه، لان هذه النخب لم تحقق مكاسب لهذه المكونات بقدر ما حققت من مكاسب لذاتها.

خامساً: المعوقات والانتماءات الخارجيه

تتمثل المعوقات الخارجيه بالنوايا للأقطار المجاوره للمجتمع العراقي ولمصالحها الاستراتيجيه بأضعاف البنيه السياسيه والاجتماعيه والعلميه العراقيه. فقد ظهرت العديد من الدراسات للمراكز والأبحاث الأميركيه والمقالات التي كتبها الساسه الأميركيون البارزون فمنها على سبيل المثال "دراسه صادره عن مؤسسه راند الأميركيه ، دعت الى تقسيم العراق، فهي خطه تشبه الخطه الاسرائيليه التي ظهرت بالثمانينات من القرن المنصرم والتي دعا اليها الصحفي الاسرائيلي "عوديد بينون" الذي نادى الى تقسيم العراق لثلاث مقاطعات الأولى كرديه بالشمال والثانيه سنيه بالوسط والثالثه شيعيه بالجنوب. فضلا عما عززه الاحتلال الامريكي من التداعيات على البنيه الاجتماعيه سواء أكانت بصوره مباشره أو غير مباشر، فتعد الضغوط الأمريكيه على المجتمع العراقي عامل بتوليد التناقضات بالبنيه الاجتماعيه العراقيه وبتفكيك اواصرها وبتكريس علاقاتها الطائفيه والاثنيه والعشائريه من اجل إعاده هيكله توجهات المجتمع [٢].

بالإضافه الى الدور الايراني الذي تصاعد بعد عام٢٠٠٣م ، في الحياه السياسيه والمجتمعيه في العراق، واصبحت ايران اهم لاعب سياسي تأتي بعد الولايات المتحده بفضل صلاتها بالأحزاب العراقيه الشيعيه لاسيما "حزب الدعوه والمجلس الاعلى"، فان ارتباط الاحزاب الاسلاميه بالدوله الايرانيه، لم يكن وليد اليوم بل انه بدء من مرحله النضال السري والعلني، اذ انها دعمت الاحزاب الاسلاميه بالعراق ضد نظام حزب البعث، فقد كان الاتفاق بين الطرفين هو لبناء نظام اسلامي بالعراق، بغض النضر اذا كان هذا يصب بالمصلحه الوطنيه العراقيه او لا، وهذا كله تم بعد انهاء الاحتلال الامريكي وافشال مشروعه بالمنطقه[٣].

فقد ادت التدخلات الخارجيه هذه دور محوري بتفجير الصراعات الداخليه اذ ان الاداء السياسي العراقي لا يزال صريع هذه التدخلات الاقليميه، فأن جيران العراق كانوا سباقين بمباركه احتلاله من الولايات المتحده الامريكيه، وثم جعلوا العراق ساحه للمنازله الفضلى مما جعلهم شركاء بالأصل بسياسه الفوضى الامريكيه بالعراق، اذ انهم غذوا بصوره المباشره او الغير المباشره العنف الطائفي والانفلات الامني في العراق[٤].

وان ما يعمق التدخل للقوى الاقليميه والدوليه بالشأن العراقي ، هو الوجود للأجندات الطائفيه المتباينه للقوى السياسيه العراقيه، مما يدفعها لاستغلال هذا الصراع السياسي للغرض من اضعاف القوى السياسيه التي لم ترغب بهيمنتها على الساحه العراقيه، ومما جعل هذا من ان يواجه مستقبل العراق تهديد حقيقي من الدول الاقليميه[١].

بالإضافه الى الانتماءات الخارجيه لبعض قاده الكتل والاحزاب السياسيه بحسب مصالحها السياسيه والاقتصاديه وكذلك الطموح بالتوسع والنفوذ. فأن الانتماء لهذه الدول ادت الى ضياع مصالح العراق لمصلحه هذه الدول. فنجد صعوبه حكم المجتمع العراقي ليس بسبب الانقسام الداخلي فقط بل بفعل الانتماء الخارجيه مما ادى لخلق الازمه.

ومن خلال ما تقدم فقد تبين ان هناك عده عوامل تدفع بالدول الاخرى التدخل في العراق منها: عوامل طائفيه او امنيه او اقتصاديه او سياسيه او عوامل خارجيه. دعمت هذه الحركات والاحزاب والتجمعات الطائفيه والعنصريه داخل العراق لتصبح ادوات للعبه السياسيه، فتحول العراق لساحه صراع للأدوات والمصالح الاقليميه والدوليه.

سادساً: العرف السياسي

يقصد بالعرف بشكل عام "هو اعتياد الناس على اتباع سلوك معين في مسأله معينه مع شعورهم بضروره اتباع هذا السلوك الملزم. فالعرف يقوم على اساس اتباع سلوك معين، وهذا السلوك يطلق عليه (العاده) نتيجه التواتر والاستمرار في اتباعه مع الشعور بإلزاميه هذا السلوك، ومع مرور الزمن ينشأ العرف. والعرف الدستوري هو اعتياد احدى السلطات العامه في الدوله على اتباع سلوك معين في علاقتها مع بعضها بعض او علاقتها دون معارضه من تلك الهيئات"[٢].

كذلك، فالعرف هو ان تتصرف احد الهيئات بموضوع ما على نحو معين وتنشأ من تكرار هذه التصرفات على مر الزمن قاعده غير مكتوبه ليكون لها لزام القانون. فالعرف السياسي بالمجتمع العراقي هو ان الرئاسات الثلاثه هي (بيت سني وبيت كردي وبيت شيعي) .فالعرف هذا يجبر القوى السياسيه على التشارك في الحكومه بحسب احجامها، واي كتله تستطيع تشكيل الحكومه بمفردها نتيجه لهذا العرف الذي جرت عليه الحكومات السابقه. فاصبح العرف السياسي اقوى من الدستور، لان القوى السياسيه تنتهك الدستور بتشكيل الحكومه.

فأن قانون اداره الدوله المؤقت وكذلك الدستور الدائم لم ينص بصراحه على توزيع المناصب الرئاسيه بالدوله العراقيه على اسس المحاصصه العرقيه، الا ان الفكره هذه قد وجدت المجال للتطبيق بالحكومات

المتشكله مما يبقى التساؤل قائم حول ان تتأثر العمليه السياسيه بتوزيع المناصب وتتحول بشكل تدريجي لعرف دستوري ملزم[١].

على الرغم من بناء المؤسسات الدستوريه والبرلمان الذي يحمل بجنباته على الأعضاء الممثلين للشعب كمؤسسه تشريعيه وإقرار الدستور لتسير العمليه السياسيه إلا أن نواه الحكم ببدايه الدوله العراقيه وبعد التغيير عام (٩ / نيسان / ٢٠٠٣)، قد استثمر فيها المحاصصه، وان المؤسسات السياسيه والبرلمان بوجه الخصوص لم يكن ولا يزال غير قادر عن التعبير على الإراده العامه الحقيقيه للإسهام بالعمليه السياسيه بالشكل الجدي والصحيح، إذ ان هذه المؤسسه فشلت ببلوره المصلحه العامه، بالرغم من حداثه وهشاشه البناء الفكري والتنظيمي لهذه المؤسسه، وعدم تعبيرها عن الاراده العامه وتحقيقها، واقرار الدستور والقوانين لتسيير العمليه السياسيه، وقد جرى توظيفها لمصلحه الطرف هذا أو ذاك، على العموم لم يكن الالتزام فيها قوي لتحقيق وتسير العمليه السياسيه الصحيحه بل كانت هذه المؤسسه لم تمارس الدور الرقابي أو التشريعي بالشكل الصحيح للمقاطعات التي كانت تعرقل عملها[٢]. فالدستور قد جسد ولو بصوره غير مباشره لتكريس المفاهيم الطائفيه والاثنيه، والذي ترجم بالواقع عن طريق التقسيم للمناصب الحكوميه تقسيم طائفي عرقي نتيجه الاتفاقات بين الكتل السياسيه. فأن الازمه بدستور العراق ٢٠٠٥، هو انه دستور مقفل ومن الصعب تفعيله، وايضاً فهناك غياب للفكر السياسي المتجرد من الغبار للماضي. فان العمليه السياسيه وبناء الدوله تم العمل بهما على اسس المكونات وغياب الهويه الوطنيه[٣].

الاطار الدستوري بالعراق بحاجه ماسه للإصلاح، فأن محتواه والطريقه التي اصيغ بها قد ادت لضعف سياده القانون ومسائله الحكومه، وان كانت البعض من نتائج هذا الدستور سلبيه للدوله وللمجتمع العراقي. وعلى الرغم من السياسات المتكرره وايضاً ضعف الامن، ولتدهور الاقتصاد والفساد، فأنه لم يكن هناك الا شيء قليل من المسائله للحكومه، فلم تنجح المحاكم ولا الانتخابات الوطنيه بمحاسبه المسؤولين بالدوله عن افعالهم. فأن الدستور العراقي قد كتب بنحو غير مثالي فكانت نتيجه العمليه الدستوريه بعراق ما بعد ٢٠٠٣ هي انتاج الدستور البعيد عن الاتجاهات المتبعه الحاليه وانه لا يتفق مع الاحتياجات الاساسيه لأكبر عدد من المجالات[٤].

وقد انعكست هذه الآثار بسيطره كل حزب على الوزاره التي يديرها، فأسهم ذلك بتدهور الاوضاع السياسيه والاقتصاديه والاجتماعيه للبلد. كذلك فأن الاحزاب السياسيه استثمرت مفاصل الدوله لمصلحتها الخاصه

بتوزيع المناصب والتعيينات مما ادى لغياب العداله والمساواه. رغم اختيار الديمقراطيه لمن حكموا العراق العنوان لنظامهم السياسي، الا انهم بنفس الوقت قد غيب عنهم الدستور، لانهم بالنتيجه يريدون ان تتحول الفوضى لنظام حاكم. ويستفحل الفساد من اجل تحقيق مصالحهم الخاصه. ففي مجتمعنا العراقي نعيش بسياده حكم الفوضى. فبرغم وجود العناوين السياسيه والمؤسسات التي تُحدد مفهوم النظام السياسي، لكن ليست هي الحاكمه. فلا يتم احتكام السياسيين الى بنود الدستور لان الصفقات والاتفاقيات السياسيه هي التي يتم الاخذ بها بعيد عن بنود الدستور .

كذلك فأن تطييف العمليه السياسيه يؤدي بلا شك الى شلل العمليه السياسيه واجهزه الدوله، وكذلك يعيق عمليه المأسسه للسلطه، وشرعنه الولاء الطائفي يعمل على صبغ المسار السياسي بطابع الصراع والعنف، وفن ثم يغيب الهويه الوطنيه والمواطنه ويهمش المنطق للحقوق والحريات والالتزام بالقانون، فهو بذلك عامل تفتيت للدوله والمجتمع[1].

فأن احتكار القرارات المصيريه من قبل زعماء الكتل السياسيه ادى الى ركن اراده المواطنين والتي يعبرون عنها عن طريق المشاركه السياسيه بالانتخابات. بالتالي فقد تحول البرلمان مؤسسه لتمرير الصفقات والاتفاقيات السياسيه للزعماء وقاده الكتل. هذا ادى الى غياب المؤسساتيه ورسخ الاعراف السياسيه. فهذه الاعراف تشرعن الفوضى وتضعف من دور المؤسسات السياسيه. فأثبت أن المحاصصه التي كانت بمثابه التوزيع للمناصب والوظائف بمؤسسات الدوله على شكل حصص. بل وان الأصعب من ذلك قد أصبحت المحاصصه لها مختلف الالوان والأشكال، فهناك المحاصصه الحزبيه وأخرى قوميه ومذهبيه. ونستنتج مما تقدم بان المحاصصه السياسيه هي لتكريس الخلاف بين المكونات بصوره واضحه بدل من تجاوزه.

المبحث الثالث: ازمه الديمقراطيه

التساؤل الاهم الذي يفرض نفسه في هذا المبحث، هل تمر الديمقراطيه العراقيه التوافقيه بأزمه؟ ام انها ازمه تمر بها الديمقراطيه بشكل عام في الازمنه الحديثه؟. اكتسبت الديمقراطيه مضمون مجرد مثلها مثل غيرها من المصطلحات الايجابيه كالحريه والسعاده. كما جرى استخدامها باعتبارها كلمه مرور او كلمه سر وستار للتغطيه على اسوء انواع القمع الذي تمارسه السلطات. فالكثير من الانظمه الحاكمه تصف نفسها بأنها ديمقراطيه، لكنها في حقيقه الامر غير ذلك. لانها تتميز بتحفظات ذهنيه تهكميه وبنيه واضحه لخداع مواطنيها. الذين يحشدون التأييد لها على اسس الافتراضات الكاذبه والوعود الزائفه. يحدث ذلك على نطاق كبير لدرجه عملت فيها على افراغ مصطلح الديمقراطيه من مضمونه الاصلي المتمثل بحكم الشعب. لتتحول

النظره اليها بعين الشك والارتياب الصريح[١]. لان الديمقراطيه ليست نظام سياسي فحسب بل انها قيم اجتماعيه واخلاقيه وسلوكيه[٢]. تتمثل "بالتسامح والحوار وقبول المختلف والتعاون والتضامن الاجتماعي والمشاركه الحره في كل مفاصل العمليه السياسيه. سعيا لتكريس حكم وسياده الشعب. تتطلب الديمقراطيه في الان ذاته التعدديه السياسيه والايديولوجيه. [٣].

تقوم الديمقراطيه على الاعتقاد بالكرامه الإنسانيه، وصيانه الشخصيه وتثقيفها على الأساس المساواه وإزاله الامتيازات الخاصه القائمه على الاختلافات الغير أصيله. كما تقتضي الإيمان بأن الإنسان متجه للكمال والسمو وكذلك الاعتقاد بأن خيرات المجتمع يجب أن تعم الجميع، ولا تستأثر بها طبقه أو فرد، وأن الحكومه تسترشد بآراء جمهره الشعب بتوجيه السياسه العامه، فالطغاه الذين اتبعوا وسائل الديمقراطيه محاولين تقليدها تقليدا مزيفا مصطنعا باستعمالهم للتصويت العام مثلا بصورته الزائفه التي تلغي حقيقته، وايضاً خطبوا لاستجلاب عطف الجمهور، وأكثروا من التمثيل والتهريج. لكنهم يضمرون استناد حكمهم الى إراقه الدماء، وأعمال الجاسوسيه والتهويل والضجيج وإثاره الأحقاد والفرقه الاجتماعيه[٤]. مما يسم الديمقراطيه في هذه الحاله بأنها حكومه الغوغاء والجهله لأنها تقف عاجزه عن الدفاع وحده المجتمع والمساواه بين افراده وجماعاته فلا تستطيع الثبات للملمات وكذلك فهي عاجزه عن المبادره بالعمل السريع الحاسم[٥].

تلعب الجوانب الاجتماعيه دورها الاهم في ازمه الديمقراطيه. فالاختلافات القيميه للأثنيه والقوميه والدينيه والمذهبيه جميعها تجعل من الصعب الشروع بعمليه تحول ديموقراطي حقيقي. لأن التعدديه مع هذه الانقسامات تمنح كل واحده من هذه المكونات نوعا من الانتماء الفرعي الضيق بعيد عن الانتماء الكلي للوطن. بما يفضي الى انعدام امكانيه ترسيخ الوحده الوطنيه. لأن الديموقراطيه ليست نظام سياسي فحسب، بل انها منظومه من القيم الاجتماعيه والسلوكيه التي تؤدي للمساهمه الفرديه بالعمليه السياسيه الامر الذي يفترض وجود الوعي بأهميه المشاركه الحياه السياسيه الوطنيه[٦].

حظي تشخيص أزمه الديمقراطيه في المجتمع العراقي باهتمام كبير جدا في السنوات الأخيره في كل من الأدبيات العلميه والتعليقات الشعبيه. اذ يُزعم الكثير من المراقبين السياسيين بأن الديمقراطيه العراقيه تمر بأزمه نتيجه لعده عوامل منها. المستويات العاليه من الاستياء بين المواطنين من السياسه، والنقص الفادح

في جهود محو الأميه السياسيه، والمستويات المنخفضه من الثقه بالحكومات والسياسيين، فضلا عن تراجع رغبه عضويه الأحزاب السياسيه، القوه المتزايده للجهات الفاعله في المساءله الانتخابيه، وانعدام انتشار ترتيبات الحوكمه المعقده التي ادت الى التهرب من المساءله والشفافيه، و فشل التمثيل أو عدم فعاليته[١]. لقد ناقش روسو في كتابه العقد الاجتماعي شرعيه التمثيل، فزعم ان عدم توافق الديمقراطيه مع شرعيه التمثيل يسبب ازمه في الممارسه الديمقراطيه[٢].

تتسم جميع مجتمعات الوطن العربي بغياب العمليه الديمقراطيه، بسبب حرمان المواطنين من ممارسه حقوقهم الانسانيه وحرياتهم الاساسيه، مع الحديث عن الافتقاد للديمقراطيه تتصاعد المطالب بالحكم الديمقراطي، بان تكون للمواطنين حقوق المواطنه الكامله، من ذلك الحق بإداره الشؤون العامه على الوجه المبين بالدستور الذي يضعه الشعب عن طريق الجمعيه التأسيسيه المنتخبه انتخاباً حراً مباشراً[٣].

ان الديمقراطيه الموجوده بالواقع السياسي العربي لا تتعدى بكونها شعاراً لا ينعكس بأعماق الاتجاهات السياسيه للحكام العرب ولرجال السياسه حيث يسود الحكم الفردي والدكتاتوري. في الأغلبيه الساحقه من البلدان العربيه فالوصول لسده الحكم لم يتم عن طريق الإراده الشعبيه بل عن طريق الثورات والانقلابات الدمويه كما إن البنيه السياسيه تتصف بغياب أو بضعف المشاركه الفرديه والجمعيه، لان السلطه العربيه لا تسعى لخدمه الناس، بل انها تحولت للتسلط الذي لا يعبر عن قواعد العمل الجمعي. كما سوء الأوضاع الاقتصاديه والاجتماعيه والسياسيه المتزايد كان انعكاس لانعدام وجود ديمقراطيه حقيقيه على صعيد الواقع بما قاد لتدهور هذه الأوضاع، ليجعل من سمه التخلف بالنواحي المختلفه هي السمه الغالبه للدول العربيه. رغم السعي العديد من النظم العربيه الحاكمه لإضفاء الصفه الديمقراطيه على حكامها الفرديين وذلك بالادعاء أن الحاكم هو ممثل الشعب، وان توليه للسلطه لم يتم إلا بناء على الإراده الشعبيه (كما في الحركه الناصريه) من خلال نظام الانتخابات العامه، او تكوين المجالس النيابيه وأجراء الاستفتاء الشعبي، إلا إن نظره لوسيله الوصول للسلطه وطبيعه المشروع الذي تحمله النخب الحاكمه، ودورها الذي تؤديه في توجهيها للأولويات التي تنحاز إليها والتي تحدد بالنهايه هويه النظام وموقفه من التحول الديمقراطي[٤].

الامر الذي جعل من غياب النموذج العربي للحكم الديمقراطي الحقيقي تحصيل حاصل. كما ساهم وبشكل مباشر في غياب المفكرين الديمقراطيين المتنورين والقادرين على بلوره الرؤيه أو المشروع الذي يربط بين

عالميه الفكره الديمقراطيه، بعمليه استثمارها محليا بما يتلائم مع الخصوصيه الاجتماعيه العربيه والإسلاميه في مركز القرار السياسي أو بمركز التأثير في أصحاب القرار[١].

اما في المجتمع العراقي الذي يتميز بحضور التعدديه، التي ظلت العلاقه بين مكوناتها تتسم بالحساسيات المستتره مره، والعلنيه مره أخرى. نتيجه للأخطاء التي قد وقعت بها المملكه المتحده الراعيه الأول بتأسيس الدوله العراقيه بالعصر الحديث التي تمثلت بعملها على الاعتماد على سياسه التجاذبات الطائفيه. اضافه الى أن تاثير الواقع الثقافي والديني المتخلف، الذي شهدته تلك الفتره وما رسخته الصراعات الحزبيه على السلطه من أثر في المجتمع العراقي لتجعل من التقسيمات القوميه والطائفيه، اساسا للولاء على حساب الدوله والوطن، هذا الأمر الذي وقف عقبه بوجه نمو القيم والمثل الديموقراطيه. كما مارست الأنظمه السياسيه الشموليه العراقيه التي غضت النظر عن هذه الانقسامات بل وساهمت بشكل او باخر بمنعها من التعايش بالطرق السلميه، فقد فرضت الولاء للوطن عن طريق القسر وبالوسائل الأمنيه خدمه لمصالح السلطه، بدل السماح للمجتمع بالتجانس الاجتماعي وفقاً للعقد الاجتماعي [٢].

الديمقراطيه بالعراق مستنبته، اي انها في غير ارضها لأنها لم تأتي بفعل التطورات التراكميه ولا بالإراده الشعبيه انما جاءت بأراده المحتل. الامر الذي ادى الى خلق نمط من الفوضى والتشرذم الاجتماعي ونوعا من الضياع القيمي. لان المجتمع العراقي يعاني من ازمه ثقه شديده بين مكوناته السياسيه. مما ادى لإحلال المكونات وتأسيس دوله طوائف الامر الذي ساهم في ضياع مركزيه القرار نتيجه المحاصصه الطائفيه. ان العراقيين يعانون بشكل عام من مشكله التعايش مع الديمقراطيه عبر ارضاء الجميع بالمشاركه في السلطه كاستحقاق وطني. وشعور بعض الجهات السياسيه بالتهميش او عدم المشاركه بقدر استحقاقها بالشكل المعقول في صناعه القرار بشكل عام وقف حائلا دون تحقيق الطموحات المعقوده على مستقبل تطور الديمقراطيه الامر الذي بات مسلماً به وامست تؤمن به جميع القوى السياسيه على الساحه. الا ان المعالجه التطبيقيه قد جاءت بما يبدو اثقال لكاهل البلاد واقتصادها، فتم الاكثار من الوزارات بدل التقليص لعددها، واستحداث المناصب الجديده التي ستكلف ميزانيه البلد الملايين فيما هي تعاني من عجز بالأصل. ويضاف اليها الامتيازات الهائله للنواب والوزراء وللدرجات الخاصه بهم[٣].

بواقع الامر ان الوضع الراهن للخلل الديمقراطي يرجع لازمه الدوله، والى عجزها عن الفعل بوصفها المحور القوي والحاسم في التوسط الاجتماعي، وكذلك بوصفها ضابطاً للاقتصاد وضامناً للأمان[١]. فالدوله في المجتمع العراقي تمر بأزمه بسبب الاداره العشوائيه ، فأن هذا النوع من الاداره التي تكون بلا رؤيه ولا تخطيط فأنها باعثه للازمات والازمه هنا لا تكون عاديه بل انها خطيره ومدمره ومحطمه لكل شيء[٢].

قد وقعت الديمقراطيه الناشئه بالمجتمع العراقي بجمله من الاعراض والامراض والاخطاء او الثغرات، العوامل الاساسيه للازمه يمكن الاشاره الى اهمها بما يلي[٣]:

اولاً: غياب ثقافه الديمقراطيه

الديمقراطيه ليست منهجيه لمؤسسات فقط لكنها ثقافه عامه ان ما حدث بالمجتمعات العربيه هو أن خلق المؤسسات الديمقراطيه قد سبق نشر الفكر والثقافه الديمقراطيين. عكس ما حدث بالغرب حيث مهد فكر عصر النهضه والأنوار لتأسيس الانظمه الديمقراطيه. و هذه العوامل عمقت من أزمه الديمقراطيه وأضعفت من دورها على الساحه السياسيه العربيه. بالتالي فإن عمليه التحول نحو البناء الديمقراطي بالمجتمعات العربيه، تستلزم توافر مجموعه مؤشرات ينبغي تفعيلها، لكي تؤسس لثقافه سياسيه واعيه للنهوض بمستلزمات الديمقراطيه، من بين هذه المؤشرات، وجود الفهم والوعي والإدراك لقيام ثقافه مؤسساتيه، ترمي بالدرجه الاساس للتوفيق بين حريه الأفراد والجماعات، وضروره المشاركه بالحياه السياسيه بالشكل الذي يقود لبناء ثقافه سياسيه واعيه لحاجات ومتطلبات الشعوب[٤].

المجتمع العراقي يعاني من افتقار مجتمعه إلى الثقافه والوعي السياسيين، إذا يمكن أن نفهم الوعي السياسي "بأنه القدره على الادراك لغرض الاحاطه الشامله بالأوضاع السياسيه والاقتصاديه والاجتماعيه القائمه. كما يشير احيانا الى القدره الذهنيه على تحليلها والافاده من ايجابياتها وتجنب سلبياتها باتجاه تغليب المصالح العليا على المصالح الفئويه والفرديه الضيقه، أما المقصود بالثقافه السياسيه بالمعنى الابستمولوجي فهي القدره على الاحاطه بأهميه تمثل تجارب القاده والدول في ميادين العمل الديمقراطي الهادف وإنجازاته التاريخيه"[٥].

تحتاج الديمقراطيه الى رفع مستوى الوعي لدى كلا من السياسيين والمواطنين. بأنها ليست فكره فحسب. بل انها اداه ينبغي معرفه استعمالها وتطويرها والحفاظ عليها. من خلال نشر الثقافه بأن العضويه في الطوائف والقوميات يجب ان لا تلغي الشعور بالانتماء للوطن. وان القيمه الحقيقيه للمواطنه تكمن في الانتماء للوطن بالإضافه الى الانتماء لطائفه معينه وان لا يوجد تناقض بين الاثنين. ان الديمقراطيه العراقيه اصبحت تعاني من ازمه بسبب غياب مقوماتها (الثقافيه) وكذلك غياب القاعده الشعبيه التي ترتكز اليها. كما ان السمه الاساسيه التي يمكن ان نطلقها على الثقافه العراقيه التي يغلب عليها الطابع المذهبي والعشائري هي ثقافه سلبيه اقصائيه. فالإسلاميون يريدون دوله ومجتمع إسلامي، والشيوعيون يحاولون أن يقيموا دوله العمال، والقوميون يحلمون ببناء وطناً عربياً كبير من المحيط إلى الخليج، هذا الأمر الذي أدى لتعطيل التوجه نحو بناء الوحده الوطنيه العراقيه. كذلك ادى الى عدم الاعتراف بالتعدديه وبأهميه التنوع، ، وكذلك عدم اكتراثها بشكل الدوله وبنوع الثقافه السياسيه الذي ينبغي أن تسود النظام السياسي فهذا ما مارسته الحكومات العراقيه المتعاقبه. لذلك قد كانت الطائفيه السياسيه من أهم الثقافات التي تعيق نشوء ثقافه سياسيه ديموقراطيه، مردها الخوف من الاعتراف بالآخر والتنوع فقد أدى إلى احتكار السلطه لأن تبني الآليات الديموقراطيه لاسيما الانتخابات منها، سيجعلها حتماً خارج السلطه[١].

ثانياً: استبدال الديمقراطيه التمثيليه بالديمقراطيه التوافقيه

المشكله الاخرى بولاده العراق الديمقراطي هي طبيعه التطبيق للديمقراطيه التوافقيه حيث اثبتت السنوات الماضيه بان ذلك كان الوصفه المثاليه للشلل السياسي اذ اصبح الوزراء في هذا النوع مسؤولين امام كتلهم وقادتهم ومكوناتهم، وليس امام الشعب او البرلمان او امام رئيس الحكومه، كما ان تلك الحكومات قد باتت تقاد بالاتجاهات المتنافره واحياناً بالاتجاهات المتعاكسه فأهدرت فيها الموارد الهائله حيث ان المحاصصه فرضت وزراء محدودي الكفاءه والولاء. فنلاحظ انهم يتصارعون على الوظيفه والمنصب ولا نفع منها للمواطنين بل لتحقيق مصالحهم الخاصه[٢].

الامر الذي جعل من هذه السمه ممثله للسلوك السياسي للأغلبيه الساحقه المنخرطه بصوره فعليه بالعمليه السياسيه التي تتجدد مع كل حكومه منتخبه اذ ما زالت تمارس دورها بطريقه بعيده عن المصلحه الوطنيه العليا نحو المصالح الفرديه والفئويه الضيقه. لانحيازها الواضح الى انتمائها الفرعي، هذا ما تتم رؤيته في فان قراراتها تكون خاضعه ومتأثره لرغبات وتوجهات الاطراف السياسيه، وليس للاستجابه لإراده الشعب،

فاصبح التوافق السياسي هو عقد الصفقات بين الكتل وتقاسم الحصص، نتيجه للديمقراطيه التوافقيه، يعود ذلك لسبب السوء بالتطبيق مما حال لعدم قيام المؤسسات السياسيه بدورها الحقيقي بالحياه السياسيه[١].

فالتطبيق السيء للديمقراطيه التوافقيه في المجتمع العراقي بعد التغيير عام ٢٠٠٣ ولعدم جهوزيه المجتمع العراقي والاحزاب السياسيه لمثل هذا النوع من الديمقراطيه، التي تنظم العلاقه بين الاحزاب والفئات الفاعله اجتماعيا في المجتمعات المتعدده والمتنوعه قد ادى لتحولها الى نوع من المحاصصه السياسيه المبنيه على الاسس الطائفيه والقوميه لتعامل الاحزاب السياسيه معها كمفهوم لا كوسيله لتحقيق المشاركه السياسيه، ما جعل الرقابه البرلمانيه على مؤسسات الدوله امر شبه مستحيل[٢].

ان الديمقراطيه التوافقيه في العراق حولت المكون الاجتماعي لحزب سياسي او احزاب سياسيه لها الصفه الاجتماعيه الحصريه ،أي أحزاباً شيعيه، وأخرى سنيه وثالثه كرديه بظاهره استقطاب عمودي تؤسس للتمايز وتثبيته. لقيامها على اساس الشراكه، أي مشاركه الجميع بصناعه القرارات بعيد عن نتائج الانتخابات وفقاً للديمقراطيه التوافقيه، فقد تمسكت بها السلطات من اجل تحقيق مصالحها الخاصه ووجودها بالسلطه. لأنها تقوم على مشاركه الجميع بالحكومه وبمؤسسات الدوله حسب حجم المكون وكذلك فأنها تقوم على ضروره توافق جميع المكونات على أي قرار "سياسي او اجتماعي او اقتصادي" خاص بمستقبل البلد. هذا ادى لخلق حكومات ضعيفه وبطيئه ومترهله، لان كل طرف بها يحاول الدفاع عن حقوق طائفته بعيد عن الهويه الوطنيه.

بضوء ذلك، فلا يفترض عد الديموقراطيه التوافقيه شكل نهائي للديموقراطيه ويجري الدفاع عنها بوصفه الحل الممكن . وبانها المرحله الانتقاليه والتي لابد من المرور والعبور فوقها نحو الأفضل منها، لكن تصبح بلحظات أخرى أسوأ آليه لإداره المؤسسات بالدوله، لأنها تتضمن بكل تأكيد المأزق أو الشلليه التي تحمل في داخلها القدره التعطيليه الدائمه لصالح أحد أصحاب الفيتو الكثيرين والعديدين، هذا ما ينتهي بالدوله للشلل الدائم وعدم المقدره على الاستجابه لطموحاتها، فعندما لا يحمل النظام صفه القدره على المرونه [٣].

أن الديمقراطيه التوافقيه التي جاء بها ارنت ليبهارت لم يتم تمثلها في العمليه السياسيه لذلك فهي لم تستطع ان تحقق هدفها بالمجتمع العراقي. لان التوافقيه تقوم على ديمقراطيه راسخه وليس ناشئه والمجتمع العراقي لم يستطع التأهل لمرحله تحقيق التوافق الديمقراطي. لذا فان المأزق الذي يواجه الديمقراطيه العراقيه هو ان التنوع الاجتماعي بالعراق لا يصاحبه وجود النخب تتميز بالقدره على التصالحيه التي تعمل على

المناداه بالتعايش المشترك وقبول الاخر. بل على العكس من ذلك ان هذه النخب تلعب على وتر هذا التنوع من اجل خدمه اهدافها الضيقه .

ثالثاً: اعتماد مبدأ المحاصصه الطائفيه والعرقيه الذي يمثل تجاوزاً على اهم مبادئ الديمقراطيه وحقوق الانسان.

من الصعوبه القول بان نظام المحاصصه في المجتمع العراقي نظام ديمقراطي، فأن وجود الاحزاب والمنظمات السياسيه وكذلك اجراء الانتخابات هذا لا يعني تحقيق الديمقراطيه، لان الديمقراطيه تأخذ على عاتقها تنظيم علاقه المجتمع بالدوله. عن طريق القوانين والعلاقات الاجتماعيه والاقتصاديه والسياسيه، الا ان هذه العلاقه اتسمت بالصراعات داخل المجتمع العراقي لخدمه مصالحها الخاصه وليس صراع سلمي بين مختلف الطبقات يسمح بالتداول السلمي للسلطه. فأن هذا التقسيم قد ادى لتشظي المجتمع وغياب المواطنه.

لم يكتفي النسق السياسي العراقي بالمحاصصه المكوناتيه الحزبيه بالخط الاول من الرئاسات الثلاثه وانما بدأ يتجذر ببنيه الدوله العراقيه بدء من الوزارات وصولا الى جميع المؤسسات، واصبح البعض يطالب بالتوازن السياسي على مستوى المدراء العاملين فيها لتمثل التوافقيه في هذه الحاله احدى اهم صور الانتكاسه في المشهد السياسي. التي ادت الى غياب معايير الكفاءه والخبره والنزاهه والوطنيه. لتصبح مؤسسات الدوله وفي مقدمتها الوزارات ملك للمكونات لأنها باتت حكرا على الائتلافات السياسيه في اتفاقات خفيه عرفت بالسله الواحده. فقد ضمنتها ملك متاح ومستباح للكتل السياسيه، بالتالي قد تجذرت المحاصصه والتي نشأت عنها الفساد السياسي الذي ادى لفساد مالي واداري كبيرين واصبح من الصعب التغلب عليهما[١].

أن نظام الحصص الديني والعرقي والطائفي الذي تشكل به مجلس الحكم تحت الوصايه الامريكيه استمر ليتغلب على عمليه تشكيل مجلس النواب العراقي، فان الكثير من النواب الممثلين قد كرسوا بعد المحاصصه (العرقيه والطائفيه والحزبيه) تحت مسمى (الديمقراطيه التوافقيه) التي جعلت من مجلس النواب مجلس لا روح فيه لافتقاره الى المعارضه والمسائله. لان الاعضاء ينتمون للأحزاب المشاركه بالسلطه، لخشيتهم من ان تطالهم العقوبات الحزبيه التي تمنعهم من العضويه للمجلس. فأدى لتحوله لمجلس الاحزاب او مجلس لقاده الكتل السياسيه والحزبيه، فقد كانت تلك القيادات بتقارب مصالحها وباختلاف اجندتها التي تصل لحد التناقض احياناً عامل رئيس بإعاقه توفير الشروط الموضوعيه امام بناء الدوله الديمقراطيه[٢].

أن جميع الحكومات المتشكله بعد عام ٢٠٠٣ جاءت نتيجه معاناه من معضله التشكيل بسبب خضوعها لنظام المحاصصه الطائفيه والسياسيه، فتحولت الشراكه السياسيه التي يدعي بها الكل لقضيه محاصصه

واضحه لا تخدم بناء الدوله، بل ان المشكله الاكبر بتفاقم ظاهره المحاصصه هي ما يمكن تسميته (محاصصه المحاصصه)، اي انها ادت لهيمنه المحاصصه على الانتخابات على الاساس العرقي والطائفي نتيجه لترسيخ المحاصصه بكل مفاصل الدوله والمؤسسات التابعه لها[١]. فأن الطائفيه لم تنتج الا ديمقراطيه ناقصه، بسبب نظام المحاصصه والتوافقيه المزيفه للنخب الحاكمه لان الدوله التي يتم تأسيسها على المحاصصه لا تستطع ان تنجز مشروع بنائها و ان تتكامل صورتها المؤسساتيه.

ان غياب التوافق فيما بينها يرجع لحرص كل من هذه القوى على رغبتها بتعزيز وحمايه مصالحها ومكاسبها الخاصه، فان لأكراد يطمحون للتمتع بالحكم بالانفصال عن العراق وان يستقلون بذاتهم بكونهم دوله مستقله، ويتطلع الشيعه الى دور سياسي بالنظام السياسي يعكس حقيقه وزنهم العددي ذلك باعتبارهم يشكلون الاغلبيه بداخل المجتمع العراقي، اما السنه فأنهم يطمحون لضمان دورهم السياسي وعدم التهميش لدورهم سياسياً واقتصادياً بظل النظم السياسيه الجديده[٢].

فعدم وجود الاغلبيه البرلمانيه وتطبيق المحاصصه السياسيه بتوزيع المناصب بين الكتل وغياب المعارضه البرلمانيه يؤدي الى افراغ الديمقراطيه من محتواها الحقيقي. لهذا انتجت المحاصصه الطائفيه السياسيه اثاراً سلبيه، فالديمقراطيه التوافقيه القائمه على المحاصصه غير قابله على الالغاء ولا على التعديل، بوصفها الحل الواقعي لهذه المشكله. فقد ادت المحاصصه والتوافق السياسي وتقسيمها على الكتل لتفشي الفساد السياسي، وبروز الولاء الحزبي والمحسوبيه على الكفاءه والخبره.

رابعاً: قيام التكتلات السياسيه الكبرى على الاسس الطائفيه والعرقيه

ان الانتقال بالمجتمع العراقي من الحكم الفردي الى الديمقراطيه يتطلب وجود المستلزمات الديمقراطيه واهم هذه المستلزمات هي وجود الاحزاب السياسيه القادره على تأطير العمل السياسي باتجاه تحقيق الاهداف الاجتماعيه العامه ببرامج سياسيه واضحه المعالم تكون مسؤوله عن تنفيذها الا ان هذا الامر لحد الان غير موجود في العمليه السياسيه العراقيه، فالأحزاب السياسيه الموجوده بالعراق على اختلاف انواعها وكثرتها لا تعدوا ان تكون فيه مجرد واجهات لشخصيات طائفيه او سياسيه او عشائريه [٣].

كما نلاحظ غياب الشروط الحزبيه الديموقراطيه في الأحزاب السياسيه العراقيه لاسيما بحياتها وتنظيمها الداخليه ساهم وبشكل مباشر في تشويه الممارسه الديمقراطيه العامه. فمعظم الاحزاب تتغلب عليها الزعامات الحزبيه الفرديه لفترات زمنيه طويله فضلا عن التوريث السياسي لهذه الزعامات التي ادت الى غياب التعدديه

وكذلك غياب تداول القياده الحزبيه من جهه. ومن جهه أخرى نلاحظ عدم وضوح الرؤيه والمنهجيه للأحزاب السياسيه العراقيه خصوصا تجاه موضوعه الديموقراطيه. فالمشهد الحزبي العراقي يتسم بمعظمه بانتشار التنظيمات السياسيه الإسلاميه والقوميه. التي تتقاطع بمعظمها مع الديمقراطيه كنظريه لممارسه الحكم فضلا عن كونها ثقافه اجتماعيه. كذلك فان خلفيتها الفكريه والدينيه والقوميه، الإسلاميه لا تلتقي مع الديمقراطيه الوضعيه التي تعتمد على منطلقاتها النظريه وعملها السياسي. كما تميزت القواعد الاجتماعيه لهذه الاحزاب على التحشيدات الطائفيه والقوميه من خلال الاعتماد على شخصيات رموزها القياديه تمثل مذهب واحد، بمعنى أنها لم تسنح الفرصه لها بالانتشار والسعه والانفتاح على بقيه المذاهب الأخرى[١].

ان غياب وجود ادوات العمل الديمقراطي بداخل هذه الاحزاب وعدم ايمانهم بها ايديولوجيا كنظام وممارسه فقد تم تأسيسها وبنائها على نحو يضمن الادامه لسلطات الاحزاب المهيمنه، وليس من اجل بناء المنظومه الديمقراطيه، لأنها قامت على الاتفاق فيما بينها للوصول الى المنتج السياسي بعيد عن اراده الشعب عن طريق التوافق فيما بينها. مما ادى ذلك لصعود الهويات الفرعيه على حساب الهويه الوطنيه. لذا شكلت هذه الاحزاب العبء الاكبر لأنها مارست عمليات التحشيد الطائفي والقومي الامر الذي عمق من الحواجز الثقافيه والاجتماعيه بين مكونات المجتمع العراقي فتسببت بنشوء الصراعات والازمات واستشراء الفساد، وكذلك فأنها اسهمت بتأخير محاوله المراكمه للعمل الديمقراطي في العراق.

نستنتج مما سبق اصطدام الديمقراطيه العراقيه بعده معوقات نذكر منها[٢]:

١- رواسب ثقافه الخضوع التي قد عاشها العراقيون نتيجه لعهود الاستبداد، هذا الامر ادى بدوره الى ضعف او انعدام امكانيه حدوث النضج السياسي الذي يسبب عدم انتهاج العراقيين للسلوك الديمقراطي الحقيقي. مع تأكيد ان ترسبات الاستبداد قد شوهت الثقافه السياسيه للمواطن العراقي، الا ان ذلك لا يدفع الى التشاؤم. لان واقع الحال يقدم التجارب للأمم والشعوب التي عانت الاستبداد بصوره اكثر مما قد عاناه العراقيون، مع ذلك استطاعوا ان يتحولوا للديمقراطيه.

٢- الانقسامات والتخندقات بداخل المجتمع، فان من اهم المقومات للمجتمع السياسي المدني هو وحده المجتمع، وان غياب هذه الوحده يؤثر بشكل مباشر في البنيه السياسيه للدوله والنظام السياسي، ذلك نتيجه لسيطره الثقافات الفرعيه على الثقافه السائده، فان الانقسامات ذات الطبيعه "العشائريه

والطائفيه والعرقيه" تكون لنا مجتمع تعددي سلبي الطابع (منقسم)، يقف عائق امام تبني الديمقراطيه بوصفها خياراً وطنياً.

٣- العامل الاقتصادي، فلا يمكن إغفال دور العامل الاقتصادي بنجاح أو فشل الديمقراطيه، لأن معظم هموم الفرد العراقي باتت اليوم هموم اقتصاديه، وبدون الاقتصاد القوي الذي يؤمن للعراقي حياه كريمه، فأن اهميه الديمقراطيه وفاعليتها في تحقيق المساواه والرفاه تكون محل شكوك المواطن العراقي .

٤- ضعف المؤسسات السياسيه التي تمولها الدوله، التي تعتبر من أهم الأعمده للنظام الديمقراطي، دفع بها الى فقدان القوه والقدره على الرقابه والدعوه الى التغيير فمتى ما كانت هذه المؤسسات تتمتع بالقوه لملء الفراغ ما بين السلطه والمواطن، يكون النظام أكثر ديمقراطيه، لكن الواقع العراقي أظهر الضعف بالمؤسسات هذه، مما قد حدا بالمواطن العراقي للاحتماء بالمؤسسات الغير رسميه مثل العشيره والطائفه .

رغم ان الديمقراطيه مثلت عند كافه الشعوب طريق الحكم الامثل، وكذلك انجزت لهم الحكم الرشيد، الا انها في المجتمع العراقي ما زالت موطن الغرابه هو ما باتت تقدمه المنطقه من نقيض لذلك، فأنها قد اثقلت من الاحمال التي تشدها الى الخلف، فالديمقراطيه تدخل منطقتنا بانسدادات دوريه، وتوفر مسرح لصراعات الطبقه السياسيه، وللأوهام التي تماهي المصلحه العامه وتختزلها لتحقيق المصالح الحزبيه واعضائها ونرجسيه قادتها. الامر الذي جعلها اليه اعاقه وليس تطور. وان المشكله تتفاقم كون الدوله والحكومه هي التي تدير مفاصل البلد كلها تقريباً، بالتالي اذ اعيقت فأنها تصيب كل المجتمع بالركود والشلل[١].

لذلك، فان العله ليست بالطريقه الغير شرعيه لبناء الديمقراطيه في المجتمع العراقي (الاحتلال) لان هناك تجارب عالميه ناجحه قد تمت بنفس الطريقه التي حدثت في العراق (اليابان، المانيا بعد الحرب العالميه الثانيه). لكن المشكله تكمن في خصوصيه البلد التعدديه وبطبيعتها وبطبيعه العلاقات بين مكوناته فأنه بلد رسخت فيه النزاعات الطائفيه والقوميه عبر التاريخ. وقد شهد مراحل صراع ضاريه بين المكونات زادها طائفيه السلطه البائده وممارساتها، فانه لم يفشل أو يعرقل مشروع بناء الديمقراطيه بالعراق إلا النزاع الطائفي تحديدا. سواء كان هذا النزاع يمتلك حقيقه وعمقا بالشارع أم أثارته القوى السياسيه. فان النتيجه واحده والسبب

واحد هي التعدديه الفاقده لشروط التعايش والانسجام (الافتقار الى التنوع). فان القوى السياسيه لا تملك المقدره على تحريك واستقطاب الشارع الشعبي ما لم يكن هذا الشارع مهيأ لذلك سلفاً[١].

أن الديمقراطيه من حيث الجوهر ليس لها علاقه بمصالح الشعب مباشره لا من بعيد ولا من قريب، وان اللعبه هذه ليست سوى بدعه من بدع النظام الاستغلالي (الملكيه الخاصه) الذي قد توارثتها البشريه عبر ألاف من السنين فلم تعاد مراجعته أو النظر به حتى ألآن فان الشعب لا يختار أكثر من جلاده بالنهايه، والشعب فيها لو دققنا بحقيقه وطبيعه القضايا التي يقررها ويمكنه نقاشها فنجدها محدوده للغايه ولا تتعدى الشكليات، ولو أخرجنا منها انتخاب السلطه السياسيه، فلا يبقى من اي قضيه من القضايا الاساسيه العامه التي يمكن للشعب أن يقرر بها وأن يناقشها [٢].

ان الواقع الاجتماعي للمجتمع العراقي اليوم يصعب على الافراد فهم الديمقراطيه وكذلك التعامل والتفاعل معها بصوره حقيقيه، فالتناقض والانقسام على ذاته الذي تركت ثقافه واحديه الحزب الحاكم وشخصنه السلطه تركت أثرها البالغ بصياغه عقليه الفرد العراقي فضلا توجهاته السياسيه وطريقه نظره بفعل المفاهيم التي رسختها تلك الثقافه فأثرت بالأفكار والعادات والتقاليد والأمزجه على كافه المستويات. فأنه مجتمع ينطوي على ثنائيات متقابله، اي ان إنشاؤه ديمقراطي بفعل الاستبداد والظلم والقسوه، جعله يتوق إلى حياه يقابلها الرغبه بإلغاء الآخر المختلف وتصفيته من الوجود. كما جعلته يتشبث بالمظاهر الدينيه فيما يعيش في أعماقه انهيار أخلاقي مروع. ان النخب التي تتشدق بالديمقراطيه تعمل على نسفها ولمصلحتها ولا تؤمن بحريه الآخرين. كذلك نقمه خطابيه على الماضي بحين يتربع الحنين بأعماق نفوس العديدين، وان الجميع يلهج بالوحده الوطنيه وينبذ الطائفيه وشرورها بينما الجميع يقدم الطائفه على الوطن. فمثل هكذا مجتمع لن ينتج الا طبقه سياسيه على صورته، والمشكله هنا. فان السياسي اليوم يهدم أكثر مما يبني وكذلك يتكلم أضعاف ما يفعل وأن افعاله تناقض أقواله وخطاباته، وانه يعلن ديمقراطيته حد العظم فيها لكن بنفس الوقت يقف عقبه كؤود أمام مسيرتها ببلده[٣].

أن من اهم معوقات الديمقراطيه في المجتمع العراقي هي ما يتعلق بالبعد الاجتماعي الذي يرتبط بالنواحي العشائريه واستغلالها سياسياً ومنها ما يتعلق بالناحيه الدينيه والصراع الطائفي وكذلك ضعف الدوله، بالإضافه الى ان الاحزاب السياسيه بالعراق تعد من اهم الاسباب التي ادت الى انتكاس الديمقراطيه لأنها

تضخم سلطاتها على الوعي الديمقراطي. فأنها تنضر للدوله على انها غنيمه تتقاسمها فيما بينها حسب الوزن النيابي. بالإضافه الى غياب الوعي لدى الشعب العراقي بالديمقراطيه هذا يقود الافراد للخطأ دائماً. فالمشكله لا تتعلق ببنيه النظام السياسي فحسب، بل انها مشكله اجتماعيه لان القيم الاجتماعيه السائده بالمجتمع العراقي هي القيم القديمه. فديمقراطيتنا لا تزال تتراوح بمكانها في دائره مغلقه من الازمات، وان مشكلتها الاساسيه بالطبقه السياسه السائده والتي هيمنت على مقاليد السلطه. فأن هذا السلطات السياسيه لا تمتلك البرنامج الذي يرسخ النضوج الديمقراطي بل انها تعمل على تثبيت الديمقراطيه الهشه.

الفصل السادس: ازمه العداله

تمهيد:

العداله الاجتماعيه غايه فلسفيه موجوده في جميع الفلسفات الاجتماعيه للمجتمعات الانسانيه على مر العصور والازمان. اقترنت بشكل مباشر بالنظره الاجتماعيه للمساواه بين الافراد في جميع مفردات الحياه الاجتماعيه. التي تخرج عن الاطار الايديولوجي السياسي. لذا فقد اختلفت النظره اليها من مجتمع لآخر الامر الذي دفع الفلاسفه وعلماء الاجتماع الى دراسه المبادئ الاساسيه التي تقوم عليها العداله الاجتماعيه في المجتمعات المعاصره فوضعوا مجموعه من المبادئ الاساسيه التي يعتبرونها اساس قيام العداله الاجتماعيه في اي مجتمع يسعى الى تحقيقها.

نظرا للتعدد الكبير في هذه الدراسات واختلاف وجهات النظر فقد تراوح عدد هذه المبادي بين ثلاثه مبادئ تقوم اساسا على المساواه في فرص **الحصول على الامتيازات الاجتماعيه** والمساواه في **الحصول على مصادر الثروه استغلالها** فضلا عن المساواه في **الحصول على فرص الرعايه الصحيه والعمل والسكن.** لتتسع هذه المبادئ عند البعض الاخر الى اربعه مبادئ هي **المساواه والمساهمه والوصول وحقوق الانسان.** ثم اضيف لهذه المبادئ مبدأ لتتحول الى خمسه تمثل هذا المبدأ بالحق **بالتنوع والاختلاف** الاجتماعي. اعتبروا ان تحقيقها مجتمعه فقط هو الذي يمكن ان يسهم بشكل مباشر في خلق الشعور بالعدل الاجتماعي بين مختلف افراد وجماعات المجتمع الواحد وهذا هو الضامن الاساسي لتمسك الفرد بالانتماء الاجتماعي العام (عراقي مواطن) الذي يتقدم كل الانتماءات الفرعيه (شيعي سني كردي يزيدي شبكي.....الخ). أن عدم الافتقار الى اي من مبادئ العداله الاجتماعيه يشكل بالنسبه للأفراد والمجتمعات الشعور بالعدل الاجتماعي او التوجه الاجتماعي نحو هذا الشعور اما الافتقار لأي من هذه المبادئ يؤدي الشعور العام بأزمه عداله، عليه فقد تناول الفصل ثلاث مباحث: **المبحث الاول : الفلسفه الاجتماعيه وعلاقتها بمبادئ وركائز العداله الاجتماعيه في المجتمع العراقي. المبحث الثاني: السياسه الاجتماعيه وازمه العداله. المبحث الثالث: سبل تحقيق العداله الاجتماعيه وبناء القدرات (برنامج الاسكوا)**

المبحث الاول : الفلسفه الاجتماعيه وعلاقتها بمبادئ وركائز العداله الاجتماعيه في المجتمع العراقي

اولاً: مبادئ العداله الاجتماعيه

تحظى العداله كفكره أساسيه باعتراف أنساني عام، لكن تأسيس العداله ذاتها، ومبادئها التفصيليه هي موضع الخلاف والنقاش بالخطاب العملي السياسي. اذ تعتبر العداله بوصفها اهم فضائل السلوك الانساني معيارا لتقييم الافراد والمجتمعات على حدٍ سواء. فالعداله باعتبارها موقف اخلاقي من ناحيه يمكنها ان تكون فضيله من الفضائل لكنها من ناحيه اخرى مبدأ عام ومقياساً للحكم على معايير القانون[١]. فالعداله منعطف نوعي بالغ الأهميه في مسيره التاريخ الفكري والحضاري للإنسان، لِكونه أحدث الإسهام المنقطع النظير بميدان الفلسفه السياسيه ورجه عميقه ببنيه الوعي البشري ذلك أن العقل المُعاصر لم يعد يقنع بنمط الإجابه التي قدمتها النظريات الكلاسيكيه وكذلك سلطه الخطاب الإيديولوجي، المعيار الاخلاقي هو أساس العداله. فيتحدث الناس عن مبادئ العداله ، والأسس الأخلاقيه لها حيث يتم اعتبار شيء ما عادلاً أو غير عادل إذا كان يوافق أو يتعارض مع هذه المبادئ. ان الحديث عن العداله الاجتماعيه يفترض من الواقعي المطابقه لجمله التوزيع بمجتمع ما مع مبادئ العداله. حيث ان العداله الاجتماعيه تستند الى مبدأين اساسيين هما[٢]:

الاول: مجموعه الاجراءات الاجتماعيه يجب ان تضبط بالقوانين التي يمكن بيانها تمكننا من مواجهه تحويل النظام الاجتماعي عمداً.

الثاني: يستند الى تصورين رئيسين للعداله الاجتماعيه الاول يركز على مدلول الاستحقاق والمكافأه، والثاني يركز على مدلول الحاجه والمساواه.

تتفق وجهه النظر هذه مع ما جاء به «جون رولز» بمفهومه عن العداله الاجتماعيه. الذي اوضح انها تستند الى مبدأين اساسيين، **الاول** يرى ان لكل شخص الحقوق ذاتها التي لا يمكن الغاؤها، وحددها بترسيمه من الحريات الاساسيه المتساويه والكافيه. هذه الترسيمه تتسق مع نظام الحريات للجميع **اما الثاني** فيشير الى ان ظواهر اللامساواه الاجتماعيه والاقتصاديه واجبه التحقق في شرطين فقط هما. اولهما ان اللا مساواه يجب ان تتعلق بالمراكز والوظائف التي تكون مفتوحه للجميع بشروط المساواه المنصفه بالفرص والثاني يقتضي بان تكون ظواهر اللامساواه محققه لأكبر قدر ممكن من مصلحه اعضاء المجتمع الذين هم الاقل مركزاً (وهذا هو مبدأ الفرق)[٣].

لتوضيح الفرق بين المبدأين الاول والثاني من حيث علاقتهما بالدستور والتعبير عن القيم السياسيه، قسم رولز مراحل التعاقد الاجتماعي بين الفرد والدوله الى[٤]:

١. **المرحله الاولى:** يتواضع الاطراف على مبادئ العداله وراء حجاب كثيف من الجهل والذي لا بد له من ان يشفي تدريجياً كلما تقدمت المراحل. لأنها تتدرج بمدى صلتها بمعطيات الواقع والتجربه «الخير»، بخلاف الاولى والتي من المفترض ان الاطراف فيها محجوبون عن كل ما يمكن وصفه بالخاص والتجريبي الداخل بمفهوم الخير، الا بالمعنى الدقيق.

٢. **مرحله المؤتمر الدستوري** تلك المرحله التي يطبق فيها المبدأ الاول فتظهر الحريات والحقوق الاساسيه بموضع الصداره من الدستور وبترتيباته السياسيه وطريقه ممارستها.

٣. **المرحله التشريعيه** التي تسن بها القوانين وفق لما يجيزه الدستور وما تسمح به مبادئ العداله.

٤. **المرحله الاخيره** التي تطبق فيها القواعد من قبل الاداريين والتي يتبعها المواطنون وتفسر من قبل القضاء. المبدأ الثاني ينطبق على هذه المرحله .

يعد هذان المبدآن رئيسين بنظريه العداله. وسبق الاول الثاني بالنسبه لرولز، فان المبدأ الاول يضمن للأشخاص الحريات الاساسيه، من اهمها الحريه بالتفكير وحريه الضمير والحريات السياسيه الاخرى (حق التصويت والمشاركه السياسيه وحق انشاء الجمعيات) وغيرها.. بينما يشرعن المبدأ الثاني «مبدأ التفاوت واللامساواه Difference principle» التفاوتات الاجتماعيه والاقتصاديه، ولكن بشرط اتاحه الفرصه للجميع بالتنافس وتبوؤ المراكز والوظائف، بغض النظر عن انتمائهم العرقي او الديني او الطبقي[١].على الرغم من هذا التأييد المشروط لعدم المساواه والتبرير الذي قدمته نظريات "التسلل" للتنميه الاقتصاديه والنمو، إلا أن نظريه راولز تتسم بالمساواه على نطاق واسع وقد حددت شروط النقاش في نظريات المساواه للعداله الاجتماعيه على مدى السنوات الخمس والثلاثين سنه الماضيه[٢].

ان اهم مبادئ العداله الاجتماعيه هو التوزيع العادل للموارد والسلع والخدمات، وكذلك التضامن مع اكثر الفئات حرماناً. لان المناهج الانمائيه الاقرب للعمل الخيري، على غرار المعونه غير فعاله احياناً بسبب الشعور بالمديونيه للجهه المانحه حتى وان كانت المجتمع الدولي. وكذلك المعونه الخارجيه بالشكل العام يمكن أن تمنع من اطلاق المبادرات المجتمعيه الابتكاريه، ورياده الأعمال، وتولي المسؤوليه للمبادرات الاقتصاديه وامتلاك زمامها، مما يحول دون التحقيق للعداله الاجتماعيه التي تقوم على مبادئ «المساواه والإنصاف والتمتع بالحقوق والمشاركه»، وكذلك عندما تكون المجتمعات الأكثر فقرا مجرد جهه متلقيه

للمساعده الإنمائيه باستمرار بما يؤدي الى تراجع قدراتها وضعف استعدادها للمشاركه الفاعله بتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لأفرادها[١].

أن دور مبادئ العداله هو التعيين للشروط المنصفه للتعاون الاجتماعي. فهي تحدد الحقوق والواجبات الاساسيه التي تعينها المؤسسات الاجتماعيه والسياسيه الرئيسيه للأفراد، تقوم بتنظيم وتقسيم الفوائد التي تنجم عن التعاون الاجتماعي، وكذلك توزيع الاعباء الضروريه للمحافظه عليها. فبما ان المواطنين بالمجتمع الديمقراطي يعتبرون من وجهه نظر المفهوم السياسي اشخاص احرار ومتساوين، فأنه يمكن النظر للمفهوم الديمقراطي للعداله على انه تعيين الشروط المنصفه للتعاون بين مواطنين تلك الصفات[٢].

يرى امارتيا صن ان مبادئ العداله التي جاء بها جون راولز غير مستنبطه من ظروف الوضع الأصلي، الا انها وسيله انتقاء فقط فهي تجربه افتراضيه يراد بها تصور ما يجب ان تكون عليه شروط الحياد والانصاف التي يتوقع ان يعقد بها الاتفاق على مبادئ العداله التي اجتهد بوضعها خارج شروط الوضع الاصلي. وفق المفاهيم التأسيسيه العامه الملائمه للمجتمع الليبرالي الذي يتبنى مواطنيه ثقافه وتقاليد ديمقراطيه راسخه يمكن البناء عليهما التسويغ العقلي العام للمواطنين[٣].

اكد امارتيا صن[*]بكتابه فكره العداله ان نقطه البدء بالعداله الاجتماعيه هي تشخيص الظلم وتحليله تمهيداً لرفعه. لان ادراك المظالم يمكن من رفعها لا يدفع للتفكير بالعدل والظلم بل يتعداه الى المساواه وهي لب نظريه العداله ايضاً، ويضيف ((كي تصلح نظريه ما في العداله كأساس للتفكير العلمي، لا بد لها ان تتضمن طرقاً لتقدير كيف يمكن انزال الظلم واعلاء العدل والتوجه لوصف المجتمعات التي تتسم بعداله كامله)) [٤].

لقد حاول صن ان يربط مفهوم العداله بمفهومات الحريه والديمقراطيه ليخوض بإشكالات مرتبطه بكيفيات البحث بتجاوز صور الفقر والحرمان في العالم. حيث يكمن السؤال المركزي بخصوص كيفيه مواجهه الاوضاع الجائره التي تعرفها المجتمعات المعاصره[٥].

تركزت محاولات صن في فهم علاقه العداله بعالم تحكمه العولمه، والسعي المتلاحق لإقامه التوازنات السياسيه الجديده بعالم معقد. اذ يرى ان ربط العداله بالفقر وعدم المساواه والبطاله داخل المجتمعات، هي الظواهر التي تتفاقم في العالم اليوم. الذي يعيش التوزيع غير عادل للثروات والحظوظ

وترسيخها التفاوتات الكبيره بامتلاك التكنولوجيات الجديده واستخدامها على المستوى العالمي. ليضعنا امام الانماط الجديده من الخلل داخل المجتمعات البشريه ، ولعله يضعنا ايضاً امام ازمات جديده. حدد امارتيا صن ثلاث مبادئ للبحث عن العداله الاجتماعيه وهي **اولاً: اقرار الحريات، ثانياً: ضمان الولوج لهذه الحريات، وثالثاً: البحث المتواصل عن هذه الحريات.** ليعتبر العداله الاجتماعيه اليوم ذات ابعاداً كثيره ، لا تقتصر على الاقتصاد او الثقافه او السياسه بل هي كل هذه المكونات المجتمعيه معا[١].

ثانياً: مرتكزات العداله الاجتماعيه

العداله الاجتماعيه تتحقق اذا ما توفرت الظروف الصحيه للتوزيع العادل على جميع المستويات. لأنها تستند الى المبادئ المعياريه للفلسفه الاخلاقيه في مختلف المجتمعات حيث يمكن تمييز موقع الفرد في المجتمع عن طريقها عبر المعايير الاجتماعيه والاقتصاديه. لنتمكن من رؤيه مبدأ تكافؤ الفرص ضمن التشكيله الاجتماعيه (البناء الاجتماعي) كأساس لتحقيق العداله الاجتماعيه إضافه الى المساواه. فالعداله الاجتماعيه تقوم على مرتكزات اساسيه من اهمها:

١. **المساواه:**

وهو اسمى المبادئ الدستوريه في الفكر السياسي اذ يعتبر اصلاً هاماً من اصول العلاقات الانسانيه فالناس فيه متساوون بالحقوق والواجبات. رغم ان هذه المساواه لا تعني المساواه المطلقه والمجرده. الا انها تعني وحده المعامله وتنظيم للفرص. لهذا اذا كان هناك اموراً تخرج عن معنى وحده المعامله، فهذا ليس معناه اخلالاً بمبدأ المساواه.[٢] ان المواطنه المتساويه قيمه انسانيه تتساوق مع الانظمه الاجتماعيه العادله والفاضله فالعداله والمواطنه المتساويه غايه يتصارع من اجلها الناس[٣]. فالمواطنه تتضمن مجموعه من القضايا المتعلقه بالعداله الاجتماعيه وحقوق الانسان والتماسك المجتمعي والاستقلال كما انها تشجع على تحدي الظلم وعدم المساواه والتمييز[٤]. يتوجب ان تكون علاقه المساواه بالعداله الاجتماعيه حسب الكفاءه والاستحقاق فإعطاء الجزاء والمكافأه للجميع يعد مخالفاً للعداله لأنه يؤدي لإعاقه السعي والتقدم فالمساواه المطلقه منافيه للعداله .

رغم الاتفاق على الأهميه المتساويه للجميع. إلا أنه ليس من السهل تحديد كيفيه منح كل شخص ما يستحقه. طرح مبدأ المعامله المتساويه. الذي يعتبر أن جميع الأفراد يشتركون بخصائص معينه تؤهلهم لينالوا حقوقًا متساويه ومعامله متساويه. مثل الحقوق المدنيه وحق الحياه والحريه والملكيه ، والحقوق السياسيه على

اختلافها مثل حق التصويت الذي يمكن الناس من المشاركه الغير مباشره في العمليات السياسيه ، وبعض الحقوق الاجتماعيه التي من شأنها أن تشمل الحق في التمتع بفرص متكافئه مع أعضاء المجتمع الآخرين.

المساواه العادله تعني أن أفراد المجتمع متساوين ولا يوجد تمييز بينهم بسبب الجنس أو الديانه او العرق او اللون او المكان أو غيرها، بالمعنى القانوني فقط لان التمايز والتفاوت يكون احيانا هو عين العداله حين تراعي التمايزات بالواقع الاجتماعي بين المواطنين، كالتمييز بين المتعلم والغير متعلم (الأمي) ، والعامل والعاطل عن العمل، والغني والفقير، وبين السوي والمعاق، وكذلك الطفل والشاب، والصحيح والمريض، والشيخ والكهل وغيرها من الخصائص الاجتماعيه التي يكون التعامل فيها بالتماثل مجافي للعداله الاجتماعيه هدفاً ووسيله[١].

أن مبدأ المساواه في المعامله يتطلب عدم التمييز ضد الناس على أساس الطبقه أو العرق أو الجنس. يجب الحكم عليهم على أساس عملهم وأفعالهم وليس على أساس المجموعه التي ينتمون إليها. ان التنوع قائم على جميع الأصعده في المجتمع العراقي بشكل معقد الامر الذي يولد تنوع كبير بأنماط الشعور بالانتماء بين العرق والدين والعشيره وغيرها من الانتماءات الاخرى لتتحول هذه المكونات الى اسس الهويه نتيجه الفشل للنظم السياسيه المتعاقبه في العراق بالإداره الايجابيه للتنوع لتجعل من هذا التنوع عامل يهدد وحده مجتمع بدلا من ان يكون عامل ثراء وقوه بحكم التعايش. لانه اصبح عامل سلبي خاصه بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣ نتيجه فعل الاحزاب والقوى السياسيه التي تقوم على الاسس القوميه والطائفيه. فتحقيق العداله الاجتماعيه يتطلب اعاده النظر في البنيه الفلسفيه اجتماعيا لمفهوم المساواه بين مختلف الطوائف والمذاهب امام القانون وبالتوزيع العادل والمشاركه بالسلطه والتوازن بين المصالح.

رغم ان دستور (٢٠٠٥) يتضمن العديد من التعبيرات الاسلاميه القويه التي تؤسلم المجتمع والسياسيه الا ان الماده الثالثه منه تشير ان الاسلام احد مصادر الاساسيه للتشريع لان تبني دين رسمي للدوله يعد تمييز ضد الاقليات وتهديد للحريات المدنيه والحريات الديمقراطيه وحقوق المرأه [٢]. يبقى حال حقوق الانسان في جميع انحاء العراق هشاً نتيجه للانتقال البطيء من مرحله الصراع الفوضى الى مرحله الاستقرار لمواجهه التحديات التنمويه الهائله. اولها الفقر المنتشر على نطاق واسع نتيجه الركود الاقتصادي المزمن وانعدام فرص العمل الثابت والتدهور البيئي وغياب الخدمات الاساسيه كلها تشكل خرقا صامتا لحقوق الانسان وعوامل رئيسيه لازمه العداله الاجتماعيه[٣].

٢. تكافؤ الفرص

تكافؤ الفرص هو حاله مثاليه التي يتمتع فيها كل فرد بنفس الفرصه للمشاركه في أي جانب من جوانب حياته[١]. اذ يعتبر تكافؤ الفرص من اهم عوامل تحقيق العداله الاجتماعيه لان العداله الاجتماعيه بأحد اوجهها تعني المساواه بين الافراد في المجتمع الواحد في الفرص والاختيار كل حسب استحقاقه دون ان تميز فئه عن الاخرى، او تفاوت بالجنس او السلاله، لتمثل واحديه المعامله لإفراد المجتمع. وكذلك ضمان الرعايه الصحيه، وتوزيع الوظائف العامه حسب الكفاءه والاستحقاق.

لقد تطورت فكره العداله الاجتماعيه من فكره فلسفيه مقوماتها تكافؤ الفرص والحريه والمساواه الى مجال الخدمات الاجتماعيه والحق بالعمل إلى أن اصبحت أحد أهم الأسس والمبادئ الدستوريه في ايه دوله. ترمي لمحو الامتيازات الخاصه والفوارق المصطنعه بين الأفراد بالمجتمع، ليتيح لكل فرد من أفراد المجتمع بالتمتع بالخيرات بالقدر الذي تؤهله له كفاءاته وقدراته الذاتيه وكذلك قيامه بواجباته الدستوريه بظل فكره التضامن الاجتماعي وقيمتها الدستوريه[٢] .

وتقترن المساواه بتكافؤ الفرص من خلال ثلاثه شروط هي[٣]:

١. ما يعوض الفرد عن فقدانها كإعانات البطاله.

٢. التمكين للافراد من الاستفاده من هذه الفرص بالتنافس الحر على قدم المساواه. فتكافؤ الفرص شرط ضروري للعداله الاجتماعيه الا انه غير كافي لتحقيقها، فيلزم ان يضاف له شرط السعي المستمر لتضييق الفوارق بتوزيع الدخول والثروات، والفوارق بالنفوذ السياسي.

تكافؤ الفرص ليس شعارا يرفع أو ادعاء يدعى بل هو إراده سياسيه واستراتيجيا وطنيه تتجه لإزاله معوقات التعايش وعوامل التميز بين المواطنين. تلك التي تمنح البعض لأسباب مختلفه جمله من الامتيازات. فتكافؤ الفرص في السياق الوطني يعني الغاء كل القرارات والإجراءات التي قد تمنع البعض من المواطنين لمختلف الاعتبارات (فكريه او مذهبيه او سياسيه او مناطقيه)، من ممارسه حرياتهم الدستوريه ومزاوله الاعمال أو تحملهم مسؤوليه بعض الحقول والميادين. فتكافؤ الفرص يقتضي إزاله الإجراءات التي تؤسس للتمييز والتهميش لبعض المواطنين لاعتبارات غير منسجمه مع حقائق المواطنه المتساويه. فالاهتمام

بالمشاريع الخدميه والتنمويه بالإطار الوطني، لا بد أن يكون بالتساوي، وبعيداً كل البعد عن التمييز لبعض المناطق أو الشرائح الاجتماعيه .

تعاني المجتمعات العربيه ومنها المجتمع العراقي من تفاوت اقتصادي وتنموي. ادى الى الاخفاق بتحقيق التنميه القائِمه على العداله الاجتماعيه. بسبب انخراطها بتطبيق

الضمان الاجتماعي (الحمايه الاجتماعيه)

تتشكل الحمايه الاجتماعيه ن خلال مجموعه البرامج العلميه تهدف إلى تمكين الفقراء او الفئات الهشه بتزويدهم بالمهارات التي يحتاجونها بما فيها القدره على المطالبه والضغط لتحقيق التحرر من الحاجه والخوف فضلا عن تزويدهم بما يؤكد حقوقهم في العيش بكرامه . اذ تعرف الحمايه الاجتماعيه "بأنها هي مجموعه الآليات والأنشطه المترابطه الهادفه

عرفت منظمه العمل الدوليه الضمان الاجتماعي بانه التدابير ترمي لتقديم الاعانات ، سواء أكانت نقديه او عينيه، من اجل ضمان الحمايه من جمله من الامور منها ما يأتي[١]:

- الافتقار للدخل المتأتي من العمل (او عدم كفايته) بسبب المرض او الامومه او العجز او اصابه العمل او تقدم السن او البطاله او وفاه احد افراد الاسره.
- الافتقار لسبل الوصول للرعايه الصحيه او عدم القدره على تحمل الاعباء للوصول اليها.
- عدم كفايه الدعم الاسري، وبخاصه للأطفال والبالغين والمعالين.
- الفقر العام او الاستبعاد الاجتماعي.

ان نقاط الاختلاف بين انظمه الحمايه الاجتماعيه المراعيه للعداله الاجتماعيه عن غيرها بما يلي:[٢]

الحمايه الاجتماعيه التي تراعي مفهوم العداله الاجتماعيه	الحمايه الاجتماعيه التي لا تراعي مفهوم العداله الاجتماعيه
مقاربه شامله تتعدى التوجه فقط للفئات الاجتماعيه والأفراد الأكثر فقر أو المعرضين للإقصاء الاجتماعي، لتشمل كل المجتمع على أساس مفهوم الحق .	مقاربه جزئيه او قطاعيه، والتي تقوم على الاستهداف ضمن النطاق الضيق، وعلى مفاهيم الحاجه المباشره والاجراءات التعويضيه للفئات المستهدفه.
استدامه التمويل لبرامج الحمايه الاجتماعيه وعدم	اعتماد التمويل لبرامج الحمايه الاجتماعيه على

الاعتماد على الدعم الخارجي .	المصادر الغير مستقره، لا سيما القروض والمساعدات الأجنبيه.
ملاءمه محتويات سياسات الحمايه الاجتماعيه للواقع والتحديات الاجتماعيه والاقتصاديه ووضع الإطار القانوني الواضح والمحدد .	مقاربات تفتقر للاستقرار وتتقلب وفق سياسه الحكومات الاقتصاديه والدورات الاقتصاديه .
الإجراءات التنفيذيه والإداريه المتخذه والتي تضمن الفاعليه للبرامج والقدره للوصول إلى الشرائح المجتمعيه المختلفه، والشفافيه والمشاركه .	تدخلات تفتقر لآليات واضحه للمشاركه والشفافيه .

٣. التوزيع العادل للموارد والاعباء (العداله التوزيعيه)

تقوم العداله الاجتماعيه بالضروره على توزيع المنافع والاعباء والموارد التي تنتج من عمليه الانخراط بالعمل المشترك التي تتصل بالتوزيع والانتاج بشكل عادل وتعزيز الوصول للمساواه لضمان المشاركه الكامله لأولئك الذين استبعدوا. بما يخلق الاعتقاد ان جميع الناس لديهم حق بالتوزيع العادل للموارد المجتمعيه[١]. فالعداله الاجتماعيه لا تتعلق فقط بتوزيع الحقوق والموارد والفرص بين الأجيال الحاضره، بل تتعلق أيضا بتوزيعها بين الأجيال الحاضره والمقبله اذا ما اريد استدامتها. هذا ما يثير قضيه العداله البيئيه وكذلك قضيه توزيع الأعباء الاقتصاديه بين مختلف الأجيال. فعموماً ، تقتضي العداله الاجتماعيه بأن يكون للأجيال المقبله من الفرص الإمكانات ما لا يقل عن ما تمتع به الأجيال الحاضره. إذا كانت التنميه البشريه تعرف بأنها "توسيع حريات البشر وقدراتهم على أن يعيشوا الحياه التي يعتبرونها قيمه"، فإن إضافه مطلب الاستدامه لمطلب التنميه البشريه يقودنا مباشره لقضيه العداله الاجتماعيه بين الأجيال. فان التنميه البشريه المستدامه هي العمليه التي توسيع للحريات الموضوعيه للبشر اليوم مع بذل الجهد المعقول لتجنب الجور على فرص أجيال المستقبل بتوسيع حرياتهم[٢] .

يعد معيار العداله التوزيعيه اهم المعايير فاعليه السياسه الماليه في تحقيق احد اهم اهدافها، ان لم يكن الهدف الاهم على اطلاق (العداله الاجتماعيه) واتاحه فرص متكافئه لكل افراد المجتمع، لتحقيق العداله الاجتماعيه [٣].

تختص العداله التوزيعيه بتوزيع موارد المجتمع وخدماته معنويه أو ماديه، فالمساواه التي تحكم هذا النوع من العداله ليست مساواه حسابيه ولكنها مساواه تناسبيه أو الهندسيه(•). ينتج عنها تحقق العداله رغم وجود الفروق بين أفراد المجتمع. لأن الغرض منها هو ان ينال كل فرد نصيبه المساوي لظروفه، فإذا كان الناس غير متساوين بالظروف والحاجات، فإن العداله تقتضي بان لا تكون انصبتهم متساويه، والفروق بين المواطنين من حيث الحصول على الخدمات يجب أن يكون مبني على أساس الاعتدال(١).

ان الوضع الاقتصادي بالمجتمع العراقي وما ينتج عنه من سوء التوزيع للثروات بين افراد المجتمع ، بالإضافه للتمايز الطبقي الكبير بين من يمتلكون السلطه والثروه ومن يعملون والمهمشون نتيجه لعجز استيعاب البنى الاقتصاديه للقوى العامله الداخله سنويا لسوق العمل انتج اقليه تمتلك النسبه الاكبر من الدخل والثروه واغلبيه شعبيه لا تمتلك سوى الجزء الضئيل الذي لا يكفي لسد متطلبات العيش الكريم لها فهذه العوامل شكلت اهم اسس ازمه العداله في المجتمع العراقي وبالتالي غيابها(٢). لأنها ساهمت في انتشار الفقر الذي بلغت نسبته في العراق لعام ٢٠٢٠ لـ(٣١,٧%) بارتفاع يقدر بـ١٢في المئه عن عام ٢٠١٩، و اعلى المعدلات كانت بالمحافظات الجنوبيه والوسطى، حيث بلغت نسبه الفقر بمحافظه المثنى (٥٢%) تليها محافظه الديوانيه بنسبه (٤٨%) ومحافظه ذي قار بنسبه (٤٤%)(٣). هذا نتيجه سوء توزيع الايرادات التي تقتصر على جماعات معينه وتهمل بقيه شرائح المجتمع الاخرى. بالإضافه لارتفاع نسبه البطاله بين الشباب وحصر التعيينات على جمهور الاحزاب وبيع الدرجات الوظيفيه . وهذا يتنافى مع المبدأ الرئيسي للعداله الاجتماعيه الذي ينص على المساواه القانونيه بين جميع الافراد وتكافؤ الفرص حسب الاستحقاق.

مما سبق نستنتج ان احد المضامين المباشره لتناول فكره العداله الاجتماعيه في الديموقراطيه على انها التعدديه السياسيه والاقرار. هي فكره عاده ما يكون مضمونها رمزياً ويعني بالقضايا الثقافيه والمكانه status اكثر مما يعني بمسائل الطبقيه والوضع الاقتصادي(٤). تمثل قضيه العداله الاجتماعيه في المجتمع العراقي ازمه بحد ذاتها ومشكله تعاني منها معظم الافراد على حد سواء. لان السياسات التنمويه التي انتهجتها الحكومات المتعاقبه لا تراعي العداله الاجتماعيه في أغلب الاحيان رغم مناداتها بهذا المفهوم كشعار في صياغتها لجميع سياساتها وبرامجها التنمويه التي لم تحقق معظمها على ارض الواقع لحد الان.

عرف المجتمع العراقي في تاريخه المعاصر حالات من عدم الاستقرار مع تعرضه للازمات انعكست على الواقع الاجتماعي نتيجه اللااستقرار السياسي والامني وكذلك ضعف مؤسسات الدوله وايضاً غياب وانحراف تطبيق القانون. فهذه العوامل كلها تركت اثارها على الابنيه الاجتماعيه والاقتصاديه وانعكست سلباً تحقيق العداله الاجتماعيه في المجتمع العراقي فأدت للوقوع بأزمه عداله. فقد واجه المجتمع العراقي تحديات كبيره في سعيه لتحقيق العداله الاجتماعيه[١]:

١. تحقيق ربط حقيقي بين السياسات الاقتصاديه والاجتماعيه على أرض الواقع وبين الوثائق الدستوريه والقوانين .
٢. إيجاد آليات تسويه بين الأطراف الداخليه المختلفه وفق صيغه (لا غالب ولا مغلوب) .
٣. تأثير الأوضاع الإقليميه والخارجيه على تطور الأوضاع الداخليه .
٤. التركيز على السياسات التنمويه بدل من الريعيه .
٥. تفكيك كيانات الفساد والمحسوبيه وبناء شبكات الأمن المتبادله .
٦. دور المجتمع المدني وضروره إشراكه بتحقيق العداله الاجتماعيه .

تتميز المجتمعات ذات التعدديه المكوناتيه بصعوبه تحقيق العداله بصوره تامه، فالديمقراطيه لا تنتج عداله للأقليات والخاسر لا يمكن أن يكون ديمقراطيا وتوزيع الثروات كما هو في العراق يبقى مثار جدل ونزاع تغذيه أحزاب تتصارع على المناصب التنفيذيه وتتحاصص وتتقاسم فيما بينها مؤسسات الدوله وثمه إرث سياسي واجتماعي من المواجهه الطائفيه في مجتمع كهذا قد تكون الفدراليه حلا مثاليا للمشكلات فيه[٢].

المبحث الثاني: السياسه الاجتماعيه وازمه العداله

السياسه الاجتماعيه هي مجموعه الانشطه والمبادئ الخاصه بمجتمع ما التي تحدد طريقه تداخل العلاقه بين الافراد وتنظيمهم والجماعات والمجتمعات المحليه والمؤسسات الاجتماعيه. قد تأتي السياسه الاجتماعيه نتيجه للتفكير المنظم الذي يوجه التخطيط والبرامج الاجتماعيه الا انها غالباً ما تنبع من ايديولوجيه المجتمع "[١].

= بسياسه الدوله العامه وتشكل السياسه الاجتماعيه في اي بلد كان عنصر اساسي من عناصر العداله الاجتماعيه والاندماج الاجتماعي واعاده توزيع الثروات وحمايه حقوق الانسان"[٢].

تغير مفهوم السياسه الاجتماعيه على مر السنين فانتقلت من اهدافها الجوهريه التي تتمثل بحمايه السكان من طوارئ الحياه كالإمراض والشيخوخه والاصابات والبطاله، لقطاعات اخرى من السياسه العامه كالصحه والتعليم والعمل وايضاً امتدت لتشمل قطاعات مثل البيئه والمياه والحكم السليم فتغير هدف السياسه الاجتماعيه من التحرر من المخاطر لحريه العيش بحياه صحيه هادفه[٣]. فالسياسه الاجتماعيه هي الجزء الاساسي من العقد الاجتماعي تهدف لتحقيق المشاركه المتساويه بعمليه التنميه والتماسك الاجتماعي . وللسياسه الاجتماعيه ثلاث ابعاد هي[٤]:

١. الحمايه الاجتماعيه

تشمل التأمين الاجتماعي والمساعده الاجتماعيه اضافه لعنصر اساسي هو عنصر الرعايه والتضامن داخل الاسره. فان التأمين الاجتماعي هو الاداه التي تخفف من المخاطر المرتبطه بدوره الحياه. اما المساعده الاجتماعيه فتشكل الاداه التي تخفف من حده الفقر .

٢. الاستثمار في البشر

السياسه الاجتماعيه بمعناها الاشمل تتناول السياسات الاخرى المتعلقه بالصحه والتعليم وسوق العمل. فهو العنصر الاساسي من العناصر المهمه الاقتصاديه للسياسه المجتمعيه .

٣. دعم التنميه الاجتماعيه

وتندرج السياسيه الاجتماعيه بأشمل معانيها بضمن هذه الدائره اي الدائره الثالثه. فيهدف لدمج مجالات الاهتمام الاجتماعيه بالسياسه الاجتماعيه على اختلاف جوانبها ولإزاله الحواجز ولتوفير الظروف اللازمه للمشاركه المتساويه. فيتطلب هذا من صانعي السياسات وضع السياسات التي تضمن تكافؤ فرص

حصول مختلف الفئات المجتمعيه على خدمات التعليم والصحه والماء والارض وخدمات النقل والاتصالات والمعلومات والمعارف.

قد أظهرت التقارير للجنه الأمم المتحده الاقتصاديه والاجتماعيه لغربي آسيا (منظمه الاسكوا) بأن السياسات الاجتماعيه بدول الاسكوا تتسم بعدم التناسق وعدم الوضوح للرؤيه، فان العديد من البرامج الاجتماعيه بتلك الدول تتم صياغتها بالشكل الاعتباطي الثانوي أو تخطط لدعم المتطلبات للنخب السياسه المهيمنه ، كما ان تلك السياسات يتم تنفيذها غالبا بمعزل عن بعضها البعض الآخر مما يؤدي عن عجز الحكومات لهذه الدول عن تلبيه الحاجات لمجتمعاتها وكذلك خلل ينجم عنه بالضروره هدر الموارد البشريه والماليه وتفاقم الازمات المجتمعيه وتعاظم لمشكلات التهميش والفقر والبطاله وتعزيزها لشروط التفكك الاجتماعي ، فضلا عن الاتساع للفجوه بين الحاكم والمحكوم. ولذلك فأن الاسكوا تقوم بدعم وتوضيح الأهميه لوجود السياسات الاجتماعيه المتكامله والمترابطه والتنسيق بين كل القطاعات بالمجتمع الاقتصاديه والثقافيه والسياسيه لتحقق مستوى أفضل بمجال العداله الاجتماعيه وتحسن نوعيه الحياه لإفراد المجتمع[١] .

وقد اعتبرت السياسه الاجتماعيه على امتداد فترات طويله من الزمن عبء على الاقتصاد وتالفه للحوافز وللمناخ وللاستثمار، ان تعزيز حصول الفئات الاجتماعيه وكذلك المناطق الجغرافيه جميعها بالشكل المنصف على الرعايه الصحيه الجدين والارض والمياه وكذلك خدمات النقل والاتصالات والمعلومات والمعارف ليست مسأله ضمان لحقوق الانسان حسب، بل هو كذلك الاستثمار بواحد من اكثر الموارد انتاجيه باي بلد من البلدان. الا وهو الانسان[٢].

وقد أثبتت تجارب السياسات الاجتماعيه بالقطاعات المجتمعيه المختلفه، التي تتم صياغتها بمعزل عن بعضها البعض الآخر، والتي لا تأخذ في الاعتبار معايير العداله الاجتماعيه وكذلك حقوق الإنسان، بأنها لا يمكنها تحقيق الرفاهيه وتوفيرها لشروط الأمن الإنساني لجميع أفراد المجتمع. لذا فان وجود السياسه الاجتماعيه مدعومه بالتشريعات القانونيه الواضحه شرط يحمي الدوله من الإخطار لغياب الأمن والسلم الأهلي ويحمي المجتمع ذاته من الانعدام لقيم المساواه والعداله الاجتماعيه وكذلك التسامح الديني وتقبل الآخر[٣] .

والكلام عن السياسيه الاجتماعيه، بالعراق كلام ذو شجون، فأن مع الاعتراف بحقيقه ان العمل الاجتماعي بجوانبه العلميه والمؤسسيه قد تطور، من حيث "الانتشار الجغرافي، والتنوع الوظيفي، والاستيعاب

البشري"، الا ان فلسفه العمل التي تشكل مضمون السياسه الاجتماعيه لا تزل تفتقر للحد الادنى من الوضوح[١].

عندما تتوالى الازمات تنعكس سلبياتها على المجتمع فيصعب السيطره عليها وايجاد الحلول المناسبه لها. فلا يستطيع أياً كان مهما بلغت دوغمائيته بان يدعي أن عراق ما بعد ٢٠٠٣ قد شهد لأي مستوى للعداله الاجتماعيه، برغم حزمه الامكانيات والاحلام التي اوهم العراقيون بها او اوهموا انفسهم ، ولاسيما بعد بدء ما يسمى بالتحول الديمقراطي. فما هي العوامل التي تكمن وراء الخيبه الكبيره هذه[٢].

اولاً: التهميش الاجتماعي

التهميش مفهوم زلق ومتعدد الطبقات. اي يمكن تهميش مجتمعات بأكملها على المستوى العالمي بينما يمكن تهميش الطبقات في المجتمع الواحد من النظام الاجتماعي السائد. وبالمثل يمكن تهميش مجموعات عرقيه أو عائلات أو حتى أفراد داخل المجتمعات المحليه. يعتبر التهميش إلى حد ما ظاهره نسبيه ومتغيره مرتبطه بالوضع الاجتماعي. فقد يتمتع الأفراد أو المجموعات بمكانه اجتماعيه عاليه في وقت ما. لكن مع حدوث التغيير الاجتماعي، يفقدون هذه المكانه ويصبحون مهمشين. مع تغير مراحل دوره الحياه ، قد تتغير أوضاع الأشخاص المهمشين[٣].

يقصد بمفهوم التهميش الاجتماعي الاقصاء لجزء من المجتمع من النسق المهيمن للوصول للمكانه الاجتماعيه والثقافيه والاقتصاديه او السياسيه[٤]. فالتهميش هو حاله وعمليه وضع موانع امام الأفراد والجماعات من المشاركه الكامله في التي يتمتع بها المجتمع الأوسع[٥].

اقترح بيلسون أن التهميش قد تم تطبيقه فعليًا في علم الاجتماع بثلاثه أنواع مختلفه من الطرق وفقا لنوع الهامش الذي يعيش في اطاره[٦]:

١. كهامش ثقافي الذي يشير إلى معضلات الهويه والاستيعاب عبر الثقافات.
٢. الدور الاجتماعي الهامشي الذي يصف التوترات التي تحدث عندما يتم تقييد الفرد من الانتماء إلى مجموعه مرجعيه إيجابيه.

٣. الهامشيه الهيكليه التي تشير إلى العجز السياسي والاجتماعي والاقتصادي والحرمان. فالتهميش هو الافتقار إلى قوه التمكين من المشاركه والتكامل الذي تعيشه مجموعه أو إقليم.

يعود التهميش الى خطأ في القياس للاعتقاد بعدم الادراك ما تعنيه الديمقراطيه التي تقوم على قاعده المواطنه ووحدتها، اي المواطن كفرد بعيداً عن انتماءاته الفرعيه من القبليه والطائفيه وغيرهما. كما يمثل الفهم الخاطئ لمفاهيم الاكثريه والاقليه، ليبقى الحديث عنها هو بمفهومها البدائي أي اغلبيه طائفيه مثلا وليس بمفهومها السياسي، فمن هنا نرى (كارلوس فالنزويلا) ممثل الأمم المتحده بأول انتخابات بالعراق بعد العام ٢٠٠٣، حين فوجئ بنتائج الانتخابات في العراق فقال ((أن المواطنين لا يهتمون كثيراً في معرفه كيفيه حصول الأحزاب والكيانات على المقاعد والفوز، بل يهتمون بكيفيه حصول الجماعات الإثنيه أو الدينيه السياسيه على المزيد المقاعد. لذا من المفيد أن يدرك العراقيون أن هذه الانتخابات غير مصممه للصراع بين الشيعه والسنه أو بين المسلمين والمسيحيين أو العرب ضد الأكراد فليس لدي العراقيين فكره واضحه عن أنها يجب ان تجري كسباق سياسي))[١].

يتعارض مفهومي الاقصاء والتهميش الاجتماعيين مع مبدأ العداله الاجتماعيه والفرص المتكافئه بين الافراد على الأقل في جانبين: الاول منهما الاقصاء والتهميش الاجتماعي لوجود الفرص التعليميه والمهنيه الغير متكافئه. اما الثاني فان الاقصاء والتهميش الاجتماعي يشكلان انكاراً للفرص المتكافئه فيما يتصل بالأمور السياسيه. فالإقصاء والتهميش الاجتماعي بإمكانهما ان يؤديا لانتهاك مقتضيات العداله الاجتماعيه باعتبارها فرص متكافئه [٢]. كونه يفضل جماعه على الاخرى لاعتبارات معينه لا تتعلق بالكفاءه والمعرفه فتنتفي بذلك مقتضيات العداله الاجتماعيه التي تقوم على المساواه بين الافراد.

ثانياً: الاستبعاد الاجتماعي

عرف فيبر الاستبعاد بوصفه احد اشكال الانغلاق الاجتماعي[٣]. فيما حدد توني اتكينسون ثلاث سمات رئيسيه للاستبعاد الاجتماعي هي[٤]:

١. **النسبيه** اذ لا يمكن تقدير الاستبعاد إلا بمقارنه ظروف الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات بظروف غيرهم، بمكان وزمان محددين.
٢. **الطرف المسبب** فيستبعد الأشخاص بفعل أطراف مسببه .

٣. **الديناميكيه** فلا يمكن أن تظهر خصائص الاستبعاد وآثاره السلبيه إلا بمرور الوقت في شكل استجابه تراكميه.

يعد الفرد مستبعداً اجتماعيا إذا ما منع من المشاركه في الأنشطه الأساسيه لمجتمعه. يحدد هذا التعريف مجموعه ملامح هي. **اولا** حصر الاهتمام في هؤلاء الذين يعيشون بمجتمع معين مما يعني الإدراك بأن الاستبعاد الاجتماعي مفهوماً نسبياً باتفاق الجميع، فأنه ذو صله بالزمان والمكان وليس مقصور على مواطني دوله معينه لان حرمان المقيمين من حقوق المواطنه يعد شكل مهم من أشكال الاستبعاد. **ثانيا** يشير للمشاركه بالأنشطه التي تعد أنشطه رئيسيه [١].

لان المجتمع الشامل هو مجتمع الجميع تتمتع به كل شخص بنفس الحقوق والمسؤوليات بما يؤهله ليضطلع بدور فاعل. فالمواطنه ترتكز على احترام الحقوق الانسانية وحرياته الاساسيه كافه. فضلا عن احترام التنوع الثقافي والديني. والعداله الاجتماعيه وحاجات الفئات الضعيفه والمحرومه. بالإضافه الى احترام الديمقراطيه والمشاركه وحكم القانون. اذ يمكن تحقيق ذلك بالاعتماد على اليه مناسبه من اجل توفير فرص متكافئه للجميع ليحققوا امكاناتهم الكامله والمشاركه بعمليه صنع القرار [٢].

الاستبعاد الاجتماعي انتهاك لمقتضيات العداله الاجتماعيه باعتبارها فرص متكافئه لانه يتعارض مع مبدأي المساواه والعداله الاجتماعيه بين الأفراد. ويشكل ببعض الظروف انكاراً ضمنيا او صريحا لها[٣]. بسبب الاعتماد على التمييز الذي يعتبر ظلماً للفئات المستبعده. فانتشار الظلم والمحسوبيه اهم المعوقات الاساسيه للعداله الاجتماعيه بالمجتمع العراقي. لعل أبرز ما يؤكد على غياب العداله الاجتماعيه في المجتمع العراقي هو ارتباط القله بالحكومه فينعمون بالامتيازات. بينما الاغلبيه الساحقه مستبعدين لا يتمتعون بذلك ويعانون من البطاله والحرمان فنلاحظ عدم المساواه بتوفير الفرص للأفراد بالمجتمع العراقي فأن العديد من الخريجين مستبعدين ويعانون من انتشار البطاله بينهم .

ثالثاً: الفساد الاداري والسياسي

الفساد كل لا يتجزأ ترتب عناصره في مختلف الجوانب بظل مناخ تختلط به السلطه بالثروه وتغيب عنه ضوابط حمايه المال العام. عندما يتفشى الفساد تشيع المحسوبيه وتختفي القيم الايجابيه وتنتشر الرشوه، وكذلك تسود السلوكيات المظهريه وتبدأ حاله الغليان لدى الفئات الشعبيه التي تشعر بالتناقض فيما بين ما

تعيش به وبين ما تراه حولها. فالفساد المالي [١]. كما يعرف صموئيل هنتغتون الفساد "بأنه سلوك الموظفين الحكوميين الذين ينحرفون عن القواعد المقبوله لخدمه اهدافهم الخاصه[٢].

الفساد السياسي يعد اخطر انواع الفساد لأنه اداه تهيء المناخ الملائم للممارسات والأفعال المنحرفه نظرا لما يوفر من البقاء على راس سده الحكم اطول فتره ممكنه وهذا يؤدي لخلق شريحه او فئه محظوظه ومسارات داخليه سريه يعملون بخلالها على اجهاض روح المبادره والرقابه الاداريه والشعبيه[٣]. ان فساد طبقه الحكام والساسه وقاده الاحزاب واعضاء الحكومه (اي النخب الحاكمه) أياً كان موقعهم وانتماءهم السياسي يقوم على التواطؤ والاستغلال للمواقع والنفوذ السياسي لتوجيه القرارات والسياسات والتشريعات، لكي تحقق المصالح الخاصه لهذه الطبقه، او لاحد الاطراف الموالين لها، او الاثراء غير المشروع من استغلال السلطه، وهنا يتم الحصول على الاموال الغير قانونيه لزياده النفوذ المالي وبالتالي الاجتماعي لتمويل حملاتهم الانتخابيه او لتسهيل حصولهم على الرشاوي وتشريعها، مقابل المنح استخدام او لامتلاك اراضي الدوله او العقود او الامتيازات او التراخيص او الموافقات التجاريه، عندها تصبح الخزينه العامه حساب بنكي خاص بهذه النخبه، بما يشمله من المغالاه بالصرف على الامور الترفيهيه ترافقها عمليات تهريب الاموال العامه للبنوك الخارجيه. فالدوله التي يتفشى الفساد السياسي فيها تسمى (دوله الحراميه Kleptocracy) لأنها تعمل على زياده ثروات المسؤولين والطبقه الحاكمه على حساب الشعب بأكمله بنهب الاموال العامه[٤] يترتب على هذا الاخلال بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواه بين المواطنين بالحصول على الخدمات العامه، فالانحراف بالسلطه يستوجب المسائله والعقاب[٥].

يحتل العراق المركز (١٦٠) من اصل (١٨٠) دوله وفق مؤشر الفساد الذي تصدره منظمه الشفافيه الدوليه سنوياً[٦]. ليقع العراق بذيل مؤشر للفساد لمنظمه الشفافي الدوليه لكي يكون بذالك من اكثر البلدان بالعالم فساد فلم يشهد العراق قبل عام ٢٠٠٣ استشراءً للفساد السياسي بهذا الحجم، وكذلك اتساع دائرته وتشابك حلقاته والترابط لآلياته مما يهدد الاستقرار اللنظام السياسي ويعيق بناء المؤسسات السياسيه والمسيره التنمويه الاقتصاديه[٧] .

يعتبر الفساد اهم عقبات تحقق العداله الاجتماعيه واتساع فجواتها فالمفسدون لا يتوقفون عند نهب الثروات وتقويتها لحساباتهم الخاصه بل يفترسون كل شيء ويعوقون إمكانيات توسيع فرص الناس وخياراتهم ثم إن الفساد يصبح أكثر سوء حين يتحول إلى ثقافه أي نمط حياه بتعبير سليم ان حجم الفساد المستشري يرتبط الأنظمه. بل يمكن الجزم أن الفساد يمثل آفه بشريه قديمه. ارتفعت معدلاته في العراق واستعصت آليات مكافحته بغيه القضاء عليه[١]. الفساد هو نقيض مفهوم العداله بأبعادها المختلفه خاصه البعد الاقتصادي والسياسي، فيعد اعمال المبادئ المتعلقه بتسييد قيم المساواه والتخفيف من حده التفاوتات الاقتصاديه هو احدى اهم المعايير التي ينطوي مفهوم العداله الاجتماعيه عليها. فان العداله ببعدها السياسي والاقتصادي تعني المساواه بين المواطنين بالوصول لفرص العمل او الوصول للموارد التنمويه وارتباط ذلك بالإمكانيات للوصول للحق بإداره هذه الموارد مجتمعياً، ذلك بمقابل الاحتكارات التي تبسط سيطرتها على موارد التنميه كالأرض، المياه، الموارد الطبيعيه ..الخ[٢].

فأن الفساد ولد الغياب بتوزيع الثروات والموارد الامر الذي ادى لازمه بالعداله لغياب مبدأ تكافؤ الفرص، فأن اصحاب النفوذ يستغلون مواقعهم مما ادى لتمركز الثروه والسلطه بيد فئه قليله على حساب بقيه الفئات الاخرى مما ادى لانتشار الفقر وتراجع الشعور بالعداله لسوء المعيشه نتيجه السياسات التي ولدت الفساد. فان انتشار الفساد والمحسوبيه المعوق الاساسي لغياب العداله الاجتماعيه نتيجه لعدم المساواه بتوزيع الموارد وكذلك بالحصول على فرص العمل وعدم المساواه بتوزيع خدمات الضمان الاجتماعي وغيرها .

رابعاً: ريعيه الدوله

الدوله الريعيه "هي تلك الدوله التي تعتمد بإيراداتها الماليه على بيع الموارد الطبيعيه وعلى ما يخرج من الارض او تعتمد عليها بنسبه كبيره جدا بمعنى هامشيه العمليات الاقتصاديه الانتاجيه وعمليات استثمار الموارد التي تغذي حياه الدوله والمجتمع. كما انها لا تعتمد على الضرائب انما على ايرادات الريع. فالاقتصاد الريعي يوفر ايراداتها وعائداتها لتوفير الخدمات والامن والاداره التي بمقتضاها تكون موجوده على الارض وتحظى بالشرعيه. كما ان الاقتصاد الريعي هو الذي يعتمد في ادامه انشطته على الايرادات الناجمه عن عمليات بيع الثروه الطبيعيه لان تلك الانشطه مشوهه لا تعطي تصوراً واضحاً عن طبيعه النشاط الاقتصاد في البلاد[٣].

جدول رقم (٢)

التمييز بين الاقتصاد الريعي والدوله الريعيه[1]

الاقتصاد الريعي	الدوله الريعيه
١. لا تتجه الدخول الريعيه للدوله مباشره.	تتجه الدخول الريعيه للدوله مباشره.
٢. يشكل الريع معدلاً نسبياً او مطلق من الدخل القومي.	تكون نسبه هذا الريع اقل بالدوله الريعيه.
٣. تتخذ العوائد اشكالاً اهمها عائدات العماله الخارجيه، وكذلك المساعدات الخارجيه، وعائدات السياحه، وعوائد الموقع الاستراتيجي.	المصدر الرئيس للدخل هو عن طريق تصدير الموارد الاوليه.
٤. يشارك بتوليد الريع عدداً كبيراً من المواطنين الذين تتوزع منافعهم عليهم.	يؤول الريع الخارجي او النسبه الكبيره منه لفئه صغيره او محدوده.
٥. لا يوجد انفصام بالعلاقه بين تيار العائدات الريعيه التي تؤول للدوله والجهد الانتاجي للمجتمع كله، ذلك لطبيعه الانشطه الريعيه والتي تستلزم مشاركه الاغلبيه من المواطنين فيها.	هناك انفصام بالعلاقه لاسيما ان اسعار الصادرات والموارد الاوليه تتحدد بالسوق العالمي وهي منفصله بصوره تامه عن اسعار الانتاج المحلي.

تتاثر الاقتصادات الريعيه بشده وسرعه عاليه بالأزمات الاقتصاديه والاجتماعيه والصحيه والتقلبات الدائمه لأدائها بين النمو والركود بما ينعكس على استقرارها السياسي الذي يعتمد اعتماداً رئيسياً على عوائد الريع المتغيره. بدل من الاعتماد على اقتصاد حقيقي يقوم على انتاج قيمه جديده. يبرز هذا الحال في الدول المنتجه للنفط التي تعتمد بشده على العائدات النفطيه رغم انها نجحت بتحقيق طفرات، بفضل الارتفاع

بأسعار النفط لتقع بمأزق عند انخفاضها[١]. تصنف هذه الدول على اساس نسبه الريع في اقتصادها لثلاث فئات هي: دول ذات اقتصاد ريعي بنسبه أكثر من (٩٠%) ودول اخرى (٥٠%) ودول (٤٠%). يمثل العراق واحد من دول الفئه الاولى. اذ ان اقتصاده يعتمد على النفط اعتماد كلي بتوفير مستلزمات ما يحتاجه كلا من المجتمع والدوله. هذا الامر يشير لخطوره الوضع ليس بالنسبه للعراق فحسب، بظل التراجع الحاد بأسعار النفط للأسباب السياسيه والاقتصاديه من جهه، ولعدم استفاده هذه الدول من الوفره الماليه التي تحققت الارتفاع المفرط بأسعار النفط[٢] .

انتجت السياسات الاقتصاديه للحكومات المتعاقبه بعد عام ٢٠٠٣ اتساع الفجوه ببنيه الاقتصاد العراقي، بين النشاطات الماليه والتجاريه الرائجه والنشاطات الانتاجيه الراكده، الامر الذي فاقم من التفاوت المريع بالدخل والثروه، وادى لارتفاع الاسعار ومستوى التضخم وتقلص الخدمات وكذلك زياده البطاله وخاصه بين الشباب المتعلم وغياب فرص التوظيف المنتج. ليشتد فقر الكادحون وشرائح كبيره من الطبقه الوسطى لانخفاض مستويات دخولهم وقدرتهم على الادخار ليشتد بالمقابل ثراء البيروقراطيون والطفيليون والعاملون بالتجاره والمضاربه وسوق العقار والعمله والتهريب ليخلق هذا الامر نمطا من تعاظم الاستقطاب المجتمعي والتباين الطبقي بين السكان والمناطق لتعيب تماماً ايه ملامح للعداله الاجتماعيه[٣]. ان تفاقم مستويات الفقر. الفقر. الذي كشفت عنه المسوح الاحصائيه والاجتماعيه والاقتصاديه التي اجريت خلال السنوات الاخيره من قبل عدد من المؤسسات المدنيه منها الحكوميه وزاره التخطيط العراقيه بان حوالي يعانون من الفقر والثقافيه والاجتماعيه والقلق[٤]. ان التفاوتات الكبيره تمثل اشكاليه للعداله مالم يتم ضبطها او ضبط توازن تأثيراتها من قبل القوى الاخرى. فيمكن ان تشمل الضريبه وانظمه تحويل الملكيات التي تضمن معيار اساسي لائق لحياه للجميع (وتخفض التفاوت بشكل مباشر)، اي سياسات الاقتصار الكلي والتي تعزز العماله الكامله، والقوانين التي تحد او تقيد المبالغ التي من الممكن ان ينفقها المرشحون بالانتخابات، او القوانين التي تحدد حقوق الملكيه والتي تجعل صفقات الاسواق قانونيه وبالطرق التي تمنع التفاوتات الحاليه من ان تمنع الاقل ثروه من المنافسه الاقتصاديه وبالتالي زياده مستوى التفاوت[٥] .

يعتبر السعي لتحويل النمط الاقتصادي من التركيز على القطاعات الريعيه الى الانتاجيه. هو الوضع الذي يظهر مدى تاثير الفقر والتهميش لان النمط الاقتصادي هذا هو نمط النهب، وهو نمط يصاعد النهب وفقاً للأشكال التي جرت اليها وهو يسير بخط واحد يهدف لتضخيم التراكم بأقصى سرعه، وهو يدفع لعكس

اتجاه تحقيق العداله الاجتماعيه اي الافقار المتزايد[١]. اذ لا يمكن التفكير بالعداله الاجتماعيه بنمط اقتصادي قائم على التهميش والنهب، فانه ليس من الممكن تحقيقها بظل استمرار النمط الريعي القائم، اي النمط المتشابك تبعياً بالنمط الرأسمالي بشكليه القديم والجديد، وان تحقيق الحد الادنى يفترض تغيير نمط الاقتصاد من الطابع الريعي التابع لنمط منتج زراعياً وصناعياً ، وهذه القطاعات هي التي يمكن من خلالها استيعاب العماله وتنتج فائضاً يسمح بتحسين الاجور[٢].

تطرح قضيه مسأله النخبه الحاكمه في الدوله الريعيه وهي نخب لا يمكن النظر إليها بوصفها نخب رافعه لاجتماعيه للديمقراطيه. فهذا الأمر يطرح الاشكاليه التي تتعلق بمدى قدره هذا الشكل من الدول وهذا النوع من النخب الحاكمه ببناء الديمقراطيه وخاصه أن ما يحرك هذه النخبه ويساعد بتشكل سلوكها السياسي هو الرغبه الجامحه في استمراريه السيطره والاستحواذ على الريع بما يضمن الإدامه لآليات إعاده إنتاج الهيمنه والسيطره والنفوذ. بهذا المعنى فإن الدوله الريعيه تولد الاستبداد والتسلط بسبب طبيعه بنيتها وكذلك القوى التي تستند عليها. مثل هذا النمط من التشكيل الاجتماعي يقوم من يملك الثروه بحمايه نفسه واسرته وعشيرته والقاعده الاجتماعيه التي يستند إليها[٣] . وبهذا تنتفي العداله الاجتماعيه التي تقوم على اساس المساواه بين الافراد في التوزيع.

ان واحدا من اهم عوامل غياب العداله الاجتماعيه بالمجتمع العراقي هو المديونيه التي ازدادت التي سيقع عبئها على الاجيال اللاحقه بسبب عدم استثمار النفط من الحكومات الحاليه والذي يضمن الحقوق للأجيال القادمه. فغياب العداله لا يتعلق بذات العوائد النفطيه بقدر تعلقها بسوء الاداره للعائدات وغياب الاراده الحقيقيه، وكذلك عدم وجود الرؤيا الاستراتيجيه والتي يتم من خلالها الوصول لبناء الاقتصاد السليم والتوزيع العادل بين الاجيال.

خامساً: الصراعات الطائفيه

الطائفيه من حيث المبدأ تتعارض مع المواطنه (citizenship) تعارض واضح حيث انه اذا كانت المواطنه تتحدد بالممارسه للحقوق السياسيه ببلد ديمقراطي، فالطائفيه تشكل بالمقابل مساس اكيد بالحريات الفرديه[٤]. حدد كريسبرغ (Kriesberg) أنماط الصراع الطائفي على النحو الآتي[٥] :

١. **الصراعات التي ترتبط بتقسيم السلطه والثروه:** هو النمط الغالب في النظم السياسيه تعمل على التقسيم الطائفي للسلطه والثروه، بعدم اللجوء الى أنظمه وأدوات الاستقرار السياسي الانتخابات وصياغه توافق وطني بل انها ستعتمد على نظام (سله مغلقه) ليبدو الصراع أكثر سلميه على الموارد، فالعكس صحيح مع الأخذ بالحسبان الخصوصيه لكل نظام سياسي عن غيره .

٢. **الصراعات المرتبطه بشبكات المصالح الاجتماعيه والاقتصاديه:** تضم فئات من رجال الأعمال وكذلك العسكريين والجهاز البيروقراطي والقيادات المحليه وغيرها، فهي تتواجه بصراع مع بعضها على مصالحها في الدوله .

٣. **الصراعات المرتبطه بانتماءات أوليه:** والتي تظهر نزعه الهويه الدينيه أو القبليه او الطائفيه، فان الصراع المذهبي السني الشيعي بالعراق مثلا يؤكد أن السنه ضد النظام السياسي القائم ذلك لعدم تمثيلهم بالشكل الصحيح، وان الشيعه مع النظام السياسي لأخذهم الحصه الاكبر فيه.

انتج تفكك الدوله العراقيه، بانهيار نظامها السياسي عدد من المظاهر السياسيه السلبيه اهمها الصراع الطائفي. فالسلطات الحاكمه السابقه في المجتمع العراقي قامت برفع الشعارات القوميه واجهه لها لكنها بنفس الوقت كانت تخفي ورائها مجموعه من الممارسات التي تتسم بالطائفيه. فالطائفيه ليس لها علاقه بتعدد الطوائف والديانات فقط. بل من الممكن ان تمتد في مجتمع متعدد الطوائف الاثنيه او الدينيه بدون ان يؤدي ذلك لنشوء او سيطره الطائفيه على الحياه السياسيه. ولكن عندما تكون هناك اراده لتقسيم البلد الواحد وبتعميق جذور الاختلافات المذهبيه فسيتم العمل على تفعيل الولاء الطائفي يحل محل الولاء الوطني، هذا ما تم احداثه مع الاحتلال، والذي جاء مع فكره تعميق الاختلافات الطائفيه بتحويلها لصراع طائفي[١].

إن المشكله الأساسيه لإنتاج الطائفيه بالمجتمع العراقي هي سياسيه بامتياز، ا والتي تربطهم برابطه وطنيه لا تمييز بها بين الناس تبعاً لديانات أو المذاهب أو الاعراق أو لمنطقه وتقدم للمواطنين الفرص للتعبير عن انفسهم كمواطنين، فالمجتمع أما مشاريع طائفيه للسلطات السياسيه تغذي المسائل الطائفيه وتضخم الهويات الفرعيه بظل غياب الهويه الوطنيه الجامعه والموحده. فان تهديد وحده المجتمع العراقي لا يتم إلا بطريق مشروع طائفي من جهه وشوفيني من الجهه الأخرى، ووفق لذلك وضعوا نظريه مكونات العراق الثلاثه (الشيعه والسنه والأكراد)، فهذه النظريه تهدف لتصفيه عرب العراق بإلغاء هويته العربيه[٢]. فان الجماعات السياسيه الرئيسيه المهيمنه على المشهد السياسي بالعراق منذ نيسان / ابريل ٢٠٠٣، قامت منذ

لحظه نشأتها الاولى، على المقولات الطائفيه البحته بوصفها مقولات سياسيه، من ثم فأنها بطبيعتها احزاب طائفيه، اي لا يمكن ان تكون اما احزاب كرديه او شيعيه او سنيه. فالحزب الديمقراطي الكردستاني اسس على المقوله "القوميه" والخلاف اللاحق لم يكن بين المؤسسين، والذي نتج عن حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، سوى الصراع الذي حكمته العوامل السوسيو – ثقافيه، اكثر من كونه صراع بشأن المقوله القوميه، وقد تأسس حزب الدعوه الاسلامي على المقوله المذهبيه. اما الاطراف السنيه بلا استثناء فتأسست على مقوله الهويه السنيه[١]. يكشف الانقسام الهوياتي هذا ثلاث رؤى بشأن قضايا ثلاثه اساسيه[٢]:

١. الموقف من أرث الدوله العراقيه الحديثه عام ١٩٢١ للحظه سقوطها بعام ٢٠٠٣ ، وذلك يشمل الموقف من عقيده الدوله، والجيوش، وحزب البعث.
٢. الرؤيه للنظام السياسي العراقي يشمل ذلك بالأساس الموقف من الدستور.
٣. الرؤيه لمستقبل الدوله العراقيه.

ان اهم معوقات العداله الاجتماعيه هو غياب الاستقرار السياسي بين الاطراف التي تتنازع على الحكم. فانعدام الاستقرار السياسي وكذلك الامني السبب الرئيسي لهروب الاموال المخصصه للاستثمار. فالصراعات حول السلطه والثروه ادى لدخول المجتمع العراقي في ازمات متتاليه مع انتشار الفساد وتردي الوضع الامني وتصاعد نسبه الفقر وتفشي البطاله. وما نلاحظه بالمجتمع العراقي هو غياب الاراده السياسيه للعمل المشترك بين مختلف المكونات بالمجتمع العراقي وتنامت بدلاً من ذلك مظاهر التفرد بالسلط

المبحث الثالث: سبل تحقيق العداله الاجتماعيه وبناء القدرات (برنامج الاسكوا)

شهدت العقود الأخيره عددًا كبيرًا من المطالب الملحه بشكل خاص لتحقيق العداله الاجتماعيه وحمايه حقوق الإنسان وبناء القدرات سياسيًا. اذ عمل أولئك الذين يكافحون من أجل تعزيز العداله الاجتماعيه جنبًا إلى جنب مع دعاه حقوق الإنسان. تم الاحتجاج على المظالم الاجتماعيه باعتبارها انتهاكات لحقوق الإنسان

الأساسيه في تكافؤ الفرص والحمايه المتساويه للقوانين؛ لقد تمت المطالبه بحق الإنسان في مستوى معيشي لائق على أساس ظلم مجتمع رغيد يتمتع فيه الأغنياء بالرفاهيه بينما يفتقر الفقراء إلى وسائل تلبيه احتياجاتهم الإنسانيه الأساسيه.

يرى تشارلز تايلور، ان الفرد والجماعه يعتبران نفسيهما ضحيه ظلم ان لم يوضعا في المكان او المرتبه التي تتلائم مع درجه تحقيقهما قيمه يعترف لهما المجتمع. وهكذا يعيش الشخص الظلم الاقتصادي، بصوره احتقار مؤهلاته الذاتيه[١] .

فتشمل العداله الاجتماعيه عناصر من قبيل التوزيع العادل والمنصف للثروه والموارد الاجتماعيه، وتكافؤ إمكانيه الحصول على الحمايه والفرص، وتكريس الدوله للموارد لجميع مواطنيها وسكانها وإشراك الهيئات المكونه في عمليه صنع القرار. وتشكّل العداله الاجتماعيه أساس حيوي لتعزيز التنميه الاقتصاديه والوحده الاجتماعيه والشرعيه السياسيه.

سبل تحقيق العداله الاجتماعيه

على الرغم من التنوع الكبير بمفهوم العداله الاجتماعيه وبمبادئها فتجمع عدد كبير من المؤلفات فبالإضافه الى المساواه وتكافؤ الفرص والتوزيع العادل للموارد وتوفير الضمان (الحمايه الاجتماعيه) للأفراد، هناك مجموعه من العوامل التي ينبغي توافرها لتحقيق العداله الاجتماعيه تتمثل فيما يلي:

اولاً: المشاركه السياسيه

المشاركه بسياق العداله الاجتماعيه ، هي اشراك المواطنين (بغض النظر عن انتماءاتهم) بالقرارات التي تحدد مسار حياتهم، ومشاركتهم بالحياه السياسيه والثقافيه، فهي تضع حداً للإقصاء وتعزز التماسك الاجتماعي. فالمشاركه تحقق العداله الاجتماعيه والانصاف عن طريق تعزيز الحريات المدنيه. واعطاء جميع الفئات بالمجتمع الحق بالتساوي في صناعه القرار. فالمشاركه هي مشاركه الناس جميعاً بالمساهمه في اتخاذ القرارات الاجتماعيه، وان تحقيق أكبر قدر ممكن من العداله بالمجتمعات العربيه لا يمكن أن يتم إلا من خلال الإتاحه للفرص أمام مختلف فئات الشعب وطبقاته للمشاركه بالحكم فالاعتراف بأوجه الاختلاف بالمجتمع والتعامل السليم معه، يتطلب أن يكون لكل القوى الاجتماعيه والسياسيه الحق الدستوري في المشاركه السياسيه[٢].

يؤكد الجانب السياسي ان العداله المنشوده على الاصعده السياسيه تقوم على الحق بالمشاركه وضمان للحريات ووجود المؤسسات الديمقراطيه الفاعله من المؤسسات البرلمانيه والمجتمع المدني واستقلال القضاء وحريات الاعلام[١]. فتفترض ان مختلف الجماعات لديها الامكانيات للمشاركه بالسلطه من خلال الاحزاب السياسيه وكذلك جماعات المصالح، وتنظر لمشاركه الفرد من زاويه النتائج، بما يتعلق باستقرار النظام، وليس من زوايا تنميه القدرات للأفراد وزياده اندماجهم وتفاعلهم السياسي، فتدعو لظروره الاهتمام بالتنميه لمشاركه الأفراد بالحياه السياسيه، من أجل تحقيق العداله ولمزيد من النمو السياسي لشخصياتهم وتقديرهم لذواتهم ولإحساسهم بعضويتهم الايجابيه بالمجتمع، وتقدم الاطار التعددي للمشاركه السياسيه الذي يتمثل بدور الأحزاب السياسيه وجماعات المصالح، كقنوات وسيطه بين المواطنين والسلطه بمواجهه اتساع نطاق المشاركه وارتفاع معدلاتها[٢].

تعتبر المشاركه احدى العناصر الرئيسيه للعداله الاجتماعيه. يمكن ان تعني المشاركه ووظائفها واهميتها واهدافها اشياء مختلفه للمجتمعات المختلفه ويمكنها ان تختلف باختلاف النظم السياسيه، تبعاً لدورات صنع السياسات واساليب صناعه القرارات التي تسود نظم معينه ومعنى المشاركه يتبدل وانخراط المواطنين بالعلاقه مع المصالح والايديولوجيا والدوافع الكامنه وراء تلك المصالح ومع الوزن السياسي والالحاح اللذان يمنحا للمسائل المثاره. كذلك فنطاق المشاركه الممكن واسع قد يتراوح من مجرد السعي للمعلومات والمطالبه بالشفافيه لأسقاط نظام معين وتغيير هيكل السلطه بالمجتمع كتلك المحاولات التي شوهدت بعدد من البلدان العربيه في عام٢٠١١[٣]. فان المشاركه ضروريه لأنها تساهم في تحقيق الوحده الوطنيه والاندماج بين الافراد والمساواه بتوزيع الموارد بين السكان بغض النظر عن انتماءاتهم مما يؤدي لتوسيع دائره المواطنه ولكسر الحواجز المناطقيه والاجتماعيه والطائفيه ويفضي لترسيخ الحقوق السياسيه على قدم المساواه كما انها ضروريه لتمكين الافراد من اختيار الحكام ومراقبتهم وعزلهم اذا ما دعت الضروره لذلك بالإضافه لأنها تضفي الشرعيه على نظام الحكم[٤]. فالمشاركه حق رئيسي من حقوق الانسان فهي تؤدي دور هام بمعالجه التمييز ، فتتيح لجميع الافراد الفرصه على قدم المساواه وكفاله وصول فعال للعداله والغاء التهميش.

ثانياً: مكافحه الفساد

الفساد يمثل تهديدًا لأمن واستقرار المجتمعات. كما يقوض مؤسسات الديمقراطيه والقيم الأخلاقيه والعداله ويهدد التنميه المستدامه وسياده القانون. إن انتشار الفساد على نطاق واسع لا سيما في المجتمعات التي تعاني من الفقر ومستويات البطاله المرتفعه للغايه تأثير مدمر للثقه بالحكومه ويسهم في زياده معدلات الجريمه والاضطراب السياسي. فيما يقوض الديمقراطيه والحكم الرشيد من خلال الاستهزاء بالعمليات الرسميه أو حتى تخريبها. ويحد الفساد في الهيئات التشريعيه من فاعليه المساءله في القضاء يهدد سياده القانون في الإداره العامه الامر الذي يؤدي حتما الى التوزيع غير المتكافئ للثروه والخدمات[١]. لأنه يؤدي إلى تآكل القدره المؤسسيه للحكومه حيث يتم تجاهل الإجراءات، واختلاس الموارد في أقصى الحدود، يمكن للفساد الجامح أن يؤدي إلى هشاشه الدوله والصراع المدمر، ويغرق الدوله في حلقه متواصله من الفوضى والعنف المؤسسي.

يقصد بمكافحه الفساد (جميع الاجراءات التي تستخدمها الجهات المختصه بالكشف عن الجرائم وضبطها وجمع الادله عنها والتحقيق فيها واجراء المحاكمه وتنفيذ العقوبات بحق مرتكبيها)، ومكافحه الفساد تتخذ الخطوات التاليه[٢] :

- الكشف عن جرائم الفساد.
- التحقيق جنائي بجريمه الفساد.
- رفع لدعوى جنائيه على المتهمين امام المحكمه.
- تنفيذ الاحكام الصادره بحق المجرمين.

انهيار مبادئ العداله الاجتماعيه بين الناس جميعاً له نتائج سلبيه، اهمها شيوع ثقافه الفساد الذي سيصبح المدخل السريع من اجل الحصول على الحقوق الفرديه والجماعيه الا انه لن يتوقف عند حدودها ليحصل من لا يستحق على ما يشاء، بينما صاحب الحق يعجز عن الحصول على حقوقه من المنافع الوظيفيه فتختفي وتنهار المعايير الموضوعيه، وتحل الاعتبارات الشخصيه والمصالح الماديه المرتبطه بالفساد الوظيفي، يحدث هنا الاثراء بلا اسباب مشروعه دون وجود ما يؤدي للردع والمعاقبه[٣]. لتحقيق العداله الاجتماعيه ينبغي مكافحه الفساد ذلك عن طريق تكثيف الجهود سواء كانت حكوميه عن طريق المحاسبه والمسائله والرقابه او غير حكوميه للحد من الظاهره والخروج بالنتائج الايجابيه التي تسهم بتقدم المجتمع وتسريع عمليه التنميه بجوانبها المختلفه.

الاحتكار هو الخطوه الاولى لكل انماط الفساد سواء تم بالسيطره على السلع والخدمات او بعمليه اتخاذ القرارات، وكذلك الحال بالنسبه لحريه او هامش القرار. اخيراً كلما استطاع المجتمع ان يوفر البيئه المؤسسيه التي تتصف بالمسائله وبمراقبه المجتمع لإداء الدوله تراجعت فرص الفساد. والإعلاميه يكون اكثر قدره على محاربه الفساد بالمجتمع الذي تستولي فيه السلطه التنفيذيه على البقيه، وأن من أهم صوره المساءله هو الوازع الديني، وما يغرسه بالإنسان من الرقابه والمساءله الذاتيه ، والتي تكملها بعد ذلك المساءله الخارجيه[١].

ثالثاً: اشاعه ثقافه الحوار

ان الحوار وسيله هامه للفهم. به تتكرس قيم التواصل والتفاهم [٢]. ثقافه الحوار (التسامح) وهي تعني الحديث عن الاخر المختلف الذي يمثل طرف يمكن أن يشكل قطب بالجدل الفكري، فالحوار هو تفاعل تكاملي تجد به الذات طريقها لمستويات عده فهو يزيل الحواجز النفسيه بين كافه الأطراف المتضاده، فالحوار هو اسلم الطرق للوصول لأقرب نقاط الحق اذ انه يكشف نقط الاختلاف والتوافق ويوفر لأرضيه التسامح لبناء الجسور حول مختلف القضايا المتفق عليها ويشذب المغالطات الفكريه التي تحيط بالأطراف المتنازعه[٣]. فالتسامح يعني قبول التعدديه واحترام التنوع الثقافي ولهذا فأنه يفترض المعرفه والانفتاح ، والاتصال به. فهذا يعني قبول التعدديه والتنوع. وقبول الاختلافات والاقرار بها بين البشر وهو الضامن للعدل فالتسامح على مستوى الدوله يعني الضمان للعدل وعدم التمييز بالتشريع وبأنفاذ القانون والاجراءات القضائيه والاداريه، واتاحه الفرصه للجميع من دون استصغار او تهميش[٤].

اصبح من اهم تكوينات الدول الحديثه هو التسامح بل واحد من المفاهيم المؤسسه لها فالتسامح السياسي شرط ضروري للإصلاح السياسي والتسامح يدفع للتعايش السلمي، فعندما يكون هناك تسامح يكون الاستقرار السياسي والمجتمعي والمهادنه بين المكونات المجتمعيه المتعدده موجود، وايضاً بين الممثلين لتلك المكونات ولنخبته، فلا يمكن بظل ثقافه التسامح والحوار بث أيه سياسه او هتاف للاحترابات والتهكم والتهجم على الغير. لذا فيعد التسامح من القيم الاصيله بالثقافه الديمقراطيه، اذ أن الحريه بالتفكير والتعبير والتدبير تنطوي كلها على التسامح والحوار مع الآخرين المختلفين[٥].

فالاختلاف الفكري والسياسي بجميع صوره وأشكاله، ليس سبب لسلب الحقوق أو نقصانها. فتبقى الحقوق الإنسانيه مصانه وفق مقتضيات العداله الاجتماعيه. فكما أن الإنسان له الحق بالاختلاف عن أخيه الإنسان

الآخر، ففي الوقت نفسه له حق بممارسه كافه حقوقه بعيداً عن السلب أو التمييز. فان العلاقه بالدائره الوطنيه بين المكونات المختلفه والتعبيرات، هي علاقه للاختلاف والمساواه في نفس الوقت. فليس من الممكن الغاء حاله التنوع الموجوده بالفضاء الاجتماعي والسياسي، كما لا يمكن صياغه الواقع على أساس التهميش والإقصاء ، بدعوى التعدد والتنوع والتباين بالأفكار او المرجعيات او القناعات السياسيه .

من هنا يأتي الحوار لكي يعطي للاختلاف بعد انساني يضعه بشكله الطبيعي، ولا يسمح له التحول لطاقه تدميريه، بل يخفض الحوار من مستوى سلبيات الاختلاف، ويرفع الايجابيات ليكون الاختلاف بهذا الاطار دافع للإصلاح. فيحتل الحوار المكانه الهامه بتنظيم العلاقات عن طريق اعتباره احد الركائز الاساسيه للتطوير واقرار السلم الاجتماعي.

الفصل السابع :ملامح ازمه التعدديه في المجتمع العراقي

المبحث الاول: ملامح ازمه التعدديه الاجتماعيه (ازمه اداره النظم السياسيه)

ان ما يحدث اليوم بالمجتمع العراقي من ازمات معقده ما هي الا تعبير عن صراع ظاهر او مضمر للإرادات والقوى السياسيه. التي تهدف للإطاحه ببعضها البعض الآخر بصوره كليه او جزئيه. من اجل السيطره والوصول للسده الحكم مما انعكس بصوره سلبيه كبيره على الاوضاع والعلاقات الاجتماعيه بشكل عام وعلى النسيج الاجتماعي للمجتمع العراقي بشكل خاص.

المجتمع العراقي اليوم يواجه العديد من التحديات بسبب هذه الازمات فيما يخص العلاقه بين الثقافات الفرعيه المنضويه ضمن اطار الثقافه العامه. فقد ظل يتسم بمجموعه من التوترات نتيجه التطرف والتعصب اتجاه الآخر المختلف. مما ادى الى استمرار الازمات الانسانيه. بالتالي ازمه التكامل والاندماج الاجتماعي. ان لهذه الازمات انعكاسات على المسارات للدوله. فقد تمثل هذا الصراع في مجموعه من سياسات واستراتيجيات الاقصاء الاجتماعي. التي مورست ضد مجموعات اجتماعيه ثقافيه وسياسيه تعرضت للتهميش. مما ابقى المجتمع العراقي متأثر بالتفاعلات بين المكونات وبمحاولات تلافي الصراعات التي تقف حائلا دون احداث التنوع فيه. تلك المحاولات التي لابد منها لأدره الشؤون العامه وتطوير النظام السياسي وفق نموذج ديمقراطي وتعدديه (حقيقيه). باتباع السياسات التي تقوم على مشاركه الجميع دون محاصصه والابتعاد عن اعتبار التعدديه الاجتماعيه عمليه اقصاء الاغلبيه للأقليات.

تمثلت اهم ملامح الازمه السياسيه في المجتمع العراقي بانعدام وجود القياده الوطنيه التي يتفق عليها اغلب العراقيين. لان اغلب من تولى القياده على مدى السنوات السابقه لم يراعي مصلحه الشعب بقدر الاهتمام بمصالحه، ومصالح الفئه الحزبيه التي ينتمي اليها. لذا انحصر التفكير بدائره التنافس السياسي داخل المكونات الطائفيه والقوميه. كما لعب غياب الزعامات الوطنيه دوره الاهم في ظهور الرؤى المتقاطعه مع المصلحه الوطنيه. فالقومي ينظر لها من زاويه مصلحته بترسيخ زعامته السياسيه على القوميه التي ينتمي اليها، الطائفي ينظر اليها من باب مصلحته الطائفيه او المكون الذي ينتمي اليه على اعتبارها جزء. ان جميع من وصل للمناصب العليا بالدوله لم يكن قائداً لمشروع وطني انما وظيفته الاساسيه اداره نظام الحكم لمصلحه الذين يدين لهم بوصوله لهذا المنصب. الامر الذي افرز صراع بين القاده السياسيين ورفض التخلي عن المناصب، فهم يريدون فرض زعامتهم لانهم يعتبرون السلطه حق مكتسب. حتى وان جرى ذلك بالطرق الغير شرعيه كاستخدام المال السياسي والتحشيد الطائفي والقومي الانفصالي.

انعكست هذه الاوضاع للنظام السياسي في المجتمع العراقي بصوره مباشره على فقدان الاستقرار الاجتماعي لمجموعه من العوامل والتوترات العرقيه. فقد سيطر على طابع الائتلافات الضعيفه المنقسمه والغير قادره على تنفيذ الاصلاحات التي يحتاجها الشعب. ما ادى الى تحول القوى الطائفيه والعنصريه بداخل المجتمع العراقي لتصبح هي أدوات اللعبه السياسيه، بذلك تحولت الساحه العراقيه لحلبه للصراع بين

الإرادات والمصالح الإقليميه والدوليه، ليصبح العراقيون الماده الأساسيه لهذا الصراع فهم الخاسرون الوحيدون بهذه المعادله.

أن الخلل الاجتماعي الذي نتج بسبب سياسات النظام السابق اسس للمحاصصه الطائفيه والقوميه. الامر الذي ادى الى تصاعد الاحتقان الطائفي وشيوع الانفلات الامني والركود الاقتصادي وغيرها من الاثار المدمره للواقع العراقي. مما ادى للانزلاق نحو ازمه اجتماعيه مركبه ومعقده في الان ذاته. تجلت مظاهرها بالعنف الطائفي والمساعي الانفصاليه القائمه على توتر العلاقه في المجتمع. مما ادى بدوره الى ضعف القرار المركزي لقياده المجتمع، وفقدان الثقه بين المكونات الاجتماعيه والمنظومه السياسيه بسبب الانغلاق لكل مكون. اذ ان النظام السياسي في العراق لم ينتج مؤسسات ديمقراطيه حقيقيه تقوم بتكريس سياده القانون والنظام. بقدر انتاجها لنمو وتعزيز سلطه الطبقه السياسيه وكذلك سلطات الاحزاب باختلاف مسمياتها الاجتماعيه العامه. فالمسؤول الاول عن الازمات المتتاليه التي يتعرض لها المجتمع العراقي هم من تولى الحكم، يضاف اليهم الاحزاب وتفردت بالسلطه قد اسست لنظام حكم قائم على الاشخاص، أدى الى غلبه المصالح الحزبيه والفئويه الضيقه وعزز الانقسام المجتمعي لان النظم السياسيه انتجت صوره مشوهه لدوله تفتقد كل المقومات الديمقراطيه. خصوصا الاحزاب السياسيه التي جاءت بعد الاحتلال، فبدل من ان تنقل المجتمع المتعدد الغير منسجم لمجتمع متنوع منسجم الا انها احدثت العكس . فقد ادت الى انشطارات مجتمعيه .

وثقافه الشعب لأن اختلاف الثقافتين يؤدي لتهديد استقرار النظام السياسي بداخل المجتمع. الامر الذي انتج نمطا من الخلاف السياسي بين الثقافه العامه وثقافه النخب الحاكمه فالثقافه السياسيه بالمجتمع العراقي منشطره ومتضاده. ادت الى تراجع الدور الاجتماعي للنظام السياسي الضعيف منذ التأسيس للدوله العراقيه وحتى الوقت الحاضر. لأنها تعكس واقع الانظمه السياسيه التي عاشها البلاد. فهي بذلك تعاني من ازمه موجوده بعمقها وفاعليتها لان دور هذه الانظمه السياسيه غالبا يكون غائبا او مفقودا. بالإضافه الى ان النظم السياسيه في الغالب غير مستقره فلا يمكن البناء عليها. ان اهم اسباب ضعف الثقافه السياسيه هو غياب نموذج واقعي وغياب دزر المثقفين المهتمين بالشؤون السياسيه إضافه الصراع المحموم على السلطه.

اقترنت الصراعات الناتجه عن الاختلاف الثقافي بخصومات ومعارك سياسيه تشتد حدتها في الخصومه مع الآخر الثقافي الامر الذي يعمل كيانات سياسيه تقوم على الانقسام ، لتلعب المؤثرات الخارجيه دورها بوصفها المحرك الرئيس للصراعات، فهي تستغل الانقسام المرتبط بأزمه الاخفاقات المتكرره بإداره التعدديه

الثقافيه. فهو مصدر الازمه التي تندلع بتسيس هذا الانقسام. ليحدث هذا النوع من الازمات عندما تعجز مؤسسات الدوله والمجتمع عن تلبيه الحاجات الاساسيه للمواطنين فأنه يقع بأزمه عميقه.

ان أزمه التعدد في المجتمع العراقي ناتجه من التوجهات الانفصاليه التي جعلت المجتمع يعاني من ضعف التجانس والاندماج بنسيجه الداخلي لتخلق خطر يهدد استقراره. بل ادى الى تفككه نتيجه السياسات اداره فيه وافتقارها الى الاستراتيجيات العمليه في هذه الاداره. لذا اصبحت الهوه كبيره جعلت من مفهوم الهويه الوطنيه يعاني في خطر وقلق وجودي وتأزم سياسي واجتماعي. اذا تم تسيسيها بوصفها خندق للانغلاق والتمترس خلفها ضد الآخر المختلف. فأزمه الهويه تظهر نتيجه ازدواج المعايير، وبحث الجماعات عن ارضيه امنه لتطابق النوع والعرق الذي يجمع بينهم برابطه وقواسم مشتركه، فالولاءات المزدوجه هي عامل رئيس بتهديد التجانس الامر الذي خلق الرغبه في اقصاء الآخر فادى ذلك الى تراجع التمسك بالهويه الوطنيه والاحتماء بالولاءات الفرعيه. بالتالي تفتيت الوحده الوطنيه. ان سياسات الاقصاء والتهميش التي وسمت ثقافه الجماعات داخل المجتمع ادت الى شعور الاخر بالاغتراب. مما جعل من فكره الانفصال والاستقلال هي الهدف الاساسي له. سببتها ممارسات الحكومات وسعيها لشخصنه الدوله في القوميه والحزب والاشخاص، وعدم احترامها للهويات الفرعيه بفرض اجنداتها على ثقافه الدوله وأيديولوجيتها. فالأحزاب السياسيه هي من يريد زرع بذور الشقاق والفتنه والكسب السياسي والمادي عل. ان نظام سياسي هو الذي خلق التعدديه الانقساميه التي نتجت عنها ازمه التعدديه بصوره عامه. لان الانقسام المجتمعي والتناحر بين الهويات المتعدده يؤدي للإطاحه بكل الموارد الاخرى المكونه للمجتمع. بل يهدد استقرار الدوله وامنها القومي وسيادتها. فالانقسامات الداخليه تؤدي لازمه تعدد وهويات ونظامه السياسي .

ان ضعف الهويه الوطنيه احد ابرز المشكلات التي ساهمت بخلق الازمه، فقد عانت الهويه الوطنيه العراقيه من مد وجز لطبيعه تعاطي الانظمه التي سيطرت على مع المواطنين. حيث ساهم بتفكيك هويته. التي غيبتها النخب السياسيه. مما ادى لتهشم موزائيك عراقيه الهويه، واللجوء الى الاحتماء بالأفراد والعشيره والطائفه والمذهب الذي ينتمي اليه. مما زاد من سلطه الفرد السياسي على حساب انجازاته. هذا الامر لا يقع على عاتق النخب الحاكمه فحسب. بل ان التنشئه الاجتماعيه والتربيه لم يبرز دورها على بث برامج للتعارف والوعي بالهويه الوطنيه الموحده، وليس الهويات الفرعيه وقبول الاخر المختلف أياً كان. بدلا من رفض مشاركته التي كانت اهم عوائق التنوع. فالجهل يؤدي الى غالبا لهويه هشه مقسمه الى وحدات متصارعه ابرزت ازمه انهيار الهويه الوطنيه وتمزقها. فالحكومات التي سيطرت على العمليه السياسيه لم تعطي المواطن حقه بل عملت على تقنين حقوقها مما ادى الى احاله العراق الى ساحه لصراع الفئات السياسيه من اجل السيطره والنفوذ.

ان النظم السياسيه التي حكمت العراق عموما وبعد ٢٠٠٣ خصوصا فشلت تحقيق هويه وطنيه واحده اي انها لم تلعب دورها في توفير اللاصق بين مكونات الموزاييك العراقي فلم تستخدم من اجل ذلك ايه استراتيجيه موضوعيه تسهم بشكل فاعل في تحويل التعدد الى تنوع بل على العكس من ذلك فقد عملت هذه النخب السياسيه على تأجيج صراع مكونات عن طريق اثارتها للعواطف في الخطاب السياسي للنخب الحاكمه او الخطاب الديني للنخب والمرجعيات الدينيه. الغالب بالإضافه لوسائل الاعلام المتعدده الممولة التي تنتمي لجهه معينه وتساعد على تأجيج الصراعات وادى الى خلق جزر منفصله بينها حواجز عميقه يصعب تجاوزها .

أزمه التعدديه الاجتماعيه تكمن بأزمه اداره النظام السياسي لهذه التعدديه فالأنظمه السياسيه القائمه تفتقر لاستراتيجيات اداره التنوع ليتسبب بفقدان الهويه الموحده. فالنظام السياسي العراقي يتسم بالضعف والهشاشه لأنه منبثق من المحاصصه العرقيه والطائفيه نتيجه سيطره الاحزاب الدينيه السياسيه على المشهد السياسي ما بقيت هذه الاحزاب وتمسكها بالسيطره على سده الحكم تتنافس على اساس المحاصصه المذهبيه والقوميه من خلال التوافق والتراضي في سله مغلقه لا تحتوي الا على مصالح فئويه فقط. فقد افتقرت الى الشفافيه التي تعد من اهم مقومات صيانه الديمقراطيه. كذلك فأن المؤثرات الخارجيه هي ايضاً محرك رئيس بأزمه التعدديه فبرغم التركيز على العوامل الداخليه بهذه الازمه اي فشلها بعمليه بناء الدوله الوطنيه واحتكار السلطه من قبل فئات معينه الا ان تعدد العوامل الخارجيه الداعمه كان له تأثير كبير في الانقسام الناتج عن الاخفاق بإداره التعدديه. لذا فهو احد اهم مصادر الازمه التي تندلع عند تسييس هذه الانقسامات واقامه الاحزاب والجماعات والحركات السياسيه على اساسه. من خلال ما تقدم تبين ان ازمه التعدديه في المجتمع العراقي تعبر عن نفسها بمختلف الاشكال اهمها انعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي. فالعيب ليس بالتعدديه الاجتماعيه وانما بما اعتمدته النخب الحاكمه من استراتيجيات للتعامل مع هذه التعدديه.

ازمه الحزبيه (فقدان المعنى الحقيقي للتعدد)

رغم ان العراق خضع بعد عام ٢٠٠٣ لنظام بضروره قبول التعدديه السياسيه لمنع الاحتكار والتفرد لاحد المكونات في السلطه بالقرار السياسي (دكتاتوريه الاغلبيه) الا ان التعدديه السياسيه بالمجتمع العراقي تحولت لمجرد ديكور للجماعات حزبيه غير متلاحمه فلا يمكن القول بوجود تعدديه حزبيه حقيقه بالمجتمع العراقي لعدم وجود تشكيل للمعارضه بين هذه الاحزاب وخلو برامجها من في التحشيد الجماهيري لناخبيها. لتصبح التعدديه الحزبيه لا معنى لها لضمور دورها في تسيير شؤون المجتمع . فكل هذا الكم من الاحزاب لا زالت بعيده عن الاستجابه لمطالب الشعب المتعطش للحريه والديمقراطيه ، لعدم وجود قانون ينظم عملها، لتتحول العلاقه بينها الى صراعات مصالح اذ ان كلاً منها يحاول السيطره واقصاء الآخر.

ان التنوع الكبير في المكونات الاجتماعيه للمجتمع العراقي ادى لظهور التعدديه الحزبيه المفرطه. ادت بدورها الى بروز اعداد كبيره من الساحه العراقيه ليصبح اشبه بالحاله الانفجاريه لتتحول دوله الحزب الواحد الى الاحزاب المتعدده. الامر الذي ادى لفقدان. فغياب الضابط القانوني لتأسيس الاحزاب هو العامل الرئيس بظهور تلك الاعداد الكبيره وتزايدها يوما بعد اخر. اذ اعتمد هذا التزايد على السعي للحصول على فرصه في المشاركه بمغانم السلطه، لان اغلبيه هذه الاحزاب كان ادائها الاجتماعي معدوم تماما فمطالب الاصلاح لا تظهر الا عند قيام الصراع على السلطه داخل الكتل لتختفي متى ما حققوا نوعا من التوافق المصلحي بين مكونات هذه الكتل. لذا عملت هذه الاحزاب على تغذيه الصراعات الوطنيه جعلت من المواطنين وقود لها كما اسهمت بشكل مباشر بشيوع الفوضى وعدم الاستقرار داخل المجتمع .

ان غياب منهج المعارضه السياسيه في المشروعات والبرامج الحزبيه جعل من هذه الاحزاب تعمل وفق مبدأ توازن وتبادل المصالح فيما بينها. فالتشكيله العراقيه بصوره عامه المتكونه من اكراد وشيعه وسنه مصلحتهم واحده هو انهم ضد الشعب. الذي لعب هنا دور المعارضه لجميع هذه الاحزاب. إضافه الى ظاهره شيوع التنصل من المسؤوليه وغياب المساءله من قبل الادعاء العام. الذي فقد دوره بالمره داخل المجتمع العراقي. ليصبح التنصل من المسؤوليه والقاء اللوم على الاخر ثقافه رجال السلطه. فالمساءله تغيب لأن السلطه هي المنتج الاول للأزمات والفساد التي يصعب مكافحتها.

معظم الاحزاب السياسيه العراقيه لا تمتلك برامج سياسيه او تنمويه واضحه المعالم بل تعمل ضمن اطر شعارات رنانه. لأنها تعاني من الانشقاقات الداخليه والتوريث السياسي، بالإضافه الى انها لم تبلغ مرحله النضج السياسي. مما ادى الى غياب الفعل المؤثر بتشكيل الرأي العام. فقد فشلت النخب السياسيه في الدوله ببلوره الوعي الاجتماعي الوطني لتركز على مبدأ تقسيم الغنائم بين مختلف الاطراف السياسيه. فغياب علميه التنافس السلمي بداخلها وتناقص الخبره ادت لتوالي الازمات بداخل المجتمع مما يعبر عن حاله اجتماعيه غير طبيعيه تعبر عن الانفصال والتجزؤ .

غياب التقاليد الديمقراطيه يعتبر هو السمه المميزه للأحزاب العراقيه اليوم. سواء في داخلها او في تعاطيها مع المجتمع. فأغلبيه الاحزاب تدور بحلقات مفرغه مبتعده عن الواقع الاجتماعي لتسهم بشكل مباشر بشيوع الفساد في الجهاز التنفيذي وداخل الاحزاب ايضا. ليصبح الفساد ظاهره تقودها الاحزاب عن طريق اقتصادياتها الموجهه للنهب المنظم للثروات. أن الفساد يشل حركه التنميه والتطور ويبدد الثروات هو الذي ادى الى شيوع فقدان الثقه بالديمقراطيه لدى العراقيين ليولد قناعه بأن الديمقراطيه لا تمثل المخرج للمأزق السياسي الذي يعيشه البلد.

تبلورت اهم صور الفساد في المشاريع الوهميه وتهريب العمله وغيرها من صور الفساد الاخرى المتمثله بالتعيينات بمراكز الدوله فهي ليست مرهونه بالخبرات الاداريه والوظيفيه ولا بالاختصاص بقدر ما ترتبط بالانتماء للأحزاب وخدمه مصالحها الخاصه وتنفيذ اوامرها وتلبيه رغباتها من خلال هذه المناصب. هذا الامر حال دون تعيين الكفاءات واستثمارها بإعمار البلاد. مما انعكس على سوء اداره البلد في جميع مفاصل الدوله. الناتج عن قله الخبره. لقد عمقت الاحزاب السياسيه جذورها بمؤسسات الدوله بذلك جمدت الحياه السياسيه حول شخصيات، ليسهم ذلك بانهيار مؤسسات الدوله .

لقد تم اعاده تأسيس المجتمع العراقي وفق رؤى ايديولوجيه انتجتها الاحزاب السياسيه التي سيطرت على حصصها من العمليه السياسيه فأنتجت هويات سياسيه مؤدلجه. هويات غير وطنيه تحاول الحفاظ على تماسك مجتمع هش. لقد ظل المجتمع العراقي يفتقر الى الهويه جماعه لها حدود لا تسمح للهويات الاخرى بتجاوزها فالجماعات بداخل المجتمع مغلقه . لتكون الازمه في المجتمع العراقي هي ازمه فكر سياسي وفلسفه دستوريه غير تلك التي زهدت بأهم مكونات

أن الطريقه التي رسخت الاحزاب السياسيه بها جذورها بمؤسسات الدوله ادت الى تجميد الحياه السياسيه بشخصيات مألوفه ذات بطانات حزبيه ليؤدي ذلك لتقييد الجهود التي ترمي لتجديد الطبقه السياسيه. بالتالي الى شلل مؤسسات الدوله. فالبناء الفكري للقوى السياسيه يعاني من غياب واضح لمفهوم الدوله فهي تحتضن السلطه بدل عنها. لذا عجزت النظم السياسيه عن تحقيق التنميه السياسيه بالدرجه الاساس الامر الذي انعكس على تعقد الازمات وجعلها مستديمه لان آليات الحل الديمقراطيه والدستوريه تدور بحلقات مغلقه فهذه الاحزاب رهينه للمؤثرات الخارجيه والاختلالات البنيويه بداخلها.

المبحث الثاني: ازمه التعدديه السياسيه (تعدديه السله الواحده)

تنتج الأزمات السياسيه ضبابيه العقد الاجتماعي فعدم الاعتراف بأحد المجموعات من خلال الاستبعاد السياسي، وعدم جديه المشاركين من هذه الجماعات هو احد اهم اسباب الازمه الناتجه من انعدام المنهج المعرفي الذي يحقق التوازن. ليؤدي لازمه هويه نتيجه لفقدانهم العداله والمساواه ولإحساسهم المستمر بانتهاك حقوقهم. لمؤسسات الدوله وانفراد السلطات العليا باتخاذ القرارات وفق مصالح انيه في الكثير من الاحيان. حيث ساهم انخفاض مستوى الوعي السياسي لدى الغالبيه من افراد المجتمع نتيجه القحط الثقافي. بخلق نمط من العجز عن تطوير قواه البنيويه لتتدهور العلاقات الاجتماعيه بفعل ذلك، وفعل اهمال حكوماته المتعاقبه للمؤسسات الانتاجيه خلق أزمه اخرى في المجتمع العراقي هي ازمه العجز عن تطوير قواه البنيويه.

فاذا كانت أزمه التعدديه السياسيه ناتجه عن التهميش فالتعايش المشترك وقبول الآخر، وفق اطر قانونيه فعليه وليس شعاراتيه كما هو الحال في مجال محاربه الفساد فشعار **(من اين لك هذا) ليس قانونا يجرم**

افعال الفساد بقدر ما هو شعار غايته الاساسيه التسقيط السياسي للمناهضين والمعارضين)) فقد كانت انعكاساته سلبيه اذ تمخضت لمدخلات الأزمه السياسيه عن بروز الكتل سياسيه حزبيه طائفيه تولت إداره السلطه بالعراق وفق لمنطق التحاصص والتوافق بالتشكيل الحكومي والوزاري كفاعل محلي، فقد كان لها دور بارز بتحقيق ازمه التعدديه السياسيه في العراق.

على هذا الأساس جاء تشكيل كل الحكومات المتعاقبه وفق مبدأ التحاصص وهذا ما الحق أذى كبير بنظم الدوله العراقيه الحديثه. فجعل كل حزب وكتله سياسيه يشعر انه أمام غنيمه كبرى يجب ان يأخذ منها ما اكثر يستطيع عبر ممثليه.. ان المحاصصه حولت وزارات الدوله الى مساحات معزوله يتم ادارتها وفق اجندات متباينه ومتصارعه احياناً اخرى ، مما يجعلها عاجزه بأن تندرج ضمن استراتيجيه موحده لضغوط مرجعياتها السياسيه. كما ادى الاستئثار بالمناصب العليا بعيد عن الرؤيه المنهجيه للوحده الوطنيه التي فقدت محتواها تماما بالصراع على اقتسام كل شيء حتى الوطن. ان تمسك النخب السياسيه بنظام المحاصصه القائم وعدم مبالاتها بالمأزق السياسي. فضلا عن تعارض المصالح السياسيه والحزبيه هو المسؤول الاول عن اشاعه الكراهيه تجاه الاخر المختلف التي تشكلت على اساس من التمييز الطائفي والعنصري فأصبح افراد المجتمع خاضعين لها ومرتبطين بها بل واسرى لإكراهاتها.

إن تأسيس النظام السياسي في الدوله على قاعده. لذا غاب الدور الرقابي للبرلمان ليتحول في بعض الأحيان لواجهه تمرير وتبرير كل اخفاقات واخطاء السلطه التنفيذيه. ليؤدي بدوره لتفشي الفساد والاساليب السيئه في إداره الدوله القائم على القاسم الحزبي، والتسويه السياسيه بين مختلف المكونات، ليعمل على خلق وترسيخ الحواجز داخل المجتمع يصعب تجاوزها. كما ادى الى ضعف تاثير القيم السياسيه الديمقراطيه وغياب المعارضه والأغلبيه السياسيه. لتختفي خلفها مطالب الاصلاح.

طريقه اقتسام السلطه بين المكونات الاجتماعيه وفق اسس المحاصصه الطائفيه ادت لتضخم الولاءات الفرعيه على حساب الولاء الوطني. ادى لترسيخ التعصب للهويه الفرعيه على حساب الهويه الوطنيه فقد برزت ازمه الهويه في العراق بسبب عدم القدره على تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي بين ممثلي مكوناته بالدرجه الاساس. هذا الامر رسخ المحاصصه الطائفيه والعرقيه. ان الاخذ بالتوافق كحل مؤقت لا يضع حد للصراعات القائمه بين مختلف المكونات ومشاركتها في صنع القرار فحسب. بل يتعداها الى التهميش المتعمد لأي مكون داخل المجتمع. لكن ما حدث كان على العكس تماماً لقد مضت القوى السياسيه بالمحاصصه الطائفيه الى اقصى مدياتها وتوسعت لتشمل محاصصات جهويه وحزبيه. كذلك فثمه تحاصص بداخل الحزب الواحد لترضيه مختلف الاطراف. لذا لا يمكن عد التوافقيه والمحاصصه كخيار للسياسيين اذ

وجدت هذه المحاصصه مبرراتها بشارع منقسم على نفسه لا يريد الانسجام او الانصهار ببوتقه واحده من اجل البلد الواحد بل انهم يرغبون في ان يعمل السياسيون من اجل الجهه التي ينتمي اليها .

التعدديه السياسيه هي آليه من آليات الديمقراطيه. الا ان الشكليه منها ادت لفتح المجال للمساومه والانتهازيه لتصبح نقمه على الوطن والمواطن. فكلما فتح باب للانتخابات برزت نفس الاحزاب ونفس البرامج التي تريد السيطره على العمليه السياسيه. فالسياسيين يتقاسمون المصالح بينهم وتبدأ التحالفات الهجينه بين الاحزاب هم كل واحد فيهم الحصول على مصالحه الخاصه فادى ذلك لتراجع معدل النمو الاقتصادي وارتفاع عدد العاطلين وغيرها. فثقافه التعدديه السياسيه غير راسخه بالمجتمع العراقي

ان الأزمه الراهنه تعقدت لدرجه انها تجاوزت الطائفيه ليصبح هم العراقيين ان يناضلوا من اجل نيل حقوقهم كمواطنين. لان الاحزاب السياسيه الممثله لمختلف المكونات المجتمعيه قد اتفقوا على تقاسم الكعكه فيما بينهم وفق نظام المحاصصه السياسيه، والاتفاق حول المسائل بما يهم مصالحهم الخاصه بعيد عن مصلحه المواطنين وحقوقهم الاساسيه. التي ينبغي ان يحصلوا عليها، فالتعدديه السياسيه في المجتمع العراقي تحولت لتعدديه السله الواحده التي تضم مصالح افراد ورؤساء كتل بعيداً عن المصالح الاجتماعيه. مما انعكس هذا على ابناء الطوائف نفسهم فلم يحصلوا على ما كانوا يطمحون اليه .

الأزمه السياسيه في المجتمع العراقي وصلت الى طريق مسدود. بسبب تكرار السياسيين المسيطرين على العمليه السياسيه منذ عام ٢٠٠٣ من كل المكونات، وإصرار هذه النخب على اتباع نفس النهج الذي اتبعوه طوال الفتره الماضيه. وهو سرقه المال العام بتسميه مرشحيهم رغم رفض الشارع العراقي لأي من الوجوه التي شاركت بالعمليه السياسيه منذ بدايه الاحتلال. التي حصلت مناصب وزاريه أو تنتمي الى احد احزاب السلطه. لتلجأ الى العنف المفرط في مواجهه المتظاهرين السلميين من دون اعتبار لحقوقهم الدستوريه بالتظاهر وحقوق الإنسان. لتنتج أزمه التعدد نمطا من الاستقطاب الاجتماعي للمواطنين. بينما عجزت عن أنتاج الاستقرار السياسي. ينظر اليها على انها ازمه اقتصاديه ناتجه من الصراع على الموارد والفرص. جعل من عمل النخب المسيطره ينحصر بتأطير الهويات بهدف التحشيد السياسي واستلاب العقول لاغراض انتخابيه عبر توظيفها للشعارات الشعبويه واثاره الصراعات الطائفيه.

تميز بناء الشخصيه العراقيه بالافتقار الى القدره على الاجماع على حكم محدد وحاكم معين مهما كانت انجازاته. نتيجه تنشئتها وفق اطر الانشطارات المذهبيه والاثنيه، وازدواجيه الولاء ما بين للدوله والمرجع القبلي او الديني هذا ما ادى الى اضعاف الوحده الوطنيه وكذلك جعلت القيادات اسيره لمكوناتها الاجتماعيه. ان ازمه التعايش والتعدد لا يمكن تغطيتها بالشعارات السياسيه ولا بالمشاركه الشكليه بالسلطه فلم تنجح كل صفقات المحاصصه بمعالجه ازمه الثقه والشراكه السياسيه. بسبب وجود ازمه الهويه والتضارب بين مصالح

المكونات والمصالح التي خلفتها النخب السياسيه التي سيطرت على العمليه السياسيه. لذا عجزت عن تحقيق اداره رشيده للتنوع الثقافي. بل انها ايضاً عملت على العكس من ذلك فقد مهدت لعوامل الصراع بين المكونات بداخل المجتمع. اذ يتولد الصراع بالمجتمع التعددي اذا كانت القوه موزعه على الاساس الديموغرافي في المجتمع الذي يتوزع بدوره محافظاتيا فعمليات التهجير القسري للآخر المختلف خلق مجتمعات محليه مغلقه على مكون معين او تكاد تكون كذلك. لذا فقد وقفت التعدديه الاجتماعيه حائلا دون تحقق الديمقراطيه. لأنها تعاني من ضيق الأفق الفكري لدى النخب التي تتولى العمليه السياسيه. فالتعدديه الشكليه ابرزت الانغلاق الاجتماعي بداخل الجماعات المكونه للمجتمع. مما ادى لتفاقم المشاكل المحليه على حساب الاهتمام بالهويه الوطنيه.

ان عزل تراكم عوامل الفشل في إداء النظام السياسي (نظام ودستور ٢٠٠٥) عن وضع الحلول للازمات الحاليه التي يعيشها النظام امر غير ممكن يل غير وارد بالمره اذ انها هي التي جرت معها المجتمع في العراق لخيارات احلاها مر، وان اهم ما سجل على هذا النظام السياسي هو انه نظام خصص لينتج الازمات بقدره فائقه. ليعمل على تدويرها بالإضافه الى اعتماده المستمر على العامل الخارجي بحل المعضلات التي تواجهه. اتجه الدستور العراقي لبناء دوله المكونات على حساب دوله المواطنه. لذا فان هو اول المعضلات التي تحتاج الاصلاح هي محتواه. اذ ان الطريقه التي صيغ بها قد ادت لضعف سياده القانون وانعدام القدره على مسائله اي من افراد السلطه التشريعيه او القضائيه خصوصا الاتحاديه منها او حتى اي من افراد الحكومه رغم السياسات الخاطئه المتكرره وضعف الامن وتدهور الاقتصاد والفساد وغير من المشكلات التي باتت تمثل معضلات اجتماعيه. فلم تنجح المحاكم ولا الانتخابات الوطنيه بمحاسبه المسؤولين في الدوله عن افعالهم.

ان الدستور الذي يصر على الاحتفاء الضمني بهيمنه هويه دينيه واحده او قوميه للدوله، هو عامل اساسي في اضعاف هذه الدوله عبر تبديده للتماسك الاجتماعي. بالإضافه الى التعامل مع المكونات من المنظور التمييزي والتقسيمي الذي يعادي المواطن هو ايضاً احد عوامل التي تهدد التماسك، واهمال النظم السياسيه للبعد الثقافي والحضاري التعددي بتشكيل هويته الوطنيه. يتضح مما سبق، ان الازمات اعلاه سببها جوهري هو عدم الاقرار بالحقوق وكذلك عدم تلبيتها او المماطله بتلبيتها فالحكومه اذا عملت على الاقرار بهذه الحقوق وتلبيتها فأنها تتخلص من هذه الازمات التي تظهر بين الحين والآخر. ان جوهر الازمات السياسيه هي مدى تلبيه الحقوق للشعب او فئات منه، فكلما استطاعت الحكومات تثبيت حقوق للمواطنين او تلبيتها استطاعت ان تمنع نشوء الازمه جديده، والعكس صحيح. اي كلما فشلت الحكومات بتوفير حقوق المواطنين او تلبيتها فأنها ستتعرض لازمات متكرره تفرض عليها استحقاقات اكبر

التوافقيه العراقيه جعلت من هذا النظام شاذ لأنها تقوم على التقاسم التوافقي للسلطه في الحكومه تنجح اذا كان هناك استقرار بالبلد اي عندما يكون هنا توافق حقيقي. فقد اثبتت التجربه التوافقيه فشلها بداخل المجتمع العراقي فهي كانت سبب بتحويل العراق الى كانتونات طائفيه ومذهبيه وقوميه. لان النظام السياسي بالعراق منذ عام ٢٠٠٣ ساهم بتدمير الدوله عبر تغاضي هذا النظام عن المحاسبه، وفتحت بوابه التوافق طريقا لفقدان السيطره وتهديد السلم المجتمعي كما ادت الى تفكيك المجتمع وضياع الدوله. ان الديمقراطيه التوافقيه بالطريقه العراقيه غير قادره على بناء نظام حكم وطني مستقر وعاجزه عن تجاوز الطائفيه وحل المشاكلات. لذا برزت الحاجه الى بناء نموذج ديمقراطي حقيقي عن طريق ارساء ثقافه التسامح الوطنيه من اجل تعزيز الوحده الوطنيه وتجريم استخدام المصطلحات الطائفيه والعرقيه كوسيله للتمييز بين الافراد .

واجه المجتمع العراقي ضغوط من الداخل بسبب التوليفه الاجتماعيه الناجمه عن التعدد والتنوع المجتمعي ولتلافي المشاكل والصراعات. لذا يجب وضع اداره التنوع والتعدد في قمه اعمالها، فلا يمكن تحقيق ديمقراطيه ناجحه من دون تنوع الذي لا يمكن أن يحدث بدون ديمقراطيه تعمل بكامل طاقتها ديمقراطيه تحترم أساليب حياه المجتمع المحلي وتقاليده. بإضفاء الطابع المؤسسي عليها بطريقه أو بأخرى. كما يمكن لممارسه الديمقراطيه أن تحفز الناس على التفكير في العداله. فقد واجه فهم الديمقراطيه بالمجتمع العراقي اشكال من جانب النخبه السياسيه. لقد ظلت التوترات ناتجه عن طغيان الانتماء الفرعي غالباً لدى الفئات الاجتماعيه الكامن تحت السطح الذي تنكره النظم السياسيه الحاكمه. من غير ان تنتبه لخطره فهي تحاول المحافظه على استقرار سياسي مصطنع وليس حقيقي. الديمقراطيه لا تعني الانتخاب على اساس المذهب والعرق او الديانه بل ينبغي ان يقوم الاختيار على اساس اعلى مستوى ممكن من المصالح الوطنيه اولا والمنافع الشعبيه ثانيا. التي يمكن ان تحققها البرامج السياسيه والاقتصاديه للأحزاب او الافراد لتكون الديموقراطيه لعبه يمكن ان تستثمر لتحقيق التعايش بين المكونات المختلفه بداخل المجتمع فأن الديمقراطيه بالمجتمع العراقي تواجه مشكله نتيجه للثقافه السائده. فالأميه الثقافيه السائده لدى العامه شكلت عائق جديد .

الديمقراطيه ليست فكره فحسب بل هي مناهج يجب التعامل معها واستخدامها والتأكيد على ان العضويه لطائفه معينه لا تلغي الانتماء للوطن كما ان الانتماء الوطني لا يتطلب انكار الانتماء الطائفي او القومي بل ان القيمه تكمن بالاثنين معاً مع عدم وجود تناقض بينهما. لذا فان الافتقار لثقافه الديمقراطيه جاء نتيجه غياب المقومات الاساسيه التي ينبغي ان تقوم عليها الديمقراطيه. مما جعلها تعاني من ازمه كذلك تمثلت بغياب الوعي الذي يعد مشكله اجتماعيه الديمقراطيه العراقيه التي جعلت منها تدور بحلقات مغلقه من الازمات. بسبب النظام السياسي السائد الذي يفتقد للبرامج التي ترسخ نضوجه الديمقراطي مما ادى تثبيت ديمقراطيه هشه. لتتحول التوافقيه الى وصفه للشلل فالقاده السياسيين اصبحوا مسؤولين امام الكتله والمكون

الذي يمثلونه وليس امام الشعب. مما ادى لانحيازهم للمصلحه الخاصه بعيد عن المصلحه الوطنيه فأصبحت التوافقيه هي عباره عن عقد صفقات وتقاسم الحصص نتيجه لسوء تطبيقها فتحولت لمحاصصه سياسيه للتعامل معها كمفهوم وليس كوسيله يتم عن طريقها تحقيق الشراكه السياسيه الحقيقه بذلك تحولت المكونات لأحزاب سياسيه مما ادى لخلق حكومه ضعيفه لان كل طرف يريد الدفاع عن طائفته فقد لعبت هذه النخب على وتر التنوع من اجل خدمه اهدافها الضيقه. مما ادى لنشوب الصراعات لخدمه المصالح الخاصه . فالتحاصص والتوافق ادى لإشاعه الفساد فهي لا تخدم بناء الدوله لأنها ادت لخلق ديمقراطيه ناقصه مما ادى لإفراغها من محتواها الحقيقي .

المبحث الثالث: ملامح ازمه العداله

ترتكز العداله الاجتماعيه على مبادئ اساسيه تعتبر اساس لتحقيقها فلا يمكن اعتبار المجتمع عادل الا اذا كان يتوافق او يتعارض مع هذه المبادئ المتمثله بـ(المساواه وتكافؤ الفرص بالامتيازات الاجتماعيه والحصول على الثروات وفرص الرعايه الصحيه "الضمان الاجتماعي" والمساهمه والوصول وحقوق الانسان والحق بالتنوع والاختلاف). فالافتقار لاحد هذه المبادئ يؤدي لازمه عداله يعاني منها غالبيه الافراد نتيجه السياسات الحكوميه بعد عام ٢٠٠٣ . فالسياسات التنمويه لم تراعي عنصر العداله رغم تشبثها بهذا المفهوم فقد عرف المجتمع حالات من عدم الاستقرار السياسي التي انعكست على مدى تحقيق مبادئ العداله الاجتماعيه. أن اهم المعوقات الاساسيه التي تقف بوجه تحقيق العداله الاجتماعيه في العراق هي انتشار الفساد والمحسوبيه والظلم بالإضافه الى غياب الحريات وغياب اعتماد استراتيجيات اداره التنوع الموضوعيه وكذلك غياب المساواه بتوزيع الموارد والمساواه في توزيع الفرص كذلك انعدام المساواه بتوزيع الخدمات والضمان الاجتماعي .

ان علاقه مختلف المكونات بالدائره الوطنيه ينبغي ان تكون علاقه تكامليه قائمه على قبول الاختلاف ومساواه بآن واحد. فلا يمكن الغاء حاله التعدد باعتبارها سمه وجوديه. الا انه يمكن استثمارها اذ ما تم تحويلها الى تنوع من خلال اداره رشيده لهذا التعدد الذي يعتبر اهم مصادر ثراء الفضاء الاجتماعي والسياسي بالإضافه الى أنه لا يمكن صياغه الواقع العام على أساس التهميش والإقصاء بدعوى التعدد والتباين بالأفكار والمرجعيات والقناعات السياسيه بل الاعتراف بهذا التنوع الموجود في المجتمع، يقود لبناء نظام سياسي واجتماعي وثقافي عادل نظام يعترف بحق الاختلاف ليؤكد على المساواه والمواطنه المتساويه بكل شيء بالمقابل يعمل على تعزيز قوى التنوع التي تبرز الخيار الوحدوي. أن تحقيق الوحده والتماسك الداخلي مرهون لحد بعيد على القدره على الاحترام للتعدديه الفكريه والسياسيه الموجوده بالفضاء الاجتماعي

والثقافي. رغم الاحتفاء اللفظي بالتعدد الا انه لم يترجم الى تنوع حقيقي. الامر الذي انعكس سلباً على تحقيق العداله الاجتماعيه.

تعد العداله الثقافيه هي احد اوجه العداله الاجتماعيه لأن هيمنه هويه احاديه بمجتمع ما لم يعد امر مقبولا، او تصنيف السكان لأقليه واغلبيه او مكونات اساسيه وثانويه او ثقافه مركزيه وهامشيه. كل هذا ينافي مبدأ العداله الاساسي القائم على المساواه بين مختلف المكونات بداخل المجتمع . فاحد اساسيات العداله الاجتماعيه هي المساواه بين الافراد امام القانون وتكافؤ الفرص في الوظائف والمشاركه بالعمليه السياسيه لا يتعرض فيه اي كائن للإقصاء والتهميش وفقاً لهذه المبادئ. فشلت النظم السياسيه بتحقيق المرحله الاولى وهي المساواه، وحقوق المواطنه كما فشلت في رتق النسيج الاجتماعي للطائفيه "سنيه شيعيه". لينتج عنه صراعات دائمه، مغطاه برغبه الاحزاب بتصدير صوره مجتمع مستقر موحد. لأنها غير مدركه بأن الاستقرار لا يتحقق الا بإداره التعدد وتحويله الى تنوع. فعدم التجانس داخل المجتمع يؤدي للظلم وغياب العداله. كما يؤدي وضع الحدود بين المكونات الاجتماعيه لإثاره التنافس المحموم والشك والطمع ليكون قاعده لاثاره الصراعات. التي ادت لانهيار البنيه الاجتماعيه ان غياب العداله الاجتماعيه والمساواه يبرز التفرقه ليؤدي ذلك لإثاره المخاوف.

تقليل الحمايه الاجتماعيه يزيد من عدم المساواه داخل النظام ويعزز مصالح الأشخاص الأكثر امتيازًا فيعرقل سعي السياسات الاجتماعيه لتوزيع الرفاهيه على أساس العدل. ان الحاجه إلى معالجه عدم المساواه تعد اهم هدف من اهداف تحقيق العداله. لقد اتسمت السياسات الاجتماعيه التي اتبعتها الاحزاب الحاكمه في العراق بعدم التناسق وعدم وضوح الرؤيا. فهي لا تعالج المشاكلات بل تقوم بتغطيتها فقط. لتدعم متطلبات بقاء نفوذ النخب السياسيه. مما انعكس على نظام الضمان الاجتماعي المجزأ للغايه الذي لا يطبق ايه معايير منطقيه تضمن المزيد من الرفاهيه لمن هم اكثر حاجه. انعدام المساواه غير المبرر هو العنصر الرئيسي في الاختلالات التي أدى إلى الأزمه العداله الثقافيه والاجتماعيه.

يعتبر الضمان الاجتماعي احد الاسس المهمه لقيام العداله الاجتماعيه. فعلى الدوله تقع مسؤوليه تقليل الفجوه بين الاغنياء والفقراء عن طريق تقديم المساعدات الاجتماعيه والماليه للسكان الاكثر احتياجا. كما ان الطريق نحو العداله الاجتماعيه يبقى معدوم بغياب الامن المجتمعي والاستقرار والسلام والحريات الفرديه وعدم الاعتراف بحقوق الانسان. عندما يستهلك الفساد وسوء الاداره الجزء الاكبر من الثروات والموارد بالإضافه الى انعدام الامن . فأن فساد المؤسسه السياسيه والاحزاب في المجتمع العراقي باستغلال لمواقعهم ونفوذهم السياسي لتحقيق مصالحهم الفرديه والفئويه وزياده ثروات المسؤولين على حساب قوت الشعب عن طريق سرقه الاموال العامه يعد عامل رئيس بأزمه العداله بالمجتمع العراقي.

تمثل العداله السياسيه احد اوجه العداله الاجتماعي فهي تقتضي بأن تكون علاقه النظم القائمه على اداره الحياه السياسيه الممثله للدوله ككيان تجريدي قائمه على اساس من المساواه، أي تكون بعيده عن الانحياز لأحدى الفئات على حساب أخرى، أو لاحد المناطق على حساب المناطق الأخرى. لتكون العداله السياسيه هي العلاقه العادله والمتساويه بين مكونات ومؤسسات الدوله بجميع هياكلها من جهه مع مواطنيها من جهه اخرى بصرف النظر عن الأصول العرقيه أو المنابت الإيديولوجيه والمذهبيه لهم. اذ ينبغي ان تكون كل امكانات الدوله من حق الجميع، وأن يكون السلوك السياسي والإداري والاقتصادي لها منسجم مع هذه الحقيقه. فالعلاقه عميقه بين مفهوم العداله السياسيه وتكافؤ الفرص في الفضاء الاجتماعي والوطني. فلا يمكن بأيه حال من الأحوال ان ينجز مفهوم العداله الاجتماعيه من دون إرساء معالم وحقائق تكافؤ الفرص السياسيه في الواقع الاجتماعي فبل تكافؤ الفرص الاقتصاديه في الإطار الوطني فهي أحد البوابات الرئيسه لتحقيق مفهوم العداله والمساواه .

يعاني مبدأ تكافؤ الفرص في المجتمع العراقي من التغييب المتعمد والاهمال بدء من الفرص الاقتصاديه التي تتوفر للأفراد ليس على اساس الكفاءه بل على معايير الانتماء السياسي للفرد بجوانبه المتعدده (الديني، الطائفي، الجغرافي او حتى العشائري). ليساهم تعطيل الموارد الاقتصاديه واهمال الطاقات البشريه وغياب دوله المؤسسات في حدوث ازمه تنسب الى ريعيه الاقتصاد التي لا يمكن تحقيق العداله الاجتماعيه معها نظرا للحاجه للموارد الضخمه التي لا تتوفر الا مع الاقتصاديات المتنوعه الفاعله والثريه. فالاقتصاد الريعي وحيد الجانب الذي يعتمد كلياً على تصدير النفط يجعل من المجتمع يعيش على دخل غير مكتسب عن طريق العمل انما من الموارد الطبيعيه التي تتذبذب ايراداتها وفقا لتقلبات السوق العالميه والازمات الاقتصاديه ليسهم بشكل مباشر في ضياع تكافؤ الفرص وغياب الاداره الكفؤه والحقيقيه لدى المسؤولين في الحكومه وكذلك غياب الرؤيا الاستراتيجيه لهم.

العداله الاجتماعيه هي اقوى اسس بناء الديمقراطيه فلا يمكن قيام الديمقراطيه بمجتمع لا يتمتع بمستوى معيشي لائق او تشيع فيه البطاله بالإضافه مشكلات الاميه الابجديه والثقافيه التي ينتجها الركود الاقتصادي العداله بحاجه الى عمليات تنمويه سياسيه واجتماعيه واقتصاديه، تعمل على تعزيز ببناء دوله المؤسسات التي تشرع بعمليات التنميه الاقتصاديه حقيقيه.

عملت التوافقيه في المجتمع العراقي على تقسيم المجتمع بشكل عمودي على اساس ديني طائفي وقومي بالدرجه الاساس للأغلبيه الساحقه فيه. ليعمل هذا التقسيم بظل غياب العداله الاجتماعيه والحريات وبانتشار الفساد والصراع بين النخب السياسيه الحاكمه التي تتصارع فيما بينها من اجل تحقيق مصالحها الخاصه وليس من اجل مصالح من تدعي بتمثيلهم على احداث نوع اخر من التقسيم الافقي وهو التوزيع التوافقي

للمسؤوليه بعمل مؤسسات الدوله الامر الذي عزز من تعميق هوه التمايز الذي بات يخدم مصلحه النخب السياسيه واضعاف دور الدوله بضعف فاعليه القوانين وافراغها من محتواها ليضيف عقبه جديده الى مجموعه العقبات في طريق العداله الاجتماعيه في المجتمع التعددي بظل وجود الاحزاب التي تتصارع وتتحاصص تقسيم مؤسسات الدوله فيما بينهم.

ازمه العداله الاجتماعيه في المجتمع العراقي ليست جديده بل تمتد جذورها الى اول مراحل تأسيس الدوله العراقيه الحديثه الا ان المطالبات الشعبيه والجماهيريه بها لم تظهر في العلن الا بعد عام ٢٠٠٣ وتشكيل النظام السياسي الجديد لتثير التساؤلات عن امكانيه تحقق العداله بظل التوافقيه العراقيه التي انتجت سوء التخطيط الحكومي والاعتماد على مراعاه مصالح افراد وفئات ورؤساء الكتل بعيد عن المصالح الاجتماعيه. ودور غياب هذه العداله في انعدام الاستقرار السياسي نتيجه التنازع على الحكم الذي صار بدوره فرصه للسيطره على المغانم والثروات الريعيه البعيده عن السيطره والرقابه الاجتماعيه كما لعبت المحاصصه الطائفيه دورها الاهم في افراز نتائج وخيمه كان اكثرها وطأه الفساد المستشري والاقصاء للكثيرين الامر الذي جعل من تحقيق العداله حلم بعيد المنال فقد كانت هذه العوامل اهم صور مصادره الفرص واستحاله التكافؤ في الفرص.

السلطه السياسيه الحاكمه في المجتمع العراقي تعتبر اصل مشكله العداله الاجتماعيه لأنها استأثرت بثروات البلد الامر الذي ادى الى انتشار الفقر والبطاله وزياده عدد العاطلين عن العمل الذي لعب فيه سوء التخطيط واستيلاء الاحزاب على الثروه الوطنيه وعدم توزيعها بطريقه عادله الى تغيب الفرص في الحصول على الخدمات الصحيه والوظيفيه فقد تم الاخلال بأهم مبدأ للعداله وهو تكافؤ الفرص بين الافراد والمكونات بداخل المجتمع بالإضافه غياب القانون وضعفه فقد سادت المحسوبيه لاحد الاطراف على حساب الاخر مما ادى لأضعاف ثقه المواطن بقوه الدوله وفاعليتها في الحمايه الاجتماعيه ليفقدها مفهوم الهويه الوطنيه التي تحترم الجميع وتنشر اسس العداله فالقوى السياسيه المسيطره على اداره الحياه الاجتماعيه في المجتمع العراقي مازالت وبعد اكثر من ثمانيه عشر عاما على ممارستها للسلطه والحكم في العراق تتصارع على النفوذ لهذا كانت هذه الحكومات شبه مشلوله مما ادى الى انتاج دوله ضعيفه لا يمكنها تحقيق العداله الاجتماعيه.

كذلك فشيوع نظره التعالي لدى الاغلبيه الديموغرافيه عامل اساس بأزمه العداله فتنظر الاغلبيه الى المساواه بأنها لا تعني مطابقه الاقليات للأغلبيه المهيمنه ، وتكون مطالبهم الاساسيه باسم هوياتهم الثقافيه فينضرون الى بقيه الثقافات الاخرى بأنها ادنى من ثقافتها، وثقافتهم هي المهيمنه على المشهد والاقليات الاخرى انفصاليه. فنلاحظ ان الاغلبيه مهما اختلفوا بأيديولوجياتهم وحاولوا القبول بالديمقراطيه والتعدديه فهم ما يزالون

يفكرون بتحقيق اهدافهم من دون مراعاه لمبدأ العداله الاجتماعيه الاساسي الذي ينص على المساواه بين جميع الافراد بغض النظر عن انتماءاتهم. فالعادات الاجتماعيه تغذي هذه الاختلافات والانقسامات فقد حولت الاختلاف الى خلاف وصراع وغاب التعاون والتنافس واصبح الاعتراف ينحصر بشرعيه المصالح الاجتماعيه والسياسيه للمجموعات الاجتماعيه الاكبر حجماً فقد عملت على محاربه الاقليات تحت الكثير من الذرائع التي يقوم القانون بحمايتها .

فما زال الآخر المختلف موضع رفض لدى الاغلبيه الديموغرافيه وكذلك لا يزال العمل على اقصائه بشتى الاساليب مما ادى لحدوث الصراعات وغياب التنافس الذي وصل لحد التنافر بين المكونات الاجتماعيه فقد تفاقمت مشاكل الاهتمام بالمحليه والخصوصيه على حساب القيم الوطنيه الامر الذي ادى الى اذكاء الطائفيه والاستبعاد التي ولدت ازمه بالعداله الاجتماعيه وامكانيه تحقيقها حيث غيبت وحده المعايير الضابطه للسلوك الاجتماعي وغيبت المعايير المشتركه التي تحدد العلاقه بين الاتجاهات المتعدده والمتنوعه لان التعدديه المجتمعيه بظل الطائفيه والفئويه والعشائريه هي صوره للتوحيد بالقوه لا بالفعل. فعدم الاعتراف بالآخر وبحقوقه والانكار والتنكر واحده من مشاكل الدوله العراقيه الذي خلق قلق الهويه وادى للتنافر بين الهويات المختلفه الاثنيه والدينيه والقبليه والمناطقيه والذي جسد ازمه العداله بالمجتمع العراقي.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والمقترحات

اولاً: الاستنتاجات

١. ان الازمات بالمجتمع العراقي ما هي الا تعبير عن صراع ظاهر او مضمر للإرادات والقوى السياسيه. التي تهدف للإطاحه ببعضها البعض الآخر بصوره كليه او جزئيه. من اجل السيطره والوصول لسده الحكم مما انعكس بصوره سلبيه كبيره على الاوضاع والعلاقات الاجتماعيه بشكل عام وعلى النسيج الاجتماعي للمجتمع العراقي بشكل خاص.

٢. تمثلت اهم ملامح الازمه السياسيه في المجتمع العراقي بانعدام وجود القياده الوطنيه التي يتفق عليها اغلب العراقيين. لان اغلب من تولى القياده على مدى السنوات السابقه لم يراعي مصلحه الشعب بقدر الاهتمام بمصالحه، ومصالح الفئه الحزبيه التي ينتمي اليها. لذا انحصر التفكير بدائره التنافس السياسي داخل المكونات الطائفيه والقوميه.

٣. سيطر على العمليه السياسيه طابع الائتلافات الضعيفه المنقسمه والغير قادره على تنفيذ الاصلاحات التي يحتاجها الشعب. بما ادى الى تحول القوى والحركات والأحزاب والتجمعات الطائفيه والعنصريه بداخل المجتمع العراقي لتصبح هي أدوات اللعبه السياسيه، بذلك تحولت

الساحه العراقيه حلبه للصراع بين الإرادات والمصالح الإقليميه والدوليه، ليصبح العراقيون الماده الأساسيه لهذا الصراع فهم الخاسرون الوحيدون بهذه المعادله.

٤. ان النظام السياسي في العراق لم ينتج مؤسسات ديمقراطيه حقيقيه تقوم بتكريس سياده القانون والنظام. بقدر انتاجها لنمو وتعزيز سلطه الطبقه السياسيه وكذلك سلطات الاحزاب باختلاف مسمياتها على حساب المصلحه الوطنيه الاجتماعيه العامه. فالمسؤول الاول عن الازمات المتتاليه التي يتعرض لها المجتمع العراقي هم من تولى الحكم، يضاف اليهم الاحزاب والكتل السياسيه التي سيطرت على العمليه السياسيه وتفردت بالسلطه قد اسست لنظام حكم قائم على الاشخاص، أدى الى غلبه المصالح الحزبيه والفئويه الضيقه على المصلحه الوطنيه وعزز الانقسام المجتمعي لان النظم السياسيه انتجت صوره مشوهه لدوله تفتقد كل المقومات الديمقراطيه.

٥. الثقافه السياسيه بالمجتمع العراقي منشطره ومتضاده. ادت الى تراجع الدور الاجتماعي للنظام السياسي الضعيف منذ التأسيس للدوله العراقيه وحتى الوقت الحاضر. لأنها تعكس واقع الانظمه السياسيه التي عاشها البلاد. فهي بذلك تعاني من ازمه موجوده بعمقها وفاعليتها، وان اهم اسباب ضعف الثقافه السياسيه هو غياب نموذج واقعي وغياب دور المثقفين المهتمين بالشؤون السياسيه إضافه للصراع المحتوم على السلطه.

٦. تلعب المؤثرات الخارجيه دورها بوصفها المحرك الرئيس للصراعات الناتجه عن الاختلاف الثقافي ، فهي تستغل الانقسام المرتبط بأزمه التعدديه الثقافيه الناتجه من الاخفاقات المتكرره بإداره التعدديه الثقافيه. فهو مصدر الازمه التي تتدلع بتسيس هذا الانقسام فأن المؤثرات الخارجيه هي محرك رئيس بأزمه التعدديه فكان لها تأثير كبير في الانقسام الناتج عن الاخفاق بإداره التعدديه.

٧. ان أزمه التعدد في المجتمع العراقي ناتجه عن التوجهات الانفصاليه التي جعلت المجتمع يعاني من ضعف التجانس والاندماج بنسيجه الداخلي لتخلق خطر يهدد استقراره. بل ادى الى تفككه نتيجه سياسات اداره الحياه الاجتماعيه والثقافيه فيه وافتقارها الى الاستراتيجيات العمليه في هذه الاداره.

٨. أزمه الهويه تظهر نتيجه ازدواج المعايير، وبحث الجماعات عن ارضيه امنه لتطابق النوع والعرق الذي يجمع بينهم بروابط وقواسم مشتركه، فالولاءات المزدوجه هي عامل رئيس بتهديد التجانس

الامر الذي خلق الرغبه في اقصاء الآخر فادى ذلك الى تراجع التمسك بالهويه الوطنيه والاحتماء بالولاءات الفرعيه. بالتالي تفتيت الوحده الوطنيه. سببتها ممارسات الحكومات وسعيها لشخصنه الدوله في القوميه والحزب والاشخاص، وعدم احترامها للهويات الفرعيه بفرض اجنداتها على ثقافه الدوله وأيديولوجيتها. فقد برزت ازمه الهويه في العراق بسبب عدم القدره على تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي بين ممثلي مكوناته بالدرجه الاساس.

٩. ان ضعف الهويه الوطنيه احد ابرز المشكلات التي ساهمت بخلق ازمه التعدديه، فقد عانت الهويه الوطنيه العراقيه من مد وجز لطبيعه تعاطي الانظمه التي سيطرت على العمليه السياسيه مع المواطنين. مما ادى لتهشم موزائيك عراقيه الهويه، هذا الامر لا يقع على عاتق النخب الحاكمه فحسب. بل ان التنشئه الاجتماعيه والتربيه لم يبرز دورها على بث برامج للتعارف والوعي بالهويه الوطنيه الموحده، فالجهل يؤدي غالبا لهويه هشه مقسمه لوحدات متصارعه ابرزت ازمه انهيار الهويه الوطنيه وتمزقها.

١٠. يواجه المجتمع العراقي العديد من التحديات بسبب هذه الازمات فيما يخص العلاقه بين الثقافات الفرعيه المنضويه ضمن اطار الثقافه العامه. فقد ظل يتسم بمجموعه من التوترات نتيجه التطرف والتعصب اتجاه الآخر المختلف. مما ادى الى استمرار الازمات الانسانيه. بالتالي ازمه التكامل والاندماج الاجتماعي. ولهذه الازمات انعكاسات على المسارات الاجتماعيه والسياسيه للدوله. فقد تمثل هذا الصراع في مجموعه من سياسات واستراتيجيات الاقصاء الاجتماعي. التي مورست ضد مجموعات اجتماعيه ثقافيه وسياسيه تعرضت للتهميش.

١١. فشلت النظم السياسيه التي حكمت العراق عموما وبعد ٢٠٠٣ خصوصا واحده اي انها لم تلعب دورها في توفير اللاصق بين مكونات الموزاييك العراقي فلم تستخدم من اجل ذلك ايه استراتيجيه موضوعيه تسهم بشكل فاعل في تحويل التعدد الى تنوع بل على العكس من ذلك فقد عملت هذه النخب السياسيه على تأجيج صراع المكونات عن طريق اثارتها للعواطف في الخطاب السياسي للنخب الحاكمه او الخطاب الديني للنخب والمرجعيات الدينيه. التي تسخر لخدمه الخطاب الطائفي في الغالب بالإضافه لوسائل الاعلام المتعدده والممولة من جهات معينه وتساعد على تأجيج الصراعات ما ادى الى خلق جزر منفصله بينها حواجز عميقه .

١٢. أزمه التعدديه الاجتماعيه تكمن بأزمه اداره النظم السياسيه لهذه التعدديه فالأنظمه السياسيه القائمه تفتقر لاستراتيجيات اداره التنوع ليتسبب بفقدان الهويه الموحده. فالنظام السياسي العراقي يتسم بالضعف والهشاشه لأنه منبثق من المحاصصه القوميه والدينيه والطائفيه من خلال التوافق والتراضي في سله مغلقه لا تحتوي الا على مصالح فئويه فقط. فقد افتقرت الى الشفافيه التي تعد من اهم مقومات صيانه الديمقراطيه.

١٣. ان ازمه التعدديه في المجتمع العراقي تعبر عن نفسها بمختلف الاشكال اهمها انعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي. فالعيب ليس بالتعدديه الاجتماعيه وانما بما اعتمدته النخب الحاكمه من استراتيجيات للتعامل مع هذه التعدديه.

١٤. ان التعدديه السياسيه بالمجتمع العراقي تحولت لمجرد ديكور للجماعات الحزبيه الغير متلاحمه فلا يمكن القول بوجود تعدديه حزبيه حقيقه بالمجتمع العراقي لعدم وجود تشكيل للمعارضه بين هذه الاحزاب فان غياب منهج المعارضه السياسيه في المشروعات والبرامج الحزبيه جعل من هذه الاحزاب تعمل وفق مبدأ توازن وتبادل المصالح فيما بينها. وخلو برامجها من ايديولوجيات سياسيه واعتمادها الايديولوجيه الدينيه الطائفيه في التحشيد الجماهيري لناخبيها .

١٥. ان التنوع الكبير في المكونات الاجتماعيه للمجتمع العراقي ادى لظهور التعدديه الحزبيه المفرطه. ادت بدورها الى بروز اعداد كبيره من الاحزاب السياسيه الامر الذي ادى لفقدان المعنى الحقيقي للتعدد. فغياب الضابط القانوني لتأسيس الاحزاب هو العامل الرئيس بظهور تلك الاعداد الكبيره وتزايدها يوما بعد اخر. اذ اعتمد هذا التزايد على السعي للحصول على فرصه في المشاركه بمغانم السلطه، لان اغلبيه هذه الاحزاب كان ادائها الاجتماعي معدوم تماما فمطالب الاصلاح لا تظهر الا عند قيام الصراع على السلطه داخل الكتل لتختفي متى ما حققوا نوعا من التوافق المصلحي بين مكونات هذه الكتل.

١٦. أن الطريقه التي رسخت الاحزاب السياسيه بها جذورها بمؤسسات الدوله ادت الى تجميد الحياه السياسيه بشخصيات مألوفه ذات بطانات حزبيه ليؤدي ذلك لتقييد الجهود التي ترمي لتجديد الطبقه السياسيه. بالتالي الى شلل مؤسسات الدوله. لذا عجزت النظم السياسيه عن تحقيق التنميه السياسيه بالدرجه الاساس الامر الذي انعكس على تعقد الازمات وجعلها مستديمه لان آليات الحل

الديمقراطيه والدستوريه تدور بحلقات مغلقه فهذه الاحزاب رهينه للمؤثرات الخارجيه والاختلالات البنيويه بداخلها.

١٧. تم اعاده تأسيس المجتمع العراقي وفق رؤى ايديولوجيه انتجتها الاحزاب السياسيه التي سيطرت على حصصها من العمليه السياسيه فأنتجت هويات سياسيه مؤدلجه. هويات غير وطنيه تحاول الحفاظ على تماسك مجتمع هش. لقد ظل المجتمع العراقي يفتقر الى الهويه الاجتماعيه والثقافيه التعدديه المندمجه فكل جماعه لها حدود لا تسمح للهويات الاخرى بتجاوزها فالجماعات بداخل المجتمع مغلقه . لتكون الازمه في المجتمع العراقي هي ازمه فكر سياسي وفلسفه دستوريه غير تلك التي زهدت بأهم مكونات رأس المال الاجتماعي وهو التنوع الثقافي.

١٨. تمخضت العمليات التشغيليه لمدخلات الأزمه السياسيه عن بروز كتل سياسيه حزبيه طائفيه تولت إداره السلطه بالعراق وفقا لمنطق التحاصص والتوافق بالتشكيل الحكومي والوزاري كفاعل محلي، فقد كان لها دور بارز بتحقيق ازمه التعدديه السياسيه في العراق. فتشكيل الحكومات المتعاقبه وفق مبدأ التحاصص الحق أذى كبير بنظم الدوله العراقيه الحديثه. فجعل كل حزب وكتله سياسيه يشعر انه أمام غنيمه كبرى يجب ان يأخذ منها اكثر ما يستطيع عبر ممثليه. هذا الأمر انعكس على الإداء العام للمؤسسات السياسيه فكل وزاره اصبحت تابعه لحزب سياسي محدد، وادى ذلك لشيوع ثقافه الفساد بشكل كبير لانعدام إمكانيه المحاسبه والرقابه البرلمانيه.

١٩. ان المحاصصه حولت وزارات الدوله الى مساحات معزوله يتم ادارتها وفق اجندات متباينه ومتصارعه احياناً اخرى ، مما يجعلها عاجزه بأن تندرج ضمن استراتيجيه موحده لضغوط مرجعياتها السياسيه. فقد تأسيس النظام السياسي على قاعده المحاصصه (القوميه والدينيه والطائفيه) بحجه التمثيل النسبي للقوميات والطوائف العراقيه خلق انحرفا خطيرا في النظام السياسي وابعده عن بناء المشروع الوطني القائم على العدل والمساواه. لذا غاب الدور الرقابي للبرلمان ليتحول في بعض الأحيان لواجهه تمرير وتبرير كل اخفاقات واخطاء السلطه التنفيذيه. كذلك فقد وجدت هذه المحاصصه مبرراتها بشارع منقسم على نفسه لا يريد الانسجام او الانصهار ببوتقه واحده من اجل البلد الواحد بل انهم يرغبون في ان يعمل السياسيون من اجل الجهه التي ينتمي اليها .

٢٠. ان التعدديه الشكليه ادت لفتح المجال للمساومه والانتهازيه فكلما فتح باب للانتخابات برزت نفس الاحزاب ونفس البرامج التي تريد السيطره على العمليه السياسيه. فالسياسيين يتقاسمون المصالح بينهم وتبدأ التحالفات الهجينه بين الاحزاب هم كل واحد فيهم الحصول على مصالحه الخاصه فادى ذلك لتراجع معدل النمو الاقتصادي وارتفاع عدد العاطلين وغيرها. فثقافه التعدديه السياسيه غير موجوده بالمجتمع العراقي

٢١. ان الأزمه الراهنه تعقدت لدرجه انها تجاوزت الطائفيه ليصبح هم العراقيين ان يناضلوا من اجل نيل حقوقهم كمواطنين. لان الاحزاب السياسيه قد اتفقوا على تقاسم الكعكه فيما بينهم وفق نظام المحاصصه السياسيه، والاتفاق حول المسائل بما يهم مصالحهم الخاصه بعيد عن مصلحه المواطنين وحقوقهم الاساسيه. فالتعدديه السياسيه في المجتمع العراقي تحولت لتعدديه السله الواحده التي تضم مصالح افراد ورؤساء كتل بعيداً عن المصالح الاجتماعيه.

٢٢. الأزمه السياسيه في المجتمع العراقي وصلت الى طريق مسدود. بسبب تكرار نفس الوجوه السياسيه المسيطره على العمليه السياسيه منذ عام ٢٠٠٣ من كل المكونات، وإصرار هذه النخب على اتباع نفس النهج الذي اتبعوه طوال الفتره الماضيه.

٢٣. ان ازمه التعايش والتعدد لا يمكن تغطيتها بالشعارات السياسيه ولا بالمشاركه الشكليه بالسلطه فلم تنجح كل صفقات المحاصصه بمعالجه ازمه الثقه والشراكه السياسيه. بسبب وجود ازمه الهويه والتضارب بين مصالح المكونات والمصالح التي خلفتها النخب السياسيه التي سيطرت على العمليه السياسيه. لذا عجزت عن تحقيق اداره رشيده للتنوع الثقافي.

٢٤. ان اهم ما سجل على النظام السياسي(نظام ودستور ٢٠٠٥) هو انه نظام خصص لينتج الازمات بقدره فائقه. ليعمل على تدويرها بالإضافه الى اعتماده المستمر على العامل الخارجي بحل المعضلات التي تواجهه. اتجه الدستور العراقي لبناء دوله المكونات على حساب دوله المواطنه. لذا فان هو اول المعضلات التي تحتاج الاصلاح هي محتواه. اذ ان الطريقه التي صيغ بها قد ادت لضعف سياده القانون وانعدام القدره على مسائله اي فرد من افراد السلطه التشريعيه او القضائيه خصوصا الاتحاديه منها او حتى اي من افراد الحكومه رغم السياسات الخاطئه المتكرره

وضعف الامن وتدهور الاقتصاد والفساد وغيره من المشكلات التي باتت تمثل معضلات اجتماعيه.

٢٥. التوافقيه العراقيه جعلت من هذا النظام شاذ لأنها تقوم على التقاسم التوافقي للسلطه في الحكومه. فقد اثبتت التجربه التوافقيه فشلها بداخل المجتمع العراقي فهي كانت سبب بتحويل العراق الى كانتونات طائفيه ومذهبيه وقوميه. لان النظام السياسي بالعراق منذ عام ٢٠٠٣ ساهم بتدمير الدوله عبر تغاضي هذا النظام عن المحاسبه، وفتحت بوابه التوافق طريقا لفقدان السيطره وتهديد السلم المجتمعي كما ادت الى تفكيك المجتمع وضياع الدوله .

٢٦. وقفت التعدديه الاجتماعيه حائلا دون تحقق الديمقراطيه. لأنها تعاني من ضيق الأفق الفكري لدى النخب التي تتولى العمليه السياسيه. فالتعدديه الشكليه ابرزت الانغلاق الاجتماعي بداخل الجماعات المكونه للمجتمع. مما ادى لتفاقم المشاكل المحليه على حساب الاهتمام بالهويه الوطنيه.

٢٧. ان الافتقار لثقافه الديمقراطيه جاء نتيجه غياب المقومات الاساسيه التي ينبغي ان تقوم عليها الديمقراطيه. مما جعلها تعاني من ازمه تمثلت بغياب الوعي الذي يعد مشكله اجتماعيه الديمقراطيه العراقيه التي جعلت منها تدور بحلقات مغلقه من الازمات. بسبب النظام السياسي السائد الذي يفتقد للبرامج التي ترسخ نضوجه الديمقراطي مما ادى تثبيت ديمقراطيه هشه. لتتحول التوافقيه الى وصفه للشلل فالقاده السياسيين اصبحوا مسؤولين امام الكتله والمكون الذي يمثلونه وليس امام الشعب. فأصبحت التوافقيه هي عباره عن عقد صفقات وتقاسم الحصص نتيجه لسوء تطبيقها فتحولت لمحاصصه سياسيه للتعامل معها كمفهوم وليس كوسيله يتم عن طريقها تحقيق الشراكه السياسيه الحقيقه.

٢٨. ازمه العداله الاجتماعيه في المجتمع العراقي ليست جديده بل تمتد جذورها الى اول مراحل تأسيس الدوله العراقيه الحديثه الا ان المطالبات الشعبيه والجماهيريه بها لم تظهر الى العلن الا من الديموقراطيه التي جاءت من اعاده تأسيس الدوله العراقيه الجديده بالاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ لتثير التساؤلات عن امكانيه تحقق العداله بظل التوافقيه العراقيه التي انتجت سوء التخطيط الحكومي والاعتماد على مراعاه مصالح افراد وفئات ورؤساء الكتل بعيد عن المصالح الاجتماعيه.

لعبت المحاصصه الطائفيه دورها الاهم في افراز نتائج وخيمه كان اكثرها وطأه الفساد المستشري والاقصاء للكثيرين الامر الذي جعل من العداله حلم بعيد المنال فقد كانت هذه العوامل اهم صور مصادره الفرص.

٢٩. السياسات التنمويه لم تراعي عنصر العداله رغم تشبثها بهذا المفهوم فقد عرف المجتمع حالات من عدم الاستقرار السياسي التي انعكست على مدى تحقيق مبادئ العداله الاجتماعيه. أن اهم المعوقات الاساسيه التي تقف بوجه تحقيق العداله الاجتماعيه في العراق هي انتشار الفساد السياسي والمحسوبيه والظلم بالإضافه الى تغييب الحريات وغياب اعتماد استراتيجيات اداره التنوع الموضوعيه وكذلك غياب المساواه بتوزيع الموارد والفرص كذلك انعدام المساواه بتقديم الخدمات والضمان الاجتماعي .

٣٠. رغم الاحتفاء اللفظي بالتعدد الا انه لم يترجم الى تنوع حقيقي. الامر الذي انعكس سلباً على العداله الاجتماعيه. أن هيمنه هويه احاديه او تصنيف السكان لأقليه واغلبيه او مكونات اساسيه وثانويه او ثقافه مركزيه وهامشيه. كل هذا ينافي مبدأ العداله الاساسي القائم على المساواه بين مختلف المكونات بداخل المجتمع .

٣١. اتسمت السياسات الاجتماعيه التي اتبعتها النظم الحاكمه في العراق بعدم التناسق وعدم وضوح الرؤيا. فهي لا تعالج المشاكلات بل تقوم بتغطيتها فقط. لتدعم متطلبات بقاء نفوذ النخب السياسيه. مما انعكس على نظام الضمان الاجتماعي الذي لا يطبق ايه معايير منطقيه تضمن المزيد من الرفاهيه لمن هم اكثر حاجه. فانعدام المساواه غير المبرر هو العنصر الرئيسي في الاختلالات التي أدت إلى ازمه العداله الثقافيه والاجتماعيه.

٣٢. ان الطريق نحو العداله الاجتماعيه يبقى معدوم بغياب الامن المجتمعي والاستقرار والسلام والحريات الفرديه وعدم الاعتراف بحقوق الانسان. فأن فساد المؤسسه السياسيه والاحزاب في المجتمع العراقي باستغلالهم لمواقعهم ونفوذهم السياسي لتحقيق مصالحهم الفرديه والفئويه وزياده ثروات المسؤولين على حساب قوت الشعب عن طريق سرقه الاموال العامه يعد عامل رئيس بأزمه العداله بالمجتمع العراقي. والسلطه السياسيه الحاكمه في المجتمع العراقي تعتبر اصل مشكله العداله فالقوى السياسيه مازالت وبعد اكثر من ثمانيه عشر عاما على ممارستها للسلطه والحكم في

العراق تتصارع على النفوذ لهذا كانت هذه الحكومات شبه مشلوله مما ادى الى انتاج دوله ضعيفه لا يمكنها تحقيق العداله الاجتماعيه.

٣٣. يعاني مبدأ تكافؤ الفرص في المجتمع العراقي من التغييب المتعمد والاهمال بدء من الفرص الاقتصاديه التي تتوفر للأفراد ليس على اساس الكفاءه بل على معايير الانتماء السياسي للفرد بجوانبه المتعدده (الديني، الطائفي، الجغرافي او حتى العشائري). ليساهم تعطيل الموارد الاقتصاديه واهمال الطاقات البشريه وغياب دوله المؤسسات في حدوث ازمه تنسب الى ريعيه الاقتصاد التي لا يمكن تحقيق العداله الاجتماعيه معها نظرا للحاجه للموارد الضخمه التي لا تتوفر الا مع الاقتصاديات المتنوعه الفاعله والثريه. فالاقتصاد الريعي يسهم بشكل مباشر في ضياع تكافؤ الفرص وغياب الاداره الكفؤه والحقيقيه لدى المسؤولين في الحكومه .

٣٤. عملت التوافقيه في المجتمع العراقي على تقسيم المجتمع بشكل عمودي على اساس ديني طائفي وقومي بالدرجه الاساس للأغلبيه الساحقه فيه. ليعمل هذا التقسيم بظل غياب العداله الاجتماعيه والحريات وبانتشار الفساد والصراع بين النخب السياسيه الحاكمه على احداث نوع اخر من التقسيم الافقي وهو التوزيع التوافقي للمسؤوليه بعمل مؤسسات الدوله الامر الذي عزز من تعميق هوه التمايز الذي بات يخدم مصلحه النخب السياسيه واضعاف دور الدوله بضعف فاعليه القوانين وافراغها من محتواها ليضيف عقبه جديده الى مجموعه العقبات في طريق العداله الاجتماعيه في المجتمع التعددي .

٣٥. شيوع نظره التعالي لدى الاغلبيه الديموغرافيه عامل اساس بأزمه العداله فتنضر الاغلبيه الى المساواه بأنها لا تعني مطابقه الاقليات للأغلبيه المهيمنه ، وتكون مطالبهم الاساسيه باسم هوياتهم الثقافيه فينضرون الى بقيه الثقافات الاخرى بأنها ادنى من ثقافتها، وثقافتهم هي المهيمنه على المشهد والاقليات الاخرى انفصاليه.

٣٦. ان الحاجه إلى معالجه عدم المساواه تعد اهم هدف من اهداف تحقيق العداله. ان علاقه مختلف المكونات بالدائره الوطنيه ينبغي ان تكون علاقه تكامليه قائمه على قبول الاختلاف ومساواه بآن واحد. فلا يمكن الغاء حاله التعدد باعتبارها سمه وجوديه. الا انه يمكن استثمارها اذ ما تم تحويلها الى تنوع من خلال اداره رشيده لهذا التعدد الذي يعتبر اهم مصادر ثراء الفضاء الاجتماعي

والسياسي فالاعتراف بالتنوع الموجود في المجتمع، يقود لبناء نظام سياسي واجتماعي وثقافي عادل نظام يعترف بحق الاختلاف ليؤكد على المساواه والمواطنه المتساويه بكل شيء بالمقابل يعمل على تعزيز قوى التنوع التي تبرز الخيار الوحدوي.

٣٧. أن تحقيق الوحده والتماسك الداخلي مرهون لحد بعيد على القدره على الاحترام للتعدديه الفكريه والسياسيه الموجوده بالفضاء الاجتماعي والثقافي. فلا يمكن ان ينجز مفهوم العداله الاجتماعيه من دون إرساء معالم وحقائق تكافؤ الفرص السياسيه في الواقع الاجتماعي فتكافؤ الفرص الاقتصاديه في الإطار الوطني أحد البوابات الرئيسه لتحقيق مفهوم العداله والمساواه .

ثانياً: المقترحات

١. هنالك حاجه ماسه الى اعتماد استراتيجيات موضوعيه وفعاله في اداره التنوع من خلال اعاده بناء الموزاييك اي اعاده التفكير في اللاصق بين مفردات الموزاييك العراقي والاعتراف بحق الاختلاف مع الاخر من خلال الايمان بالتعدديه وحق الانتماء المشترك لتحقيق التماسك.

٢. البدء بحملات اعلاميه وتثقيفيه لاحترام المعتقدات الدينيه والممارسات الاجتماعيه لكل الجماعات وخاصه الاقليه منها، واتباع سياسه الانفتاح على الاخر الشريك في الوطن وفق الماده (٣٩) من الدستور العراقي .

٣. هنالك حاجه ماسه لوضع برامج توعيه تهدف لنشر ثقافه التعدديه وخاصه السياسيه منها والتي تدعو الى المشاركه السياسيه الفعاله لكل المكونات المختلفه داخل المجتمع الواحد.

٤. البدء بالعمل على الغاء المحاصصه بكل اشكالها وخاصه السياسيه منها والعمل على الحوار والمصالحه الوطنيه بين كل المكونات بما يخدم المواطن العراقي بغض النظر عن انتمائه.

٥. الحاجه الى وضع قوانين وضوابط موضوعيه تنظم عمل الاحزاب السياسيه في العراق، والعمل على تعديل قانون الاحزاب وفق اسس ومعايير سياسيه لتجاوز عيوب التعدديه الحزبيه، وتبني وقبول الاحزاب السياسيه لإصلاحات ديمقراطيه واسعه بما فيها سياسه الاحزاب نفسها بحيث تكون قادره على خدمه المواطن العراقي بعيدا عن التمايزات الدينيه والمذهبيه والقوميه.

٦. الحاجه الماسه لتفعيل قوانين تحقيق العداله الاجتماعيه وتكافؤ الفرص والتوزيع العادل للموارد والثروات دون تميز بين المكونات المختلفه، والعمل على تجفيف منابع الفساد بكل اشكاله كونه يمثل المعرقل الاول لتحقيق التنميه الشامله وتحقيق العداله الاجتماعيه .